A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

عبد الرحمان النوضة

طبقات المجتمع

- تحديد طبقات المجتمع،
- نقاش حول مقاييسها،
- التشكيلة المجتمعية بالمغرب،
- مستوى تطور مجتمع المغرب،
- و دور مختلف الطبقات في تغيير المجتمع.

الكاتب : عبد الرحمان النوضة.
عنوان الكتاب : طبقات المجتمع.
نوعية الكتاب : دراسة حول تركيبة المجتمع.
صيغة النص : صيغة يناير 1989.
الناشر : عبد الرحمان النوضة.
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) (ردمك) : 978-9954-31-162-2.
تاريخ أول نشر : نُشر النصف الأول من هذا الكتاب على صفحات جريدة "المسار" في سنة 1986، وعلى جريدة "الطريق" في سنة 1989. ثم أُعيد نشره في مجلة "النهج" البيروتية في سنة 1988. وبدأ نشره على شبكة الانترنيت في ماي 2012..
التصفيف والخط اليدوي : عبد الرحمان النوضة.

كتب أخرى للكاتب :

- كيف نتجاوز القمع.
- مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا.
- الأحزاب السياسية بالمغرب.
- أخطاءنا، أو نقد اليسار بالمغرب.
- لماذا انهارت الأنظمة الاشتراكية.
- تحول الشيء إلى نقيضه.
- كيف ؟ (في شؤون النضال والثورة).
- Le Sociétal
- Le Politique
- L'Éthique politique

حقوق النشر : جميع الحقوق محفوظة للكاتب عبد الرحمان النوضة، ولمن ينوب عنه. الولوج لقراءة هذا الكتاب، أو التوصل بنسخة منه، سواء على الورق، أم على شكل رقمي، لا يمنح لا رخصة، ولا أية حقوق معيّنة. كما لا يسمح ببيع هذا الكتاب، ولا بمبادلته، ولا بتسليمه للغير. وكل استعمال لهذا الكتاب، أو نسخه، أو توزيعه، بهدف جني الربح، هو ممنوع. وكل تغيير لهذا الكتاب، أو إعادة نشره، أو ترجمته، أو إعادة تكييفه، جزئيا أو كليّا، عبر أية وسيلة كانت، تبقى ممنوعة ما لم تحصل مسبقا على رخصة مكتوبة من الكاتب أو ممّن ينوب عنه.

ملاحظة للقاريء : للإستمتاع بقراءة مريحة للكتاب على شاشة الحاسوب، يُستحسن أن يُغيّر، أو أن يُجرّب، القاريء مُختلف خصائص العرض (Affichage) حتى يعثر على المظهر الذي يلائمه شخصيا (على شاشة الحاسوب).

عبد الرحمان النوضة

طبقات المجتمع

تحديد طبقات المجتمع،
نقاش حول مقاييسها،
التشكيلة المجتمعية المغربية،
مستوى تطور مجتمع المغرب،
ودور مختلف الطبقات في تغيير المجتمع.

تقديم

أقدم للقارئ كتاب « طبقات المجتمع » على شكل مخطوطة باليد، كما حرّرته ما بين سنتي 1983 و 1989 ميلادية، أثناء اعتقالي السياسي داخل « السجن المركزي » بمدينة القنيطرة بالمغرب. وبعد مرور قرابة 27 سنة على كتابته الأولى، كنتُ أتمنى أن أستطيع مراجعة هذا الكتاب وتطويره، خاصة وأن الأفكار والآراء تتطور في ارتباط بتطور التجارب والمعارف، لكن ضيق الوقت من جهة أولى، والحالة الصحية من جهة ثانية، لم يسمحا لي بمراجعة تحريره.

وقد كنا داخل السجن نكتب في إطار سرية تامة، وأحيانا برموز (جزئية أو كلية). وكان الحراس يحجزون كتاباتنا إذا ما عثروا عليها. وكانت الكتب الثورية ممنوعة علينا. وكنا نُهرّب سرّيا كتاباتنا إلى خارج السجن، وفي ظروف صعبة، بهدف تداولها عبر شبكات سرية هي أيضا. لأن النظام القائم آنذاك كان يمنعنا من كل تواصل فكري أو سياسي مع خارج السجن.

قراءة ممتعة.

عبد الرحمان النوضة
20 أبريل 2012، الدار البيضاء

الفهرس

الجزء الأول : تحديد طبقات المجتمع

المفاهيم الطبقية الكلاسيكية	1
ما هي الطبقات ؟	5
ما هو الاستغلال الطبقي ؟	7
تعدّد أشكال الاستغلال والمستغِلين	10
أساليب تعصيف الاستغلال	15
طبقة المستغَلين	19
طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون	23
تحديد فئات طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون	27
التمييز بين المستغِلين	31
طبقة المستغِلين الصغار	32
طبقة المستغِلين الكبار	34
طبقة المستغِلين المتوسطين	36
تعريف الشعب	40
تعريف الكادحين	40
تعريف جماهير الفلاحين	41
تصنيف مختلف مجموعات المستغِلين	43
إعادة إنتاج المواقع الطبقية	46
القسمة بين العمل اليدوي والعمل الذهني	46
تحديد المواقع الطبقية للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الخدماتية	47
الدولة والصراع الطبقي	55
ملخّص	58
هوامش الجزء الأول	60

الجزء الثاني : أين وصل تطور المجتمع بالمغرب

أنواع الدولة 63
المحدّد الأساسي لنوعية الدولة 65
توقيت تطور المجتمع بالمغرب 67
في الترابط بين المجالين الإقتصادي والسياسي 71
إشكالية الفئة المهيمنة بالمغرب 77
الطبقات والسلطة 81
المظهر والجوهر بالمغرب 86
لمحة تاريخية عن تطور طبقة المستغلين الكبار 89
مظهر من مظاهر آليّة التخلّف الاقتصادي 98
توقّعات 105
هوامش الجزء الثاني 112

الجزء الثالث : نقاش في تحديد الطبقات

مدخل 115
1- ضرورة مراجعة المصطلحات وتدقيق المفاهيم الطبقية 117
2- المصطلحات الطبقية الكلاسيكية غير ملائمة 121
الطبقة الإقطاعية أو شبه الإقطاعية 121
أصل مصطلح «بورجوا» و«ابروليتير» 123
البرجوازية الكمبرادورية 124
البرجوازية الوطنية 132
البرجوازية الصغيرة 136
الطبقة العاملة 138
شبه البروليتاريا والبروليتاريا المشرّدة 139
3- شروط الابداع النظري 140
4- مقياس الاستغلال الطبقي 143

5 ـ تحديد الطبقات 149
طبقة المستغَلين 150
طبقة الذين لايستغلون ولايستغَلون 152
طبقة المستغلين الصغار 153
طبقة المستغلين الكبار 154
طبقة المستغلين المتوسطين 155
6 ـ إيجابيات هذه الأطروحة في تحديد الطبقات 157
7 ـ نقاش أطروحة يوسف سرحان في تحديد الطبقات 164
أهمية الوضوح في تحديد الطبقات 165
كيف يمكن لنظرية محددة أن تساهم في تحرير الكادحين
إذا لم تكن مفهومة من طرفهم؟ 167
لا فائدة في انطلاقك من المقاييس الطبقية اللينينية إذا
كنت ستستعمل فيما بعد مقاييس «المهن» 168
نقد تحديد ي.س. للطبقات 171
طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون ليست هي
البرجوازية الصغيرة 175
8 ـ نقاش أطروحة أحمد المبارك في تحديد الطبقات 178
ضرورة الحذر من المصطلحات والمفاهيم الطبقية البرجوازية 179
إشكالية المرور من إحصائيات الدولة إلى التقدير
الكمّي للطبقات 189
نقد تسبيق العدّ الكمّي على التحديد الكيفي للطبقات 190
نقد تحديد أ.م. للطبقات 191
9 ـ ملاحظات على أطروحات أخرى في تحديد الطبقات 201
10 ـ خلاصة 214
هوامش الجزء الثالث 216

الجزء الرابع : دور كل طبقة في تغيير المجتمع

مدخل 223
طبقة المستغِلين الكبار 225
طبقة المستغِلين المتوسطين 245

طبقة المستغلين الصغار 257
طبقة الذين لايستغلون ولايستغلون 263
طبقة المستغلين ومسألة القيادة الطبقية في الثورة 272
جماهير الفلاحين 309
المثقفون الثوريون 318
الشباب 327
هوامش الجزء الرابع 331

الجزء الأول :

تحديد طبقات المجتمع

المفاهيم الطبقية الكلاسيكية

تعمّم إلى حدّ هام استعمال المفاهيم العلمية الماركسية في الكتابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل العالم العربي. لكن كثيرا من هذه المفاهيم كأدوات نظرية ترتبط بمدى تعريبها. والتعريب المطلوب ، ينبغي أن لا يقتصر على الترجمة الحرفية ، أو على استعارة مباشرة للمصطلحات الأوروبية اللاتينية . بل يستوجب قدرا هاما من الاستيعاب والإبداع . والدراسة الحالية تأتي في آن واحد بتعريب للمفاهيم الطبقية الماركسية ، وبمنهج هام في مجال تحديد طبقات المجتمع .

والمطلوب من هذا التحديد لطبقات المجتمع ، ليس هو إيهامنا بعلمانية وبطمأنينة شكليتين عبر تكرار المصطلحات المتداولة بقدر واسع منذ ما يزيد على قرن من الزمن ، ولكن المطلوب منه هو أن يترجم بدقة وفعالية واقع طبقات المجتمع ، عبر مفاهيم ومصطلحات تكون ليس فقط علمية ودقيقة ، بل وكذلك واضحة وسهلة الإدراك من طرف الجماهير الكادحة ، لكي تتحول إلى سلاح نظري بين أيديها. أما التحديد الطبقي من النوع الذي لا يمكن أن

يفهمه ولا أن يستعمله سوى بعض الأساتذة الجامعيين ، فإنه لا ينفعنا ، بل يجب البحث عن بديل له يكون في متناول إدراك واستعمال الجماهير الكادحة .

من هذه الزاوية ، تفرض حاجيات التوعية والتعبئة النّضاليتين، وليس حاجيات الخطاب الأكاديمي ، عدم إقامة « سور صيني » بين مختلف أنماط المستغلّين * ، أو بين مختلف أنماط المستغَلين . خاصة وأن واقع الصراع الطبقي نفسه ، حاضرا ومستقبلا ، لا يُبالي كثيرا بتلك « الأسوار الصينية » .

وعلى خلاف العادة التي أصبحت منتشرة داخل الوطن العربي، لا أستعمل مصطلحات « البرجوازية الكمبرادورية » و « البرجوازية الصغيرة » و « البروليتاريا » و « أشباه البروليتاريا » و « البروليتاريا الرّثة أو المشرّدة » ... لأن الجماهير العربية ، بل وحتى بعض المثقفين ، لا يفهمون هذه العبارات الغريبة ، ولا يعرفون أصلها .

ومصطلح « البرجوازية الصغيرة » غالبا ما يستعمل بشكل تعسفي كوعاء فضفاض يصلح لاحتواء كل شيء . حيث غالبا ما يُدخل فيها كل ما هو غير « عامل » وغير « برجوازي » . وكثيرا ما أدّى الاستعمال غير الحذر للمصطلحات الطبقية الكلاسيكية في البلدان المسودة التبعية إلى نتائج خاطئة . منها مثلا الاعتقاد الذي يستنتج من قلّة أفراد « البرجوازية الكبيرة » ، ومن ضعف حجم « البرجوازية المتوسطة » ، وكذلك من صغر النسبة المئوية لعدد أفراد « الطبقة العاملة » ، أن أغلبية سكان البلاد هم « برجوازيون صغار » . ومنها كذلك تصنيف مجموعات كبيرة لا تستغِل ولا تستغَل ضمن « البرجوازية الصغيرة » . مثل إدخال كل التلاميذ ، وكل الطلبة ، وكل « الموظفين » الصغار ضمن « البرجوازية الصغيرة » . لكن التلاميذ والطلبة ونسبة معينة من « الموظفين » الصغار لا يساهمون في ممارسة الاستغلال ، ولا في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي . ومنها كذلك التصور الذي يعتبر أن التحالف الطبقي الأساسي للشعب الكادح سيتكون أساسا من « الطبقة العاملة » (وهي أقلية

---

* ملاحظة للناشر : عند طبع هذا الكتاب ، يجب الحرص على وضع حركة الشكل (أي الفتحة ، أو الكسرة ، حسب الحالات) على حرف « الغين » في كلمة « المستغِلين » أو « المستغَلين » على امتداد مجمل هذا الكتاب .

عدية في المجتمعات المسودة التبعية)، ومن أغلبية «البرجوازية الصغيرة» (وهي أكثرية سكانية حسب هذا الرأي). وهذا الاعتقاد غير سديد. لأن النواة الأساسية في التحالف الطبقي للشعب خلال المرحلة التاريخية الراهنة يلزم أن تتكون بالدرجة الأولى من «الطبقة العاملة» وجماهير الفلاحين الفقراء والصغار. ويلزم بالدرجة الثانية أن تستقطب المجموعات والفئات الوطنية الثورية من «البرجوازية الصغيرة». فيتّضح من خلال هذه الأمثلة أن التصورات الخاطئة حول الطبقات المجتمعية تنتج عنها تَرَتُّبات سلبيّة على مستوى تحديد مضمون ومهام وآفاق الخط السياسي، والبرنامج السياسي لجبهة **القوى الوطنية الدمقراطية الشعبية**.

ومصطلح «البرجوازية الوطنية»، أستعمل في البلدان المسودة التبعية للإمبريالية للدّلالة على «برجوازية» يفترض فيها أنها مستقلة عن الامبريالية العالمية، وذلك على مستوى رَسْمَالها (ملاحظة: أكتب «الرّسمال» بدلا من «الرأس مال»)، أوعلى مستوى وسائل إنتاجها، أوتسويق منتجاتها، إلى آخره. ويفترض فيها كذلك أنها متعارضة مع «البرجوازية الكمبرادورية» (التي هي تبعيّة للإمبريالية، أي غير وطنية). وأنها متناقضة مع «الملاكين العقاريين الكبار الإقطاعيين أو شبه- الاقطاعيين».

والواقع أن «برجوازية وطنية» من هذا النوع لا تستطيع أن توجد في مجتمع مسود تبعي. وحتى إذا وجدت فيه، فإنها لا تستطيع أن تنمو وتتوسع في ظل هيمنة نمط إنتاج رسمالي تبعي للإمبريالية العالمية (كما هو الشأن حاليا في جل البلدان العربية، وضمنها المغرب).

وفي حالة وجود ونمو نواة أو شريحة أو طبقة «برجوازية وطنية» بهذا المعنى، فإنها في إطار تزايد تعميق التبعية للإمبريالية، سرعان ما تفلس، فتسقط مثلا في صفوف «البرجوازية الصغيرة» أو «الطبقة العاملة». أو تزدهر، فتتحوّل إلى «برجوازية» تبعيّة، مرتبطة هي كذلك بالإمبريالية عبر رساميلها، أو عبر وسائل إنتاجها، أو عبر تسويق منتجاتها في الأسواق الامبريالية العالمية.

يمكن أن نتفهّم استعمال مصطلح «البرجوازية الوطنية» بالمغرب كوصف سياسي للتّعبير خلال الأربعينات والخمسينات (من القرن العشرين الميلادي) عن المواقف السياسية للأفراد «البرجوازيين» (الصغار والمتوسطين) الذين انحازوا أثناء وقت محدد إلى جانب «الحركة الوطنية» للمشاركة في مقاومة الاستعمار الفرنسي وعملائه المحليين من «إقطاعيين» و«برجوازيين». لكن

نسبة هامة من هته العناصر «البرجوازية» (الصغيرة والمتوسطة) تحولت بعد حصول المغرب على استقلاله إلى «برجوازيين» (متوسطين وكبار) تبعيين إلى الامبريالية. وبعضهم أصبح طرفا في الكتلة الطبقية السائدة التي تكوّنت (قرابة سنة 1956) من بقايا «الملاكين العقاريين الكبار الاقطاعيين أو شبه الاقطاعيين»، ومن «البرجوازية الكبيرة» التبعية. ومنذ قرابة نهاية السنوات الستينات (من هذا القرن العشرين الميلادي)، يمكن القول أنه لم تبق في المغرب أية طبقة أو فئة «برجوازية» (متوسطة أو كبيرة) لا ترتبط بشكل من الأشكال بالامبريالية. ولم يعد واردا منذئذ الكلام عن وجود طبقة «برجوازية وطنية».

«فالبرجوازية الوطنية» بالمعنى المذكور، لا يمكنها أن تفلت من قانون تطور الرسمالية، أي التطور نحو مزيد من الترابط ومن التركيز ومن المركزة، إلى حدّ أن الرسماليين الأفراد المشتّتين يتحوّلون في النهاية إلى رَسْمَالِيّ جماعي واحد متداخل الأوصال.

واستعمال مفهوم «البرجوازية الوطنية» غالبا ما يترجم مشروعا سياسيا، أو تصوّرا خاصا، للتغيير المجتمعي المرتقب. فنجد مثلا التصور الذي يزعم أن «البرجوازية الوطنية» (بالمغرب) هي الوحيدة القادرة والمؤهلة لقيادة التغيير المجتمعي خلال المرحلة التاريخية الحالية. ونجد التصور الذي يزعم أنه يجب على التغيير المجتمعي في المرحلة التاريخية الحالية أن لا يتجاوز نهائيا حدود تغيير مجتمعي رَسْمَالي «برجوازي» وطني دمقراطي. وهذه الاعتبارات جعلت التحديد الطبقي الحالي (الذي سنعرضه فيما بعد) يرفض استعمال مفهوم «البرجوازية الوطنية». وعند الحاجة للكلام عن «برجوازيين وطنيين»، سنستعمل عبارة «مستغلين وطنيين» مثلما سيتضح فيما بعد.

وكثير من المصطلحات الطبقية الكلاسيكية الأخرى التي كانت تستعمل من طرف الحركة التقدمية والماركسية خلال السنوات السبعينات، لم تعد ملائمة. فمثلا طبقة «الملاكين العقاريين الكبار الاقطاعيين أو شبه الاقطاعيين»، تَرَسْمَلَت (مشتقة من كلمة الرأس مال أو الرسمال، بمعنى تَعَصْرَنت وتحوّلت إلى رسمالية)، فتخلصت من مناهجها «الاقطاعية».

وطبقة «البرجوازية الكمبرادورية» (وهي مشتقة من المصطلح

الأسباني comprar بمعنى إشترى ، و comprador أي المشتري أو التاجر)
لم تعد مجرّد وسيط تجاري بين المراكز الامبريالية و السوق الوطنية
(داخل المجتمع المسود التبعي) كما كانت غداة الحصول على الاستقلال
من الاستعمار. بل إنتقلت كذلك إلى ميدان الإنتاج .

و مصطلح « الطبقات المتوسطة » يُستعمل بكثرة ، خاصة
من طرف الصحافة . لكنه مصطلح غامض ، مبهم ، وغير لائق.
لأنه لا يحدد ماهو المجال الذي تتميز فيه هذه الطبقات
المعنية بكونها « متوسطة » ، هل هو الغنى ، أم المدخول المادي ،
أم نمط العيش ، أم المرتبة المهنية ، إلى آخره .

و « الطبقة العاملة » ، ليست ميزتها الخاصة هي العمل .
حيث توجد في المجتمع طبقات أخرى « تعمل » هي أيضا ، أو على
الأقل تدّعي أنها تقوم ب « عمل » ما . بينما ميزة الطبقة العاملة
هي أنها طبقة مستغلة من طرف الرسمال .

لهذه الاعتبارات نرفض استعمال المصطلحات الطبقية
الكلاسيكية. فنطرح ونحدّد فيما بعد مفاهيم طبقية بديلة معربة. وقبل
ذلك لنتفحّص أولا مفهوم الطبقات المجتمعية .

ما هي الطبقات ؟

أشار كارل ماركس في كتابه « الرسمال » ، في فصل عن الطبقات ،
لكنه توفّي قبل أن يتمكن من إتمام تحريره : « ما الذي يكوّن طبقة ؟
الجواب ينحدر بشكل طبيعي من الجواب على هذا السؤال الآخر: ما الذي
يجعل أن العمال المأجورين ، و الرسماليين ، و الملاكين العقاريين ،
يشكلون الطبقات الثلاثة الكبرى في المجتمع ؟ على ما يبدو ، إنه تطابق
مداخيلهم ، ومصادر مداخيلهم (...) المالكون لقوة العمل البسيطة
الذين يتكوّن مردودهم من الأجرة ، والمالكون للرسمال الذين يتكون
مصدر مدخولهم من الربح ، والمالكون العقاريون الذين يتكون مدخولهم
من الريع العقاري ؛ أي بالتالي ، المأجورون ، والرسماليون ، والملاكون
العقاريون . إنهم يكوّنون الطبقات الثلاثة الكبرى للمجتمع
الحديث المبني على أساس الإنتاج الرسمالي » [1] . يطرح هنا كارل

ماركس أن الطبقة تتكون من أفراد يتميزون بتطابق مداخيلهم، ومصادر مداخيلهم. ويبرز بشكل عام ان أساس الإنتماء إلى طبقة مجتمعية معيّنة، هو العلاقة (إيجابا أو سلبا) بوسائل الإنتاج المجتمعية. وهذا الطرح ما هو إلا بداية تناول كارل ماركس لتحرير نظرية الطبقات الذي لم يتمكن من إتمامه. والعلاقة بوسائل الإنتاج المجتمعية ترتبط بها، وتترتب عنها، أشياء أخرى.

وإذا كان كارل ماركس قد توفي قبل أن يتمكن من كتابة نظرية الطبقات المجتمعية، فهذا لا ينفي أنها كانت متبلورة في ذهنه. حيث أن مجمل كتاباته مُحَمَّلة بها. وقد برع كارل ماركس بشكل لا مثيل له في تحليل وتفسير التطورات المجتمعية التاريخية القديمة والحديثة بواسطة هذه النظرية. ونجد أمثلة حيّة على ذلك مثلا في كتبه التالية: « الصراع الطبقي في فرنسا (1848 - 1850) »، و« 18 من شهر ابروميير ل لويس بونابارط »، و « البيان الشيوعي »(2).

وكتب فلاديمير إليتش لينين من بعدك ماركس: « الطبقة مجموعات واسعة من الأفراد، يتميزون بالموقع الذي يحتلونه في نظام إنتاج اجتماعي محدد تاريخيا، وبعلاقاتهم بوسائل الانتاج (وهي علاقات مسطّرة ومؤكّدة في الغالب من طرف القانون)، وبدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي بحجم وبوسائل الحصول على النصيب الذي يتحكمون فيه من الثروات الاجتماعية. فالطبقات مجموعات من الأفراد يمكن أن تستولي واحدة منها على عمل أخرى نظرا للموقع المخالف الذي تحتله في نظام محدد من الإقتصاد الاجتماعي »(3).

يتضح إذن أن كارل ماركس يعطي في تعريفه أو تحديده للطبقات أهمية حاسمة للعلاقة بوسائل الانتاج، وبالتالي لمصدر المدخول (هل هو الأجرة، أم الرسمال، أم الريع العقاري). بينما لينين في تحديده للطبقات إنما يدقق ويعمم أطروحة كارل ماركس في هذا المجال.

وانطلاقا من أن جوهر هدف التغيير المجتمعي هو تحرير المجتمع من الاستغلال ومن الاضطهاد، وانطلاقا من أن أساس الاضطهاد ومنتجه ومبرره، هو الاستغلال نفسه، يصبح من المشروع اعتماد الاستغلال كمقياس حاسم في تحديد طبقات المجتمع، من بين، وإلى جانب، العوامل الأخرى التي سطرها كارل ماركس و ف. إ. لينين للتمييز بين طبقات المجتمع، وهي كلها عوامل أو عناصر مترابطة،

بل ومتداخلة فيما بينها. (وسنحدد فيما بعد مدلول الاستغلال).

فالجوهر في الموقع الطبقي لكل فرد من المجتمع، والجوهر في علاقته بوسائل الإنتاج المجتمعية، يتجلى في كونه إمّا مستغِلاً، واما مستغَلاً، وإما في كونه لا يستغِل ولا يستغَل.

وعندما نركّز على مقياس الاستغلال الطبقي كمقياس أساسي وحاسم في تحديد الطبقات، فإن هذا التركيز لا يعني أننا نتجاهل الجانب السياسي والجانب الإيديولوجي في تحديد الطبقات. لأن مختلف مكوّنات التشكيلة المجتمعية، والعلاقات المجتمعية، كلها مترابطة. ولا يمكن فصل بعضها كليا عن الأخرى دون افتقاد الرؤية الصحيحة للكل الشمولي. وكل مكوّنة من هذه المكوّنات تفرض حضور المكوّنات الأخرى، وتفاعلها معها. لكن بعض المكوّنات تتميّز عن الباقية بقوّة أكبر في مدلولاتها وتحديداتها بالمقارنة مع المكوّنات الأخرى. وفي هذا المجال، فإن المستوى الاقتصادي هو أكثر قوة في تحديد نمط الانتاج ونمط الاستهلاك. وإن العلاقة المميّزة التي ينتزع ضمنها مالك وسائل الإنتاج (أو المتحكم فيها) فائض القيمة أو «العمل الزائد (surtravail)» من المنتجين المباشرين، هي الأرضية الرئيسية التي ينبني على أساسها الشكل السياسي والايديولوجي للمجتمع. وهي التي تكون فاعلة وحاسمة في بلورة وتحديد جوهر العلاقات السياسية والإيديولوجية. وكان كارل ماركس قد طرح: «فالعلاقة الفورية بين مالك وسائل الانتاج والمنتج المباشر هي التي ينبغي دائما أن نبحث فيها عن السّر العميق، وعن الأساس الخفي للبنيان المجتمعي»(4). لأن نمط إنتاج الحياة المادية هو الذي يغلب ويسود عموما على الحياة الاجتماعية السياسية والإيديولوجية. ولأن المجتمع يعيش بالإنتاج المادي، وليس بالسياسة أو بالإيديولوجية. لنتفحّص الآن ما هو «الاستغلال».

ما هو الاستغلال الطبقي ؟

المضمون العام المعطى للإستغلال الرسمالي، هو ذلك الذي حلّله وحدّده كارل ماركس (في كتابه «الرّسْمَال»، الكتاب الأول،

الجزء الأول) . وبتركيز ، فإن القيمة الاستعمالية (Valeur d'usage) لكل بضاعة تحدّدها كمّية العمل المجسّدة فيها ، أي كمّية العمل الضروري مجتمعيا لإنتاجها [5] . و قوّة العمل (Force de travail) في إطار النظام الرسمالي ، هي أيضا بضاعة ، تتميّز عن البضاعات الأخرى بكونها قادرة على إنتاج بضائع وقيم أخرى [6] .

ولتسهيل التذكير بالتعريف الماركسي لفائض القيمة (Plus-Value) ، نغضّ الطّرف هنا عن القيم التي تظل ثابتة عند مدخل ومخرج عملية الانتاج الرسمالي ، ومنها قيمة المواد الأولية (matières premières) ، و قيمة تَهْمِيد (أو هُمُود أو إخْمَاد) (Amortis-sement) وسائل الانتاج (moyens de production) ، ونركّز على المتغيّرات ، أي الأجرة وفائض القيمة . وَغَضُّ الطّرف عن هذه القيم الثابتة ، لا ينقص من دقة العرض التحليلي .

فإذا كانت قيمة قوة عمل العامل تساوي مثلا 4 أو 6 ساعات من العمل في اليوم ، أي أنه إذا كان يجب 4 أو 6 ساعات من العمل في اليوم لإعادة إنتاج قوة عمل العامل ، أوبعبارة أخرى أن الأشياء اللازمة لمعيشة أو لصيانة العامل خلال 24 ساعة تساوي 4 أو 6 ساعات من العمل في اليوم ، فإن مستغِلّه يشغّله خلال عدد أكبر من الساعات (مثلا خلال 8 أو 12 ساعة) في اليوم . وهذا الفارق بين قيمة قوة عمل العامل (في سوق اليد العاملة) من جهة ، ومن جهة أخرى القيمة التي يمكن أن تنتجها (في المعمل أو في المنجم أو في الحقل إلى آخره) ، هو الذي يهمّ كلّ مستغِلّ [7] . وهو أساس فائض القيمة .

وإذا إستمرت عملية الانتاج فقط الى حدّ النقطة التي يستكمل عندها العامل إنتاج قيمة قوة عمله المؤداة على شكل أجرة من طرف مشغّله ، نكون في حالة إعادة إنتاج بسيطة للقيمة [8] .

وإذا تجاوزت عملية الانتاج هذه النقطة ، نكون في حالة إنتاج فائض قيمة [9] . والعمل المنجز بعد هذه النقطة ، ويسمّى ب «العمل الزائد» (surtravail) ، يتطلب من العامل استهلاكا إضافيا لقوة عمله . لكنه لا يتقاضى مقابله شيئا ، ولا يملك ولا يتحكم في منتوج هذا العمل الزائد ، الذي يكوّن فائض القيمة .

فائض القيمة هو إذن الزائد في قيمة المنتوج بالمقارنة مع مجموع قيم مكوّناته المستهلكة فيه ، والتي هي قيمة المواد الأولية ، وقيمة تهميد وسائل الانتاج ، و قيمة قوة العمل .

وعند استيلاء المُشغِّل على فائض القيمة الذي ينتجه العامل المأجور لديه ، يكون هذا المشغِّل قد إستغَلّ العامل .

وما ينطبق على عامل فرد واحد، من منظور عملية الاستغلال، ينطبق أيضا على العمال الآخرين. كما أن الذي ينطبق على رسمالي واحد، ينطبق على أمثاله الرسماليين الآخرين. بمعنى أنه يمكن هنا أن ننظر الى العامل الكادح ليس كعامل فرد، ولكن كعامل جماعي يتسع ليشمل مجمل طبقة الكادحين العمّال المستغَلين. كما يمكن أن ننظر الى الرسمالي كرسمالي جماعي يتسع ليشمل مجمل الرسماليين المستغلين.

فالاستغلال يمر عبر علاقة اجتماعية، تفترض وجود مستغلين يملكون أو يتحكمون في وسائل إنتاج مجتمعية، ومستغَلين لا يملكون ولا يتحكمون في هذه الوسائل الانتاجية، بالاضافة الى وجود أفراد آخرين في المجتمع لا يستغلون ولا يستغَلون (وهم عموما مفصولون عن وسائل الانتاج المجتمعية).

والهدف الأساسي للرسمالية ومحرّكها، هو إنتاج فائض القيمة، واستحواذ المستغلين عليه، واستعماله ليس فقط في استهلاكهم الخاص الرّفاهي، بل وكذلك للزيادة في الرسمال، وفي الإستثمار، وفي الانتاج، وفي الأرباح، ولتوسيع مجالات نفوذهم، ولتقوية سيادتهم الطبقية على المجتمع، مع اللجوء الى تصدير الرّساميل الى المناطق وإلى الميادين الأكثر ربحا.

وطموح الرسمالي هو أن يصبح في كل يوم جديد أغنى وأكبر وأقوى ممّا كان في اليوم الذي سبقه، وذلك باستمرار، والى ما لا نهاية، حتى الفناء. فجوهر الرسمالية هو الاستغلال. ومنطقها هو الربح من أجل الربح، والقوة من أجل مزيد من القوة. فمن الموضوعي أن يؤدي في آخر المطاف تعميم الرسمالية وتواصلها وتعميقها الى الحروب، والاستعمار، والاستيطان، والى تحطيم توازنات الطبيعة وحيويتها، وإلى تهديد حياة مجموعات متزايدة من البشرية نفسها.

وإذا ما حدثت ثورة مجتمعية اشتراكية، واستحوذ فيها المستغَلون على السلطة، وحرّروا المجتمع من أسس الاستغلال والاضطهاد، فإنهم سيستمرون في بدل العمل الكادح، وفي إنتاج فائض القيمة أو نوع جديد من فائض القيمة. والفرق بين «ما قبل» و «ما بعد» هذا التغيير المجتمعي، هو أن الكادحين المنتجين سيصبحون أسياد أنفسهم، وسيكونون هم الذين يتحكمون في تخطيط وفي توظيف وفي استعمال وسائل الإنتاج وفائض القيمة، بهدف تحرير المجتمع وتلبية حاجياته وصيانة سلامته، وذلك عبر تنظيماتهم الجماهير المناضلة المركزية واللامركزية.

تعدّد أشكال الاستغلال والمستغِلين

رأينا فيما سبق تعريف «الاستغلال الرسمالي» الأساسي كما يُمارس بشكل مباشر داخل وحدة إنتاجية رسمالية تنتج بضائع موجّهة للبيع في السوق الرسمالية. لكن هذا النوع من الاستغلال ليس هو الوحيد الموجود داخل المجتمع الرسمالي.

فإلى جانب الشكل الذي يستغِل به الرسمالي الصناعي العاملَ في المعمل، يوجد أيضا الشكل الذي يستغل به الملاك العقاري الرسمالي الذي يملك (أو يتحكّم في) كمّية هامّة نسبيا من الأراضي الفلاحية، حيث يستغِلّ فوقها عمالا زراعيين مأجورين؛ ويوجد الشكل الذي يستغِلّ به مالك عقارات مبنية عبر الكراء أو عبر الشراء والبيع والمضاربات؛ والشكل الذي يستغِل به التاجر الذي يشتري البضائع ويعيد بيعها بالجملة أو بنصف الجملة أو بالتقسيط؛ والشكل الذي يستغِل به أصحاب الأبناك عبر جمع الودائع وتدبيرها وتقديم القروض وذلك مقابل فوائد؛ والشكل الذي يستغِلّ به أصحاب مؤسسات التأمين؛ والشكل الذي يشارك به في ممارسة الاستغلال موظفو الدولة الكبار والمتوسطون عبر حصولهم على جزء من فائض القيمة المجتمعي الإجمالي على شكل أجور وامتيازات متنوعة؛ والشكل الذي يمكن أن يستغِل عبره المحامي أو الطبيب ومن شابههم عبر انتزاع مكافآت أو «أتعاب» باهضة من زبنائهم، إلى آخره. هذا في إطار الرسمالية.

ولكن توجد في مجتمعنا الحالي أشكال أخرى من الاستغلال تبقى ثانوية. منها مثلا امتدادات أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية. حيث نتحدث في مغرب القرن التاسع عشر وعن بداية القرن العشرين الميلادي عن نمط نطلق عليه مجازا إسم نمط الانتاج «الاقطاعي أو شبه - الاقطاعي». ويتضمّن في الواقع هو نفسه أشكالا متعددة ومختلفة من الاستغلال. وهو يشبه ويختلف في نفس الوقت عن نمط الإنتاج «الفيودالي» المعروف في أوروبا (أو في الهند أو في اليابان). وتتميز «الفيودالية» الأوروبية (من بين ما تتميّز به) بكون المنتجين المباشرين يظلون فاقدين لجزء كبير من حريتهم واستقلاليتهم الشخصية. حيث يبقون خاضعين لأسيادهم عبر ولاءات وارتباطات شخصية إلزامية، كأن السيد «الفيودالي» يملك الأرض وكذلك جزءا من شخص الفلاح الذي يرتبط به. بينما في المغرب، وفي

إطار نمط الانتاج «الاقطاعي أو شبه الاقطاعي»، نجد الفلاحين أو المنتجين المباشرين يتوفرون على قدر نسبي متميز من الحرية أو الاستقلالية تجاه «الإقطاعيين». ولكنهم في نفس الوقت يظلون خاضعين لسلطة السيد «الإقطاعي». ويمكن لسلطة «الاقطاعي» أن تكون حسب الحالات جدّ محدودة، كما يمكن أن تكون مطلقة. ونجد في هذا النظام سلطانا وقيّادا وباشاوات وموظفين كبار وعائلات مقرّبة من السلطة المركزية (أي من «المخزن»)، ونجد «شرفاء» مالكين لأراضي «اعزيب»، و«علماء» أو «فقهاء» يديرون أراضي «الحبوس»، و «قيّادا» عسكريين فوق أراضي «الجيش»، وهؤلاء كلهم يستولون على ملكية الأرض أو المياه أو الغابة أو المراعي التي كانت من قبل في حوزة الفلاحين والجماعة والقبائل. أي أن هؤلاء السائدين يفصلون الفلاحين عن وسائل الانتاج، ويستثمرون هذه الوسائل الانتاجية الفلاحية، ويشغّلون ويستغلون عليها جزءا من الفلاحين مقابل أشكال من الأجرة محدّدة تاريخيا. ويجبرون هؤلاء الفلاحين على أداء ريع عقاري، وعلى القيام ببعض الأعمال بدون مقابل، وعلى أداء بعض الضرائب أو شبه الضرائب العينية أو النقدية، ويكرون بعض الأراضي أو يسمحون باستثمارها مثلا مقابل ربع أو خمس المحصول الفلاحي، إلى آخره.

فأشكال الاستغلال متعدّدة. وهي كلّها في المجتمع الرسمالي متداخلة ومتكاملة ومتصارعة ومتطورة. لكن جوهرها واحد. ومجمل أشكال المستغلين في المجتمع الرسمالي يتقاسمون فيما بينهم فائض القيمة المجتمعي الإجمالي. ولهذا الفائض القيمة المجتمعي الإجمالي مصدر واحد، هو العمل المنتج الذي يبذله الكادحون المنتجون المباشرون.

ومن غير المفيد، إن لم يكن من العبث، أن نحاول تمييز وتسمية كل شكل من أشكال المستغلين بطبقة اجتماعية متميّزة. فلا نرى فائدة هامة في إقامة تمييز تام بين شكل الاستغلال الرسمالي الأساسي وأشكال أو أنماط الاستغلال الأخرى المتواجدة إلى جانبه والمتكاملة معه داخل المجتمع الرسمالي الراهن. كما لا نرى فائدة في الفصل بشكل مبالغ فيه لا بين مختلف أنماط المستغلّين، ولا بين مختلف أنماط المستغَلين.

فنجد إذن داخل المجتمع الرسمالي أنواعا أخرى من المستغلين، يشاركون في ممارسة الاستغلال رغم أنهم لا يملكون أو لا يتحكمون بالضرورة في وسائل إنتاج صناعية منتجة لبضائع موجهة للبيع في السوق. ومنهم مثلا أصحاب الأنشطة أو المؤسسات الخدماتية مثل التجارة والبنك والتأمين، وموظفو الدولة الكبار والمتوسطون، والأفراد الذين يقومون بشكل مباشر أو غير مباشر بدور تنظيم ومراقبة عملية الاستغلال (سواء على صعيد وحدة

إنتاجية محددة، أم على صعيد أكبر)، إلى آخره. وهؤلاء يساهمون على العموم في ممارسة الاستغلال، رغم أنهم لا يستغِلون هم أنفسهم بشكل مباشر عمالا منتجين محددين. وذلك لأنهم يشاركون، من خلال ما يحصلون عليه من مدخول، في اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي الذي ينتجه غيرهم، أي طبعا العمال الكادحون المنتجون المباشرون. حيث يحصل المستغِلون على مدخول مادي (شهري أو سنوي) يتجاوز مردودية أو مدخول عملهم الخاص، في حالة إذا كانوا يقومون فعلا بعمل حقيقي. فندخل بالتالي هؤلاء المستغِلين ضمن إحدى فئات أو طبقات المستغِلين (مثلما سنحددها فيما بعد).

والسبب في وجود هذه الأنواع السابقة الذكر من المستغِلين، هو أن قيام واستمرارية ونمو نمط الانتاج الرسمالي يحتاج إلى طبقة أو طبقات مستغِلة تمتلك أو تتحكم في وسائل الانتاج المجتمعية، وإلى طبقة مستغَلة تكدح وتنتج بشكل مباشر، بل ويحتاج أيضا إلى مجموعات متعددة ومتنوعة من الوظائف والأدوار المجتمعية الأخرى. فكل نظام مجتمعي رسمالي يحتاج إلى شبكة معقدة أو بنية مجتمعية متطورة من الوظائف والمواقع الطبقية، تبتدئ مثلا بموظفي الدولة الكبار، وتمر عبر أصحاب المؤسسات والأنشطة الخدماتية (مثل التجارة والنقل والبنك والتأمين ...)، وعبر الطبيب والمحامي والاستاذ والمعلم والبوليسي والجندي والضابط والقاضي والسجّان، وتنتهي ب «البواب» و«الشاوش» و«خادمة البيت» و«الشطاب» والمسجون والمهمّش والعاطل، إلى آخره.

والبعض يصرّ على اعتبار «الملاكين العقاريين الكبار» الذين يستولون على «الريع العقاري» طبقة متميزة. ويعتبر «الرسماليين الصناعيين» الذين يستولون على «فائض القيمة» الصناعي طبقة أخرى متميّزة. ويلحّ على اعتبار «البرجوازيين في التجارة» الذين يستولون على «الرّبح التجاري طبقة إضافية متميزة. إلى آخره. لكن هذا التمييز فيما بين المستغِلين مبالغ فيه. إذ كلما نضجت الرسمالية وأصبحت عامّة أو سائدة أو متقدّمة في المجتمع المعني، فإن هذا التمييز المبالغ فيه يغدو متجاوزا أو غير ملائم.

وفي طور الرسمالية الناشئة التنافسية، أي قبل أن يستكمل نمط الانتاج الرسمالي سيادته التّامّة على كل أنماط الانتاج الأخرى التي يمكن أن تتواجد داخل المجتمع، نجد فعلا أن الجانب الغالب في صيرورة إعادة إنتاج المواقع الطبقية المستغِلة هو التمايز فيما بين أنواع المستغِلين. أنذاك ينقسم المستغِلون إلى طبقات متميّزة. فتكون الفروقات والتناقضات والصراعات بيّنة فيما بين طبقة المستغِلين

في الصناعة ، وطبقة المستغلين في التجارة ، وطبقة المستغلين في النشاط البنكي والمالي ، وطبقة ملاكي الأراضي الكبار أو طبقة المستغلين في الفلاحة[45] .

لكن عندما ينضج اكتساح المناهج والعلاقات الرسمالية لمجمل أنشطة الاقتصاد والمجتمع ، أي عندما تصبح سيادة نمط الانتاج الرسمالي مطلقة على كل أنماط الانتاج الأخرى المتبقية داخل المجتمع المعني ، ولو في إطار التبعية للإمبريالية ، بل وخاصة خلال طور هيمنة الامبريالية على العالم ، فإن الجانب الغالب في صيرورة إعادة إنتاج الطبقات المستغلة يكون هو الترابط والتداخل والتمازج فيما بين هذه الطبقات المستغلة . آنئذ يتحول المستغلون من طبقات متميزة إلى طبقة واحدة شاملة. ويصبح مختلف أنواع المستغلين مندمجين في طبقة واحدة ، هي طبقة المستغلين . ويصبح مختلف أنواع المستغلين مجرد فئات داخل طبقة المستغلين . فنتكلم عن فئة المستغلين في الصناعة ، وعن فئة المستغلين في التجارة ، وفئة المستغلين في النشاط البنكي ، وفئة المستغلين في الفلاحة ، إلى آخره . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن صيرورة الصراع الطبقي الجارية داخل المجتمع ، تسوق في نفس الوقت إلى التمييز بين المستغلين الكبار ، والمستغلين المتوسطين ، والمستغلين الصغار. فنتكلم عن طبقة المستغلين الكبار ، وعن طبقة المستغلين المتوسطين ، وعن طبقة المستغلين الصغار .

وقد سبق لـ كارل ماركس نفسه أن لمّح مرارا إلى أن جوهر مختلف أشكال الاستغلال واحد. وفي كراسه « الأجرة ، الثمن والربح » كتب كارل ماركس مقارنا بين نمط الانتاج « الفيودالي (féodal) » ونمط الانتاج الرسمالي : « لنأخذ من جهة أخرى الفلاّح المُسَخَّر [le paysan serf ، المرتبط بالسيد « الفيودالي »] كما كان موجودا ، يمكن القول بالأمس القريب ، في كل أوروبا الشرقية . هذا الفلاح كان يعمل مثلا خلال 3 أيام لصالحه الخاص فوق أرضه الخاصة أو فوق الأرض الممنوحة له ، وخلال 3 أيام التالية ، يقوم بعمل إجباري ومجاني فوق أرض سيده [« الفيودالي »] . فهنا إذن العمل المأجور والعمل غير المأجور مفصولان بشكل بيّن ، مفصولان عبر الزمان وعبر المكان . فكان سادتنا الليبيراليون يثورون غضبا ضد فكرة تشغيل إنسان مقابل لاشيء . لكن في الواقع ، لا فرق بين أن يعمل إنسان خلال 3 أيام من الأسبوع لصالحه وفوق أرضه الخاصة ، وخلال 3 أيام فوق أرض سيّده ، من جهة ، ومن جهة أخرى أن يعمل في مصنع أو في مشغل خلال 6 ساعات في اليوم لصالحه الخاص [يقصد كارل ماركس هنا ب 6 ساعات : الوقت المقابل للأجرة اللازم لإعادة

إنتاج قوة عمل العامل] وخلال 6 ساعات لصالح مشغّله [يقصد كارل ماركس ب 6 ساعات : وقت العمل المقابل لفائض القيمة الذي يستولي عليه المشغّل]. وذلك رغم كون الجزأ المأجور والجزأ غير المأجور من العمل في هذه الحالة الأخيرة مندمجين ، ورغم كون طبيعة كل هذه العملية مطموسة بواسطة الإتفاقية [المعقودة بين العامل ومشغّله] وبتأدية الأجرة في آخر الأسبوع . ففي حالة ، يظهر العمل غير المأجور وكأنه منزوع بالإكراه ، بينما يظهر في الحالة الأخرى وكأنه معطا بشكل إرادي . هذا هو كل ما هنالك من فرق » [11] (التسطير من عندي ع.ن.) .

في هذه الفقرة ، يوضّح إذن كارل ماركس بجلاء أن شكل الاستغلال « الفيودالي » ، وشكل الاستغلال الرسمالي ، يتطابقان في الجوهر ، رغم أنهما يظهران مختلفين جدا . ففي كلا الشكلين من الاستغلال ، نجد عمل الكادح المنتج المباشر ينقسم إلى جزئين . الجزء الأول يقابله شكل من الأجرة . والجزء الثاني من العمل ، لا تقابله أية أجرة . بل ينتزعه ويستولي عليه المستغِل الذي يملك أو يتحكم في وسائل الانتاج المعنية . والفرق الشكلي بين الاستغلال « الفيودالي » والاستغلال الرسمالي ، هو أن الجزء غير المأجور من العمل يظهر في حالة « الفيودالية » منزوعا بالإكراه ، بينما يبقى في حالة الرسمالية خفيا أو مطموسا بواسطة عقدة التشغيل وبتأدية الأجرة .

وربط كارل ماركس قيام الاستغلال الطبقي باحتكار جزء من المجتمع لوسائل الانتاج المجتمعية ، حيث طرح : « لم يبتكر الرسمال العمل الزائد (surtravail) . فحيثما يحتكر جزء من المجتمع وسائل الانتاج ، فإن العامل ، سواءا كان حرّا أم لا [بمعنى : سواءا كان عبدا أو عاملا مأجورا حرّا] ، يكون مجبرا على أن يبذل العمل الضروري (travail nécessaire) لصيانته الخاصة ، وعلى أن يضيف إليه عملا زائدا مخصّصا لانتاج وسائل عيش مالك وسائل الانتاج » [12] . فالكادحون العاملون هم الذين ينتجون في نفس الوقت وسائل ومواد عيشهم ، وكذلك وسائل ومواد عيش المستغلين .

ومختلف التشكيلات المجتمعية المبنية على أساس الاستغلال الطبقي ، لا تختلف فيما بينها إلا بأشكال أو أنماط ممارسة هذا الاستغلال . « ومختلف الأشكال الاقتصادية التي يتخذها المجتمع ، مثلا [نظام] العبودية ، و[نظام] الأجرة ، لا يختلفان إلا بالنمط الذي يُفرض ويُنتزع به العمل الزائد من المنتج المباشر ، أي العامل » [13] .

و قارن كارل ماركس في كتاب « الرسمال » نمط الاستغلال الرسمالي ونمط الاستغلال « الفيودالي » ، وذلك تقريبا بصور مماثلة لتلك التي استعملها في كتاب « الأجرة ، الثمن ، والربح » . فأوضح أن جوهرها واحد . حيث كتب :

« لنقارن الآن العمل الزائد في المصانع الانجليزية [الرسمالية] بالعمل الزائد في سهل نهر « الدانوب (Danube) » [الفيودالية] الذي تعطيه العبودية (servage) شكلا مستقلا وبارزا . ونظرا لكون مدة العمل اليومية تحتوي على ستة ساعات من العمل الضروري ، وستة ساعات من العمل الزائد [لأن كارل ماركس يعتبر في هذا المثل التوضيحي أن معدل مدة العمل اليومية آنذاك في انجلترا هي 12 ساعة ، ومعدل نسبة فائض القيمة هي 100%] ، فإن العامل الحرّ يوفر للرسمالي 6×6 أو ستة وثلاثين ساعة من العمل الزائد في الأسبوع. أي نفس الشيء لو كان العامل يعمل خلال ثلاثة أيام لصالحه الخاص ، وخلال ثلاثة أيام مجاناً لصالح الرسمالي . ولكن هذا لا يبرز للأعين . حيث أن العمل الزائد والعمل الضروري يختلطان الواحد بالآخر . فيمكن أن نعبّر على نفس النسبة مثلا عبر قول أن العامل يعمل أثناء كل دقيقة ثلاثين ثانية لصالح الرسمالي ، وثلاثين ثانية لصالحه الخاص . لكن الأمر يختلف في حالة السُخْرَة (Corvée) [الفيودالية] . حيث أن المكان يفصل بين العمل الضروري الذي يبذله مثلا الفلاح المسخّر (le paysan valaque) لصيانته الخاصة ، والعمل الزائد الذي يبذله لصالح سيّده (le boyard) . فيقوم بالأول فوق أرضه الخاصة ، وبالثاني فوق أرض قطيعة (Terre seigneuriale) . فيوجد إذن جزءا وقت العمل ، الواحد بجانب الآخر بشكل مستقل . فعلى شكل سُخرة يتميّز تماما العمل الزائد عن العمل الضروري . وبالتأكيد هذا الاختلاف في الشكل لا يغيّر في شيء النسبة الكمية بين العملين . فثلاثة أيام من العمل الزائد في الأسبوع تبقى دائما ثلاثة أيام من العمل الذي لا يشكل أي مقابل للعامل نفسه ، وهذا مهما كان الإسم المعطى لهذه الأيام الثلاثة ، سواءا كان سُخرة (Corvée) أم ربحا (Profit) » (14) .

وفي كتابه : « الصراع الطبقي بفرنسا (1848 - 1850) » ، كتب كارل ماركس عن استغلال الفلاحين : « نرى أن استغلالهم لا يختلف إلاّ شكليا عن استغلال البروليتاريا الصناعي . فالمستغِل هو نفس المستغِل : أي الرّسْمَال . فإذا اعتبرنا الرسماليين فرداً فرداً ، نجدهم يستغلون الفلاحين واحداً واحداً عن طريق الرّهن (Hypothèque) والرّبا (L'usure) . وإذا اعتبرنا الرسماليين كطبقة ، نجدهم يستغلون طبقة الفلاحين عن طريق ضرائب الدولة » (15) . (التسطير من كارل ماركس) . وهذه الإشارة تبرز إذن مظهرا من مظاهر تعدد وتنوع أشكال الاستغلال . وتوضح كيف أن الكيان الشمولي للمستغلين في المجتمع يستغِل الكيان الشمولي للمستغَلين ، على المستوى الفردي ، وكذلك على المستوى الجماعي ، عبر سبل متنوعة ومتكاملة . ويلتقي العامل والفلاح في كونهما مستغَلين من طرف نفس المستغِل ، أي

الرّسمال. واتّحاد العامل والفلاح ضد الرّسمالي المستغِل هو السبيل لتحررهما معاً من الاستغلال ومن الاضطهاد. وهو ما يوضّح أحد أسس التحالف الاستراتيجي بين العمال والفلاحين.

وفي مجتمع رسمالي، يتكون فائض القيمة المجتمعي الإجمالي من مجموع فوائض القيمة الفردية أو الجزئية التي ينتجها مجمل الكادحون المنتجون المباشرون المستغَلون. وهذا الفائض القيمة المجتمعي الإجمالي لا يذهب كله إلى جيوب نوع واحد من المستغِلين، مثل المستغِلين الذين يملكون أو يتحكّمون في وسائل إنتاج منتجة لمواد أوبضائع موجّهة للبيع في السوق الرسمالي. بل تقتسمه فيما بينها سائر أنواع المستغِلين القائمين في هذا المجتمع المعني. بل قد تشارك في اقتسامه حتى قوى أجنبية عن هذا المجتمع المعني. وميزان القوى العام فيما بين مختلف طبقات وفئات المستغِلين هو الذي يحدد على العموم نسب اقتسام فائض القيمة المجتمعي الإجمالي. وبعبارة أخرى، فإن فائض القيمة الاجمالي المجتمعي لا تستحوذ عليه فقط فئة المستغِلين في مجال الصناعة، بل تشارك في اقتسامه فئات وطبقات أخرى، منها مثلا فئة الملاكين العقاريين، وفئة المستغِلين في مجال التجارة، وفئة المستغِلين في مجال الخدمات الأخرى مثل النقل والمواصلات والبنك والمال وغيرها، وبيروقراطيو الدولة الكبار والمتوسطون، وقادة الأجهزة القمعية للدولة، إلى آخره. فكل المستغِلين (الكبار والمتوسطين والصغار) الذين يحظون باستهلاك هام نسبيا، ولا يقومون بأي عمل ملموس ومنتج، أو يقومون بعمل محدد ولكنه عمل شكليّ ومُزيّف يمكن أن يستغني عنهم الشعب، أو يقومون بعمل منتج لكن مردوديته الإنتاجية الحقيقية تقل عن المدخول الذي يحصلون عليه، كل هؤلاء، يأتي كلّ أو معظم مدخولهم واستهلاكهم بشكل مباشر أو غير مباشر من فائض القيمة الابمالي المجتمعي الذي ينتجه الكادحون المنتجون المستغَلون.

وفي هذا المجال، فقد أكّد كارل ماركس: «الربح العقاري، والفائدة، والربح الصناعي، ليسوا سوى أسماء مختلفة لمختلف أجزاء فائض قيمة البضاعة، أي العمل غير المأجور الذي تحتوي عليه هذه البضاعة، ولهم كلهم نفس المصدر، وفقط هذا المصدر»[16] (التسطير من عندي). فلا شيء يُعطى مجّانا من السماء، أو يخلق من عدم. والمطر الذي ينزل من السماء على شكل قطرات، يلزم أن يصعد إليها قبل ذلك على شكل بخار. ومهما تعددت «البركات» أو تنوّعت «الأرزاق» التي يحصل عليها مختلف أصناف المستغِلين، مثل ريع الملاك العقاري، أو فائض قيمة صاحب معمل، أو مردود صاحب أسهم في شركة، أو ربح التاجر، أو فوائد البنكي، أو دخل الموظف البيروقراطي، أو القيمة المضافة لدى صاحب مؤسسة خدماتية، إلى آخره، فإن مصدرها جميعا هو فقط فائض القيمة المجتمعي الاجمالي، هو عمل الكادحين المنتجين المباشرين.

وفي كل مجتمع رسمالي، نجد إلى جانب طبقة المستغَلين وطبقات المستغِلين ، نجد مجموعات وفئات لا تستغِل ولا تُستغَل. وسنرجع فيما بعد إليها عند تحديد كل طبقة من طبقات المجتمع. ولنستعرض قبل ذلك بعض الأساليب المستعملة من طرف المستغِلين لتعميق الاستغلال. (وإذا ما ظهر هذا الجزء غامضا للقارئ ، فبإمكانه أن يقفزه مؤقتا ، فيمرّ مباشرة إلى "تحديد مختلف الطبقات").

أساليب تعميق الاستغلال

زيادة على الاستغلال الرسمالي الأساسي (كما رأيناه سابقا)، يمارس المستغِلون الرسماليون سبلا أخرى متنوعة ومتعددة تمكنهم من تعميق الاستغلال. وفيما يلي سنعرض منها بعض الأساليب على سبيل المثال لا الحصر :

- الدولة هي التي تحدد « الحد الأدنى القانوني للأجرة ». وهذا « الحد الأدنى » يلزم قانونيا كلّ مشغِّل بأن تكون الأجور التي يمنحها للمشغَّلين لديه أعلى من ، أو على الأقل مساوية لـ ، هذا « الحد الأدنى ». وإذا كانت أجهزة الدولة المختصة في حساب "الحد الأدنى" تقبل اعتبار بعض الحاجيات المادية الضرورية كالأكل والسكن واللباس عند حساب أو تحديد « الحد الأدنى القانوني للأجرة » ، فإنها في غالب الحالات لا تقبل أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الضرورية الأخرى التي تتعلق بالصحة أو بالتنقل أو بالتعليم أو بالتثقيف، وكذلك حاجيات أخرى تتعلق بالولادة أو بتربية الأطفال ،إلى آخره.

- حينما تحسب أجهزة الدولة المختصة « الحد الأدنى القانوني للأجرة »، فإنها لا تعتبر ضمنه سوى الحاجيات الضرورية لإعادة إنتاج قوة عمل العامل الفرد ، ولا تهتم كثيرا بالحاجيات الضرورية الجماعية لعائلته ، والتي لا يمكن طبعا للعامل أن يعيش بدونها .

- لجوء الدولة إلى إجبار العامل المأجور على أداء عدة ضرائب. لكن هذه الضرائب لا تؤخذ على العموم بعين الاعتبار عند تحديد « الحد الأدنى القانوني للأجرة ».

- استعمال حيّل متعددة لإبقاء عدد كبير من العمال المأجورين في حالة عمال مُيَاوِمِين أو مؤقتين أو موسميين ، دون ترسيمهم ، ودون منحهم الحقوق المترتبة عن الأقدمية في العمل، وذلك على امتداد سنوات متوالية ،بهدف إبقاء أجورهم جدّ منخفضة.

- رفض المستغِلين تسجيل وإشراك بعض العمال المشغَّلين

لديهم في « الضّمان الإجتماعي » .

ـ رفض المستغِلين الإنفاق على التدابير والأجهزة التقنية الوقائية، الفردية والجماعية، التي تستوجبها ظروف العمل الانتاجي المتميّزة بخطورة محددة . الشيء الذي يعرّض العمال لحوادث الشغل ، وللأمراض المهنية. ويعرّضهم بالتالي لنفقات إضافية .

ـ عدم الربط بين الأجور والتضخّم . والزيادة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية بسرعة وبقدر يفوقان الزيادة الدورية القانونية في « الحد الأدنى القانوني للأجرة » .

ـ الزيادة في الانتاجية (على صعيد مؤسسة إنتاجية محددة) وذلك مثلا عبر تحسين مناهج الانتاج أو وسائل الإنتاج دون الزيادة في الأجور .

ـ تمديد وقت العمل (القانوني أو المتفق عليه) دون الزيادة في الأجـــــرة .

ـ الحد الأدنى القانوني للأجرة هو نظريا الأجرة الدنيا القانونية لليد العاملة غير الماهرة ، أو غير المكوّنة . لكن المستغِلين يتعاونون فيما بينهم لفرضه حتى على العمال المهرة أو المكوّنين .

ـ نسبة هامة من المستغِلين تتهرّب من الإلتزام بتطبيق الحد الأدنى القانوني للأجرة ، وتكتفي بإعطاء أجور تقلّ عن هذا الحد الأدنى لمجموعات واسعة من الأجراء المستغَلين . والدولة تعرف وجود هذه الخروقات وتستطيع تقويمها ، لكنها تتجاهلها لتمكين المستغِلين من الإسراع في عملية جمع الثروات والرساميل .

ـ يلجأ المستغِلون في نسبة هامة من الحالات إلى تكليف مأجورين نساءا وأطفالا بأعمال مماثلة لأعمال الرجال ، ولكنهم يمتنعون في نفس الوقت عن منح أجور متساوية مع أجور الرجال لهؤلاء النساء والأطفال .

ـ تلجأ الدولة، وكذلك المستغِلون ، إلى اقتطاع أو انتزاع « مساهمات » و « اشتراكات » متنوعة ومتعددة من أجور المستغَلين، وذلك بحجّة معينة أو بأخرى . لكن هذه « المساهمات » و « الاشتراكات » لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الحد الأدنى القانوني للأجرة .

ـ اختلاق ، أو ترك نسبة هامة من العاطلين عن العمل ، بهدف الضغط على أجور العاملين الكادحين ، وبهدف تحسين منافسة المنتوجات المحلية على مستوى الأثمان في الأسواق الداخلية والخارجية .

ـ لجوء المستغِلين إلى إجبار المأجورين المستغَلين على تحمّل جزء من نفقات التكوين المهني (النظري أو التطبيقي) ، أو على شراء واقتناء

جزء من وسائل العمل الفردية .

ـ منع المستغَلين من حرية التعبير، أو التجمّع، أو التنظيم، أو النشاط النقابي، أو النشاط السياسي، أو إجبارهم على الإنخراط في نقابات أو أحزاب استغلالية تابعة للمستغِلين ، وذلك بهدف منع المستغَلين من تنظيم أنفسهم والدفاع عن مصالحهم . إلى آخره .

هذه الأمثلة من الأساليب المعروضة أعلاه ، تمكّن عادة المستغِلين من تعميق الهوة بين قيمة الأجرة المؤداة فعلا (أو قدرتها الشرائية الفعلية) ، وقيمة الأجرة الدنيا النظرية الضرورية لإعادة إنتاج قوة عمل المستغَل الكادح . وقد تتّسع كثيرا هذه الهوّة خلال بعض الفترات التاريخية داخل البلدان المسودة التبعية للإمبريالية العالمية . ويمكن أن تتّسع في بعض الحالات إلى حدّ المساس بحياة الكادحين المستغَلين . الشيء الذي يتجلّى عموما في انخفاض أعمار الكادحين المستغَلين (بالمقارنة مع أعمار المستغِلين)، أو في انتشار الأمراض المتنوعة وسطهم ، أو في تعرّضهم لحوادث شغل متكاثرة ، أو في الانحلال أو التخلّف العضوي الذي يصيب أبناء المستغَلين .

* *

وقد طرح كارل ماركس (في كراسه : « الأجرة ، الثمن ، والربح ») الحالات الهامة التي ينبغي فيها على المستغَلين إما أن ينتزعوا زيادة ملائمة في الأجور ، وإما أن يفشلوا محاولة تخفيض الأجور . ومن هذه الحالات ، ما يلي :

ـ الحالة التي تنخفض فيها إنتاجيّة المواد الرئيسية في معيشة الجماهير، مثلا المواد الفلاحية والغذائية . في هذه الحالة ، فإن قيمة قوة العمل ترتفع . فيطرح على العامل المستغَل أن يفرض قيمة أكبر مقابل عمله . وإذا لم ترفع الأجور، فإن الأوضاع الحياتية للعامل ستتدهور .

ويمكن أن تحدث حالة عكسية ، ترتفع فيها الانتاجية . وهنا فإن قيمة مواد المعيشة تنخفض . وتنخفض كذلك قيمة قوة العمل . لكن هذه القيمة المنخفضة لقوة العمل تمثل نفس الكميّة من البضائع مثلما كان في السابق . لكن أرباح الرسماليين ترتفع . فرغم أن الأوضاع المعيشية المطلقة (بمعنى غير النسبية) للعامل بقيّت على حالها ، فإن مدخوله النسبي (أي بالمقارنة مع مدخول مستغِلّه) ، وبالتالي وضعيته المجتمعية النسبية بالمقارنة مع وضعية الرسمالي ، ستكون قد إنخفضت .

ـ الحالة التي تبقى فيها قيم المواد الرئيسية في المعيشة ، وكذلك وبالتالي قيمة قوة العمل ، على حالها ، لكن إنتاجية الذهب أو المعادن الأخرى النفيسة التي لها علاقة بالنقد والعملات والمال، ترتفع ،

وتنخفض بالتالي قيمتها (لنفترض مثلا بالنصف). وتصبح قيم مجمل البضائع تمثل أكثر من أثمانها (هنا في المثل : الضعف). نفس الشيء يحدث بالنسبة لقوة العمل. فيطرح أن يرتفع ثمن قوة العمل (أن يضاعف). وإلا فإنه سيمثل أقل من قيمتها (أي نصفها).

ـ الحالة التي تزداد فيها وثيرة العمل. في هذه الحالة، فإن الكادح ينفق من قوة عمله في ظرف ساعة عمل مثلما كان ينفق مثلا في ظرف ساعتين. فإذا لم يكن ارتفاع وثيرة العمل مصاحبا بانخفاض ملائم في مدة العمل اليومية، أو بارتفاع في ملائم في الأجرة، فإن العامل سيتضرّر.

ـ بالإضافة إلى ذلك، ونظرا للأزمات الدورية للرسمالية، فإنه يطرح على العامل أن ينتزع في وقت غياب الأزمة الاقتصادية زيادة في الأجرة ليعوض بها الانخفاض الذي سيحدث خلال مجيء الأزمة المقبلة.

قد تظهر للبعض هذه الدعوة لتحسين دفاع المأجورين المستغَلين عن أجورهم وقوتهم الشرائية، مبالغاً فيها. لكن إمكانيات وأساليب دفاع المأجورين المستغَلين عن أجورهم تبقى على العموم في المجتمع الرسمالي قليلة وضعيفة جدا بالمقارنة مع الوسائل والطرق التي يستعملها المستغِلون لتعميق الاستغلال. وحتى إذا ناضل المأجورون المستغَلون في مثل هذه المناسبات المذكورة من أجل الحفاظ على قدرتهم الشرائية أو تحسينها، فإن هذا النضال لا يحرر المستغَلين من الاستغلال، وإنما يكتفي بتحسين ظروف بيع قوة العمل وشروط الاستغلال.

* *

وإذا كان التغيير المجتمعي، أو الثورة المجتمعية، تهدف على المدى الطويل إلى القضاء على الاستغلال، فإنه لا يهدف طبعا إلى إلغاء إنتاج فائض القيمة. بل على عكس ذلك، تهدف (من بين ما تهدف إليه) إلى تحرير الانتاج، وإلى الزيادة فيه كمّا وكيفا لإشباع حاجيات كل جماهير الشعب الكادح. وتهدف إلى تحرير المستغَلين وتحرير سائر المجتمع عبر استيلاء المنتجين المباشرين على وسائل الانتاج المجتمعية، وعبر تحكمهم في الانتاج، والتحكّم في استعمال فائض القيمة المجتمعي الاجمالي، وعبر تحرير المجتمع من أسس التمايز الطبقي، ومن أسس الاستغلال الطبقي. ويرمي إلى تحقيق شعار « لكل حسب مجهوده » خلال مرحلة الإشتراكية الانتقالية الطويلة. وفيما بعد مرحلة الاشتراكية، يحقق شعار « لكل حسب حاجياته » في إطار مجتمع جديد متحرّر من الاستغلال ومن الاضطهاد، مع ما يتطلبه ذلك من تكوين للإنسان الجديد المتحرر.

تحديد طبقات المجتمع

استنادا على مجمل ما سبق، يمكن أن ننتقل إلى تحديد الطبقات المكونة للمجتمع الرسمالي. وفيما يلي سنحدد بالترتيب: طبقة المستغَلين، وطبقة الذين لا يَستغِلون ولا يُستغَلون، وطبقة المستغِلين الصغار، وطبقة المستغِلين الكبار، وطبقة المستغِلين المتوسطين.

طبقة المستغَلين

تتكون طبقة المستغَلين أولاً من الكادحين المأجورين الذين يشاركون بشكل مباشر في إنتاج مواد أو بضائع أو خدمات موجّهة للبيع أو للتبادل في السوق. ولا يملكون وسائل إنتاج، ولا يتحكمون فيها. وإذا ما توفّروا على وسائل إنتاج محددة، فإنها تبقى قليلة، صغيرة، وغير كافية. تدفعهم حاجة ضمان عيشهم إلى بيع قوة عملهم (سواءا كانت يدوية أم ذهنية) مقابل أجرة. فيشاركون (داخل الوحدات الاقتصادية للإنتاج أو للخدمات) في إنتاج فائض القيمة. ولا يتحكمون في استعمال هذا الفائض. ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي. فلا يحصلون على نصيب منه. ويتكون مدخول عيشهم بشكل رئيسي من الأجرة التي يتقاضونها مقابل بيع قوة عملهم.

وتتكوّن طبقة المستغَلين ثانيا من الكادحين المأجورين الذين لا ينتجون بشكل مباشر، ولكنهم يشاركون بشكل غير مباشر في استكمال عملية الإنتاج المجتمعي. لا يملكون وسائل إنتاج، ولا يتحكّمون فيها. وإذا توفروا على وسائل إنتاج محددة، فإنها تبقى قليلة، صغيرة، وغير كافية. تدفعهم حاجة ضمان عيشهم إلى بيع قوة عملهم مقابل أجرة. لا ينتجون، ولا ينتزع منهم، فائض قيمة. لكن ينتزع منهم عمل زائد. ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي. فلا يحصلون على نصيب منه. ويتكون مدخول عيشهم بشكل كلي أو رئيسي من الأجرة التي يتقاضونها مقابل بيع قوة عملهم.

ولمزيد من التوضيح، سنعرض أمثلة على بعض الأفراد أو المجموعات التي تدخل على العموم ضمن طبقة المستغَلين. ولكن هذه الأمثلة من الأفراد

لا تدخل دائما وبالضرورة ضمن طبقة المستغَلين . زيادة على ذلك ، فإن هذه الأمثلة ، هي مجرّد أمثلة ، ولا تدخل ضمن تعريف أو تحديد طبقة المستغَلين . ولهذا الغرض سنستعمل مصطلحات « المجموعات المهنية » لسرد هذه الأمثلة . ونسجّل في نفس الوقت أن مفاهيم « المجموعات المهنية » تبقى غامضة وغير علمية . ونستعملها هنا فقط كأمثلة توضيحية بسبب كونها سهلة ، واسعة الانتشار ، ومفهومة كصُوَر عن صنف النشاط المهني . وننبّه كذلك إلى أن هذه الأمثلة و« المجموعات المهنية » لا تعني أن محدّد « الموقع الطبقي » هو « المهنة » . بل محدده هو الشروط الدقيقة المذكورة في التعريف العام للطبقة المعنية . (وهذه الملاحظات أو التنبيهات تصدق كذلك على الأمثلة التي سنعرضها فيما بعد عقب تحديد كل طبقة من الطبقات الباقية . وبالتالي ، لن نكررها عند إعطاء أمثلة على العناصر التي يمكن أن تدخل ضمن كل طبقة) .

أمثلة على الأفراد الذين يمكن أن يدخلوا ضمن الصنف الأول من طبقة المستغَلين : العمال الكادحون المأجورون المنتجون في المعامل وفي المصانع وفي المناجم والأوراش . والعمال الزراعيون (الدائمون أو شبه الدائمين) في المزارع والضيعات الفلاحية . وهذه المجموعة هي عموما النواة الثورية الصلبة وسط طبقة المستغَلين .

ويمكن أن يدخل ضمن طبقة المستغَلين بعض صغار المهندسين والتقنيين والأطر المَهَرَة العاملين في الصناعة أو في المناجم ، إذا كانوا يشاركون في الانتاج ، ويتعرّضون للإستغلال مثل العمال ، ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة المجتمعي الإجمالي . لكن هذه المجموعة الأخيرة ، حتى وإن كانت مستغَلة ومسودة من طرف الرسمال ، فإنها تتعالى على المجموعة الأولى من العمال المستغَلين . لأنها تتميّز عنها بحمل معرفة أو خبرة محددة . أما المهندسون والأطر والتقنيون المأجورون الذين يتحدّد دورهم أساسا في تنظيم وممارسة الإدارة والمراقبة والسيطرة على الكادحين المستغَلين ، فإنهم يدخلون عموما ضمن إحدى طبقات المستغِلين (الصغار ، أو المتوسطين ، أو الكبار ، وذلك حسب حجم مدخولهم أو نصيبهم من فائض القيمة المجتمعي الإجمالي) ، ولو كانوا هم أنفسهم مأجورين ومسودين من طرف الرّسمال .

ويدخل كذلك ضمن الصنف الأول من طبقة المستغَلين مجموعة الفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار (سنرجع فيما بعد الى حالتهم) . وهم الفلاحون الذين لا يملكون أرضا ، أو يملكون كمّية صغيرة من الأرض أو من وسائل الانتاج الفلاحية المتواضعة الأخرى ، الى درجة أنه لا يمكنهم تلبية حاجياتهم المعيشية الدنيا بواسطة عملهم الخاص وحده . فيضطرون الى إكتراء وسائل إنتاج فلاحية (من أرض

وأدوات أو مال) مقابل ريع محدّد. أو يضطرون إلى بيع قوة عملهم بشكل جزئي أو موسمي، حسب المناسبات الممكنة أو حسب أنشطة الموسم الفلاحي.

كما يدخل ضمن طبقة المستغَلين مجموعة الفلاحين «الحَطّادين» و «الرّباعة» و«الخمّاسة» (أي الذين يفلحون أرض غيرهم مقابل «رُبع» أو «خُمس» المحصول الفلاحي) إذا كان هذا العمل هو المصدر الرئيسي لمدخول عيشهم (ولو كانوا يرتبطون بنمط إنتاج شبه-إقطاعي، وليس بنمط إنتاج رسمالي، وذلك لأن الاستغلال لا يختلف في جوهره مرورا من النمط الأول إلى الثاني).

ويدخل ضمن الصنف الثاني من طبقة المستغَلين: العمال والمأجورون المستغَلون في مجال النقل والمواصلات. والمستخدمون أو المأجورون المستغَلون في المطاعم (وخصوصا منها الكبيرة والمتوسطة)، وفي الفنادق السياحية. والمُمَرّضون والأطباء الصغار المستغَلين في العيّادات والمصحّات والمستشفيات الرسمالية. والمستخدمون والموظفون المستغَلون في مؤسسات خدماتية رسمالية (مثل المدارس والمعاهد «الخاصة» أو «الحرّة»، وشركات التأمين، والدعاية والإشهار، والبنك، إلى آخره).

ومن بين ميزات طبقة المستغَلين أن أفرادها يُعتبرون عادة في أسفل سلّم مراتب المجتمع. يتعرّضون ليس فقط للإستغلال الطبقي، بل يتعرضون أيضا إلى الإضطهاد الطبقي. يكدحون بشكل شاق أو مُضن، وينتجون مجمل ثروات المجتمع، بينما أجورهم ومداخيلهم تبقى صغيرة، متواضعة، أو غير كافية لتلبية مجمل حاجياتهم الأساسية. لا يملكون على العموم سوى قوة عملهم. ولا يستطيعون أن يتحوّلوا إلى مالكين أو إلى أغنياء. وليس باستطاعتهم عموما أن يدخروا شيئا. فلا يكسبون ما يمكن أن يخشون فقدانه. يعملون على شكل مجموعات متعددة في المؤسسات الانتاجية والخدماتية الكبيرة نسبيا. يكون عموما مستوى معيشتهم المادية متواضعا أو ضعيفا. وتكون ظروفهم السكنية سيّئة، أو دون المستوى اللازم، أو متوسطة في أحسن الحالات. ويبقون في أغلبية الحالات محرومين من التعليم، ومبعدين عن التكوين الثقافي. وهم مسودون سياسيا واقتصاديا و ثقافيا. وهم من أبرز ضحايا أجهزة الدولة القمعية (سواء في إطار المؤسسات الاقتصادية أم خارجها). واستيلابهم الطبقي يجعلهم في كثير من الحالات يقدّرون أو يمجّدون أو يعظّمون أعدائهم الطبقيين.

فنستعمل إذن مصطلح «طبقة المستغَلين»، وليس مصطلح «الطبقة العاملة». لأن ميزتها الأساسية هي كونها «مستغَلة» وليس عاملة.

وإلى حين قرابة نهاية السنوات الستينات (من القرن العشرين الميلادي)،

كان معظم أفراد الطبقة المستغَلّة بالمغرب فلاحون قدماء ، أو على الأقل أبناء فلاحين. بمعنى أن نمط عيشهم وتفكيرهم كان خلال مرحلة شبابهم نمطا بدويا أو شبه بدوي، وليس نمطا مدينيا. وإلى حدود السنوات الخمسينات والستينات ، كانت الغالبية الكبرى من العمال المستغَلين أميّة، أو شبه أمية. ومنذ قرابة السنوات السبعينات ، أخذت نسبة العمال الشباب المتخرجين من المدارس الابتدائية والثانوية تتزايد بشكل ملحوظ ضمن طبقة المستغَلين. وإن كانت نسبة التمدرس في الثانوي لا تزال ضئيلة تتراوح تقريبا بين 30 و 40 في المئة. وهذا التطور يزيد في حظوظ ظهور وتكون مناضلين عمال قادرين على الإطلاع وعلى الإلمام بالفكر الثوري واستيعابه، ومؤهلين للتفاهم والتجاوب مع مثقفين غير عمال. وهذا التطور يمكن أن يساعد على نشر الفكر الإشتراكي داخل طبقة المستغَلين.

وقد يعتقد بعض المناضلين أن تدهور الأوضاع المادية المعيشية لجماهير العمال يؤدي آليا إلى تحويل وعيهم إلى وعي طبقي ثوري. لكن هذا الاعتقاد غير صحيح. إذ بدون عمل قاعدي منظم ومتواصل تنجزه نواة أو أنوية ثورية داخل جماهير العمال ، لا يمكن لوعي طبقة المستغَلين أن يتحول عفويا من وعي هائع إلى وعي طبقي ثوري. لأن المستغَلين عندما يتعرّضون لمشاكل كبيرة مرتبطة بتصاعد وتيرة الاستغلال الطبقي، فإنهم يحاولون غالبا في البداية معالجتها بشكل فردي. بل قد يلجأون الى محاولة حلّها من خلال منافسة رفاقهم في العمل. لكن إذا وجدت نواة أو أنوية ثورية توضح أن هذه المشاكل هي مشاكل مجتمعية مشتركة لمجمل المستغَلين وتعمل في نفس الوقت على تنظيم ردّ فعل جماعي مشترك لأكبر عدد ممكن من المستغَلين، آنذاك يسهل على غالبية المستغَلين إدراك أن الجهود الفردية لا تستطيع وحدها أن تجابه وأن تحلّ هذه المشاكل ، فتومن أكثر أعداد متزايدة من المستغَلين بالمصير المشترك ، وبأهمية النضال المشترك ، وتتفهّم وتتقبّل أكثر فأكثر ضرورات التوعية والتعبئة والتضامن والتنظيم النقابي والنضال الجماعي.

طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون

تتكوّن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون أولا من كادحين منتجين صغارا ، يملكون أو يتحكّمون في وسائل إنتاج قليلة وصغيرة نسبيا. يعيشون بشكل رئيسي من مردود عملهم الخاص. فلا يستغِلون أحدا ، ولا يستغلهم أحد.

وإذا ما تمكنوا من استغلال غيرهم، أو تمكّن غيرهم من استغلالهم، فإن ذلك يبقى ثانويا أو استثنائيا. ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي. فلا يحصلون على نصيب منه.

وتتكون طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون ثانيا من الأفراد الذين لا يملكون وسائل إنتاج مجتمعية، ولا يتحكمون فيها. وإذا ما توفروا على وسائل إنتاج محددة، فإنها تبقى قليلة، صغيرة، وغير كافية. لا ينتجون لا بضائع ولا خدمات موجّهة للبيع، ولا فائض قيمة. ولا يستغلون أحدا، ولا يستغلهم أحد. وإذا ما حدث لهم أن استغَلوا غيرهم، أو استغَلهم غيرهم، فإن ذلك يبقى ثانويا أو استثنائيا. ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي. فلا يحصلون على نصيب منه.

أمثلة على الأفراد الذين قد يدخلون صنف الأول من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون: الفلاحون المتوسطون الذين لا يستغلون ولا يستغَلون. وهم الفلاحون الذين يملكون أو يتحكمون تقريبا في ما يكفيهم من وسائل الانتاج. فيعيشون أساسا من مدخول عملهم الخاص. ولا يحتاجون إلى بيع قوة عملهم، أو إلى شراء قوة عمل غيرهم. وإذا ما حدث لهم ذلك، فإنه يبقى ثانويا أو استثنائيا.

ويدخل عموما ضمن الصنف الأول من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون: الصنّاع الصغار، والحرفيون («التقليديون» أو «العصريون») الأفراد أو المستقلون. ومنهم مثلا: النجّار، والخيّاط، والإسكافي، والحدّاد، والدبّاغ، والصياد البحري، والحلاّق، وصاحب طاكسي، إلى آخره.

ويدخل عموما ضمن الصنف الثاني من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون مثلا الحالات التالية:

أ- الأطفال، التلاميذ، الطلبة؛

ب - النساء الكادحات في بيوتهن العائلية؛

ج - المتقاعدون، العجزة، المعوّقون؛

د - العاطلون (في البادية وفي المدينة)، اللصوص (الصغار)، المساجين (خاصة منهم مكرّرو السجن، وذوي العقوبات الحبسية الطويلة نسبيا الذين لا ينتجون في مشاغل أو أوراش السجن)، المتسوّلون؛

هـ - خادمات البيوت، العاهرات، ماسحو الأحذية؛

و - صغار الباعة المتجوّلون، أصحاب «الحوانيت» والدكاكين التجارية الصغيرة، التجار الصغار (في الأسواق القروية)؛

ز - المعلمون والأساتذة في مدارس الدولة، صغار الأطباء، والممرّضون والممرّضات في عيادات ومستشفيات الدولة، صغار موظفي الدولة...

ح ـ أفراد قواعد الأجهزة القمعية للدولة من بوليس ودرك وجنود وما شابههم. (إلا أن وضعية هؤلاء المأجورين معقدة نسبيا، وخاصة جدا. حيث يُستعملون في الواقع من طرف الدولة في تنظيم الاستغلال، وفي السهر على ضمان استمراره داخل المجتمع. وهم لا ينتجون شيئا. ومصدر مداخيلهم وأجورهم هو فائض القيمة الاجمالي المجتمعي. لكنهم يبقون هم أنفسهم مسخّرين ومسودين. وعلى العموم، لا يستغِلون ولا يستغَلون. بينما الأطر والمسؤولون المتوسطون والكبار في الأجهزة القمعية للدولة يدخلون عموما ضمن إحدى طبقات المستغِلين).

ملاحظات :

لكي تدخل فعلا عناصر المجموعات السابقة (و) و(ز) و(ح) ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون، يشترط في مدخولها أن يكون متواضعًا إلى درجة أن هذه العناصر تستعمله بكامله تقريبا في تلبية حاجياتها المعيشية. أو بعبارة أخرى أنها تستعمله بكامله تقريبا لإعادة إنتاج قوة عملها. أما الأفراد من هذه المجموعات الذين يكون بإمكانهم أن يقتطعوا جزءا من مدخولهم فيراكمونه ويستثمرونه ويحوّلونه إلى رسمال، فيمكن أن يصبحوا بالتالي عناصر من طبقة المستغِلين (الصغار أو المتوسطين). حيث أن الرسمال البدائي الذي يقدر هؤلاء الأفراد على مراكمته، ليس إلا نصيبهم الخاص من فائض القيمة المجتمعي الإجمالي الذي تنتجه طبقة المستغَلين، والذي تقوم الدولة عموما بدور أساسي في السهر على تنظيم استخراجه وتوزيعه.

ويؤدي نمو الرسمالية وانتشارها وتطورها المتزايد نحو رسمالية احتكارية، يؤدي من جهة أولى إلى تهميش أو القضاء على صنف قديم من الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون (مثل التاجر الصغير صاحب دكان أو «حانوت» صغير، أو الصنّاع، أو الحِرَفيين، إلى آخره، وبشكل عام، الحرفي الفردي المستقل). ومن جهة ثانية، يزيد نمو الرسمالية في توسيع صفوف صنف جديد (أو أصناف جديدة) من الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون (مثل العاطل، والمهمّش، والطالب، والمعلم، والموظف الإداري الصغير، والطبيب، والبوليسي، والجندي، والمستخدم، إلى آخره). لكن هذه الظاهرة، أي ظاهرة صنف قديم مُهَمَّش أو متناقص أو زائل، وصنف جديد متكاثر أو متزايد، لا تكفي لاعتبار هذين الصنفين طبقتين متميّزتين (يستعمل مثلا نيكوس پولانتزاس N. Poulantzas مفهومي «البرجوازية الصغيرة التقليدية» و«البرجوازية الصغيرة الجديدة»)[10].

والبوليسي والدركي والجندي ومن شابههم، هم العناصر التي توظفها الدولة لممارسة المراقبة، والقمع، ولفرض الخضوع على جماهير الشعب، وذلك مقابل أجرة. وهذه الأجرة تمكّن هذه العناصر من إعادة إنتاج قوة عملها. وهذه العناصر لا تنتج شيئاً. وهي غير مستغَلة. لكنها تضمن بواسطة القمع الخضوعَ الضروري لاستمرار استغلال طبقة المستغَلين. والأجور التي تتلقاها هذه العناصر هي مستخرجة من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي الذي تنتجه طبقة المستغَلين. ولا تشكل على العموم هذه العناصر القمعية جزءاً من طبقات المستغِلين. بل هي كذلك تتعرّض للتّسخير والإضطهاد الممارس عليها من طرف طبقة المستغِلين السائدة. فهي تكوّن فئة طبقية خاصة داخل طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون. بينما المسؤولون والرؤساء المنصّبون لقيادة وتسيير أفراد قواعد الأجهزة القمعية، يحصلون على أجور أو مداخيل هامة، وينتمون على العموم إلى إحدى طبقات المستغِلين.

ونجد داخل المعمل أو المصنع، أو عموماً داخل الوحدات الإنتاجية أو الخدماتية، أفراداً لهم دور يشبه دور البوليسي أو الشرطي. وهم الأفراد الذين لا يشاركون مباشرة لا في الإدارة العامة، ولا في العمل المنتج أو الخدماتي المعني. بل يكونون مكلفين بمراقبة العمال خلال أوقات العمل. ويجسّدون علاقات السيطرة والاضطهاد بين طبقة المستغِلين وطبقة المستغَلين. رغم أنهم يعانون هم أنفسهم من هذه السيطرة ومن هذا الاضطهاد. وفئة قواعد الأجهزة القمعية للدولة المكوّنة من البوليس والدرك والجنود وأشباههم، ليست إذن جزءاً عضوياً من طبقة المستغِلين السائدة. بل أعضاء من الشعب، لكنهم مرتزقة، يرتزقون في تجنيدهم وتسخيرهم من طرف طبقة المستغِلين السائدة التي توظّفهم في مهمّة فرض خضوع عموم الشعب. فهم في نفس الوقت الحصن الحصين الذي يحمي النظام السياسي المجتمعي الاستغلالي القائم من تمرّد أو ثورة الشعب. ويطرح على الشعب وقواه المناضلة أن يبرزوا في معاملتهم لأفراد هذه الفئة القمعية بين الشرح والإقناع من جهة أولى، ومن جهة ثانية النضال الحازم والكفاح الفعّال.

وغالباً ما تشكل المجموعتان (ز) و(ح) اللّتين سبق ذكرهما، أي الأفراد الخدماتيين وأفراد قواعد الاجهزة القمعية، الطرف الأكثر محافظة أو يمينية بالمقارنة مع باقي طبقة الذي لا يستغِلون ولا يستغَلون. لأن تكوينهم، أو مهارتهم المهنية، أو أجورهم الهامة، أو امتيازاتهم النسبية، أو خدمتهم القمعية، وكذلك موقعهم المساعد في التنظيم المجتمعي الرسمالي لقسمة العمل، تجعلهم يعيشون بجزء من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي الذي تنتجه طبقة المستغَلين. وحتى إذا ناضلوا أو تمردوا دفاعاً عن تحسين أوضاعهم المعيشية الخاصة بهم، فإن أغلبيتهم

تخشى الثورة المجتمعية، بل ترفضها، وتفضّل الحفاظ على امتيازاتها النسبيّة. لهذا نراهم في غالب الحالات يناصرون طبقة المستغِلين ونظامها المجتمعي، ونراهم يخافون من تقدم وعي وتنظيم ونضال طبقة المستغَلين.

وطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون هي طبقة غير منسجمة. ولا مانع من الناحية المبدئية من اعتبارها في مجملها طبقة واحدة أو تقسيمها إلى عدة طبقات متميّزة. ويمكن أن يشجع على تقسيمها إلى عدة طبقات، ليس فقط كبر عدد أفرادها، ولكن على الخصوص المميّزات المتنوعة والمتباينة، بل والمتناقضة أحيانا، التي تتّصف بها مختلف المجموعات البشرية المكوّنة لها. لكن استعراض نظرية الثورة وقضاياها المتنوعة لا يفرض (على الأقل خلال المرحلة التاريخية الحالية) التمييز بين طبقات مختلفة قائمة بذاتها داخل صفوف الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون. ويمكن أن نكتفي بتقسيم الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون إلى فئات وشرائح من طبقة واحدة للتمييز بين خصائص المجموعات البشرية المكونة لها. ففي إطار سيادة نمط الإنتاج الرسمالي التبعي، سيكون من الملائم بالنسبة لنا اعتبار المجموعات البشرية التي لا تستغِل ولا تستغَل ضمن طبقة واحدة إجمالية. ويمكن ملاحظة أن صفة التذبذب في المواقف السياسية، وعدم الاستقرار السياسي، بين قطب طبقة المستغَلين من جهة، ومن جهة أخرى قطب طبقات المستغِلين، هي صفة مشتركة لعموم الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون. وغالبا ما يكون من السهل على طبقة المستغِلين السائدة أن «ترشي» أو أن «تشتري» بواسطة المكافأة والعطاء المادي، أو أن تحصل كذلك بواسطة القمع على، إخلاص أو مساندة أفراد طبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون. (وسيكتمل وضوح هذه القضايا في دراسة أخرى نتناول فيها دور مختلف الطبقات في الثورة المجتمعية، وقضايا استراتيجية).

تحديد فئات
طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون

إذا أردنا التمييز فيما بين الفئات المختلفة المكوّنة لطبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون، يجب أن نعتمد على تفاوتها النسبي في «الوضع الطبقي» الذي تقع فيه داخل نظام الانتاج المجتمعي القائم، وعلى اختلافها النسبي في «علاقاتها بوسائل الانتاج» المجتمعية، وعلى «دورها في التنظيم المجتمعي للعمل»، وبالتالي أن نعتمد على التفاوت في «حجم ووسائل حصولها على نصيبها من الثروات المجتمعية». على هذا الأساس، يصبح بإمكاننا أن نميّز داخل طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون بين ثلاثة فئات بارزة. وهي: الفئة المدمجة، والفئة المهمّشة، والفئة القمعية. وفيما يلي سنحدد بالتتابع كل واحدة منها.

أولا، فئة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون المدمجون داخل نظام الانتاج المجتمعي القائم. ويمكن فيما بعد أن نختصر هذه العبارة، فنقول: الفئة المدمجة.

ويدخل على العموم ضمن هذه الفئة المدمجة (حسب الأمثلة المهنية المقدمة سابقا) الصنّاع الصغار الحرفيون (« التقليديون » و « العصريون ») ، والفلاحون المتوسطون الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون، والموظفون الصغار في الإدارات والمؤسسات الخاصة أو العامة التابعة للدولة ، والتجار الصغار أصحاب الدّكاكين و« الحوانيت » المتواضعة ، والطلبة ، وما شابههم .

ثانيا ، فئة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون المُهمّشون داخل نظام الانتاج المجتمعي القائم . ويمكن فيما بعد أن نختصر هذه العبارة فنقول: الفئة المهمّشة . ويدخل على العموم ضمن هذه الفئة المهمّشة (أيضا حسب الأمثلة المقدمة سابقا) : العاطلون ، وبعض المتقاعدين ، والعجزة أو المعوقين ، وصغار البائعة المتجولون الذين يبيعون أشياء بسيطة بالتقسيط ، والحمّالون في الشارع، وخادمات البيوت ، والعاهرات ، والمتسوّلون ، وما شابه الأخذية ، واللصوص والخطافون الصغار ، والمساجين ، ومن شابههم .

ثالثا ، فئة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون القمعيون . ويمكن فيما بعد أن نختصر هذه العبارة فنقول : الفئة القمعية . ويدخل ضمن هذه الفئة القمعية : العناصر المنفّذة المشغّلة في قواعد الأجهزة القمعية من شرطة وبوليس وقوات مساعدة ودرك وقوات احتياطية وفرق خاصة وجنود ومن شابههم . ويمكن أن نضيف إلى هذه الفئة القمعية العناصر التي تكون داخل الوحدات الانتاجية أو الخدماتية مكلفة بشكل رئيسي بدور المراقبة والقمع . حيث أن دورها داخل الوحدات الانتاجية والخدماتية لا يختلف في جوهره عن دور العنصر البوليسي خارجها . (أما العناصر والأطر المتوسطة والعليا داخل هذه الأجهزة القمعية ، فتدخل حسب الحالات ، وخاصة حسب الحجم النسبي للنصيب الذي تحصل عليه من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي، داخل مختلف طبقات المستغِلين ، الصغار أو المتوسطين أو الكبار) .

فنكون هكذا قد قسمنا طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون إلى ثلاثة فئات متميزة هي (باستعمال العبارات المختصرة) : الفئة المدمجة ، والفئة المهمشة، والفئة القمعية . حيث وضعنا في الفئة القمعية العناصر التي لا تستغِل ولا تستغَل المتميزة بقيامها بدور قمعي في التنظيم المجتمعي للعمل . وهي العناصر المأجورة أو المكافأة المكلفة بممارسة وتنفيذ المراقبة والقمع . فتفرض على جماهير الشعب الخضوع للطبقات المستغِلة السائدة ، وتجبرها تماما على القبول الكامل بالعلاقات الانتاجية المجتمعية الاستغلالية القائمة داخل المجتمع الطبقي المعني . وعبر هذه الفئة القمعية تُمارس علاقات السيطرة والاضطهاد بين طبقات المستغِلين من جهة ، ومن جهة أخرى طبقة المستغَلين وطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون .

وفي الفئة المهمشة ، وضعنا العناصر التي لا تستغِل ولا تُستغَل المتميزة

بإبعادها عن وسائل الانتاج ، وبنبذها أو لفظها عن العلاقات الانتاجية المجتمعية المباشرة أو العادية ، وكأن دورها في التنظيم المجتمعي للعمل هو أن لا يكون لها دور خاص محدّد. فيكون بالتالي دخلها منعدما ، أو شحيحا جدا ، وبدون انتظام. وفي غالب الحالات ، لا تقوم هذه العناصر حتى بدور قوة عمل احتياطية فعلية. حيث تظل على العموم خلال مدد طويلة ، عاطلة ، منبوذة ، ومحرومة تقريبا من كل شيء.

و وضعنا في الفئة المدمجة مجمل بقية طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، أي مجمل عناصرها التي ليست لا قمعية ولا مهمشة . ومن الواضح طبعا أن عناصر الفئة القمعية هي أيضا مدمجة في النظام الانتاجي المجتمعي الرسمالي القائم . إلاّ أن إضطلاعها بالدور القمعي داخل المجتمع يعطيها ميزة خاصة تميّزها عن باقي العناصر المدمجة . وإذا كانت معظم عناصر طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون فقيرة ، أو على عتبة الفقر ، فإن عناصر الفئة المدمجة تتميّز نسبيا بتمتعها بمدخول لا بأس به ، يمكّنها في غالب الحالات من تلبية مجمل حاجياتها المادية المعيشية الأساسية .

وفي مجال الخاصيات السياسية لهذه الفئات ، يمكن استعراض بعض الميزات . أهمها ما يلي :

أولا ، الفئة القمعية : ما دام النظام الرسمالي المجتمعي القائم قويا ، فإن عناصر الفئة القمعية تحمل ، أو على الأقل تساير ، في غالب الحالات إيديولوجية الطبقة المستغلة السائدة . و تشارك في الاستفادة من الاستغلال القائم . وتشارك في الدفاع عن هذا النظام الرسمالي الاستغلالي بفعالية . لكن إذا ما هوى هذا النظام الرسمالي وطلع نظام آخر محلّه ، فإن معظمها سيتكيّف وسيقبل بسهولة الدفاع عن النظام القوي الجديد . لأن دفاعها عن النظام الرسمالي القائم ، هو في نفس الوقت بالنسبة لها دفاع عن موقعها الطبقي ، وعن أجرتها ، وعن مصالحها ، وعمّا تحصل عليه من امتيازات بالمقارنة مع الطبقة أو الفئات الطبقية التي هي أدنى منها . ولا يهمّ غالبية عناصر الفئة القمعية سوى الإرتزاق . وخوفها من رؤسائها ، وانضباطها لهم ، لا يسمحان لها على العموم بالإخلاص لأي التزام مبدئي أو سياسي معارض . والعناصر من هذه الفئة التي تستطيع أن تضحيّ من أجل الشعب ، تبقى على العموم نادرة داخل هذه الفئة القمعية . وعند نجاح ثورة مجتمعية ، ستطرح باستعجال وبإلحاح مهمة إعادة تربية وتكوين وتشغيل عناصر هذه الفئة . الشيء الذي لن يكون سهل التحقيق . خاصة وأن القوى المضادة للتغيير المجتمعي ستحاول آنذاك استقطاب أنصارها وجنودها ومرتزقتها على الخصوص من الفئتين القمعية والمهمّشة .

ثانيا ، الفئة المهمّشة : عناصر هذه الفئة تحس يوميا بالحرمان الشامل الذي تعاني منه . وهي على العموم الأكثر تخلفا من ناحية الوعي السياسي . وبقدر ما يكون الوعي السياسي لدى عناصر هذه الفئة المهمّشة متخلفا ، بقدر ما تكون

30

انتهازية وانتفاعية. ولا يسمح لها تذبذبها السياسي المتواصل بالإستقرار في اختيار سياسيّ محدّد. وموقعها المهمّش داخل المجتمع، لا يساعدها على بلوغ مستوى رفيع من التنظيم السياسي.

ثالثا، الفئة المدمجة: وهي الفئة «المحظوظة» نسبيا من زاوية أوضاعها المادية، وذلك بالمقارنة مع باقي طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغَلون. وغالبا ما تكون عناصر الفئة المدمجة قد حصلت على مستوى متقدم من التعليم المدرسي ومن الثقافة العامة. كما أن عناصرها تتمتع على العموم باطلاع لا بأس به على الأمور السياسية داخل المجتمع. وطموحاتها الإنتفاعية والوصولية كبيرة وكثيرة. وتوفر هذه الفئة زبناء لكل التيارات السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وعناصرها مُولعة على العموم بالتحركات النضالية الباهرة. إلا أن نفسها النضالي قصير، وخوفها من القمع كبير، وحيّلها الانتهازية كثيرة. وهي تنادي وترحّب في الغالب بإحداث إصلاحات أو تغييرات تقدمية أو ثورية داخل المجتمع. إلا أنها بمجرد ما تحصل على بعض المكتسبات أو الامتيازات الفردية، تنقلب على العموم في مواقفها السياسية، وتصبح محافظة، أو معارضة للتغييرات الثورية، أو حتى رجعية، وذلك بهدف صيانة مصالحها الخاصة. الشيء الذي لا ينفي بأن هذه الفئة المدمجة تتفوق عموما على الفئتين القمعية والمهمشة في مجال إنتاج بعض المناضلين والأطر التقدميين والثوريين المخلصين. وقد تساهم بعض هذه الأطر في القيام بدور لا يستهان به في سيرورة تغيير المجتمع.

التمييز بين المستغلين

الميزة الطبقية المشتركة لكل المستغلين (الكبار والمتوسطين والصغار) داخل المجتمع هي أن لهم نفس «الموقع» الطبقي في «نظام الانتاج المجتمعي» المعني المحدد تاريخيا. وهذا الموقع الطبقي هو بالضبط «موقع» المستغلين، المالكين أو المتحكّمين في وسائل الانتاج المجتمعية. وموقعهم الطبقي هذا يجعلهم «يستحوذون على عمل غيرهم» من المنتجين المباشرين. ولكنهم في نفس الوقت، يتميزون طبقيا عن بعضهم البعض بمدى «دورهم في التنظيم المجتمعي للعمل» «وبحجم الوسائل التي يحصلون بها على النصيب الذي يتحكمون فيه من الثروات المجتمعية»، و«بحجم هذا النصيب» نفسه. ونظرا لهذه التفاوتات، فهم يتميزون عن بعضهم البعض بقدر من النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يمارسونه. لهذا، من جهة، نعتبر المستغلين من ناحية الكيف مجموعة طبقية كبيرة واحدة. ومن جهة أخرى، نعتبر المستغلين من ناحية الكمّ (أي من ناحية حجم أو مقدار الاستغلال الذي يمارسونه) متميزين ومنقسمين إلى ثلاثة طبقات. وهي طبقة

31

المستغلين الكبار (أوكبار المستغلين) ، وطبقة المستغلين المتوسطين ، وطبقة المستغلين الصغار (أوطبقة صغار المستغلين) .

وبعبارة أخرى ، فإن مجموع المستغلين داخل المجتمع يتميزون عن غيرهم ب «كيف» مشترك فيما بينهم ، هو ممارسة الاستغلال . هذا من جهة . ومن جهة أخرى، يتميّز المستغلون فيما بينهم ب « كمّ » الاستغلال (وما يرتبط به من مصالح ونفوذ واضطهاد) الذي يمارسونه . الشيء الذي يبرر تقسيم هؤلاء المستغلين إلى طبقات متفاوتة ومتمايزة . والعدد «ثلاثة» الذي نقسّم إليه طبقات المستغلين ،كبار ومتوسطين وصغار، نختاره بدلا من غيره «إثنين» أو «أربعة» لأنه من الناحية العملية يسهّل التمييز (اقتصاديا وسياسيا و استراتيجيا) بين كبار المستغلين وصغار المستغلين بطبقة وسطية ،هي طبقة المستغلين المتوسطين ، وذلك مثلما هو قائم تماما في الواقع المجتمعي ، ومثلما هو متجل في تاريخ الصراع الطبقي المجتمعي.

طبقة المستغلين الصغار

تتكوّن طبقة المستغلين الصغار أولا من منتجين (لازالوا يعملون هم أنفسهم ، حيث) يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في الانتاج . لهم وسائل إنتاج صغيرة أو قليلة نسبيا. يملكون ، أو يتحكمون في ، وسائل إنتاجهم . لا يستغلهم أحد . يعيشون من مردود عملهم الخاص . لكنهم بالإضافة إلى ذلك ، يستغلون غيرهم. إذ يشغّلون لديهم (بشكل متواصل أو موسمي) عددا صغيرا نسبيا من الأفراد مقابل أجرة . ويستولون على ، أو يتحكمون في ، فائض القيمة الذي ينتجه هؤلاء المشغّلين لديهم (سواء كان هذا الاستيلاء أو التحكم قانونيا أم لا) .

وتتكوّن طبقة المستغلين الصغار ثانيا من الذين لا يملكون بالضرورة وسائل إنتاج محددة ، ولا يتحكمون بالضرورة فيها ، ولكن عملهم الرئيسي والمتميّز يتلخّص في كونهم يشاركون في تنظيم ، أو إدارة ، أو مراقبة ، أو تدبير ، عملية الاستغلال الطبقي . ويشاركون تبعا لذلك في الحصول على نصيب صغير نسبيا من فائض القيمة الإجمالي المجتمعي (على شكل أجرة ، أو مكافأة ، أو امتياز ، أو ربح ، أو فائدة ، أو ريع ، أو على شكل امتيازات من نوع آخر ، سواء كان حصولهم على هذه الإمتيازات قانونيا أم لا) . وذلك على صعيد وحدة إنتاجية أو خدماتية محددة ، أم على صعيد إحدى مؤسسات الدولة ، أم على صعيد عموم المجتمع. فيكون على العموم مقدار دخلهم أكبر من مقدار قيمة منتوج العمل الذي يبذلونه (في حالة إذا كان لهم عمل فعلي) .

أمثلة على الأفراد الذين يدخلون ضمن الصنف الأول من طبقة المستغلين الصغار : الفلاحون الأغنياء . وهم الفلاحون الذين يملكون أو يتحكمون في كميّة من وسائل الانتاج الفلاحي ، تمكنهم ليس فقط من تلبية حاجياتهم، بل أيضا من توفير قدر من الفائض وادخاره واستثماره . كما أن هذه الكمية من وسائل الانتاج التي يملكونها أو يتحكمون فيها تفوق قدرة عملهم الخاص . فيلجأون إلى تشغيل عدد لا بأس به من اليد العاملة (الدائمة أو الموسمية).

ومنهم أيضا مجموعة الحرفيين والصناع (التقليديون أو العصريون) المتوسطون الذين يشغّلون في مشاغلهم عددا قليلا من « المعاونين» أو « المتعلمين» أو العمال . وكذلك أصحاب المعامل الصناعية الصغيرة ، و المقاولات الصغيرة المتواضعة التي تستثمر رسمالا صغيرا، وتشغّل بضعة أفراد قلائل .

ويدخل ضمن الصنف الثاني من أفراد طبقة المستغلين الصغار : بعض الموظفين المتوسطين المسؤولين على الإدارة أو المراقبة في وحدات الإنتاج (الخاصة والعمومية) . والموظفون المتوسطون المسؤولون على إدارة أو توجيه الأجهزة القمعية . وبعض الموظفين المتوسطين المسؤولين في إدارات الدولة ومكاتبها ومؤسساتها .

ملاحظات :

على العموم ، لا يشارك المستغلون مباشرة في العمل المنتج . لكن بالإمكان في بعض الحالات ، خاصة بالنسبة لصغار المستغلين أن يشاركوا بشكل شخصي مباشر في العمل المنتج . وهذه المشاركة لا تلغي كونهم مستغلين .

ولطبقة المستغلين الصغار دور خاص في المجتمع . فهي تشكل في غالب الحالات قنطرة العبور بين طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغلون وكذلك طبقة المستغَلين من جهة أولى ، ومن جهة ثانية طبقتي المستغلين المتوسطين والكبار . بمعنى أن أي عنصر يصعد طبقيا من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون أو من طبقة المستغَلين إلى إحدى طبقات المستغلين ، فإنه يمر مرحليا في غالب الحالات عبر موقع طبقة المستغلين الصغار . ونفس الشيء

يحدث كذلك عند السقوط من طبقة المستغلين الكبار أو المتوسطين نحو طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون أو نحو طبقة المستغَلين .

طبقة المستغِلين الكبار

تتكوّن طبقة المستغلين الكبار أولا من الذين يملكون أو يتحكمون في قدر كبير نسبيا من وسائل الانتاج المجتمعية (سواءا كانت فلاحية ، أم صناعية ، أم عقارية ، أم تجارية ، أم خدماتية ، أم مصرفية ، أم بنكية ، أم مالية) . فيلجأون إلى شراء قوة عمل عدد كبير نسبيا من الكادحين ، وإلى تشغيلهم على هذه الوسائل . ويملكون أو يتحكمون في استعمال فائض القيمة (أو الريع العقاري ، أو الربح ، أو الفائدة ، أو المردود ، إلى آخره) الذي ينتجه الكادحون المستغَلون المشغّلون لديهم (أم لدى غيرهم) . فيحصلون على نصيب كبير نسبيا من الثروات المجتمعية ، أو من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي ، سواء كان حصولهم على هذا النصيب قانونيا أم لا .

وتتكون طبقة المستغلين الكبار ثانيا من الذين قد لا يملكون بالضرورة وسائل مجتمعية محددة ، وقد لا يتحكّمون بالضرورة فيها ، ولكنهم يتميّزون بكونهم يشاركون في تنظيم ، أو إدارة ، أو مراقبة ، أو تدبير ، عملية الاستغلال الطبقي . ومقابل ذلك ، يشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي . ويحصلون منه على نصيب كبير نسبيا (على شكل أجرة ، أو مكافأة ، أو ربح ، أو فائدة ، أو ريع ، أو على شكل امتيازات من نوع آخر) . سواءا كان حصولهم على هذا النصيب قانونيا أم لا . وذلك سواء على صعيد وحدة إنتاجية أو خدماتية محددة ، أم على صعيد الدولة أو بعض مؤسساتها ، أم على صعيد مجتمعي .

أمثلة على الأفراد الذين يدخلون على العموم ضمن طبقة المستغِلين الكبار :

أ - ملاّكو الأراضي الكبار شبه - الاقطاعيين (أو الملاكون العقاريون الكبار «التقليديون» الذين يرتبطون بنمط إنتاج شبه - إقطاعي أو إقطاعي) ، وكذلك مُربّو المواشي الكبار الذين يربونها على نطاق واسع

وبأسلوب شبه-إقطاعي أو إقطاعي .

ب - ملاكو الأراضي الكبار الرسماليون (أو الملاكون العقاريون الكبار الرسماليون ، و « المحتكرون الجدد » ، وأصحاب الضيعات أو « الفرمات » الكبيرة) ، ومربو المواشي الكبار الذين يربونها على نطاق واسع وبأسلوب رسمالي .

والمقصود على العموم ب « ملاكي الأراضي الكبار » (أو « الملاكين الكبار ») هم أولائك الذين يملكون أو يتحكمون في كمية كبيرة نسبيا من الأرض أو من وسائل الانتاج الفلاحي الأخرى . لكنهم لا يفلحون عموما الأرض مباشرة هم أنفسهم . أي أنهم ليسوا فلاحين . وإذا قاموا بعمل إنتاجي مباشر محدد ، فإن هذا العمل لا يشكل سوى جزءا ثانويا من مواردهم . فيعيشون بشكل رئيسي أو كلي من استغلال غيرهم . فيستخرجون الجزء الرئيسي أو الكلي من مداخيلهم من استغلال عدد كبير نسبيا من الفلاحين « الرباعة » أو « الخماسة » ، أو من العمال الزراعيين الدائمين أو الموسميين ، أو من الرّعاة ، أو ممّن شابههم من المأجورين المشغّلين لديهم . أو يكرون مقابل ريع محدد كلاّ أو جزءا من المال أو من الأرض أو من غيرها من وسائل الانتاج الفلاحي التي يملكونها أو يتحكمون فيها .

ج - الرسماليون الكبار الذين يملكون أو يتحكمون في (أو يشاركون في امتلاك أو في التحكم في) وسائل إنتاج ، أو وحدات إنتاجية ، أو خدماتية ، على شكل شركات أو مؤسسات أو معامل أو مصانع أو مقاولات أو مصارف أو متاجر كبيرة أو أبناك إلى آخره ، فيشغّلون ويستغلون أعدادا كبيرة نسبيا من المأجورين العمال أو المستخدمين أو الموظفين .

د - ممثّلو و وكلاء وشركاء وأصحاب امتياز الرساميل أو الشركات أو المؤسسات أو الاحتكارات الرسمالية الأجنبية (سواء كانت وحيدة الجنسية أو متعددة الجنسيات) .

هـ - كبار موظفي إدارات الدولة (الاقتصادية والقمعية والايديولوجية والإدارية) وكبار موظفي الإدارات الخاصة ، الذين يمارسون الإدارة أو التسيير أو التدبير أو المراقبة العامة لهذه المؤسسات المتنية ، ويشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي ، فيحصلون منه على نصيب كبير نسبيا .

ملاحظات :

في تحديد الطبقات الذي كثر استعماله الى حدّ الآن (في المغرب) ،

تعتبر المجموعة السابقة (أ) طبقة قائمة بذاتها . فتسمّى « طبقة ملاكي الأراضي الكبار الإقطاعيين أو شبه - الاقطاعيين » . وتعتبر المجموعة (ب) طبقة أخرى ، فتسمّى « طبقة ملاكي الاراضي الكبار الرسماليين » أو « البرجوازية الزراعية » أو « البرجوازية الفلاحية » . وتعتبر معهوما المجموعة (ج) و (د) و (ه) طبقة إضافية ، فتسمّى « البرجوازية الكبيرة » أو « طبقة البرجوازية الكمبرادورية » . ونظرا للإعتبارات التي سبق عرضها في بداية هذه الدراسة ، تجاوزنا هذه المصطلحات والمفاهيم ، وأدمجنا هذه المجموعات ضمن طبقة واحدة هي « طبقة المستغلين الكبار » . وعندما نحتاج الى الكلام عن واحدة أو أكثر من هذه المجموعات السالفة الذكر ، فإننا نتحدث عنها كفئات طبقية من ضمن طبقة المستغلين الكبار .

وإذا كان الرسمال الفلاحي والرسمال الصناعي يشاركان في إطار النظام الرسمالي بشكل مباشر و واضح في الانتاج ، فإن الرسمال العقاري والرسمال التجاري والرسمال الخدماتي ، بما فيه الرسمال البنكي والمالي ، يكمّلون هذين الرسماليين الفلاحي والصناعي ، ويشاركون معا في التنظيم المجتمعي العام لإنتاج فائض القيمة الاجمالي المجتمعي ، ويشاركون في اقتسامه .

طبقة المستغلين المتوسطين

تتكوّن طبقة المستغلين المتوسطين من الأفراد المستغلين الذين قد يملكون ، أو قد يتحكمون في ، كميّة متوسطة نسبيا من وسائل الإنتاج . ويمارسون أو ينظمون الاستغلال الطبقي . أو على الأقل يشاركون بشكل غير مباشر في ممارسة أو في تنظيم عملية الاستغلال ، على صعيد وحدة إنتاجية أو خدماتية ، أو على صعيد مؤسسة تابعة للدولة ، أو على صعيد مجتمعي عام . ويحصلون على نصيب متوسط نسبيا من الثروات المجتمعية أو من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي (على شكل ربح ، أو فائدة ، أو ريع ، أو أجرة ، او مكافأة ، أو على شكل امتيازات من نوع آخر) . سواء كان الحصول على هذا النصيب قانونيا أم لا . وذلك بقدر يجعلهم أكبر من المستغلين الصغار من جهة ، ومن جهة أخرى أصغر من المستغلين الكبار . حيث لا يدخلون لا ضمن طبقة المستغلين الصغار ، ولا ضمن طبقة المستغلين الكبار ، فيكوّنون لطبقة

متوسطة فيما بينهما .

وكأمثلة على الأفراد الذين يمكن أن يكون موقعهم الطبقي ضمن طبقة المستغلين المتوسطين ، نذكر الحالات التالية : بعض الأطر التقنيين ، بعض المهندسين ، الفلاحين الأغنياء الميسورين ، بعض الحرفيين أصحاب أوراش أو معامل صغيرة أو متوسطة ، بعض التجار ، بعض الموظفين الذين يشاركون في مسؤولية الإدارة أو المراقبة (سواء في مؤسسة إنتاجية ، أم خدماتية ، أم في إدارة الدولة) ، بعض الأطباء ، بعض الأطر المسؤولة على الأجهزة القمعية للدولة ، إلى آخره .

ملاحظات :

من صفات أفراد طبقة المستغلين الكبار (وكذلك وفي بعض الحالات عناصر طبقة المستغلين المتوسطين) أنهم يحصلون على مداخيل كبيرة نسبيا . ويحظون بنمط مرتفع في العيش ، قد يتميّز بالبذخ أو التبذير . ولهم على العموم ظروفا سكنية جيدة أو ممتازة . ويحتكرون على العموم التعليم العالي ، والتكوين التخصصي ، و وظائف المسؤولية لأفراد عائلاتهم وذويهم . ويسودون على المستوى الثقافي ، وذلك فضلا عن سيادتهم السياسية والاقتصادية . ومواقفهم السياسية تبقى على العموم في جوهرها محافظة أو رجعية . وفي غالب الحالات لا يعايشون ، ولا يتزوجون مع من هم أدنى من طبقتهم .

والمهم في تحديد « الموقع الطبقي » أو « الانتماء الطبقي » لكل طبقة مجتمعية ، ليس هو أمثلة « المجموعات المهنية » ، بل هو التعريف الدقيق المعروض فيما سبق . وحتى إذا استعملنا فيما تقدم أسماء المهن والأنشطة الاقتصادية لعرض بعض الأمثلة البارزة عن المجموعات البشرية التي يمكن أن تدخل على العموم ضمن كل طبقة محددة ، فيجب الانتباه - رغم ذلك - عند تحديد الموقع الطبقي لأي فرد كان في المجتمع ، أن الذي يحدّد موقعه الطبقي ، ليس هو مهنته ، وإنما هو : موقعه في نظام الانتاج المجتمعي ، ومصدر مدخول عيشه ، وعلاقته بوسائل الانتاج ، و دوره في التنظيم المجتمعي للعمل ، و حجم و وسائل النصيب الذي يحصل عليه ويتحكم فيه من الثروات .

وإذا حدث أن انطبقت في نفس الوقت على فرد معيّن المميّزات المحددة لعدة مواقع طبقية مختلفة ، فإن المميّزات التي تكون هي الرئيسية في علاقته بوسائل الانتاج ، وفي دوره في التنظيم المجتمعي للعمل ، و في حجم و وسائل حصوله على نصيبه من الثروات المجتمعية ، تصبح هي المميّزات الحاسمة في تحديد موقعه الطبقي . وهذا يتجلّى عموما في حجم مدخوله ،

وفي أسلوب حياته، وفي نمط عيشه .

وقد إكتفينا في كل تعريف أوتحديد لمختلف الطبقات بتقديم التحديد العام الكيفي، وتركنا التحديدات الكمّية والنسبيّة المرقّمة لدراسات ميدانية تطبيقية متكيّفة مع الزمان والمكان . بمعنى أن الحد الكمّي (في درجة الاستغلال أوفي المدخول) الفاصل مثلا بين المستغِلين الصغار والمستغِلين المتوسطين ، أوبين المستغِلين المتوسطين والمستغِلين الكبار ، فإن هذه الدراسات المجتمعية الميدانية المتكيّفة مع الزمان والمكان هي التي ستحدّده بشكل كمّي مرقّم ، وذلك طبقا للخط السياسي المَحْمُود ، وطبقا للتّوجه الاستراتيجي المُتَّبَع .

وكيف ما كان التحديد الطبقي الذي نختاره ، سنجد دائما فئات أوشرائح أو مجموعات طبقية لا تنطبق عليها التعريفات والمقاييس المحددة إلا بشكل تقريبي . وهذه الظاهرة ناتجة عن كون الطبقات في واقع المجتمع متداخلة ، لا تحدها حواجز بيّنة ، ولا تفصل بينها حدود واضحة وثابتة . بل نجد في بعض الحالات (مثل حالة طبقات المستغِلين الصغار والمتوسطين والكبار فيما بينها ، أو حالة طبقة المستغَلين وطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون فيما بينهما) امتدادا غير منقطع يربط بين مختلف الطبقات عبر تصاعد أو انحدار تدريجي يشمل مجمل الدرجات الممكنة في ميزان هذه الطبقات .

ونتيجة لهذه الظاهرة أيضا ، يمكن أن نجد مثلا أن صفات (بمعنى مظاهر) ومصالح الشريحة العليا المحظوظة من طبقة المستغَلين، تقترب في بعض الحالات من صفات ومصالح بعض المستغِلين الصغار . كما يمكن أن نجد مثلا أن صفات ومصالح بعض الميسورين من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون تقترب من مصالح بعض المستغِلين الصغار . كما يمكن أن نجد أن صفات ومصالح بعض الفلاحين الأغنياء تقترب من صفات ومصالح صغار أو متوسطي « ملاكي الأراضي الكبار » . إلى آخره .

وإذا تحدّثنا إلى جماهير شعبية أميّة ، أو شبه - أميّة ، أو غير مثقفة ، عن طبقة « البروليتاريا » ، و « البروليتاريا الرثة » ، وطبقة « البرجوازية الصغيرة » ، وطبقة « البرجوازية الوطنية » ، وطبقة « البرجوازية الكمبرادورية » ، فإن أكبر الاحتمال هو أنها لن تفهم جيدا ما نقصده بهذه المصطلحات الغريبة والمعقدة ، ولو إستمرنا خلال سنوات متوالية في تكرار استعمالها . بينما إذا تحدثنا لهذه الجماهير الشعبية عن « الاستغلال » ، وعن طبقة « الكادحين المستغَلين » ، وعن طبقة « الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون » ، وعن طبقة « المستغِلين

الصغار» ، و طبقة «المستغلين المتوسطين» ، وطبقة «المستغليـــن الكبار التبعية للإمبريـاليـة» ، فإنها ستقدر ، ولو بشكل تقريبي في البداية ، على إدراك المجموعات البشرية التي نعنيها داخل المجتمع . وستصبح أكثر فأكثر هذه الجماهير قادرة بسرعة هامة على ضبط وتدقيق هذه المفاهيـــم للتمييز فيما بين كل صنف من الأصناف الطبقية . وسيصبح كذلك وبالتالي بإمكانها أن تدرك وتدقّق التعامل الثوري الملائم السديد مع كل طبقة من هذه الطبقات المجتمعية .

والطبقات المجتمعية هي على العموم مجموعات بشرية مفتوحة، و مواقعها الطبقية غير وراثية. لكن من الملاحظ أن نسبة معينة من كبريات عائلات المستغلين الكبار التي تسود حاليا ليست جديدة . ولكنها كانت كذلك من ضمن العائلات السائدة على مرّ عقود أو أكثر من الزمن . حيث نجد أنها من بين العائلات التي كانت من قبل سائدة ، و توالت على مرّ أجيال عديدة. فنسبة معينة من أبناء عائلات المستغلين الكبار (أو المتوسطين) يستمرون في احتلال نفس المواقع الطبقية التي كان (أو لا زال) آباؤهم يحتلونها. وذلك نظرا للإمتيازات والإمكانات المادية وغير المادية التي توفرها لهم عائلاتهم (من تعليم ، وتكوين ، و زواج ، وارث ، وعلاقات ، ووظائف ، و ثروات ، وممتلكات ، أو رصيد مالي ، أو وسائل إنتاج ، إلى آخره). بينما في حالة الغالبية العظمى من أبناء طبقة المستغلين وأبناء طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغلون ، فإن مصيرهم المجتمعي شبه- الحتمي في إطار النظام الرسمالي ، هو أن يبقوا مستغلين ومسودين . ومن الممكن طبعا أن نجد في كل مرحلة تاريخية بعض العائلات القليلات التي تنجح في تسلق سلّم المواقع الطبقية .. بينما أخرى تفلس فتتدحرج نحو أسفل سلّم المواقع الطبقية . إلا أن ظاهرة مثل هذا التسلق أو التدحرج تبقى نسبيا نادرة أو ثانوية .

ويمكن أن توجد بعض التناقضات الثانوية فيما بين بعض المجموعات أو الفئات أو الشرائح داخل طبقة المستغلين الكبار. كما يمكن أن توجد أحيانا بعض التناقضات الثانوية بين بعض المجموعات أو الفئات أو الشرائح من طبقات المستغلين من جهة ، ومن جهة أخرى بعض المجموعات أو بعض الجهات أو بعض الرساميل الإمبريالية . إلا أن كل هذه الأطراف المذكورة ، شريكة في النظام الرسمالي التبعي القائم . وتشارك في ممارسة السيادة الطبقية ، و الاستغلال الطبقي . وإذا كانت درجات استفادتها وسيادتها متفاوتة ، فإن هذا النظام الطبقي هو بالنسبة لها قاطبة أضمن وأحسن ما يمكن في الوجود . وكل تفكير أو مشروع مجتمعي لاستبدال هـــذا

النظام الطبقي يتراءى لكل تلك الأطراف المذكورة كخطر داهم. حيث أن كل تلك الأطراف المذكورة (أي طبقة المستغلين الكبار التبعيّة ، والامبريالية السائدة) يوحّدها جميعا تناقضها الرئيسي العدائي مع عموم الشعب ، وفي مقدمته طبقة المستغَلين .

وبشكل عام ، فإن كل المجموعات الطبقية والأفراد الذين مكنهم هذا النظام الطبقي من تحسين أو إعلاء موقعهم الطبقي ، ومن جمع الثروات ، وممارسة الاستغلال أو السطو ، واكتساب الغنى ، وتحصيل النفوذ الاقتصادي أو السياسي أو الإيديولوجي ، كل هؤلاء يدافعون على بقاء هذا النظام المجتمعي الطبقي القائم واستمراريته . بينما الطبقات والمجموعات والفئات والشرائح الطبقية التي تظل في إطار هذا النظام الطبقي مضطهدة أو مستغَلة أو محرومة ، فإنها تطمح إلى تغيير هذا النظام المجتمعي لتحقيق تحررها (لكن هذا موضوع آخر).

بعد تحديد مختلف طبقات المجتمع ، يمكن أن ننتقل الآن إلى تعريف بعض المفاهيم والمصطلحات المجتمعية التي تدخل في نفس الموضوع . ومنها تحديد مفاهيم « الشعب » ، و « الكادحين » ، و « جماهير الفلاحين » ، إلى آخره .

تعريف « الشعب » .

عندما نستعمل مصطلح « الشعب » ، نقصد به عموما الكل المجتمعي المتكون حاليا من : طبقة المستغَلين ، و طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون ، والمجموعات الوطنية (سنرى معنى هذا المفهوم فيما بعد) من طبقة المستغِلين الصغار ، ومن طبقة المستغِلين المتوسطين . فلا ندخل ضمن « الشعب » كلاّ من طبقة المستغِلين الكبار السائدة التبعية ، وكذلك العناصر المستغِلة الصغيرة أو المتوسطة التبعية (أي التي تندمج مصالحها بمصالح الامبريالية) .

تعريف « الكادحين »

عندما نستعمل مصطلح « الكادحين » ، فإننا نقصد به على العموم

النشطين من أعضاء الشعب (القاعديين ، أو غير المسؤولين) الذين يقومون بعمل ملموس (يدوي أو ذهني أو هما معا) ، منتج ، أو مساهم في الانتاج الاجمالي لعموم الشعب. ويعيشون من منتوج عملهم هذا ، دون أن يستغلوا قوة عمل غيرهم (وإذا ما استغلّوها ، فإن هذا الاستغلال يبقى ثانويا أو استثنائيا). وهم عموما غير مالكين لوسائل إنتاج ، أو مالكين لوسائل إنتاج محدودة تقريبا على حجم قوة عملهم الشخصية أو العائلية. (ويمكن أن نلاحظ أن « زوجة » الكادح الشعبية التي تعمل داخل المنزل لإدارة البيت وتربية الأطفال ، تدخل ضمن هذا التعريف للكادحين . فنعتبرها « كادحة » ولو أنها لا تعمل خارج البيت . وفي الواقع، يكمّل عمل هذه الزوجة داخل البيت كدح زوجها الذي يكدح خارج البيت . وهذا الاعتبار لا ينفي أننا نفضّل في المستقبل تحويل أكثر ما يمكن من الأعمال المنزلية إلى خدمات منظمة و منجزة بشكل جماعي أو مجتمعي ، وتمكين أكثر ما يمكن من النساء من العمل خارج البيت للمساهمة في مجمل الأنشطة المجتمعية . ولكن هذا موضوع آخر).

ولم ندخل ضمن تعريف « الكادحين » أصناف المديرين والرؤساء (من الدرجات العليا و المتوسطة في المجتمع) ولو كانوا يقومون بعمل ملموس و واضح (منتج أو مساهم في الانتاج) . وذلك لأن موقعهم المسؤول (في إطار النظام المجتمعي الطبقي الراهن) يميّزهم عموما عن « الكادحين » ، و ذلك في مواقعهم الطبقية ، وفي مواقفهم السياسية ، وفي أدوارهم و واجباتهم وحقوقهم .

تعريف « جماهير الفلاحين »

عندما نتحدث عن « جماهير الفلاحين » ، فإننا نقصد على العموم بذلك : الفلاحين الفقراء ، والفلاحين الصغار ، والفلاحين المتوسطين ، والفلاحين الأغنياء . ونعرّف كل صنف منهم كما يلي :

١ - « الفلاحون الفقراء » ، هم الفلاحون الذين يأتي مدخولهم بشكل رئيسي من بيع قوة عملهم مقابل أجرة ، وبشكل ثانوي من عملهم الفلاحي الخاص ، مثلا فوق بقعة أرض صغيرة يملكونها أو يكترونها .

2 - « الفلاحون الصغار » ، هم الفلاحون الذين يأتي مدخولهم بشكل رئيسي من عملهم الفلاحي الخاص، مثلا عبر فلاحة قطعة أرض صغيرة يملكونها أو يكترونها ، ولكنهم لا يبيعون قوة عملهم ، أو يبيعونها بشكل ثانوي أو استثنائي ، ولا يشترون قوة عمل غيرهم لاستغلالها. ويدخل على العموم الفلاحون الفقراء والفلاحون الصغار ضمن طبقة المستغَلين .

3 - « الفلاحون المتوسطون » ، هم الفلاحون الذين لا يبيعون قوة عملهم مقابل أجرة ، وإذا ما حصل لهم ذلك ، فإنه يبقى استثنائيا . فيأتي مدخولهم على الخصوص من عملهم الفلاحي الخاص ، مثلا عبر فلاحة قطعة أرض متوسطة يمتلكونها أو يكترونها . وينتج على العموم الفلاحون المتوسطون لسد حاجياتهم ، وكذلك لبيع جزء من محاصيلهم في السوق. ويمكن أن نميز داخل « الفلاحين المتوسطين » بين « الفلاحين المتوسطين الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون » ،(وهم على العموم الذين لا يبيعون قوة عملهم ، ولا يستغِلون قوة عمل غيرهم) ، و « الفلاحين المتوسطين المستغِلين الصغار » (وهم الذين لا يبيعون قوة عملهم، ولكنهم يستغِلون في نفس الوقت وبشكل ثانوي أو موسمي عددا قليلاً من اليد العاملة) .

4 - « الفلاحون الأغنياء » ، هم الفلاحون الذين لا زالوا يفلحون الأرض هم أنفسهم ، ويأتي مدخولهم بشكل رئيسي من استغلال قوة عمل بعض المأجورين أو المبلومين . ويتميّزون بكونهم يبيعون الجزء الكبير من محاصيلهم في السوق . ويملكون بعض الرساميل أو الأدوات . ويمكنهم اللجوء أيضا إلى وسائل استغلالية أخرى مثل السلف مقابل فائدة ، أو تأجير أو إكْراء جزء من ملكيّتهم الفلاحية . ويدخل الفلاحون الأغنياء على العموم ضمن طبقة المستغِلين المتوسطين .

أما « العمال الزراعيون » ، فهم عمال فلاحون ، يفلحون الأرض (أو يقومون بأعمال فلاحية أخرى) ولكن ليس لحسابهم الخاص. ويأتي مدخول عيشهم كله (أو كله تقريبا) من بيع قوة عملهم مقابل أجرة . ويدخل العمال الزراعيون مباشرة ضمن طبقة المستغَلين .

وبشكل عام، لا ندرج ضمن « جماهير الفلاحين » كلاّ من « مستأجري المزارع » و « ملاكي الأراضي الكبار » . ونعرّفهم كما يلي :

1 - « مستأجرو المزارع (الرسماليون) » وهم الذين يملكون أو يكترون ضيعات فلاحية هامة ، أو مساحات متوسطة ، أو كبيرة نسبيا ، لفلاحتها بطرق و وسائل رسمالية . حيث يشغّلون ويستغِلون بشكل منهجي وعلى نطاق كبير نسبيا قوة العمل المأجورة ، أو يستغِلون عددا

صغيرا نسبيا من قوة العمل المأجورة ، ولكن مع آلات وتجهيزات تقنية جدّ متطورة وفعالة تعوض أعدادا هامة من العمال المأجورين. وينتجون من أجل البيع في السوق. ويجب الانتباه إلى أن الفئة الدنيا من « مستأجري المزارع » (أو مستأجري المزارع الصغار) يمكن حسب الحالات أن يدخلوا ضمن طبقة المستغلين المتوسطين . فيشكّلون بالتالي في هذه الحالة جزءا من « جماهير الفلاحين » . بينما فئة مستأجري المزارع المتوسطون والكبار ليسوا فلاحين . ويدخلون عموما ضمن طبقة المستغلين الكبار.

2 - « الملاكون الكبار » أو « ملاكو الأراضي الكبار » (سواء كانوا نشيطين إقطاعيين أم رسماليين) ، وهم الذين يملكون أو يتحكمون في ملكيات فلاحية (من أرض ، أو ماشية ، أو أشجار ، أو آلات فلاحية ، إلى آخره) كبيرة نسبيا. ويُشغّلون ويستغلون فوقها قوة العمل المأجورة. كما يمكنهم أن يستعملوا وسائل استغلالية أخرى (مثل تأجير أو كراء الحيوانات أو الأدوات أو الآلات ، أو السلف مقابل فائدة ، إلى آخره). وعلى العموم لا يشارك مستأجرو المزارع والملاكون الكبار بشكل مباشر في فلاحة الأرض أو في العمل الفلاحي المنتج . ويدخلون عموما ضمن طبقة المستغلين الكبار.

تصنيف مختلف مجموعات المستغلين

نقصد بمصطلح المستغلين « المحليّين » (Locaux) مجموع المستغلين الذين يستغلون قوة العمل فوق أرض البلاد أو الوطن او المجتمع المعني . فيدخل ضمنهم المستغلون ذوو الجنسية المحلية ، وكذلك المستغلون الأجانب الذين يستغلون المأجورين داخل البلاد .

والمقصود من مصطلح المستغلين « البلديين » أو « البلاديين » (Autochtones) (وهي كلمة مشتقة من « البلَد » أو من « البِلاد ») ، هو مجموع المستغلين الذين هم أبناء البلد أو البلاد أو الوطن أو المجتمع المعني (أي بعبارة أخرى الذين لهم « جنسية » البلاد أو الوطن أو المجتمع المعني) .

أما مصطلح المستغلين « الوطنيين » (Patriotiques) ،

فيقصد به مجموع المستغِلين البلديين الذين لا تندمج مصالحهم بمصالح الرسمال الأجنبي الامبريالي ، فيكونون عموما معادين لسيطرة الامبريالية على الوطن المعني، ومعارضين لنهبه واستغلاله ، ورافضين لعلاقات ونظم التبعية للإمبريالية ، ومساندين لمشروع انتزاع وصيانة الاستقلال الوطني (اقتصاديا وسياسيا وثقافيا) وتحقيق التحرر الوطني .

بينما مصطلح المستغِلين «التبعيين» (Compradores ou dépendants) ، نقصد به مجموع المستغِلين البلديين الذين تندمج مصالحهم بمصالح الرساميل الإمبريالية ، فيكونون عموما وتبعا لذلك مدافعين عن استمرار علاقات التبعية للإمبريالية العالمية ، ومساندين للنظام التبعي للإمبريالية ، كما يكونون معارضين لهدف انتزاع الاستقلال الوطني وتحقيق التحرر الوطني .

ومجمل المستغِلين الكبار داخل مجتمع معين هم طبعا « محليّون». ويمكن أن نميّز داخل طبقة المستغِلين الكبار بين من هم « بلديين»، وهم الأغلبية ، ومن هم أجانب .

إن التمييز بين المستغِلين «الوطنيين» والمستغِلين «التبعيين» ليس هو التمييز بين مستغِلين أهليين أو بلاديين ومستغِلين أجانب . وليس هو التمييز بين الرسمال الكبير أو الاحتكاري ، والرسمال المتوسط أوغير الاحتكاري .

وقد توجد بعض التناقضات الاقتصادية بين الامبريالية ومجموعة المستغِلين البلاديين التبعيين . ومنها مثلا التناقضات المتعلقة بالمنافسة الاقتصادية على الصعيد المحلي في بعض قطاعات أو فروع الانتاج . لكن هذه التناقضات لا تشكل دائما مقياسا كافيا وحاسما لوصف هذه الفئة من المستغِلين البلاديين بأنها وطنية . وفي إطار التبعية للإمبريالية، فإن ما يسمى ب « القطاع العمومي» أو المؤسسات الانتاجية والخدماتية التي تكون في ملكية الدولة ، لا تعمل كرسمال وطني ، بل تعمل كرسمال تبعي .

(17) وقد عرّف نيكوس پولانتزاس (Nicos Poulantzas) «البرجوازية الوطنية» بأنها الفئة الأهلية أو البلادية من «البرجوازية» التي تتوفر على قاعدة خاصة بها لمراكمة الرسمال ، ولها تناقضات مع الرسمال الامبريالي الأجنبي ، وتحتل في البنية الايديولوجية والسياسية للمجتمع مواقع مستقلة نسبيا عن الامبريالية . فتقوم هذه «البرجوازية الوطنية» في ظروف النضال ضد الامبريالية ومن أجل التحرر الوطني ، بحمل

مواقف وبخوض ممارسات تجعل منها لهرفا من الشعب ، وحليفا للجماهير الشعبية . بينما « البرجوازية التبعية » هي الفئة الأهلية أو البلادية من « البرجوازية » التي لا تتوفر على قاعدة خاصة بها لمراكمة الرسمال ، فتعمل وكأنها « وسيط » للرسمال الامبريالي الأجنبي ، وتدعم مصالح هذا الرسمال الامبريالي السائد عبر سبل وأشكال مختلفة ، وتعمل وكأنها « قاعدة ارتكاز » محلية للرسمال الامبريالي في خطواته التوسعية ومشاريعه الهيمنية على العالم .

وهذه المقاييس المعروضة هنا في تعريف « البرجوازية الوطنية » هي إيجابية . ولكنها قد لا تكفي . حيث يمكن أن توجد مجموعة من المستغلين التبعيين تتوفر على قاعدة مادية محلية نسبية لمراكمة الرسمال ، لكنها تبقى في نفس الوقت مرتبطة عبر إحدى الارتباطات الممكنة بالرساميل الامبريالية . لهذا السبب نستعمل تعريفا أوسع وأشمل .

وفي مرحلة الإمبريالية (وهي مرحلة عليا من تطور الرسمالية) ، فإن مجموعة المستغلين الوطنيين تتميز بتوفرها على قاعدة مادية خاصة بها لمراكمة الرسمال ، وتتميز بكونها مستقلة عن المراكز الامبريالية على مستوى التمويل ، وأدوات الانتاج ، والمواد الأولية ، والفنون الإنتاجية أو التكنولوجية ، وتسويق البضائع . بينما مجموعة المستغلين التبعيين تتميز بافتقادها لقاعدة مادية ، متكاملة نسبيا ، وخاصة بها ، لمراكمة الرسمال . وتتميز بتعلقها بالمراكز الامبريالية عبر تمويلها ، أو أدوات إنتاجها ، أو موادها الأولية ، أو فنونها الإنتاجية ، أو تسويق منتوجاتها . فتكون مصالح مجموعة المستغلين التبعيين مرتبطة بمصالح الرساميل الامبريالية . فيسوقها موضوعيا دفاعها عن مصالحها الخاصة إلى الدفاع في نفس الوقت عن مصالح الامبريالية المتواجدة داخل مجتمعها (وأحيانا حتى عن المصالح العالمية للامبرمالية) .

وعلى العموم ، فإن معظم طبقة المستغلين الكبار ، في إطار مجتمع تبعي ، يتكون من مستغلين كبار تبعيين . أما المستغلون الوطنيون ، فنجدهم على الخصوص داخل طبقة المستغلين المتوسطين ، وطبقة المستغلين الصغار . إلا أنه بالإمكان أن نجد مستغلين تبعيين داخل طبقة المستغلين المتوسطين ، وكذلك داخل طبقة المستغلين الصغار .

إعادة إنتاج المواقع الطبقية

كل مجتمع طبقي، مثل المجتمع الرسمالي ، ينقسم الى طبقات متناقضة . ولا توجد فقط الطبقات داخل المجتمع الطبقي ، بل يُعاد إنتاجها بشكل متواصل داخله . ولكن من يعيد باستمرار تكوين المواقع الطبقية المختلفة داخل المجتمع ؟ هل القدر؟ هل الدولة ؟ هل الطبيعة ؟

إن الحاجة الملحة إلى ضمان استمرارية الاستغلال ، وإلى توسيع قاعدته المادية ورقعته الجغرافية ، وإلى الزيادة في أعداد وفي أنواع المستغَلين ، هي من أهم العناصر التي تعيد إنتاج المواقع الطبقية (المستغِلة ، والمستغَلة ، والتي لا تستغِل ولا تستغَل) داخل المجتمع المعني ، (وكذلك وفي نفس الوقت داخل المجتمعات الأخرى الأجنبية التي قد يوجد ترابط بها) .

فهذه الحاجة هي التي تجعل أن هذا المولود الجديد سيكون فلاحا ، وتحدد أن هذا الطفل سيكون عاملا ، وتقرر أن هذا الشاب سيكون مستغِلا ، إلى آخره . والوسيلة الأساسية المستعملة لإعادة إنتاج المواقع الطبقية هي الصراع الطبقي . وكل مقومات الدولة الاستغلالية ، من أجهزة اقتصادية وإدارية وسياسية وإيديولوجية ، تساهم في ضمان استمرارية الاستغلال ، وفي توسيع نطاقه ، وفي إعادة إنتاج المواقع الطبقية . فالإستغلال يعيد إنتاج الاستغلال . والاضطهاد يعيد إنتاج الاضطهاد . وذلك دائما على نطاق متزايد . وحتى الأفراد المستغَلين والمضطهدين ، حينما يرغبون في خلاصهم (بدون وعي سياسي) ، ولا تنظيم ثوري ، ولا طموحات تحررية) ، فإنهم يرغبون عفويا في أن يتحولوا هم أيضا إلى مستغِلين وإلى مضطهدين . ولكن تاريخ الثورات الحديثة مثلا يعلمنا أن الاستغلال الرسمالي يخلق أيضا وفي نفس الوقت أضداده المناقضة له ، وشروط التحرر من أسس الإستغلال .

القسمة بين العمل اليدوي والعمل الذهني

أما عن القسمة بين القائمين ب « عمل يدوي » والقائمين ب

« عمل ذهني » ، فرغم أن بعض مظاهرها تبقى في بعض الحالات بارزة ، فإن هذه القسمة لا تتطابق بشكل عام لا مع القسمة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، ولا مع القسمة بين المستغِلين والمستغَلين . وبالاضافة الى هذا ، فإن التمييز بين « العمل اليدوي » و« العمل الذهني » يكون في نسبة هامة من الحالات غير ممكن . حيث يتداخلان ويتمازجان . فلا نستطيع استعمال القسمة بين العمل اليدوي والعمل الذهني كمقياس واضح ، عام ، وفعال ، في التمييز بين المواقع الطبقية . ولو أن نسبة هامة من القائمين ب « أعمال ذهنية » يدخلون عموما (في إطار المجتمع الرسمالي) ضمن إحدى طبقات المستغِلين ، ومعظم القائمين ب « أعمال يدوية » يدخلون عموما ضمن طبقة المستغَلين أو ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون .

تحديد المواقع الطبقية للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الخدماتية

بقدر ما ينمو ويتعمم نمط الانتاج الرسمالي داخل المجتمع ، بقدر ما يخضع لسيطرته مجمل قوى العمل . فيتوسع نظام الأجرة الرسمالي ليسيطر في مجمل القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

وبقدر ما ينمو ويترسخ نمط الانتاج الرسمالي داخل المجتمع ، بقدر ما تتكاثر الانشطة الاقتصادية غير المنتجة للقيمة . ويتزايد غزو الرسمال لهذه الأنشطة ، ويبسط سيطرته عليها . فتكبر الأهمية الاقتصادية والسياسية للعاملين في هذه الأنشطة غير المنتجة . وهي كثيرة ومتنوعة .

ويمكن أن نقسم الأنشطة والأعمال غير المنتجة الى نوعين (وان كان هذا التقسيم قابلا للتغيير) :

1 ـ الأنشطة والأعمال غير المنتجة التي تجري في مجال « دوران الرسمال » (circulation du capital) ، أو تساهم فقط في تحصيل

فائض القيمة. (ويمكن أن نسمّي هذا النوع الأول: أنشطة وأعمال « الوساطة »، حيث غالبا ما يكون أصحابها أو العاملون فيها « وسطاء » اقتصادية بين مجموعة مجتمعية وأخرى). ومنها مثلا: التجارة، البنك، التأمين، التسويق، ... إلى آخره.

2 - الأنشطة والأعمال غير المنتجة « الخدماتية » (أي التي تنجز « خدمات » (Services) محددة). وهي عموما التي يستهلك الزبون نشاطها أو « خدمتها » بشكل مباشر، على شكل قيمة استعمالية (valeur d'usage). ويبيع منجز « الخدمة » المعنية للزبون المستهلك، أو يتبادل معه، هذه « الخدمة » مقابل « مدخول » (revenu)، وليس مقابل « رسمال متحول » (capital variable) مندمج في صيرورة إنتاج (مثلما يحدث في حالة الكادح المستغَل). ومنها مثلا بعض أنشطة النقل، والملاهي، الصحافة، الحلاقة، المقاهي، التجميل أو التزيين، الفنون، المحاماة، المعالجة الطبية، التعليم، التنظيف، الصيانة، الحراسة (حراسة أمتعة ...)، المحاسبة (comptabilité)، الاستشارات، الخبرات، خدم البيوت، ... إلى آخره.

ولتبسيط التعبير، يمكن أن نلجأ فيما بعد الى استعمال عبارة: الأنشطة أو الأعمال « الخدماتية » للتعبير عن النوعين المذكورين معا من الأنشطة والأعمال غير المنتجة.

وفي المغرب مثلا، أنجزت وزارة التخطيط بين شهري يناير ومايو 1984 تحقيقا حول الشغل في مؤسسات « القطاع الخاص » وفي المؤسسات « المشتركة بين الدولة والخواص ». وشمل هذا التحقيق 1149 13 مقاولة تشغّل في المجموع 917 571 مأجور مستقر. ونورد هنا بعض نتائج هذا التحقيق في اللوحة التالية:

توزيع المأجورين الدائمين حسب القطاعات الاقتصادية:

القطاعات الاقتصادية	توزيع المقاولات حسب القطاعات	توزيع المأجورين الدائمين حسب القطاعات	نسبة التأطير(18)
الفلاحة والصيد البحري	% 42,5	% 13,4	
الطاقة والمناجم	2,0	10,4	% 18,8
الصناعة التحويلية	23,7	36,0	11,4
البناء والأشغال العمومية	10,0	16,0	9,4
الخدمات والنقل	% 21,4	% 24,4	% 27,6

المصدر: (19) 48

فيتضح في هذه اللوحة أن نسبة المقاولات "الخدماتية" تبلغ قرابة 21% من مجموع المقاولات («الخاصة» و «المشتركة بين الخواص والدولة») وأن نسبة المأجورين الدائمين المشغّلين في الخدمات تبلغ قرابة 25% من مجموع المأجورين الدائمين في هذه المقاولات. وهي نسبة كبيرة تبيّن أهمية الأنشطة الخدماتية في الاقتصاد المغربي في السنوات الثمانينات. وأكبر الاحتمال أن هذه النسبة سترتفع خلال السنوات القادمة. فلا يصح إهمال المأجورين العاملين في الخدمات، خاصة وأن نسبتهم المئوية هي الثانية من حيث الأهمية، وتأتي مباشرة بعد النسبة المئوية للمأجورين الدائمين العاملين في الصناعات التحويلية (36%).

فمن اللازم اكتساب الوضوح في تحديد المواقع الطبقية للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الخدماتية. وكل خطأ في تحديد هذه المواقع الطبقية، يمكن أن يسوق إلى ارتكاب أخطاء سياسية وتاكتيكية تنعكس سلبيا على مجمل العمل النضالي.

فما هو الموقع الطبقي للمأجورين في «الخدمات»؟ وكيف نحدده؟ هل ينتمون الى طبقة المستغلين، أم الى إحدى طبقات المستغلين؟ فالمنهج الذي كان يحشر بشكل عام مجمل العاملين في «الخدمات» ضمن «البرجوازية الصغيرة» هو منهج خاطئ.

لنستعرض بعض الأمثلة من المؤسسات الخدماتية:

فمثلا البنك، تجمع وتكري وتكتري المال. وزبونها الذي يحتاج في وقت محدد لكميّة معينة من المال لا تتوفر لديه، يمكن له، في حالة توفر «الشروط» التي تستوجبها فيه البنك، أن يحصل على اكتراء أو استئجار هذه الكمية من الأموال مقابل أداء فوائد محددة ومؤرّخة. لكن البنك، من منظور الانتاج المجتمعي، لا تنتج قيمة جديدة، ولا فائض قيمة مثلما هو الحال مثلا بالنسبة للفلاحة والمناجم والصناعات التحويلية ... و «الأرباح» التي تجنيها البنك، تأتي من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي الذي تنتجه طبقة المستغَلين، وتقتسمه فيما بينها مختلف فئات الرسمال، بما فيها الرسمال البنكي. وذلك عموما حسب متوسط نسبة الربح. والمأجورون الصغار المشغّلون في البنك الذي ينتزع منهم «عملا زائدا»، يُعتبرون مستغَلين من طرف الرسمال البنكي. بينما المأجورون الكبار المشغّلون في البنك والذين يحصلون منه على مداخيل هامة تشكل نصيبهم في اقتسام أرباح هذا البنك، أوفي اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي، يعتبرون من ضمن المستغِلين.

والمتجر الكبير مثلا، يشتري بضائع مختلفة، وينقلها ويحفظها، ويأتي بها الى الأماكن التي يمكن للزبناء والمستهلكين أن يشتروها فيها. فيؤدي المشترون أثمانا تفوق أثناء الشراء. والمتجر أيضا لا ينتج بضائع، ولا ينتج قيمة جديدة، أو فائض قيمة. ولكنه يقوم عموما ب « خدمات» تجارية محددة.

ومؤسسة الإشهار مثلا، تعمل عادة حسب « الطلبات » التي تقدمها لها المؤسسات المستفيدة من الإشهار. فتنتج مؤسسة الإشهار « منتوجات » مقروءة، أو سمعية، أو بصرية، أو سمعية - بصرية. وهذه المنتوجات هي بمثابة « بضائع » من نوع خاص، منتوجة حسب الطلب، ومباعة على العموم عبر نوع من التعاقد قبل إتمام إنتاجها. والموقع الطبقي للعاملين والمأجورين في مؤسسات الاشهار يختلف هو أيضا حسب موقع كل واحد منهم في إطار علاقات الانتاج المجتمعية، وحسب تعرضهم أم لا لانتزاع « العمل الزائد » من طرف الرسمال الذي يشغّلهم، وحسب مدى مشاركتهم أم لا في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي.

فالمؤسسات الخدماتية الرسمالية لاتنتج على العموم قيّما جديدة، ولا فائض قيمة. ولكنها تقوم ب « خدمات » رسمالية محددة، وتساهم في استكمال تحقيق فائض القيمة، وتشارك في صيرورة إعادة إنتاج الرسمال على مستوى مجتمعي. ونتيجة لذلك، تشارك الى جانب فئات الرسمال الأخرى في اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي.

والرسمالي الذي يستثمر رسمالا في مثل هذه المؤسسات الخدماتية يجني منها « ربحا » لا يقل على العموم في نسبته عن معدّل فائض القيمة المحصل عليه مثلا في الفلاحة أو في الصناعة. ولولا إمكانية جني هذه الأرباح لما وجدت في المجتمع الرسمالي هذه المؤسسات الخدماتية. أو على الأقل، أن الدولة الرسمالية هي التي ستتكلف بها في هذه الحالة نيابة عن الرسمال. ومصدر هذه الأرباح هو فائض القيمة المجتمعي الاجمالي الذي تنتجه طبقة الكادحين المستغَلين. فالرسمال الخدماتي يشارك في اقتسام هذا الفائض. والأرباح التي تستخرجها المؤسسات الخدماتية هي نصيبها في إطار اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي فيما بين مختلف فئات الرسمال المترابطة.

فوجود هذه المؤسسات الخدماتية يستجيب ويلبي حاجيات رسمالية موضوعية. وهي ضرورية في صيرورة إعادة إنتاج الرسمال. والرساميل المستثمرة في هذه الخدمات تتكامل وتتداخل وتترابط مع باقي فئات الرسمال المستثمرة في الصناعة والفلاحة.

و «الخدمات» التي تبيعها هذه « المؤسسات الخدماتية » لا ينجزها في معظم الحالات الرسماليون الذي يملكون أو يتحكمون في هذه المؤسسات (خاصة إذا كان حجمها متوسطا أو كبيرا). بل ينجزها المأجورون المشغّلون داخل هذه المؤسسات. وكلما استولى المالكون لهذه « المؤسسات الخدماتية » أو المتحكمون فيها على « الأرباح » المستخرجة ، فإنهم يكونون قد استغلوا المأجورين الذين شاركوا في تحضير وإنجاز هذه « الخدمات » . وفي هذه الحالة ، فإن هؤلاء المأجورين المشغّلين داخل هذه المؤسسات الخدماتية يعتبرون ضمن طبقة المستغَلين . بينما مالكو هذه المؤسسات الخدماتية أو المتحكمون فيها الذين يستولون على الأرباح المستخرجة يعتبرون ضمن إحدى طبقات المستغِلين .

وإذا كانت المؤسسة الخدماتية المعنية منظمة على شكل « تعاونية » جماعية ، يملكها ويتحكم فيها بالتساوي العاملون داخلها ، ويقتسمون فيما بينهم الأرباح حسب العمل المبذول ، ففي هذه الحالة ، فإن أي أحد منهم لا يستغِل الباقين .

والأفراد المستقلون الخدماتيون (أي الذين يبيعون خدمات)، وكذلك المؤسسات الخدماتية ، لا يستغِلون زبناءهم . والزبناء المستهلكون لهذه الخدمات لا يستغِلون هم أيضا الخدماتيين البائعين لهذه الخدمات . لأن بيع هذه الخدمات يكون على شكل مبادلة « قيم استعمالية» (valeurs d'usage) مقابل مدخول . وهذا التبادل هو عموما تبادل قيم متكافئة . والسوق هو الذي يحدد هذا التكافؤ .

* *

كل مستغَل هو عموما كادح . لكن كل كادح ليس بالضرورة مستغَلا . وكل مستغَل هو عموما مأجور بشكل من الأشكال . لكن كل مأجور ليس بالضرورة مستغَلا . والمستغَلون ينتجون على العموم فائض قيمة . لكنه بالإمكان وجود حالات من المستغَلين لا ينتجون « بضائع » أو « فائض قيمة » (بالمعنى الأصلي المحدد سابقا) ، وذلك مثلا في : التجارة ، والبنك ، وبعض الخدمات الأخرى ...

ومعظم كتب نيكوس پولانتزاس (N. Poulantzas) [20] ساهمت في توضيح قضايا تحديد طبقات المجتمع ، خاصة في المجتمعات الرسمالية في أوروبا الغربية . وهذه المساهمة لا تمنع من مخالفة هذا الباحث

في بعض القضايا. مثلا فيما يخص « الطبقة العاملة »، طرح ن. بولانتزاس أن المقياس الرئيسي في تحديد « الطبقة العاملة » هو « العمل المنتج ». وقد استرشد في ذلك ب كارل ماركس. أي – حسب رأيه – أن كل فرد لا ينتج « فائض قيمة » رسماليا، لا ينتمي إلى الطبقة العاملة. فطرح: « هكذا، مثلا، لا يقوم بعمل منتج [الفرد] الذي يرتبط بدائرة دوران الرأسمال (circulation du capital)، أو الذي يساهم [فقط] في تحقيق فائض القيمة: فالمأجورون في التجارة، وفي الإشهار، وفي التسويق (Marketing)، وفي المحاسبة (comptabilité)، وفي البنك، وفي التأمين، إلى آخره، لا ينتجون فائض قيمة، ولا يشكلون جزءا من الطبقة العاملة (العمل المنتج) »[21]. وطرح أيضا: « مجموع العناصر التي تقوم بخدمات [يقصد بها مثلا: الحلاق، المحامي، الأستاذ، الطبيب]، بما فيها مأجوري هذا القطاع، لا ينتمون إلى الطبقة العاملة »[22].

فإذا أردنا أن نجمع داخل « الطبقة العاملة » فقط الكادحين المأجورين الذين يقومون ب « عمل منتج » لفائض قيمة رسمالي، فإن هذا الطرح الذي قدّمه نيكوس بولانتزاس سيكون صحيحا وملائما. ولكن إذا أردنا أن نجمع داخل « الطبقة العاملة »، أو على الأصح داخل « طبقة المستغَلين » كل الكادحين المأجورين المستغَلين من طرف مختلف فئات الرسمال المترابطة والمتكاملة، فإن طرح نيكوس بولانتزاس سيصبح غير ملائم، أو غير صحيح. حيث، في المجتمع الرسمالي، نجد ضمن الكادحين المأجورين العاملين في المؤسسات « الخدماتية » الرسمالية، من هم مستغَلون، ومن هم مستغِلون صغار، ومن هم مستغِلون متوسطون، ومن هم مستغِلون كبار، ومن هم لا يستغِلون ولا يستغَلون، وذلك حسب موقع هؤلاء في إطار علاقات الانتاج المجتمعية، وفي إطار علاقات التملك أو التحكم في هذه المؤسسات المعنية، وحسب تعرضهم أم لا لانتزاع « العمل الزائد » (sur - travail) من طرف الرسمال، وحسب مدى مشاركتهم أم لا في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي. فبإمكان هذه المؤسسات الخدماتية أن تمارس استغلالا رسماليا على بعض أو كل المأجورين العاملين داخلها، أو أن تشارك – ولو بشكل غير مباشر – في ممارسة الاستغلال على مجموعات أخرى من الكادحين داخل المجتمع (مثلا عبر ما قد تحصل عليه من عند الدولة من مساعدات أو امتيازات مادية).

إن عدم استعمال مقياس « الاستغلال الطبقي » في تحديد المواقع والانتماءات الطبقية غالبا ما يؤدي إلى مأزق نظري. فمثلا نيكوس بولانتزاس، ركّز على مقياس « العمل المنتج » لتحديد الطبقة العاملة.

لكنه حينما درس حالة المأجورين الذين يقومون ب «عمل التسيير والمراقبة» (travail de direction et de surveillance) ، وحالة المأجورين الذين يقومون بعمل ذهني (travail intellectuel) داخل المؤسسات الاقتصادية الرسمالية ، وجد بولانتزاس أن نسبة هامة منهم تقوم بعمل «منتج» ، أو تشارك في «العمل الجماعي المنتج» ، وأنها "مسودة" من طرف الرّسمال ، وأنها مستغلة (حيث يُنتزع منها «عمل زائد» (sur-travail) ، ورغم ذلك فانها لا تنتمي بالضرورة الى «الطبقة العاملة» حسب رأيه . لأن المأجورين الذين يقومون ب «بعمل التسيير والمراقبة» : «وظيفتهم الرئيسية هي السهر على استخراج فائض القيمة وجمعه . و[لأنهم] يمارسون سلطات نابعة من موقع الرسمال» (23) . ولأن المأجورين الذين يقومون ب «عمل ذهني» : «في موقعهم في إطار القسمة المجتمعية للعمل ، يجسدون العلاقات السياسية والإيديولوجية لخضوع الطبقة العاملة للرسمال (قسمة العمل الذهني \ العمل اليدوي) ، وان هذا الجانب في تحديد موقعهم الطبقي هو الجانب الغالب» (24) . وهذا هو بالتالي تناقض أو مأزق نظري . ومعناه أن «العمل المنتج» لا يصلح كمقياس حاسم وكاف لتحديد الطبقة العاملة . وهذا هو السبب الذي إضطرّ نيكوس بولانتزاس إلى ابتداع وإضافة مقياس «العلاقات السياسية والإيديولوجية» في تحديد الطبقات .

والنتيجة في مجال تحديد الطبقات لدى ن.بولانتزاس هي أن مقياس «العمل المنتج» لا يكفي لتحديد الطبقة العاملة ، وان مقياس «العلاقات السياسية والإيديولوجية» الذي أضيف إلى الأول لتكميله، لا يزيد في الوضوح ، ولكنه يزيد في الغموض ، وفي صعوبات تطبيق هذا المقياس .

وقد استعمل أحيانا كارل ماركس مقياس «العمل المنتج» لفائض القيمة كمقياس لتحديد «الطبقة العاملة» (25) . لكن مقياس «العمل المنتج» بقي صعب الإدراك والاستعمال . وحتى إذا تغلبنا على هذه الصعوبة ، فإنه لا يصلح كمقياس جيّد لتحديد كل العاملين المأجورين «المستغَلين» من طرف الرسمال داخل المجتمع . لماذا ؟ للاعتبار التالي :

«العمل المنتج» (travail productif) ، في إطار الرسمالية ، هو العمل الذي ينتج فائض قيمة (plus - value) ، وينمي الرسمال ، ويُتبادل مقابل رسمال متحوّل (capital variable) ، وليس مقابل دخل (revenu) (25) .

ولا يشترط في هذا «العمل المنتج» أن يكون بالضرورة ذا فائدة (utilité) معيّنة ، أو ذا قيمة استعمالية (valeur d'usage) محددة (25) .

أما أعمال الأنشطة الاقتصادية « الخدماتية » (des services)، والأعمال التي تجري في مجال « دوران الرسمال » (circulation du capital)، فإنها لا تخلق قيمة جديدة، ولا تنتج فائض قيمة. وإذا كانت هذه الأعمال غير المنتجة تعود على الرسمال المعني ب « ربح » محدد، فإن هذا الربح لا ينبع من صيرورة عمل منتج للقيمة، حيث أن « العمل الخدماتي » المعني في هذه الحالة لا ينتج فائض قيمة، ولكن هذا الربح المعني يأتي من « فائض القيمة المجتمعي الاجمالي » الذي ينتجه الكادحون المنتجون المستغلون العاملون في ميادين الانتاج. حيث يقتسم فائض القيمة المجتمعي الإجمالي فيما بين مختلف فئات الرسمال (بما فيها الرسمال الخدماتي) وذلك على العموم حسب معدل نسبة الربح في المجتمع المعني. ويتعرض هؤلاء المأجورون العاملون في الخدمات لنوع من الاستغلال. حيث أن أجرتهم تقابل بإعادة إنتاج قوة عملهم، وعلى العموم، يقومون جزئيا بعمل لا يتلقون مقابله شيئا. وهو « العمل الزائد » (sur - travail).

فإذا حاولنا تحديد الطبقة العاملة بمقياس « العمل المنتج »، وهو إذن عمل منتج لفائض قيمة رسمالي، فإننا سنكون في نفس الوقت قد أقصينا من الانتماء الى هذه الطبقة العاملة كل الكادحين المأجورين المستغلين الذين يقومون ب « عمل غير منتج » لفائض قيمة. وهم خصوصا الكادحون المأجورون العاملون في مجال « دوران الرسمال » (circu-lation du capital)، أو في « الخدمات » (services) (مثل: النقل، والتجارة، والبنك، والمطاعم، والملاهي، إلى آخره). وهؤلاء الكادحين المأجورين العاملين في « الخدمات » يتعرضون على العموم لنوع من الاستغلال من طرف الرسمال. حيث ينتزع منهم هذا الرسمال « عملا زائدا ».

فإذا كنا نفترض في البداية أن « الطبقة العاملة » تضم كل الكادحين المأجورين المستغلين من طرف الرسمال، فإن اعتمادنا على مقياس « العمل المنتج » في تحديد « الطبقة العاملة » يسوقنا إلى إقصاء المأجورين الخدماتيين (المستغلين من طرف الرسمال) من الانتماء الى هذه « الطبقة العاملة ».

وهذا الطرح غير ملائم، باعتباره غير مطابق لواقع المجتمع الرسمالي الطبقي الحالي. فما يهمنا في المرحلة التاريخية الحالية، مرحلة الاشتراكية والتحرر من الاستغلال الطبقي، وما يهمنا في خطنا السياسي النضالي، ليس هو التمييز بين الكادحين المأجورين الذين يقومون ب « عمل منتج »، والذين يقومون ب « عمل غير منتج » لفائض القيمة، بقدر ما يهمنا هو التمييز بين الذين هم « مستغلين » من طرف الرسمال، والذين هم

« مستغلين » ، والذين « لايستغلون ولايستغلون ».

لهذا الاعتبار ، نفضل تحديد « طبقة المستغلين » وليس « الطبقة العاملة » . ونعتمد في هذا التحديد أساسا على مقياس « الاستغلال » الطبقي ، وليس على مقياس « العمل المنتج » لفائض قيمة .

الدولة والصراع الطبقي

لا يمكن للدولة الرسمالية (بما فيها الدولة الرسمالية التبعية) أن تعترف رسميا بوجود الاستغلال الرسمالي الطبقي في المجتمع . لأن الاستغلال الطبقي يتنافى مع مجمل مبادئ « العدل » و« المساواة » و« الحق » التي تدّعي هذه الدولة الرسمالية القيام على أساسها . وفي نفس الوقت ، فإن دور الدولة الرسمالية الأساسي هو بالضبط فرض خضوع الطبقات المسودة للطبقات السائدة ، وتنظيم وضمان استمرار استغلال الطبقات المستغَلة من طرف الطبقات المستغِلة .

وإذا ما اعترفت الدولة الرسمالية في بعض الفترات الخاصة بوجود تمايزات طبقية فيما بين أفراد وماثلات المجتمع ، فإنها تقدمها على أنها شيء طبيعي ، أو تبررها بكونها ناتجة عن إرادة إلاهية مقدسة ، وغير قابلة للنقاش أو للإعتراض . وتؤكّد الدولة أن الملكية مقدسة . ولكن الملكية التي تحميها الدولة وتساعد على تنميتها هي خصوصا الملكية الكبيرة للأرض ولوسائل الانتاج الأخرى . أما الملكية الصغيرة ، فإنها تبقى عرضة للسطو والنهب على الخصوص من طرف الملاكين الكبار .

ومن بين أدوار الدولة الرسمالية أنها تطمس وجود الصراع الطبقي ، والاستغلال الطبقي ، والاضطهاد الطبقي داخل المجتمع . وكون الدولة تزعم أنها مؤسسة ل « كل الشعب » و ل « كل الوطن » ، يقودها بالضرورة إلى طمس وجود الصراع الطبقي . فتتظاهر الدولة بأنها تعمل كتنظيم لمجتمع

مكوّن من أفراد ، وليس من طبقات. وتعلن الدولة في خطابها وايديولوجيتها أن جميع المواطنين متساوين أمام «القانون» القائم فيها. لكن وجود الدولة ينبغي في نفس الوقت على أساس اعتراف ضمني بأن أفراد المجتمع هم أنانيون، وشرسون، يضطهد بعضهم بعضا ، ويستغل بعضهم بعضا ، إلى درجة أنه لا يمكن التعايش بسلام في المجتمع بدون وجود الدولة . والوظيفة الأساسية للدولة الرسمالية هي أولا وقبل كل شيء القمع. وهذه الدولة الرسمالية تأتي لا لإلغاء الإضطهاد والاستغلال . ولكنها تأتي لتكريس وتشريع وتنظيم غلبة السائدين المستغِلين على المسودين المستغَلين .

ويصبح الكلام عن الصراع الطبقي ، وعن الاستغلال الطبقي ، شيئا مكروها أو محرّما. الجميع يعيشه ويلمسه ، لكن أحدا (خاصة من بين المستغِلين والسائدين) لا يطيق البحث فيه . فتتّهم الدولة فورا المثقفين الذين يحلّلون مظاهر الصراع الطبقي ، والمفكرين الذين يبرزون الاستغلال الطبقي ، والنقابيين المنظمين للإضرابات والمظاهرات المطلبية ، والمناضلين المحرّضين على المقاومة والاحتجاج ، تتّهمهم جميعا ب « إثارة الشغب » ، و « بثّ الفتنة ». وقد تتّبعهم وتحاكمهم الدولة لهذا السبب . فتصدر في حقهم عقوبات حبسية طويلة أو قصيرة الأمد . فلا ترى الدولة الرسمالية من سبيل لإحلال « السلم الاجتماعي » إلا سبيل تعميم القمع. بل قد تنساق من فترة لأخرى في انحراف استعمال « إرهاب الدولة » لهزم المعارضين والثائرين .

فلكي تخفي الدولة الصراع الطبقي ، ولكي تضمن سلامة استمراريته ، تصبح مجبرة على أن تتدخل ، وعلى أن تشارك هي نفسها في خوضه ، وعلى أن تكون طرفا منحازا ومفضوحا فيه .

إن مقاومة وصراع الطبقات المسودة والمستغَلة ضد الطبقات السائدة والمستغِلة ، يخلقان ميزان قوى محددا داخل المجتمع ، ويدفعان الدولة الى مراعاة وتحقيق حدّ أدنى من حاجيات ومصالح الطبقات المسودة . وهذا الحد الأدنى من مصالح الطبقات المسودة والمستغَلة هو القدر الضروري من هذه الحاجيات الذي لا ينقص من المصالح الأساسية للطبقات السائدة والمستغِلة ، ولا يهدد استمرار غلبتها وسيادتها وامتيازاتها .

ومن بين أهم أدوار الدولة الرسمالية أنها تمنع الطبقات المسودة المستغَلة من تكوين تنظيماتها السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة بها . وتعمل في نفس الوقت على تسهيل التنسيقات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة بالطبقات السائدة المستغِلة .

وطبيعة الدولة الرسمالية تدفعها ليس فقط الى محاولة احتواء

كل نشاط سياسي بهدف تأطيره والسيطرة عليه وتوظيفه. بل تدفعها أيضا إلى محاولة السيطرة على كل المجالات والأنشطة الدينية والتعليمية والتربوية والعلمية والثقافية. وتتّجه الدولة إلى محاولة احتكار كل ما هو هام أو فعّال في هذه الأنشطة. وتبرر ذلك في ايديولوجيتها بكونها هي المؤهلة وحدها للسّهر على « المصلحة العامة » وخدمتها. فتخلق وتوزّع « الرخص » و « التعيينات » و « الوظائف » و « الأجور » و « المكافآت » و « الشواهد » و « الميداليات » و « الأوسمة »، إلى آخره. وتحوّل العاملين في هذه الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتعليمية والدينية إلى مجرد « موظفين » و « بيروقراطيين » يرتزقون في خدمة الدولة وأهدافها، أي في تلبيّة حاجيات الطبقات السائدة والمستغِلة.

وتتميز الدولة الرسمالية في نفس الوقت بتمتع مختلف مستوياتها وهكوناتها ومؤسساتها بقدر معيّن من « الاستقلال الذاتي النسبي »(Autonomie relative). وهذا الاستقلال النسبي يمكّن بعض امتدادات التناقضات الطبقية، وبعض أشكال الصراع الطبقي، من اختراق مكونات ومؤسسات الدولة.

فالدولة هي في الجوهر مفعول محدد لوجود الطبقات، وللصراع الطبقي الجاري داخل المجتمع. ولكنها في نفس الوقت مجبرة على أن تدعي أن هذا الصراع الطبقي غير موجود. فتزعم أنها مؤسسة محايدة، وفوق جميع مكونات المجتمع المتناقضة.

هكذا في المجتمع الطبقي الرسمالي، تنبثق الدولة من المجتمع، وتدّعي أنها أداة في خدمته. لكن هذه الدولة تتطور دائما إلى تنظيم متميّز ومتعالي على المجتمع، ومناقض له. فبدلا من يكون المجتمع هو الذي ينظم الدولة، ويراقبها ويحاسبها، ويسخّرها لخدمته، تصبح الدولة هي التي تنظم المجتمع، وتراقبه، وتسخّره لخدمتها. وهذا مثال على تحول الشيء إلى نقيضه. وتوجد في المجتمع وفي الكون ظواهر كثيرة مماثلة (وهذا موضوع دراسة أخرى).

ومن الأشياء المثيرة للإنتباه والدهشة، أن الدولة كتنظيم مجتمعي بنيوي (سياسي - اقتصادي - ايديولوجي - عسكري) تدخل خلال بعض المراحل أو الفترات التاريخية في حالة هذيان، أو حمق منيف، قاتل ومخرّب. فتتحوّل الدولة من تنظيم مجتمعي يفترض فيه أنه في خدمة « الشعب » و « الوطن »، إلى تنظيم مجتمعي في حالة حرب ضدّ « شعبه » و « وطنه » (أو ضد شعب أو عدة شعوب أخرى مجاورة أو بعيدة). فتدخل الدولة في سيرورة من الحروب والمعارك، أو في سيرورة من الحملات القمعية والاعتقالات والاختطافات والمحاكمات والاعدامات والتصفيات الفردية والجماعية. فتخلق جوّا من

الخوف والإرهاب السياسي تصبح فيه الأغلبية الكبيرة من أفراد الشعب ومكوناته عاجزة على اتخاذ أي موقف علني مخالف أو نقدي أو معارض للسلطة القائمة في البلاد المعنية. وذلك رغم كل ما ترتكبه هذه السلطة من حماقات وفضائح في مجمل الميادين، وعلى صعيد مختلف المستويات. وتصبح في هذه الظروف مجمل الأخلاق، والقيم، والقوانين، والمؤسسات، والالتزامات، منعدمة، وبلا مصداقية، وبلا معنى، وبلا قيمة. فينتشر النفاق، ويصبح سلوكا شائعا وعاديا. وتغدو مجمل الطبقات، وخصوصا الطبقة أو الطبقات السائدة في حالة «استيلاب» (aliénation) فظيع. وتصبح الدولة في هذه الحالة بشكل شمولي ومفضوح «عدوّة» للشعب بدلا من أن تكون في خدمته. فتنحرف الدولة أكثر فأكثر عن مهمتها المعلنة. وتصبح أكثر فأكثر عاجزة على معالجة المشاكل الرئيسية للمجتمع، وعاجزة على تلبية الحاجيات الأساسية للشعب. فتفلس، وتنتهي في آخر المطاف إلى الزوال. وتقوم محلها «دولة من نوع آخر تكون أكثر تلاؤما مع واقع المجتمع، أو أكثر استجابة لحاجياته الأساسية، أو أكثر انسجاما مع ميزان القوى الجديد القائم فيما بين مختلف طبقات المجتمع المتناقضة.

وقد يحدث هذا الانحراف أو الهذيان لدى الدولة في المراحل أو الفترات التي تحتد فيها التناقضات الطبقية، وتكون فيها الطبقة أو الطبقات السائدة مهددة نسبيا بالسقوط وبافتقاد سيادتها الطبقية، وتكون فيها الطبقات المسودة مؤهلة نسبيا للإنتصار على الطبقة أو الطبقات السائدة، دون أن تكون في نفس الوقت قادرة فعلا على تحقيق هذا الانتصار.

والمثير كذلك للإنتباه، هو أن قمع مقاومة وصراع الطبقات المسودة، يسهّل ويهيّئ قيام ظاهرة الاستبداد. كما أن وجود هذا الاستبداد يعمّق اندثار أو اضمحلال مقاومة وصراع الطبقات المسودة. هذا في بعض الفترات التاريخية. ولكن في بعض الفترات الأخرى، فإن العكس تماما هو الذي يحدث. حيث أن القمع والاستبداد يؤجج مقاومة ونضال الطبقات المسودة. فيعجّل بإنضاج بعض شروط الثورة المجتمعية.

ملخّص

فضّلنا تجاوز استعمال الصّيغ اللاتينية للمصطلحات الطبقية

الشائعة الاستعمال . فتقدمنا بمنهج هام في مجال تحديد طبقات المجتمع . ويمكن تطبيقه على المجتمعات المبنية على أساس الاستغلال الطبقي. واعتبرنا الاستغلال الطبقي كمقياس حاسم في تحديد الطبقات دون التقليل من أهمية المقاييس الأخرى التي أبرزها كارل ماركس و ف.إ. لينين . ورفضنا إقامة « أسوار صينية » بين مختلف أنماط المستغِلين، وبين مختلف أنماط المستغَلين. لأننا نعتبر جوهر الاستغلال واحداً ، سواءا في نمط الإنتاج الإقطاعي أو شبه الاقطاعي أم في نمط الانتاج الرسمالي . وأدخلنا ضمن مجموعات المستغِلين كل أولائك الذين يشاركون في اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي، ولو لم يكونوا يملكون أو يتحكمون في وسائل إنتاج محددة . وقسّمنا المستغِلين إلى كبار ومتوسطين وصغار. فحدّدنا « طبقة المستغِلين الكبار » و « طبقة المستغِلين المتوسطين » و « طبقة المستغِلين الصغار» . كما حددنا « طبقة المستغَلين » و « طبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون » . ثم قسمنا طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون إلى ثلاثة فئات متمايزة . وهي : « الفئة المدمجة» ، و « الفئة المهمّشة » ، و « الفئة القمعية » . ولم نهمل المفاهيم والمصطلحات الأخرى التي تدخل في نفس الموضوع أو ترتبط به . فقدمنا تعريفات مدققة لمصطلحات « الشعب » ، و « الكادحين » ، و « جماهير الفلاحين » . وحددنا داخل جماهير الفلاحين كلاّ من « الفلاحين الفقراء » و « الفلاحين الصغار » و « الفلاحين المتوسطين » و « الفلاحين الأغنياء » . واستثنينا منها « مستأجري المزارع » و « ملاكي الأراضي الكبار » . ثم صنّفنا مختلف المستغِلين . فميّزنا داخلهم بين « المحليين » و « البلديّين أو البلاديّين » ، و « الوطنيين » ، و « التبعيّين » . وأشرنا إلى ضرورة إعادة إنتاج المواقع الطبقية داخل المجتمع . وحددنا المواقع الطبقية للقائمين بعمل المراقبة والتسيير داخل المؤسسات الانتاجية والخدماتية . كما حددنا المواقع الطبقية للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الخدماتية على أساس مقياس « الاستغلال » ، وليس على أساس « العمل المنتج » . وتناولنا ترابط الدولة بالصراع الطبقي . ونأمل أن تساعد هذه الدراسة في ميدان تحليل واقع المجتمع ، وأن تفيد في مجال التوعية والتعبئة بهدف تطوير وتغيير المجتمع في إتجاه التحرر من أسس الاستغلال والاضطهاد .

حرّر في سنة 1983 .
ومراجع في يناير 1989 .

الهوامش

(الجزء الأول : تحديد طبقات المجتمع)

* ملاحظة للناشر : وضع كل الهوامش (بأجزائها الأربعة) في آخر الكتاب.

Karl Marx, « Le Capital », Livre III, troisième Section, Editions Sociales, Paris, 1960, p. 257. (1)

(2) أنظر مثلا :

Karl Marx et Fredrich Enguels, « Oeuvres choisies en trois tomes », tome 1, Editions du Progrés, Moscou, 1976,

V.I. Lenine, « La grande initiative », dans « Oeuvres choisies », Editions de Moscou, 1953, tome 2, p. 225. (3)

Karl Marx, « Le Capital », Livre III, troisième Section, Editions Sociales, Paris, p. 171. (4)

Karl Marx, « Le Capital », Livre premier, premiere Section, Editions Sociales, Paris, 1975, p. 188. (5)

(6) نفس المرجع رقم (5)، ص 170.

(7) نفس المرجع رقم (5)، ص 193.

(8) نفس المرجع رقم (5)، ص 214.

(9) نفس المرجع رقم (5)، ص 195.

Nicos Poulantzas, « Les classes Sociales dans le capitalisme aujourd'hui », Editions du Seuil, Paris, 1974, p. 90. (10)

Karl Marx, « Salaire, prix et profit », Editions Sociales, Paris, 1973, p. 51-54. (11)

Karl Marx, « Le Capital », Edition Flammarion, Paris, 1985, p. 180. (12)

(13) كارل ماركس، نفس المرجع السابق رقم (12)، ص 167.

(14) كارل ماركس، نفس المرجع السابق رقم (12)، ص 181.

(15) Karl Marx, « Les Luttes de classe en France (1848-1850) », voir par exemple dans la référence numéro (2), p. 287.

(16) نفس المصدر السابق رقم (11)، ص 54.

(17) نفس المصدر السابق رقم (10)، ص 69 - 70.

(18) « نسبة التّأطير » تعني العدد النسبي للأطر الذين يؤطرون المأجورين العاملين في المقاولات المعنية وذلك بالمقارنة مع عدد المأجورين الدائمين.

(19) La publication hebdomadaire « CEDIES-Informations », du 27 décembre 1987, N° 1558.

(20) Nicos Poulantzas, « Les Classes Sociales dans le Capitalisme aujourd'hui », Edition Seuil, Paris, 1974; « Pouvoir politique et classes sociales », Edition Maspéro, Paris, 1968; « Fascisme et Dictature », Edition Maspero, Paris, 1970; « La crises des dictatures : Portugal, Grèce, Espagne », Edition Maspéro, Paris, 1975.

(21) نفس المرجع رقم (10)، ص 214.

(22) نفس المرجع رقم (10)، ص 216 - 217. (التسطير من عند بولانتزاس).

(23) نفس المرجع رقم (10)، ص 229، و ص 231 - 232

(24) نفس المرجع رقم (10)، ص 244 و ص 245.

(25) Karl Marx, « Sixieme chapitre inédit du Capital », dans « Oeuvres », Edition La Pléiade, tome II, p. 387; K. Marx, « Histoires des doctrines économiques », Edition Costes, tome II, p. 12; K. Marx, « Le Capital », tome IV, p. 17; tome VI, p. 303 et 392.

الجزء الثاني :

أين وصل تطوّر المجتمع بالمغرب

أنواع الدولة

في هذا النص ، سنتناول نوعية الدولة القائمة في المغرب، و سنحدّد مستوى تطور المجتمع ، و التطورات التي قد تحدث فيه مستقبلا .

المجتمع كائن حيّ ، تحكم تطوره قوانين موضوعية تتجاوز أفكار وأفعال الأفراد الذين يكوّنونه .

والدولة أنواع . فيمكن أن نميّز داخل هذه الأنواع بين : الدولة المطلقة (absolutiste) ، والدولة الإباحية (libéral) ، و الدولة التدخلية (interventionniste) .

وقد أبرزت بعض الدراسات مختلف أشكال الدولة (1) في مجتمع رسمالي وجود ارتباط بين مستوى تطور نمط الانتاج الرسمالي من جهة، ومن جهة أخرى نوعية الدولة القائمة فيه.

والأطوار (stades) الكبرى التي عرفتها الرسمالية هي ثلاثة. فنجد طور الرسمالية الناشئة ، أي طور الانتقال من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية ، الى نمط الانتاج الرسمالي . ونجد طور الرسمالية التنافسية (concurrentiel) . ونجد طور الرسمالية الاحتكارية (monopoliste) .

وطور الانتقال من أنماط الإنتاج ما قبل الرسمالية الى نمط الإنتاج الرسمالي يقابله عموما نوع الدولة المطلقة (absolutiste) . وغالبا ما يكون شكل النظام السياسي في نوع الدولة المطلقة ، هو الملكية المطلقة، المبنية على أساس مشروعية دينيّة مقدّسة (droit divin) . ويمكن كذلك أن يكون هذا الشكل للنظام السياسي في نوع الدولة المطلقة، هو الجمهورية المطلقة . وتتميّز عموما الدولة المطلقة بكون القابضين

1

على السلطة وعلى السيادة فيها ، يمركزون بين أيديهم سلطة غير قابلة للمراقبة أو للمحاسبة من طرف مؤسسات أخرى . ويمارسون هذه السلطة بشكل لا يحدّه أي قانون (لا وضعي ، ولا ديني مقدس) .

وتتميّز الدولة الرسمالية المطلقة برفضها لأية حدود مبدئية أو قانونية يمكن أن تحدّ من تدخلها في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية . فتُخْضِع هذه الدولة لسلطتها المطلقة كلّ جماعة ، وكلّ فرد ، وكل نشاط ، وكل تصرف ، وكل شيء يثير اهتمامها . وتمنع أو تقمع كل نقاش أو نقد يهدف إلى تقليص هيمنتها المطلقة . وتدّعي أنها هي وحدها في المجتمع تحتكر حق رعاية « المصلحة العامة » . فتجبر الطبقات المستغَلة والمسودة على الخضوع المطلق لها .

وطور الرسمالية التنافسية (concurrentiel) يقابله عموما نوع الدولة الاباحية (libéral) . وهي التي يبقى تدخلها في المجال الاقتصادي ضعيفا ، أو محدودا . وعلى عكس مزاعم الإيديولوجية البرجوازية ، فإن الدولة في إطار الرسمالية لا يمكنها إلا أن تتدخل في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية . وقد يكبر أو ينقص هذا التدخل حسب مستوى تطور الرسمالية ، ولكنه لا يتوقف كليّا . وفي نوع الدولة الرسمالية الإباحية ، يمكن لشكل النظام السياسي أن يكون « ملكية دستورية » ، أو « جمهورية برلمانية » . لهذا نجد في كثير من الحالات أن الملكية (شبه - الإقطاعية) التي يسود فيها ملك مطلق باسم الله ، غالبا ما تتلوها تاريخيا جمهورية رسمالية إباحية ، تسود فيها مجمل أو بعض فئات طبقة المستغِلين الكبار (البرجوازية الكبيرة) باسم « الشعب » ، وبواسطة « الانتخابات » . وتتكون عموما طبقة المستغِلين الكبار من : فئة ملاكي الأراضي الكبار ، والفئة التجارية ، والفئة الصناعية ، والفئة البنكية والمالية .

وطور الرسمالية الاحتكارية (monopoliste) ، والرسمالية الاحتكارية للدولة ، يقابله عموما نوع الدولة التدخلية (interventionniste) . وهو نوع الدولة التي تتدخل بشكل مكثّف ، أو قوي ، خصوصا في المجال الاقتصادي . ويمكن لشكل النظام السياسي في هذا الطور أن يكون هو الجمهورية الرئاسية ، أو الجمهورية البرلمانية ، ذات حزب واحد حاكم ، أو ذات حزبين رئيسيين ، أو ذات أحزاب متعددة ومتكافئة نسبيا . ويمكن لشكل النظام السياسي في طور الرسمالية الاحتكارية أن يكون هو الملكية الدستورية (مثلما حاليا في بلجيكا ، وهولاندا ، وإنجلترا ، واسبانيا ، إلى آخره) . لكن العائلة الملكية تكون في هذه الحالة قد أدخلت الى المتحف ، بعد أن أبعدت عن سلطة الدولة . فتكون طبقة المستغِلين

الكبار أو بإحدى فئاتها الطبقية هي التي تهيمن داخل المجتمع .

المحدّد الأساسي لنوعية الدولة

الخلاصة إذن هي أن المحدّد الأساسي لنوعية الدولة القائمة في المجتمع ، ليس هو إرادة الحاكم أو الحاكمين ، ولا هو التفاوض أو التفاهم فيما بين الزعماء السياسيين البارزين في البلاد ، ولا هو مطالب الناخبين ، ولا هو ضغوطات «الرأي العام» ، ولا هو معتقدات الجماهير ، ولا هو القوانين أو الدساتير أو المشرّعين ، إلى آخره . بل المحدد الأساسي لنوعية الدولة القائمة هو عموما نوعية نمط الانتاج السائد داخل هذا المجتمع المعني (وفي ارتباط بذلك نمط الانتاج السائد على الصعيد العالمي) ، ودرجة تطور هذا النمط في الانتاج ، ومستوى تطور قوى الإنتاج فيه . بمعنى أن المحدّد الأساسي للبنية الفوقيّة هو عموما الأساس التحتي المادي .

وإذا كان التحوّل من نوع «دولة إلى أخرى» ، ومن شكل نظام سياسي إلى آخر ، يأتي في غالب الحالات وفي المظهر على شكل قرار تاريخي يتّخذه الحاكم أو الحاكمون ، أو ينتج عن تفاوض بين الزعماء السياسيين في البلاد ، فإن ذلك القرار يبقى مجرد «مظهر» للأشياء . لكن «التحول» المعني تحدّده «أسباب» و«عوامل» أخرى عميقة وفعالة .

إن الطبقات السائدة هي عموما المؤهلة لتكييف الدولة . والصراع الطبقي الجاري هو الذي يؤدي إلى تغيير كتلة الفئات أو الطبقات السائدة . وكلما تغيّرت تركيبة «الكتلة الطبقية السائدة» داخل المجتمع ، تغيّر في ارتباط بها شكل الدولة . أما الطبقات المسودة ، فإنها إذا لم تخض ثورة مجتمعية ، تبقى عاجزة على تغيير بنية الدولة انطلاقا من مواقعها الطبقية المسودة في المجتمع . وإذا ثارت الطبقات المسودة ، وأسقطت الطبقة السائدة ، واحتلت موقع السيادة الطبقية في المجتمع ، أصبح بمقدورها أن تغيّر نوع الدولة أو شكل النظام السياسي . وكل تكييف للدولة ، وكل فعل مغيّر لإحدى مكوناتها ، يبقى هو نفسه مكيّفا ومحدّدا بالقاعدة المادية للمجتمع المعني ، وبالتركيبة الطبقية المتناقضة القائمة فيه . كما أنه بإمكان الشعب الكادح أن يحدث تغييرات في البنية التحتية المادية لمجتمعه ، وكذلك في بنيته الفوقية ، إذا هو جعل من نفسه إرادة معقلنة وفعّالة ، عبر

التنظيم والتوعية والتعبئة والعمل الخلاق والمنتج .

وينبغي في نفس الوقت تجاوز كل رؤية آلية أو أحادية الجانب إلى هذا التحديد المذكور . حيث أن كل مكونات المجتمع تتفاعل ، والأدوار تتحرّك ، وتتغيّر ، وتنقلب . وليس لا مستحيلا ، ولا نادرا ، أن تقوم في بعض الظروف إحدى مكوّنات المجتمع بدور مناقض لدورها الأصلي ، أو مناقض حتى لطبيعتها ولمصالحها الحيوية . فنطرح أيضا ، وفي نفس الوقت ، أن المحدّد الأساسي الذي يفعل في تطور نمط الانتاج السائد ، وفي نوعية الدولة ، هو التناقضات فيما بين الطبقات القائمة داخل هذا المجتمع ، وكذلك الصراع الطبقي الجاري فيما بينها . لأن التركيبة الطبقية القائمة في المجتمع ، والصراع الطبقي الجاري داخله ، يشكّلان أيضا أطرافا أو مكوّنات أساسية في القاعدة المادية للمجتمع المعني . ولهذه الاعتبارات ، فإن الصراع الطبقي هو أيضا محدّد أساسي لنوعية الدولة القائمة ، ولشكل النظام السياسي .

ونوع الدولة القائمة في المجتمع ، وكذلك مستوى الصراع الطبقي الجاري داخله ، هما عموما المحددان الأساسيان لإمكانات وأشكال تمثيل الطبقات والفئات الطبقية من طرف أحزاب أو قوى سياسية .

فلا يمكن أن يوجد على العموم داخل أي مجتمع إلا ما قد أصبحت الشروط المجتمعية الأدنى اللازمة لقيامه ناضجة ومتوفرة نسبيا .

ويتميز عموما نمط الإنتاج الرسمالي ، وخاصة في طوره التنافسي بالاستقلال النسبي (autonomie relative) الموجود بين المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي للمجتمع المعني . وهذا الاستقلال النسبي بين الاقتصادي والسياسي يتطوّر هو نفسه في مضمونه وفي شكله في ارتباط بتطور الرسمالية ، وبمستوى تطور الصراع الطبقي ، وكذلك وبالتالي في ارتباط بتطوّر نوعية الدولة القائمة داخل المجتمع المعني .

ولكنه بالإمكان أن يوجد في حالة بعض المجتمعات وبعض الفترات التاريخية تفاوت (décalage) مؤقت بين الأساس المادي الاقتصادي المجتمعي والبنية الفوقية السياسية ؛ أو بين مستوى تطور نمط الانتاج السائد في المجتمع ونوعية الدولة القائمة فيه ؛ أو بين نوعية الدولة القائمة وشكل النظام السياسي فيها ...

إن تطور المجتمع ليس تطورا « مراحليا » يتبع خطّا مستقيما أو متصاعدا عبر « حلقات » متوالية ، و « محطّات » إجبارية ، ومحددة بشكل مسبق . فالواقع والتاريخ ينفيان مثل هذه التصورات والأفكار الآلية رغم انتشارها . وإن تطور قوى الإنتاج ، وتطور الصراع

الطبقي ، داخل مجتمع محدد ، يمكنهما ليس فقط أن يلعبا دورا حاسما في تسريع (أو في تأخير) الانتقال من مستوى معيّن من التطور المجتمعي التاريخي إلى المستوى الأعلى (أو الأسفل) الذي يتبعه ، بل يمكنهما أيضا أن يدخلاه في « تحول نوعي » غير عادي ، يجعله يتجاوز (أو يتراجع عن) - وبسرعة كبيرة نسبيا - بعض « الحلقات » العادية (أو « المحطّات » الإنتقالية المألوفة) في تطور المجتمعات .

توقيت تطور المجتمع بالمغرب

وإذا حاولنا تحديد المرحلة والطّور (Périodisation) الذي بلغته التشكيلة المجتمعية المغربية على مستوى صيرورة تطورها المجتمعي ، فإننا سنجد في البداية صعوبات هامة ، ناتجة عن تواجد مظاهر مميّزة لمختلف المراحل والأطوار والفترات التي مرّت تاريخيا منها مجتمعات المراكز الامبريالية التي سبقت إلى هذا التطور. ولكن التمييز بين ما هو ثانوي وما هو أساسي ، يمكن أن يساعد على تلافي الانبهار بالمظاهر الثانوية والمخادعة .

وفي المجتمعات المسودة التبعية للإمبريالية (التي كانت عموما مستعمرة إلى حين بداية القرن العشرين الميلادي ، ثم إستقلّت فيما بعد) ، فإن التطور العام لهذه المجتمعات يختلف عن مقابله في المجتمعات الرسمالية غير المسودة وغير التبعية (في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان) .

وهذا الاختلاف ناتج عن أن القوات الاستعمارية غزت واستعمرت هذه المجتمعات ، واستغلتها ، فكان من اللازم عليها أن تدخل إلى هذه المجتمعات المستعمرة أنماطها المتقدمة في القتال وفي التنظيم وفي الإنتاج وفي الخدمات وفي الإدارة وفي المراقبة وفي التفكير ، إلى آخره . وبالإضافة إلى هذا ، فإن المراكز الامبريالية أقدمت على إقامة ونسج مجموعات من القنوات والروابط والعلاقات والمؤسسات ، وفي مجمل الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، داخل هذه المجتمعات المسودة ، وبينها وبين المراكز الإمبريالية ، وكذلك داخل المراكز الامبريالية نفسها ، بهدف ضمان استمرارية

نهب واستغلال هذه المستعمرات القديمة . كما دفعتها الحاجة إلى ضمان دوام هذا الاستغلال إلى إشراك جزء من عائلات ملاكي الأراضي الكبار، والتجار الكبار من أهل المجتمع المسود المعني في بعض من الامتيازات والمصالح والمؤسسات والشركات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أقامتها. وهذه هي عموما العائلات التي نجدها تاريخيا فيما بعد الاستقلال عن الاستعمار قد تحولت إلى عائلات رسمالية استغلالية (برجوازية) متوسطة أو كبيرة، وتبعية للإمبريالية .

والنتيجة هي أنه عندما ندرس حاليا بعض المجتمعات المسودة التبعية (مثل المغرب) التي كانت حديثا مستعمرة ، فإننا نجد داخلها عناصر أو مكونات من مجمل المراحل التاريخية التي مرّت منها سابقا المجتمعات الرسمالية الأكثر تقدما . ونجد هذه العناصر أو المكوّنات متلازمة، متساكنة، متشابكة، متفاصلة، وكذلك متناقضة ، داخل هذه المجتمعات المسودة التبعية .

فنجد (مثلا في الثمانينات داخل المجتمعات المسودة التبعية كالمغرب) بعض الامتدادات من نمط الانتاج « الإقطاعي » أو « شبه - الإقطاعي » ، وعناصر من الانتاج الرسمالي السلعي البسيط، ومكونات من نمط الانتاج الرسمالي في طوره التنافسي، ومكونات من نمط الانتاج الرسمالي في طوره الاحتكاري. وعلى مستوى البنية الفوقية للمجتمع ، نجد أن الإيديولوجية الاقطاعية أو شبه الاقطاعية الممزوجة بالإيديولوجية الدينية ، لا زالت متواجدة بوزن كبير في المجتمع ، وذلك إلى جانب أشكال مختلفة من الإديولوجية الرسمالية الاستغلالية (البرجوازية) . وعلى مستوى فئات الرسمال ، نجد الرسمال الفلاحي ، والرسمال الصناعي ، والرسمال الخدماتي، والرسمال البنكي، وحتى الرسمال المالي . ونجد احتكارات امبريالية ، واحتكارات رسمالية هامة في ملكية بضعة عائلات بلادية (مغربية) ، وكذلك احتكارات رسمالية في ملكية الدولة ، وأخرى مشتركة فيما بين الدولة وبضعة خواص مغاربة، وأخرى مشتركة فيما بين الدولة وخواص مغاربة ومؤسسات امبريالية ، إلى آخره .

وتستمر الرساميل الامبريالية (الغربية عموما ، وخاصة منها الفرنسية، والأوروبية الغربية) في التواجد ، وفي التسرب ، وفي التأثير، داخل المجتمع المغربي . وبقدر ما تتعمق التبعية للإمبريالية داخل المجتمع المغربي على مختلف المستويات ، فإن الرسمالية الوطنية المغربية (أي المتحررة من الارتباطات ب ، ومن الخضوع إلى ، الامبريالية) لا تستطيع أن تنمو وأن تتوسّع. بل إما أنها تتحوّل إلى رساميل تبعية ، وإما أنها تنتهي إلى الافلاس الاقتصادي ، حيث تعجز على مقاومة الرساميل الامبريالية وكذلك الرساميل

المغربية التبعية . والرساميل المغربية التبعية للإمبريالية ، العاملة في المجالات المكمّلة لاقتصاديات المراكز الامبريالية ، هي أساسا التي تستطيع النمو والتوسع ، وذلك في ارتباط وتبعية لهذه الرساميل الامبريالية .

وبشكل تقريبي ، يمكن تقدير أن مرحلة تحول المجتمع المغربي من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية إلى نمط الانتاج الرسمالي (في إطار التبعية للإمبريالية) تمتد منذ بداية الاستعمار الفرنسي (في بداية القرن الـ 20 الميلادي) إلى السنوات الستينات (من نفس القرن) . ومرحلة سيّادة نمط الانتاج الرسمالي (التبعي) في المغرب تبتدي ، على الأقل من السنوات الستينات ، ولا تزال مستمرة اليوم (في الثمانينات) .

وطور الانتقال من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية الى نمط الانتاج الرسمالي (التبعي) ، هو في نفس الوقت طور كبير للمراكمة البدائية للرسمال . وتتجلّى هذه المراكمة البدائية للرّسمال ليس فقط في انتشار وتكثيف الاستغلال الرسمالي ، بل كذلك في انتشار ظواهر النهب والسطو ، واستغلال النفوذ ، والرّشوة والتزوير والتزييف . فكل وسيلة ، مهما كانت ظالمة أو لا أخلاقية أو عنيفة أو إجرامية ، إذا كانت تساعد على تكوين الرسمال البدائي ومراكمته وتنميته وتسريع دورته والزيادة في مردوده ، فإنها تستعمل ، ويعاد استعمالها بنهم كبير ، وحماس منقطع النظير . المهم هو فقط مراكمة الرسمال ، وتنشيطه ، وتنميته . وكل شيء آخر يصبح قليل القيمة ، أو بلا قيمة . فلا يقبل الرسمالي الناشيء بأن يعرقل أي شيء كان صيرورة مراكمة الرسمال ونموه المطّرد . فتنمية الرسمال تبرّر لديه دوس كل شيء ، بما فيه القوانين والعادات والتقاليد والأخلاق والقيم والمقدسات وحقوق الغير ، إلى آخره . فإذا كانت مراكمة الرسمال وتنميته تسبب حرمان الغير ، وفقره ، وتخلّفه ، واضطهاده ، ومعاناته ، وشقاءه ، فهذا لا يهمّ . المهم هو فقط مراكمة الرسمال ، وتنميته ، والزيادة في عوائده . والدولة كمؤسسة ، وبمختلف أجهزتها ، تتفهّم هذا السلوك ، بل تقاسمه وتدعّمه وتحميه . ومفكّروها ومثقفوها ودعائيوها يمجّدون هذا السبيل باعتباره هو السبيل المؤدي إلى التقدم والتنمية . وإذا ما سئلوا عن بعض الفضائح المجتمعية ، فإنهم يبتسمون قائلين ، أن جميع الدول فيها فضائح ، وأن طريق الجنة يمرّ عبر بعض الخطايا . ويفكرون في قرارة أنفسهم أن مسلسل الفضائح المجتمعية في الرسمالية هو شيء طبيعي وتلقائي ، وأن الرسمالية تؤدي « على كلّ حال في النهاية » إلى الخير والتقدم .

ويتناسون أن ما هو « خير » لدى المستغلين ، هو في كثير من الحالات « شرّ » لدى المستغَلين .

وبالإمكان ان نعتبر أن طور الرسمالية في المغرب لا يزال إجمالا هو الرسمالية التنافسية (Concurrentiel). ولكن المنافسة الرسمالية في إطار التبعية للإمبريالية تبقى منافسة خاصة ، ناقصة ، مغشوشة ، أو مزيّفة . لأن الرساميل الامبريالية العاملة داخل المغرب تحدّ من « المنافسة الحرّة » ، بسبب قوتها ، وبسبب ما تقوم به من تفاهم وتنسيق وترابط فيما بين مختلف الأطراف التي تكونها . ولأن الرساميل الامبريالية (وهي في طور أعلى ، أي في طور احتكاري Monopoliste من التطور) تتواجد داخل المجتمع المسود التبعي . وتتسرّب باستمرار داخله . وتغزوه بشكل منسّق ، مدروس ، ومنظّم . وتحتل فيه مواقع استراتيجية مهيمنة . وليست الرساميل الامبريالية الأجنبية هي وحدها التي تستعمل هذه المواقع المهيمنة ضد الرساميل المحلية المغربية (الوطنية) . بل الرساميل الأهلية المغربية التبعية للإمبريالية تستقوي هي أيضا بالمواقع المهيمنة لشركائها من الرساميل الامبريالية التي ترتبط بها ، وتستعمل ميزان القوى المهيمن ضد غيرها من الرساميل الأهلية المغربية (سواء كانت « وطنية » أم « تبعية ») .

وإذا اعتبرنا الرساميل الامبريالية العاملة داخل مجتمع مسود تبعي (مثل المغرب) ، فإن مستوى تطورها لا يتبدّل عندما تخرج من مجتمعها الامبريالي (مثلا في أوروبا الغربية) لتذهب للعمل في مجتمع مستعمر ، أو في مجتمع مسود تبعي (حاصل على استقلاله) . أي أن طورها لا يزال هو الرسمالية الاحتكارية ، أو الرسمالية الاحتكارية للدولة (مثلما في مجتمعها الامبريالي) . أما الرساميل البلادية أو الأهلية (سواء كانت « وطنية » أم « تبعية ») المنتمية للمجتمع المسود التبعي ، فإن مستوى تطورها لا يتبدل بغتة عندما ترتبط بشكل من الأشكال بالرساميل الامبريالية العاملة داخل هذا المجتمع المسود التبعي . أي أن طورها لا يزال إجمالا هو طور الرسمالية الناشئة ، أو الرسمالية التنافسية (التبعية) . ولا ننسى هنا ظاهرة وجود ونمو أنوية رسمالية احتكارية مغربية ، قوية وتبعية .

ولتحديد مستوى تطور الرسمالية في مجتمع مسود تبعي ، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الطور الاجمالي الشمولي للرسمالية المحلية والأهلية ، وليس طور الرساميل الإمبريالية الأجنبية العاملة داخل هذا المجتمع المسود التبعي . فلا تغالطنا القانونية « الوطنية » (المغربية) الممنوحة لفروع وامتدادات الشركات والمؤسسات الامبريالية العاملة داخل هذا المجتمع (المغربي) .

وعندما نقدّر أن طور الرسمالية المغربية هو إجمالا الرسمالية

التنافسية (لكن في إطار تبعي)، فإن هذا التقدير لا ينفي وجود مكونات ثانوية، أو مظاهر جزئية، مخالفة أو مناقضة للرسمالية التنافسية. فتوجد مثلا داخل المجتمع المغربي عناصر ثانوية من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية. وتوجد فيه أيضا عناصر جزئية، وأنوية قويّة، من الرسمال الاحتكاري، والرسمال الاحتكاري للدولة. وهذا في إطار التبعية للإمبريالية.

وفي إطار مجتمع المغرب المسود التبعي، نجد إذن وضعية مركّبة وخاصّة. وتتميّز هذه الوضعية بالصفات التالية: ١) نمط الانتاج الرسمالي هو السائد إجمالا داخل هذا المجتمع. ٢) الرساميل الأهلية (Autochtone)، أي المغربية (سواء كانت وطنية أم تبعية) تبقى على العموم مسودة من طرف الرسمال الامبريالي، وتبعية له. 3) نمط الانتاج الرسمالي في طوره الاحتكاري (وهو إما إمبريالي أو تبعي) يسود على نمط الانتاج الرسمالي في أطواره الأخرى داخل المجتمع المغربي.

في الترابط بين المجالين الاقتصادي والسياسي

وخلال المرحلة الانتقالية من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية إلى نمط الانتاج الرسمالي، فإن الدولة (بالمغرب)، رغم حملها لكثير من مميّزات الدولة الرسمالية (الاستغلالية أو البرجوازية)، فإنها في نفس الوقت تستمرّ في حمل بعض المميّزات «الاقطاعية» أو «شبه- الاقطاعية».

وخلال هذه المرحلة الانتقالية، كانت طبقة المستغلين الرسماليين الكبار (البرجوازية الكبيرة) في طريق استكمال فرض سيادتها الاقتصادية. أي أنها لم تستكمل بعد كطبقة خلال هذه المرحلة بلورة سيّادتها السياسية. حيث لا يمكن عموما للطبقة أن تصبح مستكملة لسيادتها الطبقية السياسية إلا بعد أن تستكمل نسبيا سيادتها الاقتصادية داخل المجتمع المعني.

ومن المهام الأساسية التي تقوم بها الدولة (بالمغرب) خلال المرحلة الانتقالية (من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية إلى نمط الانتاج الرسمالي) نجد على الخصوص مهمّة تنظيم وضمان التراكم البدائي

للرّسمال. أوبعبارة أخرى، انها تسهر على تكوين وتنمية طبقات من المستغلين الرسماليين (الكبار والمتوسطين والصغار). وتستعمل لبلوغ هذا الهدف وسائل مباشرة وغير مباشرة، قانونية وغير قانونية، مرئية وغير مرئية (منها مثلا تأطير اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي فيما بين مختلف طبقات وفئات المستغلين، ونوعية نظام الضرائب، وطرق إعادة توزيع بعض مداخيلها، ونزع الملكية من الملاكين الصغار، وقوانين الاستثمارات، وأنظمة الامتيازات والمساعدات الاقتصادية المتنوعة الممنوحة لمختلف فئات الرسماليين والمستغلين، وسياسة القروض الداخلية والخارجية، وقوانين الشغل، وضمان شروط تكثيف الاستغلال الرسمالي، وتوفير الدولة للبنيات التحتية الاقتصادية اللازمة، إلى آخره). والأفراد والعائلات من هذه الطبقات المستغلة المرشحين للإستفادة من هذه المساعدات والامتيازات، ليسوا في جميع الحالات محددين بشكل اعتباطيّ. ولكن في نسبة هامّة من الحالات، العائلة الملكية المهيمنة داخل المجتمع، أو على الأقل إحدى قمم أجهزة الدولة، هي التي تختار الأفراد (المتميّزين بولائهم السياسي أو بقرابتهم العائلية) المدعوين لكي يستفيدوا من هذه الامتيازات والمساعدات، ولكي يصبحوا أعضاء بارزين في هذه الطبقات المستغلة الرسمالية. فتوفّر لهم المساعدات والامتيازات الحاسمة التي تمكّنهم من النموّ والتوسّع ومراكمة الرسمال اللازم.

وهذه هي الطريقة التي تحوّل عبرها مثلا عدد هام من قدماء موظفي الدولة الكبار و«بيروقراطيّي» الدولة من وزراء وكتّاب دولة ورؤساء مصالح ومؤسسات وغيرهم، فأصبحوا في ظرف وجيز ذوي رساميل متوسطة أو كبيرة. وينطبق على حالة المغرب هنا، ما سبق أن كتبه كارل ماركس عن عهد لويس نابوليّون بوناپارت بفرنسا (1848 - 1870): «كان بوناپارت يريد أن يظهر باعتباره هو المحسن الأبوي لكل طبقات المجتمع. ولكنه لا يستطيع أن يعطي شيئا لطبقة دون أن ينتزعه من أخرى»[2].

ولكن نوعية الدولة في المغرب، بدلا من أن تكون «إباحية (libéral)» مثلما تكون عامة نوعية الدولة في طور الرسمالية التنافسية داخل المجتمعات الرسمالية (غير المسودة التبعية في الغرب)، فإنها لا تزال «مطلقة». و«إطلاقيتها» هذه تجعلها تستعمل أساليب جدّ «تدخّلية» (interventionniste).

والطبيعة «المطلقة» للدولة بالمغرب، وأساليبها «التدخلية»،

المزامنة لرسمالية مغربية ناشئة في طورها «التنافسي» ، يمكن تفسير وجودها واستمرارها بعدة معطيات وخصائص تاريخية ، أهمّها ما يلي :

– الإطار التاريخي السابق لعهد الاستعمار ، أي إطار الدولة «المخزنية» ، وحداثة الانتقال من أنماط الانتاج ما قبل الرسمالية إلى نمط الانتاج الرسمالي . فقد استوعبت وأدمجت الدولة المغربية الحديثة العادات والامتيازات «المخزنية» العتيقة ، وكذلك السلوكات شبه - الاقطاعية القديمة ، وأعادت إنتاجها وممارستها ، فحوّلتها إلى حقوق وأساليب لسلطة الدولة الجديدة . كما أن العائلات الاقطاعية أو شبه - الاقطاعية ، بما فيها التي تعاملت مع الاستعمار الفرنسي ، غدت تحظى هي أيضا بامتياز الحصول على وظائف عليا و مؤثرة في أجهزة الدولة .

– الاستعمار الفرنسي وما تركه بالمغرب من تنظيم إداري ، وتقاليد سلطوية ، وأساليب اقتصادية وسياسية ، وقوانين يستمر العمل بها إلى حدّ الآن .

– استمرار الدولة المغربية الحديثة ، بعد الحصول على الاستقلال في سنة 1956 ، في استكمال بناء دولة مغربية مركزية ، وتقوية نفوذ سلطتها ، على أساس ما أقامه وخلّفه الاستعمار الفرنسي ، دون التفكير في تهديمه أو تقويمه بهدف التحرر منه . فتواصل استعمال وسائل وأساليب و قوانين مماثلة ، بدعوى أنها «فعّالة» .

– قبول القصر والطبقة السائدة ب «استقلال المغرب في إطار استمرار التبعية» للإمبريالية الفرنسية . وكان هذا المفهوم أثناء مفاوضات حصول المغرب على استقلاله من الاستعمار الفرنسي يُسمّى آنذاك ب «الاستقلال في إطار الترابط» (Indépendance dans l'inter-dépendance) .

– تواصل الضعف الاقتصادي والسياسي البنيوي المزمن للطبقات المستغِلة الرسمالية المغربية في إطار استمرار التبعية للإمبريالية «الغربية» .

– انعدام وجود تنظيمات سياسية طبقية خاصة بالمستَغَلين والكادحين من عمال وفلاحين .

– تميّز الدولة باحتكار كل مبادرة وتحويلها الى امتيّاز خاص بالدولة وحدها ، وحرمان المواطنين والجماهير من حق حرية المبادرة .

وتحطيم التقاليد الجماعية، والأساليب التعاونية، والعادات التضامنيّة.

ـ اعتماد الدولة على القمع كأسلوب أساسي وحاسم في علاقتها مع الشعب والكادحين.

ـ الضعف الايديولوجي والتنظيمي للأحزاب السياسية القانونية المعارضة التي ظل يغلب عليها ما يسمى بالطابع «البرجوازي الصغير»، ونجاح الدولة بسهولة في احتوائها وتدجينها، وإدماجها كجزء لا يتجزأ من النظام السياسي القائم.

وعلى المستوى السياسي، نجد أن نوع الدولة هو الدولة المركزية المطلقة التبعية. ونجد أن شكل النظام السياسي هو الملكية «الدستورية» المبنية على أساس مشروعية دينية مقدسة. ونجد في نفس الوقت أن «الديوان الملكي» (المكون أساسا من الملك الذي يقوم بدور رئيس الدولة، ومستشاريه الشخصيين الذين يقترحون على الملك ولا يحكمون) هو السلطة المرجعية في الدولة. حيث يحتكر، ويعلو فوق كل شيء، بما فيه طبعا الصلاحيات والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضاء. بينما أدوار مؤسسات مثل البرلمان، والحكومة، وغيرهما، تبقى تنفيذية أو شكلية. بل ينحصر دورها غالبا في الخضوع وتطبيق التوجيهات والتعليمات الملكية. وكلّ فادّة أو شاذّة لا يمكن لأحد في الدولة أن يبادر فيها دون موافقة أو رضى القمّة، أي الديوان الملكي.. وهذا النمط في التسيير يُقلّد داخل كل إدارة أو جهاز أو مؤسسة في الدولة. وحتى المقاولات والشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة تعمل داخليا حسب نمط مركزي مطلق مماثل.

وعلى مستوى العلاقة بين السياسي والاقتصادي، نجد الدولة بالمغرب تتدخّل بشكل مطلق في المجال الاقتصادي. وظلّت الدولة ولا تزال، منذ الاستقلال (في سنة 1956) إلى اليوم، تعمل في اتجاهين متناقضين. وهما: أولا، صيانة وتنمية مصالح فئة ملاكي الأراضي الكبار التبعيين. وثانيا، تكوين وتنمية فئات وطبقات قوية من الرساميين المغاربة الكبار التبعيين في الصناعة والتجارة والبنك والخدمات الأخرى.

وفي غالب الحالات، تغلب الدولة مصالح فئة ملاكي الأراضي الكبار التبعيّين، ولكن دون التفريط بالضرورة في مصالح باقي فئات طبقة المستغلين الكبار. وكمثال على صيانة مصالح ملاكي الأراضي الكبار التبعيين، فقد منحتهم الدولة امتيازا يعفيهم من أداء الضرائب الفلاحية منذ منتصف الثمانينات إلى غاية سنة 2000. بينما باقي فئات طبقة المستغلين الكبار في التجارة والصناعة والخدمات الأخرى

شنّت حملة دعائية (عبر جمعياتها المهنية ونشراتها) للمطالبة بمراجعة نظام الضرائب وبتعميمها بشكل "أكثر عدلا". وكمثال أخر، فإن الدولة ظلت تبذل كل الجهود وتقدم كل التنازلات اللازمة لضمان استمرارية مستوى تصدير المنتوجات الفلاحية التي تصدرها فئة ملاكي الأراضي الكبار التبعية إلى المجموعة الأوروبية الغربية. وبعد انضمام اسبانيا والبرتغال إلى هذه المجموعة الأوروبية، وهما يصدّران إليها منتوجات فلاحية مماثلة ومنافسة للصّادرات الفلاحية المغربية، دخلت هذه الأخيرة في التّقهقر. وبقدر ما كانت المجموعة الأوروبية الغربية تتقدّم في بناء كيّانها وتحقيق اكتفائها الذاتي الفلاحي، بقدر ما كانت تتزايد صعوبة استمرار هذه الصادرات الفلاحية المغربية. ولم تنفع في هذا المجال التنازلات المتوالية التي كانت تقدمها الدولة المغربية للمجموعة الأوروبية الغربية مثلا في مجال « تحرير » الاستيراد منها، وفي ميدان الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية، إلى آخره. وتوّجت هذه التنازلات بتقديم دولة المغرب طلبا للعضوية في المجموعة الأوروبية الغربية. ولكنه رُفض. وخلال مجمل هذه السنوات الثمانينات التي ظلت فيها الدولة المغربية تقدم تسهيلات وتنازلات متتابعة لصيانة استمرارية مستوى الصادرات الفلاحية (وكذلك النسيجية) التي تصدرها فئة ملاكي الأراضي الكبار التبعية، فإن مصالح فئات المستغلين الكبار في الصناعة وفي الخدمات غدت تقتضي الإقلاع عن أحادية التوجّه نحو أوروبا الغربية، والدخول في التصالح والتقارب الدبلوماسي وخاصة الاقتصادي مع بلدان المغرب العربي والمشرق العربي وبلدان إفريقيا، دون أن يعني هذا التوجه الجديد التخلي عن التبعية لأوروبا الغربية. وهذا بسبب وجود إمكانات هامة جدّا لتنميّة المبادلات الاقتصادية مع هذه البلدان. وقد بدأ هذا التوجه الجديد منذ نهاية سنة 1987 بالتنازلات المقدّمة في قضية الصحراء الغربية في اتجاه قبول دولة المغرب بتنظيم استفتاء لتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. وتوّج بالتصالح مع الجزائر في ماي 1988، وبإعلان تأسيس « إتحاد المغرب العربي » في فبراير 1989 (بعد قطيعة وعداء داما تقريبا منذ المجابهة العسكرية على الحدود في أكتوبر 1963).

وخلال السنوات الثمانينات، دخلت الدولة المغربية في محاولة التخلّص من مهمة « التخطيط الاقتصادي » (Planification) المركزي، بدعوى أنه مجرد إيديولوجية (كما قال رئيس الدولة في خطاب افتتاح دورة البرلمان في بداية سنة 1988). وشرعت الدولة كذلك في عملية « التمليك »

(Privatisation). أي تمرير ملكية المؤسسات الاقتصادية الانتاجيـــة والخدماتية من ملكية الدولة إلى ملكية رسماليين خواص. وتطبيقا لطلب بعض فئات طبقة المستغلين الكبار، إلتزمت الدولة المغربية « من الآن فصاعدا » بأن لا تشيّد مؤسسات اقتصادية أخرى « عمومية (أي في ملكية الدولة) ». وذلك بعدما ظل « القطاع الاقتصادي العمومي » هو المهيمن في اقتصـــاد البلاد. ومعنى هذا الإلتزام، أنه إذا ظهرت حاجة ملحّة إلى تأسيس مؤسسات اقتصادية جديدة، فإن الدولة المغربية لن تشيّدها، ولكنها ستساعـــد رسماليين مغاربة على بنائها. وهكذا ستكون هذه المؤسسات الاقتصادية منذ بدايتها في ملكية رسماليين خواص، وليس في ملكية الدولة المغربيـــة. خاصّة وأن هذا « القطاع الاقتصادي العمومي » لا يغري فقط المستغلين المغاربة، ولكنه يخيفهم أيضا بما قد يشكّله من تسهيلات للراغبين في إحداث تغييرات ذات طبيعة اشتراكية في البلاد.

وهذه التحوّلات المذكورة تعبّر عن نضج بعض الشروط التي تسمـــح بتوسيع مجال الاستقلال النسبي (Autonomie relative) بين المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي داخل التشكيلة المجتمعية المغربية وتعبّر عن رغبـــة الدولة المغربية في التحوّل من نوع « دولة مطلقة تستعمل أساليب تدخّليـــة في الاقتصاد، الى نوع « دولة إباحيّة (libéral).

وهذه الرغبة تساير تيار « الريغانية » (نسبة الى السياسة اليمينية المنسوبة إلى رئيس الولايات المتّحدة الأمريكية رونالد ريغان، وهي سياسة ترتكز على بعض المحاور البسيطة، ومن بينها تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد إلى أدنى حدّ ممكن، وتقليص الضرائب على الرسمال، وتقليص نفقـــات الدولة في الخدمات الاجتماعية ...). وتريد أيضا هذه الرغبة إثبات صدق « مساندتها » أو « مناصرتها » للمعسكر الرسمالي « الغربي ». لكن هـــذا التأثير لا ينفي أن توفر بعض الشروط اللازمة داخل المجتمع المغربي هي التي جعلت الدخول في هذه المحاولة مطروحا أو مطلوبا.

وأهم هذه الشروط هي أن طبقات المستغلين الرسماليين المغاربة (الكبار والمتوسطين) بلغت خلال العقود الأخيرة قدرا هاما من النمـــوّ والتوسع ومراكمة الرسمال. مع العلم أن هذا التراكم في الرسمال ليس له من مصدر سوى الاستغلال الرسمالي، بل وحتى السطو والاحتيال والنهب (مثلما تشهد على ذلك الأعداد الكبيرة من « النزاعات » التي تتناولها بشكل أو بآخر فـــي كل سنة محاكم البلاد). وأن هذا المستوى من النمو جعلها قادرة على محـــاولـــة الاضطلاع بهذا الدور الجديد في اقتصاد البلاد. أي محاولة تعويض الدولة في عدد متزايد من القطاعات والفروع والمؤسسات الاقتصادية.

وفي نفس الوقت، فإن هذا النمو النسبي للرسمالية بالمغرب يبقى في إطار التفاوت فيما مختلف شرائح وفئات الرسمال. وهذا التفاوت هو الذي يهيّئ الشروط لكي تزداد الرساميل الكبيرة كبراً، ولكي تبتلع الرساميل الأخرى الصغيرة. لهذا نجد أن عملية «المغربة» (Marocanisation) التي رحّبت بها كلّ طبقات المستغِلين في سنة 1973، قد أفادت وسمّنت على الخصوص الشريحة العليا من طبقة المستغِلين الكبار. كما أن عملية «التمليك» (Privatisation) التي رحّبت بها وصفّقت لها بحماس كل طبقات المستغِلين عند الاعلان عنها رسميا في أبريل 1988، فإنها هي أيضا ستفيد بالأساس الشريحة العليا من طبقة المستغِلين الكبار. وهذا ما شعرت به بشيء من التأخر «طليعة» الرسماليين المغاربة (أي «الكنفدرالية العامة للمقاولين المغاربة CGEM») حينما صرّح رئيسها بأن: «عملية التمليك (Privatisation) تهمّ أولا وخصوصا المجموعات المالية (Groupes financiers)». وهذا أمر صحيح وعادل في إطار الرسمالية. وأضاف: «على الدولة أن تبدأ أولا بإلغاء القوانين المعيقة (déréglementer) [وهو نفس الشعار الذي يرفعه الرسماليون في فرنسا للمطالبة بإباحة طرد العمال] وبتفتيت الاحتكارات سواء كانت تابعة للدولة أم خصوصية»[3]. لكن الدولة لا تفتّت الاحتكارات التي ساهمت هي نفسها في تكوينها. خاصة وأن كثيرا من كبار مسؤولي الدولة لهم مصالح شخصية أو عائلية أو ذات قرابة في هذه الاحتكارات.

وبقدر ما تصبح طبقة المستغِلين الرسماليين الكبار (خاصة في الصناعة والخدمات) قويّة، بقدر ما تجد الدولة المغربية نفسها مضطرة إلى تقليص تدخلها المطلق في بعض المجالات الاقتصادية (وبعضها فقط)، وذلك لصالح مبادرات هؤلاء الرسماليين الكبار التبعيين.

إشكالية الفئة المهيمنة بالمغرب

ممّا لا شك فيه أن ما نطرحه حول الفئة أو الطبقة المهيمنة بالمغرب يتطلب مزيدا من البحث. والمشكل بالنسبة لنا هو أننا لا نتوفر (أثناء كتابة هذه

الدراسة) على ما يكفي من المعلومات والمعطيات اللازمة في هذا المجال. وقد يكون جزء هام من هذه المعطيات اللازمة غير مسجّل في أي مرجع معروف. وهذا أمر عادي في بلاد كالمغرب تتعدد فيه الصحف والجرائد، لكن لا توجد فيه صحافة حقيقية تبحث في الواقع المجتمعي وتعرّف بأحداثه وتطوراته. ومجمل النشرات الإخبارية بالمغرب، الإذاعية والتلفزية والمكتوبة، تتكلم تقريبا عن كل شيء عبر العالم، باستثناء المغرب. وقد يكون جزء من هذه المعلومات والمعطيات موجودا في مرجع ما. لكن الحصول عليه خارج عن متناولنا. فنجد بالتالي أنفسنا مجبرين على على استعمال كل معارفنا القليلة والمتواضعة، بل وعلى تكملتها بأفكارنا وتصوراتنا وحتى تخميناتنا وافتراضاتنا. فنحن مجبرين على التفكير، وعلى العمل، ولو لم نتوفّر بعد على مجمل المعطيات اللازمة. وضعف توفرنا على هذه المعلومات اللازمة، لا يعفينا من التفكير ومن العمل. والخطير، ليس هو أن نبني بعض الأفكار على معطيات ناقصة لا نستطيع على كل حال في اللّحظة الحالية تكملتها بالمعارف اللازمة. بل الخطير هو أن لا نفكر، وأن لا نعمل على الاطلاق، وذلك مثلا بدعوى نقص الإمكانات أو المعطيات. والخطير كذلك هو أن نبلور أفكارا ونقوم بأعمال، وأن نرفض أو أن نعجز في نفس الوقت على تكميلها وعلى تصحيحها حينما يثبت الواقع الحي خطأها أو نقصانها. أما إذا كنا نجتهد ونفكر ونعمل، ونحتكم عند اختبار صحة أفكارنا وأعمالنا، وعند تطويرها، إلى الممارسة وإلى التجربة في إطار الواقع الحي، فإننا سنكون في هذه الحالة مؤهّلين لتقويم أخطائنا، وللتقدّم في أعمالنا.

* *

نميّز بين الطبقة «الحاكمة»، والطبقة «السائدة»، والطبقة «المهيمنة». ويمكن تعريفها بتركيز كما يلي:

نقصد بالطبقة أو الفئة الطبقية «الحاكمة» (Gouvernante)، تلك التي تحتل المواقع (أو الوظائف) العليا في أجهزة الدولة (السياسية والادارية والاقتصادية والقمعية والايديولوجية). فتعطيها مواقعها هته نفوذا نسبيا يمكنها من توجيه (أو على الأقل من المشاركة في توجيه) سياسات الدولة.

ونقصد بالطبقة أو الفئة الطبقية «السائدة» (Dominante)، تلك التي تمارس (أو على الأقل تشارك في ممارسة) السيادة السياسية على الطبقات والفئات الطبقية المسودة في المجتمع. وتكمن سيادتها في كونها

تفرض إرادتها على الطبقات المسودة في الميادين والقضايا التي تهمّها. فتغلّب مصالحها على مصالح هته الطبقات المسودة. وتمارس (أو تشارك في ممارسة) تأطير وتوجيه سيادة الدولة طبقا وخدمة لمصالحها الأساسية. (فتكون بالتالي جزءا أو طرفا في «الكتلة الطبقية السائدة»، في حالة وجود عدة طبقات أو فئات سائدة).

ونقصد بالطبقة أو الفئة الطبقية «المهيمنة» (Hégémonique) تلك التي تمسك في آخر المطاف بالسلطة السياسية، وتحسم فيها. فتسود ليس فقط على الطبقات المسودة في المجتمع المعني، بل كذلك حتى على الطبقات السائدة نفسها.

* *

من هي الفئة الطبقية المهيمنة من بين فئات طبقة المستغلين الكبار بالمغرب؟ هل هي فئة المستغلين الكبار العاملة في الفلاحة؟ هل هي فئة المستغلين الكبار العاملة في الصناعة؟ هل هي الفئة العاملة في مجال التجارة والبنك والمال وغيرها من الخدمات؟ هل هي الفئة الأكثر ارتباطا بالعائلة الملكية؟ أم هل هي الفئة الأكثر إرتباطا بعموم الامبريالية؟ هل هي خصيصا الأكثر ارتباطا بالامبريالية الفرنسية المهيمنة على المغرب؟ أم هل هي الفئة التي تتوفر على قاعدة مادية (اقتصادية) أكثر قوة وصلابة بالمقارنة مع باقي فئات طبقة المستغلين الكبار؟

إن ما يعقّد إشكالية الفئة المهيمنة في المغرب هو أولا، أن أقوى عائلات طبقة المستغلين الكبار لا تحصر مصالحها الاقتصادية في قطاع اقتصادي واحد، بل توزّع رساميلها بنسب متفاوتة بين قطاعات اقتصادية متعددة (أي بين العقار والفلاحة والتجارة والصناعة والخدمات والأنشطة البنكية والمالية). وثانيا، أن أقوى عائلات طبقة المستغلين الكبار ترتبط فيما بينها في نسبة هامة من الحالات عن طريق علاقات زواجية وعائلية، وكذلك عن طريق علاقات اقتصادية من خلال شركات مشتركة أو متشابكة المساهمات فيما بينها. كما أن نسبة هامة من هذه العائلات ترتبط بالموظفين الكبار المتعاقبين على قيادات مختلف أجهزة الدولة المؤثرة عن طريق علاقات عائلية أو اقتصادية أو زبونية. وبالإضافة الى ارتباطها عموما بالرساميل الامبريالية، فإن بعضها يرتبط أيضا بشكل مباشر بالعائلة الملكية. والاختلاف فيما بين هته العائلات القوية في طبقة المستغلين الكبار، يأتي على العموم، ليس من وجود أو عدم وجود هذه الارتباطات، ولكن من وزنها أو من

درجتها .

فنجد بالمغرب أن أجزاء هامة من فئة المستغلين الكبار العاملة في الفلاحة ، ومن فئة المستغلين الكبار العاملة في الصناعة ، ومن الفئة العاملة في الخدمات ، ترتبط ، بل وتتداخل فيما بينها . حيث أن نسبة هامة من المستغلين الكبار يمتلكون أو يتحكمون في نفس الوقت : أولا ، في ملكيات عقارية وفلاحية (غالبا ما تكون واسعة ومسقية ومعصرنة وممكننة ، وخاصة في فلاحة البواكر والحوامض الموجهة للتصدير إلى أوروبا الغربية) ؛ ثانيا ، في رساميل ومؤسسات في الصناعة التركيبية والتحويلية ؛ وثالثا ، في الخدمات (مثل التجارة ، والسياحة ، البنك ، التأمين ، إلى آخره) ؛ ورابعا ، نجدها كذلك تحتل بعض المواقع العليا في مختلف أجهزة الدولة (في الوزارات والإدارات والمؤسسات التمثيلية) . ومن التقاليد العريقة للمستغلين الكبار بالمغرب أنهم يستغلون أجهزة الدولة ونفوذها لتوسيع وتقوية ثرواتهم الخاصة ، ولو أحيانا بشكل مفضوح عبر أفعال غير مشروعة .

توجد إذن بين فئة المستغلين الكبار العاملة في الفلاحة ، وفئة المستغلين الكبار العاملة في الصناعة ، وفئة المستغلين الكبار العاملة في الخدمات روابط عائلية واقتصادية وسياسية وإيديولوجية تجعلها تدخل في تحالف وتعاضد على المستويات الاقتصادية والفكرية . وفي نفس الوقت ، توجد بينها بعض التناقضات الثانوية ، تنبع من اختلاف قاعدتها المادية ، وتتجلى في المنافسة حول الهيمنة داخل المجتمع ، وحول تسخير الدولة (وسياساتها وأجهزتها) ، وكذلك حول احتكار «مساعدات» الإمبريالية لصالحها الخاص . إلا أن الجانب الغالب على العموم ، ليس هو التناقض بين هذه الفئات ، و لكنه التحالف والتعاضد ضد عدوّها المشترك المتجسّم في خطر الثورة التي يمكن أن تخوضها طبقات الشعب المسود .

وتكتسي عموما إشكالية الفئة المهيمنة أهمية كبيرة داخل المجتمع . لكن الطبيعة المطلقة للنظام السياسي القائم تنقص في نفس الوقت من هذه الأهمية . لأن العائلة التي تحتكر السلطة ، لا تتقيّد بأي مبدأ أو قانون من القوانين التي تقوم عادة عليها الدولة الرسمالية الحديثة . وهذه العائلة تتدخّل بشكل فوقي وسلطوي سواء في الشؤون السياسية أم الاقتصادية أم التشريعية أم التنفيذية أم القضائية أم الدينية أم الفكرية . فكأن إشكالية الفئة المهيمنة إشكالية مغلوطة في إطار مثل هذه الدولة . وما دامت هذه الوضعية قائمة ، فإن مركز السلطة يقلّص الضرورة الموضوعية التي يمكن أن تتجسد من خلالها هيمنة فئة محددة من بين فئات طبقة المستغلين الكبار ، وذلك رغم وجود أسس مادية لهيمنة فئة محددة .

كما أن الطبيعة المطلقة للدولة ، واحتكارها التام للساحة السياسية ، تجعل أن العديد من مظاهر الصراع الطبقي، وخاصة فيما بين الطبقات والفئات السائدة، تبقى محجوبة، مستترة ، أو مكتومة ، أو مضمومة ، أو مبهمة ، أو على الأقل مستعصية على المعرفة على نطاق واسع نسبيا داخل المجتمع.

فهل إشكالية الفئة المهيمنة عديمة الجدوى؟ قد تكون هذه الإشكالية قليلة الأهمية خلال مرحلة استقرار الدولة . لكنها لا تفقد بشكل نهائي أهميتها . فحينما يدخل النظام السياسي القائم في طور من التحول ، ستصبح هذه المسألة ذات أهمية . لأن تغيير النظام القائم لا يمكن أن يتطور تاريخيا إلا في إتجاه تقليص نفوذ المركز المحتكر للسلطة . ولأن هذا التقليص لنفوذ مركز السلطة قد يفتح المجال آنئذ للفئة المهيمنة ، أو المؤهّلة للهيمنة ، لكي تفرض شكل ومضمون النظام السياسي الجديد البديل .

والبحث في تحديد الفئة المهيمنة من بين فئات طبقة المستغلين الكبار ، يسوق الى تحديد الطور الذي بلغه تطور الرسمالية في التشكيلة المجتمعية المعنية . ويتطلب إبراز ميزان القوى الاقتصادي بين مختلف الفئات المكونة لطبقة المستغلين الكبار . كما يستوجب اعتبار العناصر والمعطيات غير الاقتصادية التي قد تكشف عن جوانب أخرى في ميزان القوى العام ، وتشير في نفس الوقت إلى التطورات الجارية أو التحولات المرتقبة .

وفي حالة المغرب ، فإن طبيعة الدولة وشكل النظام السياسي يد فعان في إتجاه تغليب العوامل السياسية على العوامل الاقتصادية . فيبرز أن المهيمن هو العائلة الملكية أو الديوان الملكي . ويظهر أن مركز السلطة الذي يشرّع ويحكم وينفذ فعلا ، هو الديوان الملكي . وقد ظلت العائلة الملكية تحرص على أن لا ينافسها أي كان داخل البلاد ، سواء على صعيد النفوذ السياسي ، أم الاقتصادي ، أم الديني ، أم الإيديولوجي .

والهيمنة الطبقية تعبير عن ميزان قوى تاريخي ومؤقت . وفي ارتباط بتطور نمط الانتاج وقوى الانتاج ، تتطور الهيمنة الطبقية داخل المجتمع المعني .

الطبقات والسّلطة

في مجتمع المغرب ، ومنذ قرابة نهاية السنوات الستينات، يتميّز

الوضع، أولا يكون هذا المجتمع مسود وتبعي للإمبريالية «الغربية».

ويتميّز ثانيا، بكون الديوان أو الملك هو الذي يهيمن على المجتمع.

ويتميّز ثالثا، بكون طبقة المستغلين الكبار (بمختلف فئاتها المتداخلة: الفلاحية، والتجارية، والصناعية، والخدماتية) هي الطبقة السائدة (وإن كانت طبعا مختلف طبقات المستغلين الكبار لا تتساوى في احتلال مواقع السيادة الطبقية وممارستها). وهي في نفس الوقت مسودة من طرف الديوان الذي يهيمن، ومسودة من طرف الامبريالية وتبعيّة لها.

ويتميّز الوضع رابعا، بكون باقي طبقات المجتمع مسودة من طرف طبقة المستغلين الكبار. وهذه الطبقات المسودة هي: طبقة المستغلين المتوسطين، وطبقة المستغلين الصغار، وطبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغلون، وطبقة المستغَلين.

هذه بعض ميزات الوضع خلال هذه المرحلة. ولكن الصفات أو الأوصاف المنسوبة لمختلف الطبقات ليست لاصقة عضويا بها. وإنما هي ميزان قوى، وعلاقات مجتمعية فيما بين الطبقات قابلة للتطور وللتغيير. بل إن هذه الطبقات نفسها تظل خاضعة للتطور التاريخي، وبالإمكان حتى أن تزول.

كان يظهر أحيانا بالمغرب (خلال نهاية السبعينات وخلال السبعينات) أن فئة ملاكي الأراضي الكبار، أو بعبارة أخرى فئة المستغلين الكبار في الفلاحة، هي الفئة المهيمنة. وكان ذلك يبرز خاصة حينما يقدم القصر أو الدولة على مبادرات تصون أو تغلّب مصالح فئة ملاكي الأراضي الكبار على مصالح الفئات الأخرى من طبقة المستغلين الكبار. لكن الديوان الملكي يحتكر السلطة، وينفرد بإدارة البلاد وتوجيهها، ويفرض هيمنة مطلقة، لا تضاهيها أية طبقة أو فئة مجتمعية، ولا تحدّ منها أية قوة أو مؤسسة سياسية في المغرب. وهذا الواقع لا يسمح لطبقة المستغلين الكبار أو لفئة معينة منها بأن تمارس هيمنة طبقية فعلية. وهذه الهيمنة التي يحتلها الديوان لا تلغي سيادة طبقة المستغلين الكبار، ولكنها تعبّر عن غلبة نفوذ الديوان على نفوذ هذه الطبقة السائدة. والديوان يخدم بعض وليس كل مصالحها.

وخلال نهاية السبعينات الخمسينات (من القرن العشرين الميلادي) ثم الستينات، كانت فئة ملاكي الأراضي الكبار، وبدرجة أقل منها فئة المستغلين الكبار في التجارة، هما الفئتان الأهم أو الأقوى من بين مختلف فئات طبقة المستغلين الكبار. وقبل نهاية الستينات تقريبا، كانت إجمالا الفلاحة هي التي تسود في اقتصاد المغرب. لكن منذ قرابة منتصف السبعينات،

بدأت الصناعة والخدمات بشكل عام تزاحم الفلاحة في سيادتها ، دون أن تتجاوزها كليا . ومع تواصل صيرورة انتشار ونمو الرسمالية (التبعيّة) داخل المغرب، ومنذ قرابة منتصف السبعينات ، أخذت تنقص الأهميّة النسبية للفئتين الفلاحية والتجارية المذكورتين سالفا . بينما أخذت فئة المستغلين الكبار الصناعية ، وفئة المستغلين الكبار البنكية - المالية ، تتطوران في إتجاه أن تصبحان هما الفئتين الأهم أو الأقوى من بين مختلف فئات طبقة المستغلين الكبار . وتحظى الفئة البنكية - المالية بمجموعات وعائلات واحتكارات قوية ومؤثرة .

لكن مصالح الفئة الفلاحية ، وخاصة منها تلك التي تصدر منتوجاتها إلى المجموعة الأوروبية الغربية ، لا زالت تؤخذ بعين الاعتبار . بل تلعب دورا هاما في تحديد سياسات الدولة . وفي الوقت الذي ظل فيه جزء هام من الصناعة بالمغرب يحتاج الى الحماية الجمركية من المنافسة الأجنبية ، فإن الفلاحة (التابعة للملاكين الكبار أصحاب الأراضي المسقية المستغلة بطرق عصرية) ظلت تحتاج إلى التصدير ، وبالتالي إلى فتح الحدود وتحرير المبادلات التجارية من مجمل القيود الحمائية ولو كانت ذات طبيعة ولطنية . ولكن مجمل الرسمالية بالمغرب هي رسمالية مسودة وتبعية . وغالبية الصناعة المحلية لا يقنعها السوق الداخلي نظرا لضآلة طلبه . بل تحتاج إلى تصدير كميّات متزايدة من منتوجاتها . خاصة وأن عددا لا يستهان به من المؤسسات الصناعية تعمل فقط بقرابة 40 أو 60 في المئة من طاقتها الانتاجية . وتبقى كذلك في حاجة إلى استيراد جزء هام من مقوّمات إنتاجها . وبالتالي فإن الفلاحة التصديرية ، ومعظم الصناعة المحلية ، يتفقان على « تحرير التجارة » ، وعلى « التفتح » التام على أوروبا الغربية . وقد توّجت هذه التبعية بتقديم طلب عضوية المغرب في المجموعة الأوروبية الغربية في سنة 1986 .

وإذا كانت العائلة الملكية إلى حدود نهاية السنوات الخمسينات تنتمي طبقيا إلى فئة ملاكي الأراضي الكبار ، فإنها أصبحت منذ قرابة بداية السبعينات ذات انتماء فئوي طبقي متنوع . حيث أن تعدّد وتنوّع أملاكها ورساميلها ومصالحها الاقتصادية والسياسية يسمح بالقول أنها أصبحت تنتمي في نفس الوقت إلى مختلف فئات طبقة المستغلين الكبار (الفلاحية ، والتجارية ، والصناعية ، والخدماتية) . ولكن روابطها الطبقية والسياسية والإيديولوجية بفئة ملاكي الأراضي الكبار لا تزال أقوى نسبيا من روابطها بباقي فئات طبقة المستغلين الكبار .

ومنذ السنوات الخمسينات ، وخلال الستينات ، كانت العناصر

القابضة على المواقع العليا والمؤثرة في الدولة ، منبثقة على الخصوص من فئة المستغلين الكبار في الفلاحة (أي من عائلات ملاكي الأراضي الكبار) ، ومن فئة المستغلين الكبار في التجارة (وخاصة من العائلات « الفاسية » ، وذلك نسبة إلى الفئة الاستغلالية المنحدرة من مدينة « فاس ») . ومنذ الستينات تقريبا ، أخذ يتعمّق تداخل واندماج مختلف طبقات المستغلين الكبار في الفلاحة، والتجارة، والصناعة، والخدمات . ومنذ فترة السبعينات ، أصبحت العناصر التي تحتل المواقع العليا في الدولة المغربية منبثقة من مجمل فئات طبقة المستغلين الكبار. وبعضها ينحدر من فئات من طبقة المستغلين المتوسطين . لكن هذه العناصر المحتلة للمواقع العليا في الدولة لا « تحكم » بالمعنى المتعارف عليه لـ « الحكم». بل إنها تعمل كموظفين مسخّرين أولا وقبل كل شيء لخدمة مصالح القصر المهيمن . ثم تخدم في نفس الوقت مصالح طبقة المستغلين الكبار (بمختلف فئاتها) التي لا تتناقض مع مصالح القصر .

وفي المجتمعات الرسمالية العادية (أي التي ليست مسودة وتبعية للإمبريالية) ، تكون الطبقة أو الفئة الطبقية التي تحتل المواقع العليا في الدولة هي عموما الطبقة أو الفئة « الحاكمة » . لأن الدولة الرسمالية تتميّز عموما بقدر معيّن من التماسك المنسجم أو « الوحدة الخاصة » للسلطة السياسية . كما تتميّز كذلك بقدر معيّن من « الاستقلال الذاتي النسبي » تجاه الطبقات السائدة . ولأن احتلال هذه الطبقة أو الفئة لهذه المواقع العليا في الدولة الرسمالية ، يوفر لها قدرا معينا من المشاركة في النفوذ أو السلطة السياسية ولو بشكل نسبي (4) .

ومجتمع المغرب هو أيضا مجتمع رسمالي . ولكنه من نوع خاص . حيث أنه مجتمع مسود - تبعي للإمبريالية « الغربية » . والدولة بالمغرب رسمالية . ولها قدر معيّن من التماسك أو « الوحدة الخاصة » ، ومن « الاستقلال الذاتي النسبي » تجاه الطبقة السائدة . والديوان يستغل هذه المميّزات ، فيدمج ويمركز بين يديه مجمل سلط الدولة . ويستغل « الاستقلال الذاتي النسبي » للدولة تجاه الطبقة السائدة ، وذلك إلى حدّ أن هذه الدولة تظهر أحيانا بالمغرب في حالة تناقض أو تباعد تجاه هذه الطبقة السائدة . وقد تبدو الدولة بالمغرب في أحيان أخرى وكأنها لا تتوفّر على « استقلال ذاتي نسبي » تجاه الطبقة السائدة .

وأثناء المفاوضات الثنائية في سنتي 1955 و 1956 بين فرنسا والقصر حول استقلال المغرب ، حصلت تعهّدات متبادلة ترمي إلى صيانة ومراعاة كل منهما لمصالح الآخر . وتمّ الاتفاق في النهاية على « الاستقلال في إطار التبعية » (Indépendance dans l'interdépendance) .

وقبل أن تنهي فرنسا تواجدها المباشر بالمغرب، ساهمت في تغليب وترسيخ سيطرة القصر على الدولة. كما ساهم القصر في صيانة استمرارية مصالح الرساميل الكبيرة (الفرنسية خصوصا، والامبريالية عموما) داخل المغرب.

وبعد استقلال المغرب عن الاستعمار الفرنسي، فإن الديوان هو الذي كان يسهر على بناء الدولة الجديدة بالمغرب. وساعدت الامبريالية (خصوصا الفرنسية) على ذلك. فجعل الديوان من بناء الدولة وسيلة من بين وسائل تشييد وإرساء هيمنته. وقد اعتمد القصر في بناء هذه الدولة وفي تثبيت هيمنته على سياسة «الجزرة والعصى»، أي استعمال المكافآت المادية من جهة، والقمع الشرس من جهة أخرى.

وفي الثمانينات، فإن الأفراد الذين يحتلون أهم المواقع العليا في الدولة ينتمون عموما إلى عائلات من طبقتي المستغِلين الكبار والمستغِلين المتوسطين (بمختلف فئاتهما). لكن هيمنة الديوان على الدولة وعلى المجتمع، تقلص من نفوذ هذه المجموعات المحتلة للمواقع العليا في الدولة إلى حد يحوّلها من مجموعات «حاكمة» إلى مجموعات «موظّفة» و«مسخّرة» لخدمة الديوان. ومن المحتمل أن هذه الظاهرة ستتغيّر مستقبلا في ارتباط بنمو قوى الانتاج وبتعمّق التناقضات الطبقية داخل المجتمع. فالمجموعات أو الفئات الطبقية التي تحتل المواقع العليا في أجهزة الدولة لا تخدم مصالحها الطبقية الخاصة، أو مصالح طبقة أخرى، ولكنها تخدم أولا وقبل كل شيء مصالح الديوان أو العائلة الملكية. والديوان هو الذي يتكفّل بمراعاة مصالح الطبقات والفئات المستغِلة بالشكل الذي يلائم ويصون مصالحه الاستراتيجية الخاصة، ومصالح الرساميل الامبريالية السائدة.

وهيمنة الديوان على الدولة بالمغرب كبيرة إلى درجة أن دور مختلف أجهزة الدولة ينحصر في حدود تنفيذية فقط. وتظل باستمرار خاضعة لتوجيهات الديوان في كل كبيرة وصغيرة. فقد ظل الديوان هو مركز الدولة، ومركز نفوذها. والسلط الثلاثة (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية) هي بالمغرب غير مقسمة أو موزعة، وغير مفصولة أو مستقلة عن بعضها بعضا. وتبقى خاضعة في كل حين لتعليمات الديوان. ومختلف المواقع العليا في أجهزة الدولة بالمغرب، لا تتوفر على صلاحيات فعلية وثابتة لوضع وتوجيه سياسة هذه الأجهزة وهذه الدولة. والأفراد الذين يحتلون المواقع العليا في الدولة (مثلا في الحكومة، وفي الوزارات، ومكاتب الدولة، ومواقع المسؤولية على الأقاليم، والعمالات، والأجهزة القمعية، والمؤسسات الاقتصادية «العمومية» إلى آخره) يعيّنون من طرف الملك. وعند الإعلان الرسمي عن تعيينهم، يؤدّون قسم الولاء والإخلاص للملك. ويخضعون في كل حين لتوجيهات

الملك أو الديوان. ويكتفون بتنفيذ كل « تعليماته » ، سواء كانت علنية أم غير علنية ، وسواء كانت مبرمجة أم طارئة ، وسواء كانت منسجمة مع القانون أم متجاوزة له . خاصة وأن كل خطاب جديد للملك يعتبر « ظهيرا » أو «تشريعا » جديدا. فالديوان هو مركز السلطة في المغرب. ولا يمارس هذه الهيمنة باعتباره خارجا عن الدولة ، ولكن باعتباره هو جوهرها ومركزها. ولا تسمح هذه الهيمنة بإفلات أي فرد أو جماعة أو هيئة أو مؤسسة من المغرب من الخضوع لها.

وفي المظهر، لا يشكل الديوان مؤسسة من بين مؤسسات الدولة. ولكنه في الواقع يجسد جوهرها ومركزها. وهو الذي يعلو فوقها ، ويسود عليها بكاملها ، ويحتكر مجمل السلط الفعلية فيها .

المظهر والجوهر بالمغرب

إن كثيرا من المظاهر في المغرب خدّاعة. إذ توحي بشيء ، وتخفي شيئا مخالفا. وكأمثلة ، يمكن الإشارة إلى النماذج التالية :

إن كثرة الأحزاب بالمغرب ، لا تعني وجود «تعددية الأحزاب». لأن الأحزاب « الشرعية » الوحيدة ، أي التي تسمح قانونيا الدولة بوجودها ، هي فقط الأحزاب « الملكية » ، أي التي تلتزم باحترام النظام السياسي القائم ، أو بعبارة أخرى تقبل الخضوع لهيمنة الديوان كأساس للدولة.

وتنقسم هذه الأحزاب إلى قسمين. أولا ، قسم الأحزاب التي تشكّلت بإيعاز من الديوان. وغالبا ما يتزعمها أحد المقربين إلى الديوان. ولا تشكل في الواقع أحزابا حقيقية. ولا تظهر في الساحة السياسية إلا في بعض المناسبات الرسميّة مثل الانتخابات ، واستقبال الوفود الأجنبية . وثانيا ، الأحزاب السياسية التي تكونت تاريخيا قبيل أو بُعيد استقلال البلاد في سنة 1956 ، وتطورت فيما بعد كأحزاب « معارضة » نسبيا لبعض سياسات الدولة. (وعندما نتكلم فيما بعد عن « الأحزاب » بدون تحديد ، فإننا نقصد عموما هذا القسم الثاني من أحزاب المغرب) . والأحزاب المغربية التي تسمح الدولة بوجودها القانوني غدت تشكّل جزءا من بنية النظام السياسي القائم بالمغرب. وتعمل هذه الأحزاب كمؤسسات مرتبطة بالدولة ، وتبعية لها. و « المعارضة » التي تقوم بها الأحزاب المسموح بوجودها ، ليست

معارضة ضد النظام القائم ، ولكنها معارضة « قانونية » أو « شرعية » من داخل هذا النظام القائم . أي أنها تعارض أو تنتقد بعض سياسات الحكومة ، ولكنها لا تعارض (أو لا تستطيع أن تعارض) النظام السياسي القائم المبني على أساس هيمنة الديوان .

فلا يمكن في هذا الإطار أن يسمح الديوان، أو طبقة المستغلين الكبار، لطبقة المستغلين، أو لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، بتنظيم أحزابها السياسية الطبقية الخاصة بها . وكل حزب أو تيار سياسي يرفض هذا النظام القائم، أولا يعترف بمشروعيته ، يمنع ويقمع ، إلى أن يقبل الخضوع له ، أو إلى أن يقضى عليه . وتاريخ مجمل المماكمات السياسية في عهد استقلال البلاد تشهد على ذلك .

كما أن كثرة الجرائد والمجلات بالمغرب لا تعني وجود « حرية التعبير » . لأن التعبير الوحيد الذي تسمح الدولة بوجوده هو الذي لا يعارض أسس ومبادئ النظام القائم ، ولا ينتقد توجيهات ومبادرات الديوان . فرغم تضخم عدد الجرائد والمجلات والنشرات بالمغرب ، فإنه لا يوجد مثلا بالمغرب نشاط صحافي فعلي ، يعرّف بمجمل الأحداث التي تقع داخل المجتمع ويحلّل خفاياها . وكل نشرة تبثّ أفكارا ثورية ، أو تدافع على ضرورة تغيير هذا النظام القائم ، تحجز وتمنع . وتاريخ النشرات التي تعرّضت للمضايقات أو الحجز أو المنع يؤكّد غياب « حريّة تعبير » حقيقية .

كما أن وجود حكومة ، وبرلمان ، ومجالس بلدية ، وجماعات قروية ، وما شابهها من مؤسسات الدولة ، لا يعني لا وجود فصل السلط ، ولا استقلاليتها ، ولا وجود « لا مركزية » إدارية . بل يمكن القول أن البرلمان لا يشرّع ، والحكومة لا تحكم . وجهاز الدولة التنفيذي يظهر بالمغرب مسيطرا على كل شيء . لكنه لا يتوفر في الواقع على أية سلطة أو استقلالية حقيقية . لأن مركزية الدولة وهيمنة الديوان ، لا تسمح لمثل هذه المؤسسات المذكورة بأن تقوم إلا بدور « خادم » مطيع ومنفّذ لأوامر وتوجيهات الديوان .

ان صحف الأحزاب السياسية المعارضة ، وكذلك بعض المنشورات الأخرى المنتقدة ، تشكو باستمرار من « تزوير » انتخابات أعضاء « المجالس » المحلية و« البرلمان » ، لتغليب المرشحين الذين ترعاهم « الحكومة » . وتشكو من آلية (أو أوتوماتيكية) تصويت الأغلبية « الحكومية » (هكذا تسميها الأحزاب المعارضة) المطلقة في البرلمان لصالح كل اقتراح تقدمه « الحكومة » ، وتشكو من « تجاوز الحكومة للبرلمان » ، إلى آخره . فتصور هذه الصحف والمنشورات هذا المشكل وكأنه مجرد مشكل « أخلاقي » ناتج عن عدم احترام والتزام « الحكومة » بالقوانين . وكأنه بالإمكان في إطار

هذا النوع من الدولة أن تكون الانتخابات «حرّة»، وأن يكون «تمثيل» مختلف الطبقات والفئات والجماعات ممكنا وعادلا، وأن تحترم الحكومة البرلمان، إلى آخره. ولكن هذا الوصف للأشياء مغلوط. أولا، لأنه وراء الحكومة يوجد الديوان. وثانيا، وبشكل عام، لأنه في إطار مجتمع رسمالي، فإن الطبقة أو الطبقات السائدة، تسود على مختلف المستويات، بما فيها مجال «الانتخابات» (المحلية أو التشريعية). فلا فائدة من المطالبة بانتخابات «حرّة» في إطار مجتمع طبقي رسمالي. ولا يمكن أن يتمتع بـ «الحرية» في مجتمع مبني على أساس الاستغلال والاضطهاد إلا المستغِلون السائدون. وثالثا، لأنه في إطار دولة يهيمن فيها الديوان ويحتكر السلطة، لا يمكن لأية مؤسسة من مؤسسات الدولة (من حكومة وبرلمان وقضاء، الى آخره) أن تكون ذات مسؤولية، أو ذات نفوذ مستقل. بل بانها ستكون فقط تنفيذية لتعليمات وتوجيهات الديوان.

والديوان المهيمن يضعف طبقة المستغِلين الكبار، وفي نفس الوقت يقويها. أولا، يضعفها لأن هيمنته تبعد هذه الطبقة عن المشاركة الفعالة في باتخاذ القرارات، أو في تحديد الاختيارات السياسية الحاسمة في تطور الدولة والمجتمع. ولأن الديوان يحاول استبعاد كل تطور اقتصادي أو سياسي لدى طبقة المستغلين الكبار يمكن أن تصبح نتائجه في المستقبل مناقضة أو مهدّدة لامتيازاته الخاصة. وثانيا، يقوي الديوان طبقة المستغِلين الكبار، لأنه ينظم (أو على الأقل يؤطّر) صيرورة توزيع فائض القيمة المجتمعي الإجمالي فيما بين مختلف الطبقات والفئات المستغِلة. ولأنه هو الذي يوحّد طبقة المستغِلين الكبار على المستوى السياسي، وذلك ولو بشكل فوقي. وهو الذي يوظف الدولة ويسخّرها لخدمة مصالح هذه الطبقة. وهو الذي يوفّر ويضمن أحسن الشروط لمراكمة الرسمال لدى المستغِلين المغاربة.

وفي إطار نظام يستمد مشروعيته من الإرادة الإلاهية المقدسة، فإن الملك يحتكر تمثيل الشعب-الأمة. وهذا التمثيل يصبح غير قابل للإقتسام مع مؤسسات مثل البرلمان أو الاحزاب السياسية، إلى آخره. وكل محاولة لنقد الملك، أو للحدّ من هيمنته، تؤوّل كمساس بركائز النظام القائم، وبالمشروعية القانونية. وينصّ القانون على معاقبتها بعقوبات شديدة يصل أقصاها حدّ السجن المؤبّد أو الإعدام.

وفي غالب الحالات (وليس كلها) فإن الطبيعة الاستغلالية لأفراد وعائلات الطبقات المستغِلة تعوق تغليب مصالحها الطبقية المشتركة على مصالحها الفردية أو الخاصة الأنانية. كما أن التناقضات فيما بين فئات طبقة المستغِلين الكبار لا تساعدها على تسييق مصالحها العامة على مصالحها الخاصة. فتتفرّع وتتكاثر وتتنافس مجموعاتها وقولها وأحزابها السياسية.

وتبقى عموما عاجزة عن الإرتقاء إلى حدّ القيام بدور فعال وحاسم في الساحة السياسية. وتجد صعوبات كبيرة في بناء وتوطيد وحدتها السياسية، وتدبير سيادتها بالشكل الذي يحقق مطامحها وغاياتها. ويسهّل هذا الواقع على الديوان تكريس هيمنته، وتغليب مصالحه. ويمكن القول أن الديوان يهيمن لأن أية فئة من طبقة المستغِلين الكبار لا تقدر إلى حدّ الآن على التحوّل إلى فئة مهيمنة في المجتمع المغربي. والدولة هي خصوصا التي تجمع شمل طبقة المستغِلين الكبار، وتشكل عاملا فعالا لوحدتها السياسية، طبعا تحت هيمنة الديوان. وتعمل الدولة داخل المجتمع وكأنها هي « الحزب الحاكم الوحيد » لطبقة المستغِلين الكبار.

وفي المغرب، فإن مجمل طبقات المستغِلين (الصغار والمتوسطين والكبار) تخاف من أخطار ثورة مجتمعية تفجّرها الجماهير المهمّشة في المدن والبوادي، وجماهير الفلاحين، وطبقة المستغَلين. وهذا الخوف من الثورة يجعل كلاّ من طبقة المستغِلين المتوسطين، وجزءا هاما من طبقة المستغِلين الصغار، يقوم بدور « طبقة سند » تجاه الطبقة السائدة ونظامها السياسي القائم. وهذا الدور الطبقي « السند » يتجلى في ما تقدّمه من دعم ومساندة لصالح الطبقة السائدة، لتعزيز سيطرة هذه الطبقة ونظامها على طبقة المستغَلين، وعلى طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون. وهذا الدور الطبقي « السند » هو من بين العناصر التي تفسر قوة النظام القائم واستقراره خلال المرحلة الراهنة.

لمحة تاريخية عن تطوّر طبقة المستغِلين الكبار

منذ تسرّب الامبريالية وغزو الاستعمار للمغرب في بداية القرن العشرين إلى حدود قرابة « الحرب العالمية الثانية »، أي إبان ازدهار الأوراش والمشاغل الحرفية والصناعة « التقليدية » داخل المدن على الخصوص، كانت فئة المستغِلين الكبار العاملة في التجارة تسود داخل المدن. بينما تسود داخل البوادي فئة الملاكين العقاريين الكبار. وكانت لهما قدرات على المبادرة لا تحدّها إلا القوى الاستعمارية ونفوذ السلطان. وقد أدّى تهميش السلطان من

طرف الاستعمار الفرنسي إلى تلاشي نفوذه.

وفي فترة لاحقة تمتد من سنوات «الحرب العالمية الثانية» إلى قرابة نهاية الخمسينات أوبداية الستينات، أصبح النهب الاستعماري في مجمل الميادين طاغيا إلى درجة أنه أحدث تغييرات كيفية وبنيويّة في المجتمع المغربي. واعتمد الاستعمار الفرنسي على تحالفه مع فئة الملاكين العقاريين الكبار. وتفنّن حتى في استعمال التناقضات الداخلية لهذه الفئة. فتقوّى وزن ودور فئة ملاكي الأراضي الكبار داخل مجتمع المغرب. وأصبحت هذه الفئة التي تعاملت في غالبيتها مع الاستعمار، وكأنها هي الفئة المهيمنة داخل المغرب. ولكن المهيمن الفعلي ظل هو السلطة الاستعمارية الفرنسية.

ومنذ بداية الاستقلال في سنة 1956، أوثق القصر تحالفه الاستراتيجي مع ملاكي الأراضي الكبار من جهة، ومع الامبريالية الفرنسية من جهة أخرى. ومنذ نهاية السنوات الخمسينات - بداية الستينات، أخذت فئة ملاكي الأراضي الكبار تفقد شيئا فشيئا من قوتها. ودخلت في نفس الوقت في حقبة من التحوّلات السريعة نسبيا في إتجاه عصرنتها ورَسْملتها. بينما أخذت فئات أخرى تجتهد لتقوية نفوذها العام. وأخذت في نفس الوقت مجمل طبقة المستغلين الكبار تتغيّر في طبيعتها وفي تركيبها وفي دورها الاقتصادي والسياسي والثقافي. لأن التطورات الحثيثة والعميقة المنتشرة داخل المجتمع تضغط عليها لكي تتكيّف مع التيار العام، تيار إنتعاش ونمو الرسمالية التبعية. ومع حلول استقلال البلاد، كانت نسبة هامة من وسائل الانتاج وغيرها من الممتلكات التي إستولى عليها المستعمرون الفرنسيون قد إنتقلت إلى أيدي مغاربة تجار أو ملاكين عقاريين أو موظفين في الدولة. و وفّر رحيل المستعمرين إمكانيات لازدهار الاقتصاد المحلي، ولنمو قوى الانتاج، ولتعميم وتعميق العلاقات الرسمالية (في إطار التبعية). وخلال هذه الفترة الجديدة، برزت مظاهر جديدة داخل التشكيلة المجتمعية بالمغرب. منها: 1- تزايد إحكام سيطرة الملك على مجمل مرافق البلاد؛ 2- إسراع القصر بمساعدة الامبريالية على تشييد الدولة وتقويتها في العديد من المجالات والمناطق، وذلك عبر تقوية و مغربة و توسيع وتعميم أجهزة السيطرة والمراقبة والقمع التي تركها الاستعماران الفرنسي والأسباني (وليس عبر إلغائها)؛ 3- لجوء جزء هام من فئة الملاكين العقاريين الكبار، وكذلك من فئة المستغلين الكبار في التجارة إلى تنويع ممتلكاتهم وأنشطتهم الاقتصادية، لتمتدّ في آن واحد إلى فروع مختلفة مثل التجارة الكبيرة، والمضاربات العقارية، والفلاحة المكثّفة (intensive)، وإلى بعض الصناعات التحويلية الخفيفة والتصديرية، وإلى الخدمات،

وإلى الأنشطة البنكية ... 4 - تحول عدد هام من موظفي الدولة الكبار، وكذلك بعض الموظفين المتوسطين، بفضل استغلال أو تواطء إدارة الدولة، إلى ملاكين كبار للأراضي، أو إلى شركاء في شركات و مؤسسات اقتصادية هامة؛ 5 - تهافت المستغلين الكبار المغاربة على الاشتراك أو الاندماج مع الرساميل الإمبريالية في مؤسسات تجارية أو صناعية أو بنكية أوغيرها.

وخلال هذه الفترة، إزدهرت التجارة والخدمات، وكذلك بعض الأنشطة الصناعية الخفيفة التصديرية. و قد مكّن فيما يعد من استمرارية هذا الازدهار النسبي من جهة ارتفاع أثمان الفوسفاط المصدّر إلى الخارج خلال فترة 1974 - 1977، ومن جهة أخرى التصاعد المتواصل في تحويلات العمال المغاربة المهاجرين المتواجدين في أوروبا الغربية، وكذلك عوائد السياحة الأجنبية.

وخلال فترة السبعينات، إحتدت التناقضات الطبقية بشكل بارز. وانفجرت تناقضات عنيفة وسط طبقة المستغلين الكبار (تجلت مثلا في محاولات الانقلاب العسكري في 10 يوليوز 1971، و16 غشت 1972). كما انفجرت حركات وتمردات جماهيرية عنيفة (أبرزها تمرد 23 مارس 1965 خصوصا في الدار البيضاء). وتكاثرت وتنوعت نضالات شباب المدارس والجامعات. وفي 3 مارس 1973 إنطلقت حركة ثورية مسلحة سرعان ما إستطاعت السلطة تطويقها وتصفيتها بواسطة الجيش. وتوالت نضالات وتمردات عنيفة لجماهير الفلاحين في عدة مناطق من البلاد، دفاعا عن حقوقهم في امتلاك واستغلال الأرض أو المياه أو غيرها. وخاضت كذلك الطبقة العاملة (وجزء هام من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون) نضالات نقابية دفاعية متعددة، ضد الطرد والتعسّف، ومن أجل صيانة قدرتهم الشرائية من التدهور، وللحفاظ على حقوقهم النقابية. واستمرت على العموم هذه الظاهرة بالرغم من دخول مجمل الطبقة السائدة وهي محفوفة بالأحزاب السياسية (المسموح قانونيا بوجودها) في قضية صحراء «الساقية الحمراء و واد الذهب» في نهاية سنة 1974، وذلك تحت شعارات: «استكمال الوحدة الترابية» و «الاجماع الوطني» و «السلم الاجتماعي» ... وخلال فترة 1974 - 1979، إستمر نسبيا في الارتفاع العدد السنوي الاجمالي للإضرابات العمالية. (فقد بلغ عدد الاضرابات 507 في سنة 1976، و780 في سنة 1977، و 916 في سنة 1978، و 779 في سنة 1979. كما بلغ عدد أيام الاضراب في الصناعة: 269 ألفا في سنة 1973، و190 ألفا في 1974، و 276 ألفا في 1975، و 360 ألفا في 1976، و 306 ألفا في 1977، و 315 ألفا في 1978، و 449 ألفا في 1979)[6] وأصبحت الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية المسموح بوجودها هي دعم الدولة

القائمة بدعوى أنها « وطنية » ، وتأطير الشعب بهدف تسهيل تحمّله لتبعات استراتيجية الدولة في قضية الصحراء الغربية .

ومنذ قرابة منتصف السبعينات ، فقدت فئة المستغلين الكبار العاملة في الفلاحة دورها الغالب نسبيا . وأصبحت تضاهيها وتنافسها فئة المستغلين الكبار الصناعية (وتعمل خصوصا في قطاعات النسيج ، والجلد ، وتحويل المنتوجات الفلاحية ، والبناء والأشغال العمومية ، وتحظى في هذه القطاعات بقرابة نصف الرّسمال الاجتماعي الاجمالي) وفئة المستغلين الكبار الخدماتية (وتعمل خصوصا في التجارة الكبيرة والاستيراد والسياحة والتأمين والبنك ...) . أما القصر فقد حافظ على سلطة مركزية مطلقة في شؤون الدولة وغيرها . ومثلما تجلّى بوضوح في دستور سنة 1972 ، فإنه لم يقبل التنازل عن أي من الامتيازات التي يحتكرها .

وينقسم المستغلون الكبار بالمغرب إلى قسمين : قسم أول منهم ، قليل العدد ، يجمع الذين يتميّزون بإمكاناتهم المادية الضخمة (نسبة الى إقتصاد المغرب) ، وبعلاقاتهم الوطيدة مع القصر ، ومع كبار موظفي الدولة ، ومع الأوساط البنكية والمالية ، ومع مؤسسات امبريالية عالمية مؤثرة . هؤلاء المستغلين الكبار ، لهم نفوذ كبير ، ويستطيعون إنتهاز مجمل ما يبرز من فرص كبيرة ومربحة . ومصالحهم ورساميلهم منتشرة ومتواجدة في مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية (ابتداءا من التجارة والخدمات ، مرورا بملكية الأرض والمباني ، وبالإستيراد ، وبالصناعة التحويلية ، وانتهاءا بالتأمين والبنك) . هذا القسم من المستغلين الكبار هو المؤهل لكي يصبح مهيمنا . والقسم الثاني من المستغلين الكبار يجمع الذين يتميّزون بافتقارهم إلى إمكانات ضخمة ، وبنقص علاقاتهم وارتباطاتهم الحيوية اللازمة (مع القصر ، ومع كبار موظفي الدولة ، ومع الأوساط البنكية والمالية ، ومع المؤسسات الامبريالية المؤثرة) . هذا القسم الثاني يتميّز عن الأول ببطء وثيرة نمو رساميله ، وبمحدودية مبادراته ، وبضعف نسبي في إمكاناته ، وباقتصار تواجد رساميله على مؤسسة واحدة ، أوعلى قطاع اقتصادي واحد ، أو على بضعة قطاعات مترابطة ومحدودة . وهذا القسم الثاني من المستغلين الكبار ليس مؤهلا للهيمنة .

وعندما ننظر الى التطور التاريخي لطبقة المستغلين الكبار في قطاع النسيج مثلا (ونشير هنا الى هذا القطاع لأنه هو أهم القطاعات التي حصل فيها الرسمال المغربي الأهلي التبعي على أبرز وأقوى نتائجه) نلاحظ أن عائلات المستغلين الكبار البارزة في هذا القطاع كانت قبل الخمسينات قد إبتدأت على الخصوص بالإستيراد وبممارسة تجارة الجملة في الأثواب والأنسجة . ثم أخذ جزء هام منها يتحول منذ قرابة الخمسينات إلى الإنتاج

نفسه (في النسيج) . حيث تأسست محليا أعداد متزايدة من المؤسسات النسيجية المنتجة الهامة. وذلك إما بشكل مشترك مع الدولة ، أو مع الرسمال الاجنبي ، أو معهما معا ، أو بشكل مستقل أحيانا. فتكونت مجموعات قوية نسبيا في قطاع النسيج (أبرزها مجموعات : التازي ، والكتاني ، وبن عمّور ، والسبتي ، والسقاط ، وبرادة ، والعمراني ، وبوفطاس ، وعربايني ، وبن موسى ، وبوطالب ، والقباج ، والعراقي ، وبنجلون ، وبنشقرون ، وبنكيران ، ولزرق ، ...) . وخلال السنوات الستينات والسبعينات ، عملت هذه المجموعات على توسيع أنشطتها الانتاجية في ميدان النسيج لتشمل في عدد هام من الحالات معظم مراحل الصناعة التحويلية للأنسجة ، منذ صناعة الخيط إلى صناعة الألبسة الجاهزة وتسويقها . وفي السبعينات ، وعلى الخصوص في الثمانينات ، لم تعد هذه المجموعات تكتفي بقطاع النسيج مهما حصلت داخله على نتائج باهرة . بل أخذت أقوى هذه العائلات وأكبر هذه المجموعات تتسرّب إلى قطاعات اقتصادية أخرى . فبدأت تحصل على مواقع هامّة داخل مؤسسات بنكية وتأمينية ومالية (مثلا مجموعة التّازي في « البنك التجاري للمغرب B.C.M. » ، و الكتّاني في « الشركة المغربية للسلف والبنك C.M.C.B. » ، وبرادة في التأمين ، والعمراني في البنك أيضا . وعبد اللطيف العراقي مثلا ، كان أبوه يبيع الثوب في بداية الخمسينات ، فأصبح في الثمانينات رئيسا لـ « البنك المركزي الشعبي B.C.P. » ، وهو من أقوى الأبناك التجارية . إلى آخره) . كما حصلت على مواقع هامّة في فروع أخرى متنوعة ومتعددة . حيث نجدها مثلا خلال بداية الثمانينات في : ملكية الارض الفلاحية ، والعقارات المبنية ، وفلاحة الشمندر ، وصناعة البلاستيك ، والأحذية ، والأجور ، والكارطون ، وفي المياه المعدنية ، والزجاج ، والزليج ، والأدوات المنزلية ، والطباعة ، وفي تصبير الفواكه والخضر ، وفي صناعة الخشب ، وفي تركيب السيارات وغيرها ، وفي الكيمياء ، وفي جزء من العدانة ، إلى آخره .

يمكن أن نجد ظاهرة مماثلة نسبيا لظاهرة النسيج في قطاعات أو فروع اقتصادية أخرى ، مثل قطاع البناء والأشغال العمومية . وإن كانت هذه الظواهر في هذه القطاعات الأخرى أقل حجما وقوة مما هي عليه في قطاع النسيج . فكل مجموعة من مجموعات المستغلين الكبار تحاول على العموم توطيد وتقوية موقعها في قطاعها الأصلي . ثم تتسرّب تدريجيا إلى قطاعات إنتاجية أو خدماتية أخرى ، بهدف تنويع رساميلها ومصالحها ، وبغرض تدعيم كل منها بالباقي ، وبغاية حماية ثرواتها من أخطار التطورات السلبية المفاجئة التي يمكن أن تحدث في قطاع أو في آخر . وحينما توسع مجموعات المستغلين الكبار رساميلها ومصالحها من قطاع أول

إلى قطاعات أخرى ، فإنها لا تفرّط على العموم في الوزن الرئيسي لرساميلها في قطاعها الأصلي . لكن استراتيجية مختلف عناصر وعائلات المستغلين الكبار تختلف فيما بينها . فمنها من يفضّل صيانة استقلاله ، فيحرص على الحفاظ على الطابع العائلي لمؤسساته الاقتصادية . ومنها من يوثر الاشتراك مع غيره . ومنها من يحرص على كسب موقع مُهيمن أو إحتكاري في قطاع أو فرع محدّد دون غيره . ومنها من يبني قوّته على أساس تعدد وتنوّع رساميله ومصالحه وعلاقاته داخل قطاعات وفروع شتّى . وذلك طبعا حسب طبيعة الرسمال المعني ، وحسب موقعه وأهميّته وبيئته وطموحاته . وهي كلها استراتيجيات كلاسيكية معروفة لدي مختلف مجموعات الرسمال داخل المجتمعات (غير التبعية) العتيقة في الرسمالية .

ونظرا لقصور طبقة المستغلين الكبار في إطار التبعية للإمبريالية، ظلت الدولة التبعية بالمغرب هي أكبر مؤسس اقتصادي في البلاد ، وأكبر منتج ، وأكبر مستثمر ، وأكبر مشغّل . وهدف رسمالية الدولة هذه ، كان ولا يزال ، ليس هو تهييء شروط بناء اشتراكية مزعومة ، ولا هو خصيصا خدمة الشعب ، وإنما هو خدمة الرسمال الخاص ، وتهييء وتشييد المشاريع والمؤسسات الجيّدة والمنتجة . وحينما تصبح هذه المؤسسات مجرّبة ومربحة ونامية ، تقدم الدولة على تمرير ملكيتها بأثمان بخسة إلى الأفراد والعائلات من المستغلين المغاربة (وخاصة منهم الكبار) . وغالبا ما تلعب هنا طبعا العلاقات والمعارف والولاءات والزبونية دورا كبيرا في اختيار الفائزين بهذه الصفقات . وقد أنجزت الدولة في هذا الإطار بعض الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية الملحّة التي يتطلب بناؤها إمكانات قويّة (وإن كان معظمها في الحقيقة قد بدأ تشييده في عهد الاستعمار) ، وأبرزها : في المناجم « مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية » ، وفي الفوسفاط « المكتب الشريف للفوسفاط » ، وفي تكرير النفط « سَمِير » ، وفي الطاقة الكهربائية « المكتب الوطني للكهرباء » ، والسكك الحديدية ، والطيران ، والنقل البحري ، والتسويق والتصدير ، وساهمت الدولة في إنشاء بعض مصافي السكّر ، وبعض مصانع الإسمنت ، والأبناك ، ومؤسسات الاستثمار (ونذكر مثلا منها : بنك المغرب ، والبنك التجاري للمغرب ، والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية ، والشركة الوطنية للإستثمار ، والبنك المغربي للتجارة الخارجية ، وصندوق الإيداع والتدبير ، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، والقرض العقاري والسياحي ، إلى آخره [5]) .

وقد أخذت الدولة في السنوات السبعينات ثم الثمانينات تتخلّى بسخاء عن حصص هامة من رسمال هذه المؤسسات لصالح الرسمال الخاص المغربي .

ومن المؤكد أن الدولة ستستمر في هذا النهج .

وبفعل ضعفها وقصورها العضوي في إطار مجتمع رسمالي تبعـــي للإمبريالية ، تجد الطبقة السائدة التبعية نفسها مجبرة على تكييف الدولة لجعلها تقوم بدور المنبع الأساسي ، أو الأداة الرئيسية ، للتراكم الأولي الضروري للرسمال الخاص، وبدور المنتج الأكبر، والمستهلك الأكبر، وبدور المقاول الأكبـــر، والزبون الأكبر في البلاد . وتشكل هذه الدولة التنظيم الملموس لسيادة الطبقـة السائدة التبعية (على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاعلامية والقمعيـــة والفكرية والدينيـة ...) . وبقدر ما تكون طبقة المستغلين الكبار ضعيفـة أو قاصرة في إطار مجتمع مسود تبعي للإمبريالية ، بقدر ما تكون دولتها فـي حاجة إلى استعمال أساليب سلطوية أو استبدادية لفرض سيطرتها واستمراريتها. وهذا بغض النظر عن شكل النظام السياسي القائم فيها . حيث لا يهم في ذلك أن يكون ملكية أو جمهورية . ولا يستطيع تغيير هذا السلوك لا تعاقب الحكومات على الحكم ، ولا تبدل الوزراء ، ولا تناوب النواب في البرلمان .

وخلال الفترة الممتدة من نهاية السنوات الستينات إلى قرابة نهاية الثمانينات ، ازدهر نسبيا النشاط الاقتصادي ، وتزايدت الاستثمارات ، وتكونت كثير من الثروات ، وكبرت كثير من الرساميل في العديد من القطاعات الاقتصادية وخاصة منها التي تصدر منتوجاتها إلى الخارج . وفي نفس الوقت تضخمت الديون الخارجية للدولة إلى حدّ أن المؤسسات المالية العالمية الدائنة أصبحت تفرض شروطها على الدولة ، مثلا في إتجاه إتّباع وتعميم المناهج الرسمالية ، والشروع في عملية « التمليك » (Privatisation) ، وتخفيض نفقات الدولة في الخدمات العمومية (من تعليم، وصحّة، ...) ، وفي إتجاه تسريع رَسْمَلة إقتصاد المغرب (أي تعميق اللّيبيرالية أو الإباحية الرسمالية ، والانفتاح على الأسواق الامبريالية) . وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة غرق البلدان المسودة التبعية في الديون الخارجية ، ليس ظاهرة اعتباطية أو عرضيّة . ولكنها نتيجة لسياسة استراتيجية نسّقتها المؤسسات الامبريالية الغربية . وغايتها إغراق بلدان « العالم الثالث » التي كانت دولها تمارس بعض المناهج الجماعيـــة أو التعاونية أو الاشتراكية في تنظيم اقتصادها ، بهدف إجبار هذه البلدان في النهاية على إتّباع وتعميم المناهج الرسمالية في تدبير أنشطتهـــا الإقتصادية ، وكذلك بهدف تعميق تبعيّتها للإمبريالية الغربية . وهـــذه الاستراتيجية الامبريالية أعطت نتائج فعّالة في إطار الصراع العالمي بيـن الأنظمة الدولتية الرسمالية والأنظمة الدولتية الاشتراكيـة .

وفي نفس الفترة برزت في المغرب مظاهر « أزمة » اقتصادية مرتبطة بالإنغلاق التدريجي لمنافذ سوق المجموعة الأوروبية الغربيـة

في وجه المنتوجات المغربية) وبضعف وضيق السوق المغربية . وأصبحت بعض المؤسسات الإنتاجية بالمغرب لا تستعمل إلاّ قرابة نصف أو ثلث طاقتها الانتاجية . وتواصل التضخّم . واستمرت البطالة المزمنة والبنيويّة في التزايد .

ولوحظت ظاهرة تواصل بعض النضالات النقابية للعمال ، رغم انتشار البطالة ، ورغم استمرار الحكم والأحزاب في خوض الدعاية السياسية لشعاري « الاجماع الوطني » و « السلم الاجتماعي » . وظلت هذه النضالات النقابية على العموم صغيرة ، متفرقة ، محدودة ، ودفاعية . لكن هذه النضالات جسّمت مقاومة هامة جدّا في فترة ظلت فيها المركزيات النقابية والأحزاب السياسية وكذلك الدولة تضغط كلها في اتجاه إيقاف وإلغاء أي تحرّك نضالي جماهيري . وبرزت كذلك بعض نضالات الفلاحين خلال نهاية السبعينات .

وبينما كان رئيس الدولة في عاصمة كينيا نيروبي في يونيو 1981 يوافق ولأول مرّة على مبدأ تقرير المصير والاستفتاء في إطار الحل السياسي الذي وضعته منظمة الوحدة الافريقية لقضية الصحراء الغربية ، قرّر الحكم المغربي إحداث زيادة ضخمة في أثمان مواد أساسية في معيشة الجماهير . فانفجرت انتفاضة جماهيرية عنيفة في 20 يونيو 1981 في مدينة الدار البيضاء على الخصوص[7] (وكأنها تعيد تجربة 23 مارس 1965). فبرزت إمكانات الانتفاض والتمرّد العنيف الكامنة داخل جماهير الشعب . وقد أرهب هذا التمرّد بشكل كبير عموم طبقة المستغلين الكبار ، وكذلك طبقة المستغلين المتوسطين ، وحتى الصغار .

وشكّلت محاولة الانقلاب المنسوبة للجنرال الدليمي (والتي يُشاع أنه تمّ إجهاضها عبر تصفيّته) في يناير 1983 ، تعبيرا جديدا وعنيفا للتناقضات داخل طبقة المستغلين الكبار نفسها . ويحتمل أن تكون المحاولة الإنقلابية للجنرال أوفقير (في 16 غشت 1972) أكثر ميلا نحو تغليب الفئة العقارية من المستغلين الكبار (أو ملاكي الأراضي الكبار) . بينما يرجّح أن تكون المحاولة الانقلابية للجنيرال الدليمي (في يناير 1983) أكثر ميلا نحو تغليب فئة المستغلين الكبار الصناعية والخدماتية . وقد يكون الهدف في كلا المحاولتين هو تقليص أو إلغاء احتكار السلطة من طرف عاهل المغرب ، دون المساس بامتيازات عموم الطبقة السائدة .

وفي بداية سنة 1984 ، بدأت الدولة في تطبيق الاجراءات "التقشفية" التي أملتها عليها المؤسسات الامبريالية الدائنة ، (مثل « صندوق النقد الدولي » (I.M.F.) ومجموعة الابناك الدائنة المسماة ب « نادي باريس » و « نادي لندن ») ، وذلك مقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية الضخمة

التي عجزت على أدائها في حينها. فحاولت الدولة أن تنتزع بسرعة من طبقة المستغَلين ثمن معالجة أزمتها الاقتصادية. فانفجرت من جديد انتفاضة جماهيرية شعبية عنيفة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب المستقل. ودامت في المجموع عدة أسابيع من شهر يناير 1984. ولكن ليس في مدينة الدار البيضاء هذه المرة، حيث كانت هذه المدينة مثقلة بالأجهزة القمعية المحشودة فيها بمناسبة إنعقاد المؤتمر الدولي الاسلامي، ولكن في عموم المدن والمناطق المهمشة والهامشية (أي في الجنوب، وفي الشمال، والشمال الشرقي من المغرب). واضطرت الدولة إلى أن تتراجع لأول مرّة بشكل علني وفوري على مشروع الزيادات الضخمة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية في قوت غالبية الشعب. ولجأت الدولة إلى تعويض سياسة الزيادات المرتفعة في الأثمان بسياسة زيادات منخفضة، لكنها متواصلة ومتراكمة. ولوحظ أنه لم يشارك على العموم في مظاهرات انتفاضتي 20 جوان 1981 ويناير 1984 سوى مجموعات من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون (مثل الشباب العاطل وشباب المدارس) وأقلية من المستغَلين المأجورين. وفي الواقع، فإن مجمل طبقات الشعب المسود شاركت - قبل وخلال الانتفاضتين - في دعم السخط الجماهيري، وفي تزكية روح التمرّد والانتفاض ضد اختيارات وسياسات الطبقة السائدة التبعية. ولولا وجود هذه التزكية الشعبية العامة لما حدثت الانتفاضتان. أما الاحزاب السياسية، فإنها كانت عَارقة حتى الأذنين في سياسة « الاجماع الوطني » و « المسلسل الدمقراطي » و « السلم الاجتماعي ». وجلّها أدان في الكواليس أو في الصحف هذه الحركة الثائرة. ويجسّم ما تنشره هذه الأحزاب في جرائدها شاهدا تاريخيا على مواقفها السياسية. وقد شكّلت هتان الانتفاضتان لحظتين بارزتين في تطور الصراع الطبقي بالمغرب خلال السنوات الثمانينات.

ويظهر على العموم إذن أن احتداد التناقضات داخل طبقة المستغِلين الكبار السائدة من جهة، ومن جهة أخرى إحتداد التناقضات فيما بين طبقة المستغِلين الكبار وطبقات الشعب المسود، كانا دائما مترابطين، متلاصقين، ومتلاحقين. وكل واحد منهما يثير ويدعّم الآخر. إلا أن القوى السياسية الثورية كانت خلال السبعينات والثمانينات متخلّفة نسبيا على مجمل المستويات (النظرية والتنظيمية والعملية) إلى درجة أنها ظلّت عاجزة على استغلال مثل هذه الامكانات والفرص المساعدة.

مظهر من مظاهر آليّة التخلّف الاقتصادي

في كثير من المجتمعات الرسمالية المسودة التبعية (ومنها المغرب) ، نجد اختلال توازن بين الانتاج والاستهلاك . أي تخلّف الانتاج الاقتصادي الفعلي عن الاستهلاك (أو حاجيات الاستهلاك) القائم في المجتمع المعني . ويمكن أن نعتبر أن عجز الانتاج المحلي الفعلي عن تلبية مجمل حاجيات الاستهلاك القائمة ،هو من المميزات الخاصة بالمجتمعات المسودة التبعية في المرحلة التاريخية الراهنة . وهي مرحلة هيمنة الامبريالية على مجمل مناطق العالم ، باستثناء المجتمعات التي تقدمت في إنجاز تحوّلات اشتراكية . وبالتالي ، فظاهرة تجاوز الاستهلاك للإنتاج هي كذلك من مميّزات الطبقات السائدة التبعية داخل المجتمعات المسودة التبعية في «العالم الثالث» .

ومن هذه الزاوية ، فإن عجز الصادرات عن تغطية الواردات (بالنسبة لمجتمع مسود تبعي) ما هو إلا مظهر من مظاهر اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك . كما أن تفاقم ديون البلدان المسودة التبعية تجاه المراكز الامبريالية ،هو أيضا نتيجة من بين نتائج تجاوز الاستهلاك للإنتاج . وكما كتب كارل ماركس : « بدون موازنة ميزانية الدولة ، أي إقامة توازن بين نفقاتها ومداخيلها ، يصبح مستحيلا إخضاع تدبير الدولة لمصلحة الإنتاج الوطني »(8) .

ويزيد في تفاقم تجاوز الاستهلاك للانتاج : أولا ، ارتفاع مستوى استهلاك الطبقة السائدة المحلية إلى حدّ البذخ والتّبذير . ثانيا ، تضخّم نفقات الدولة على تجهيز وتسيير مختلف أجهزتها الإدارية والبيروقراطية . ثالثا ، ضعف نسبة الموارد المخصّصة من الانتاج المجتمعي الاجمالي لتوظيفها في استثمارات منتجة . رابعا ، غيّاب أو ضعف التخطيط المركزي الوطني لإنشاء وحدات إنتاجية ملائمة لتلبية الحاجيات الوطنية الحيوية . خامسا ، انتشار أنماط استهلاك المجتمعات الرسمالية المتقدمة السائدة (في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان) داخل المجتمعات المسودة التبعية (في بلدان « العالم الثالث ») . أي أن أنماط الاستهلاك المتواجدة داخل مجتمع مسود تبعي (مثل المغرب) تخضع لتغييرات تاريخية معيّنة دون أن تكون هذه التغييرات مُرادة ومخطّطة في ارتباط مع تخطيط الانتاج الوطني . فتصبح أنماط الاستهلاك هي نفسها من نوع تبعي . حيث يغدو من

المستحيل تلبيه نسبة هامة من حاجيات أنماط الاستهلاك الجديدة التبعيّة القائمة دون اللجوء إلى استيراد مواد وبضائع من المراكز الامبريالية) أو من مناطق نفوذها . فيتجاوز الاستهلاك المحلي التبعي كمّا وكيفا الانتاج الوطني .

وعندما نلقي نظرة إجمالية على مبادلات مجتمع مسود تبعي مثل المغرب مع المراكز الامبريالية ، يمكن أن نلمس إنحرافه أو تناقضه مع مصالحه الوطنية إلى حدّ كبير. حيث نجد مثلا أن المغرب يستورد بضائع ومواد جاهزة للإستهلاك . ويؤدّيها بأثمان عالية وبعملات «صعبة». وفي نفس الوقت ، نجده يصدّر إلى المراكز الامبريالية : ٩) مواد أوّلية خام أو شبه خام (من فوسفاط ، ومعادن متنوعة ومتعددة ولو بكميّات متواضعة ، ومواد فلاحية ، إلى آخره) . ولا يبذل مجهودات جدّيه لمحاولة تحويل وتصنيع هذه المنتوجات إلى أقصى حدّ ممكن. ٢) ويصدّر « اليد العاملة» ، حيث أصبح العمال المهاجرون المغاربة يعدّون في أوروبا الغربية بمئات الآلاف وبالملايين . 3) ويصدر رؤس الأموال (على شكل : أرباح فروع الشركات الامبريالية التي يسمح بحريّة خروجها ، وعلى شكل أموال وذهب وعملات أجنبيّة يهرّبها الرسماليون المغاربة الذين لا يثقون في استقرار الأوضاع داخل المغرب ، وعلى شكل أموال ذات مصدر غير نزيه أو غير مشروع يحصل عليها مهرّبوها الى الخارج من نهب « أموال عمومية » ، أو من « استغلال النفوذ » ، أو من تحريف جزء من القروض الخارجية ، أو من تجارة المخدّرات ، إلى آخره . 4) أصبح كذلك المغرب يصدّر حديثا بعض الأطر الشابة التقنية والغنية من المستويات الدنيا ، والمتوسطة ، وأحيانا حتى العالية . وجزء هام « مدارس التكوين المهني » بالمغرب معدّة في تخطيط الدولة لتلبية الحاجيات الجديدة لأوروبا الغربية في هذا المجال . حيث أن العمال المهاجرين من الصنف شبه الأمّي أصبحوا غير مطلوبين في أسواق قوة العمل في أوروبا الغربية .

النتيجة إذن هي أن المغرب الذي يحتاج إلى كل شيء ، نجده يصدّر كلّ شيء . إذ يصدر المواد الأولية الخام وشبه الخام ، ويصدر رؤوس الأموال ، واليد العاملة الرخيصة والطيّعة ، وحتى الأطر التقنية المتوسطة والدنيا . بمعنى أنه يصدر مجمل المقومات الممكنة لإقامة إنتاج محلي وطني . وهذه هي أحسن سياسة لابقاء مجتمع في دائرة التخلف المتواصل . فكيف لا يتفاقم في إطار هذه السياسة عجز الانتاج على تلبية حاجيات الاستهلاك ؟ إن هذا النهج يؤدي بالضرورة إلى تكاثر البطالة ودوامها ، وإلى تضخّم الديون الخارجية ، وإلى عجز الدولة على إرجاع القروض والفوائد

إلى دائنيها ، وإلى عجز الصادرات على تغطية الواردات ، وإلى إبقاء القدرات التكنولوجية والطاقات الصناعية الوطنية في مستوى متخلف!

* *

[ونفتح هنا قوسا حول ملاحظة اقتصادية . ويمكن للقارئ المتسرّع أن يقفزها.

نبدأ بطرح التعريفات التالية : عدد الأفراد الذين يشاركون بشكل مباشر في الانتاج داخل المجتمع ، نرمز إليه ب : (إ) . وعدد الأفراد القادرين على العمل (بما فيهم العاطلين) في مجموع المجتمع المعني ، نرمز إليه ب : (ق) . وعدد كل أفراد المجتمع المعني ، أو عدد السكان ، نرمز إليه ب : (س) . وبالتالي ، فإن (إ) هو جزء من (ق) . و (ق) هو جزء من (س). والكسرة : $\frac{إ}{ق}$ ، نسمّيها «نسبة قوّة العمل المجتمعية» المباشرة.

وفائض القيمة المجتمعي المنتوج ، نرمز إليه ب : (ف) . وينقسم (ف) إلى جزئين . جزء مخصص للإستهلاك ، وهو : $ف_1$. وجزء مخصّص للإستثمار في الانتاج ، وهو : $ف_2$. ومجمل الأجور الموزعة على الأفراد المشاركين في إنتاج هذا الفائض للقيمة (ف) ، نرمز إليها ب : (ؤ) . وينقسم (ؤ) إلى جزئين . جزء مخصص للإستهلاك ، وهو : ($ؤ_1$) . وجزء مخصّص للإستثمار في الانتاج ، وهو : ($ؤ_2$) . فنسمّي الكسرة التالية : $\frac{ف}{ؤ}$ ، « نسبة الاستغلال » .

والاستهلاك هنا هو : $ه = ف_1 + ؤ_1$.

والاستثمار هو : $ث = ف_2 + ؤ_2$.

والانتاج المجتمعي الإجمالي هو : ن

وإذا قارنا بين « نسبة قوة العمل المجتمعية » ($\frac{إ}{ق}$) ، و« نسبة الاستغلال » ($\frac{ف}{ؤ}$) ، مرورا من مجتمع لآخر ، وحتى من مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع ، فإننا سنجد ما يلي : الاتجاه العام هو أنه ، بقدر ما تكون « نسبة قوة العمل المجتمعية » ($\frac{إ}{ق}$) منخفضة ، بقدر ما تكون « نسبة الاستثمار إلى الانتاج المجتمعي الإجمالي » ($\frac{ث}{ن}$) منخفضة ، و « نسبة الاستغلال » ($\frac{ف}{ؤ}$) مرتفعة . وهذا هو ما نعبّر عنه في الاستنتاج التالي :

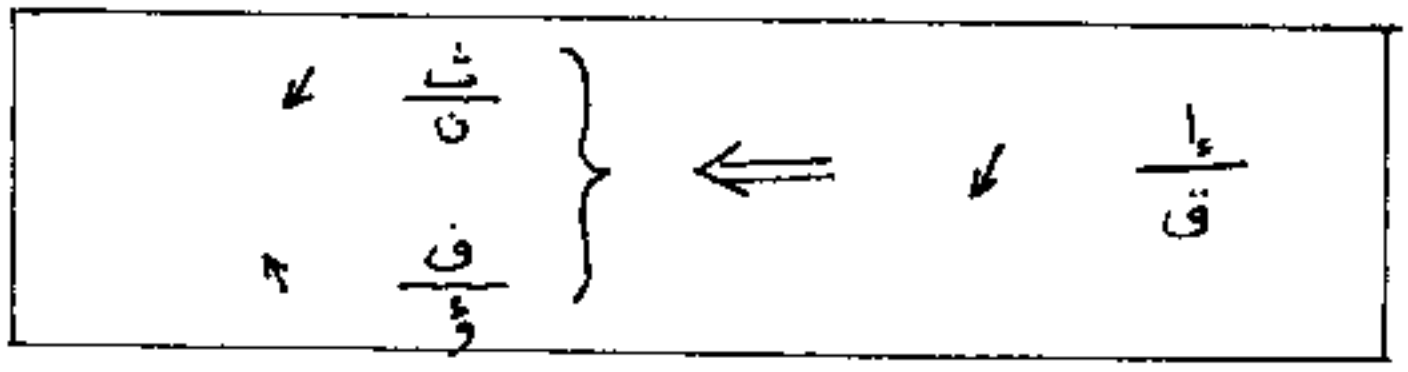

كما أن الزيادة في « نسبة قوة العمل المجتمعية » $\left(\frac{ع}{ق}\right)$ ، يمكّن من الزيادة في « نسبة الإستثمار الى الانتاج المجتمعي الإجمالي » $\left(\frac{ث}{ن}\right)$ ، ومن تخفيض « نسبة الاستغلال » $\left(\frac{ف}{ؤ}\right)$. وهذا ما نعبّر عنه في الاستنتاج التالي :

$$\frac{ع}{ق} \nearrow \Longrightarrow \begin{cases} \frac{ث}{ن} \nearrow \\ \frac{ف}{ؤ} \searrow \end{cases}$$

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ، حينما تقدم دول إمبريالية في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية على استيراد أعداد متزايدة من « العمال المهاجرين » من المجتمعات المسودة التبعية ، فهذا يعني أن « نسبة قوة عملها المجتمعية » $\left(\frac{ع}{ق}\right)$ الخاصة قد بلغت حدّها الأقصى . فلا تستطيع الاستمرار في تلبيّة حاجيات نموها الاقتصادي إلاّ عبر استيراد عمال مهاجرين من خارج مجتمعها . ومن خلال هذا الاستيراد لقوة العمل ، تزيد هذه الدول الامبريالية في « نسبة قوة عملها المجتمعية » $\left(\frac{ع}{ق}\right)$. فيصبح بإمكانها هكذا أن ترفع « نسبة الاستثمار إلى الانتاج » $\left(\frac{ث}{ن}\right)$ ، وأن تحافظ على « نسبة الاستغلال » $\left(\frac{ف}{ؤ}\right)$ عند مستواها السابق ، أو حتى أن تخفّضها شيئا ما .

ونغلق هنا قوس هذه الملاحظة الاقتصادية] .

* *

ويوجد سبب هام آخر لتخلف الانتاج عن الاستهلاك داخل مجتمع مسود تبعي (مثل المغرب) . وهو أن نسبة الأفراد العاملين الذين يساهمون بشكل مباشر في الانتاج تبقى ضئيلة جدا ، سواء بالمقارنة مع العدد الإجمالي لسكان البلاد ، أم بالمقارنة مع العدد الاجمالي للأفراد القادرين على العمل .

وهذه الظاهرة تتجلّى ليس فقط في وجود بطالة (عاطلين عن العمل) ضخمة ، مزمنة ، ومتزايدة ، بل تتجلى أيضا في مظهر آخر . وهو بروز وتكاثر « وظائف » و « أعمال » شكلية ، ليس لها مبرر اقتصادي معقول على صعيد المجتمع . حيث لا تساهم ، لا بشكل مباشر ، ولا بشكل غير مباشر ، في الانتاج الاقتصادي . وإنما تتظاهر هذه « الوظائف »

و « الأعمال » الشكلية بضرورة مزعومة ، وبعقلانية مزيّفة . وتتسرّب داخل شبكات توزيع فائض القيمة المجتمعي الاجمالي لتحصل منه على مدخول معيّن ، ولوكان ضئيلا . وتجد هذه « الأعمال » و « الوظائف » الشكلية بكثرة مثلا في « قطاع الخدمات » ، بما فيها التجارة ، وخاصة في إدارات وبيروقراطية وأجهزة الدولة . وتشكل هذه « الوظائف » في أجهزة الدولة البيروقراطية ، خاصة لدى أفراد طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، تشكل طموحا ثمينا ، وهدفا مغريا . وينظر هؤلاء الأفراد إلى هذه « الوظائف » و « الأعمال » ليس فقط كمصدر لمدخول مادي محترم ومضمون ، بل أيضا كوسيلة لإثبات ذاة مهمّشة ، وكسبيل لإعادة الاعتبار لذاة مضطهدة ومهانة . وتوّفر الدولة هذه « الوظائف » و « الأعمال » بأعداد متزايدة . بل تستمر الدولة في خلقها رغم وعيها بالطبيعة المزيّفة والطّفيلية لهذه « الوظائف » ، وتوفر لها في ميزانيّة كل سنة الاعتمادات المالية اللاّزمة .

لماذا كل هذا ؟ أولا ، لأنها تعتبر هذه « الوظائف » وسيلة من بين وسائل تخفيف « الأزمة » و تقليص البطالة المخيفة . و ثانيا ، لأنها تحتاج إلى هذه « الوظائف » (خاصة في الأجهزة الإدارية والقمعية والايديولوجية) . وثالثا ، لأن هذه « الوظائف » و « الأعمال » تخلق شريحة مجتمعية محافظة ومدعّمة أو « مساندة » للنظام السياسي المجتمعي القائم . و رابعا ، لأن هذه البيروقراطية هي نتاج موضوعي لمنطق الدولة كدولة .

وغالبية الموظفين الكبار والمتوسطين ، أي أفراد الشريحتين العليا والمتوسطة من بيروقراطية الدولة (التي تحتل عموما المواقع العليا والمتوسطة في أجهزة الدولة) « يستغلون النفوذ » البيروقراطي الذي توفّره لهم « وظائفهم » . كل واحد حسب موقعه ومسؤولياته ودرجة انتهازيته . فيقدّمون لمن يتّصل بهم من أقرباء ومعارف وزبناء « خدمة » (وتسمّى « تدخّلا ») تساعد على تجاوز العراقيل أو القوانين أو القواعد القائمة ، وتمكّن من تحقيق أغراضهم ، ودلك مقابل « رشوة » ، أو « هديّة » ، أو مقابل « خدمة » مماثلة . فكل قضية يكون نجاحها ، أو إتمامها ، أو تقدمها ، أو إقرارها ، متوقّفا على الحصول على « تسجيل » ، أو على « قرار » ، أو على « موافقة » ، أو على « رخصة » ، من إحدى مؤسسات أو إدارات الدولة ، تصبح قابلة وخاضعة « للتدخلات » ، و « لاستغلال النفوذ » ، و « للرّشوة » ... ونظام « التدخلات » و « الرشوات » هذا معمول به في مجمل الميادين ، وعلى جميع المستويات ، ابتداءاً من « الشاوش » أو البوّاب ، وانتهاءا بالوزير (كما إتّضح ذلك في قضايا « الرشوة » و « الاتجار في النفوذ الإداري » القليلة التي وصلت إلى

المحاكم) . فكل وظيف في إحدى أجهزة أو إدارات الدولة يمكن أن يصبح وسيلة للإغتناء السريع ، أو طريقا سهلا لجمع رسمال بدائي ، تستحيل مراكمته بطريقة أخرى .

فكل عملية إقتصادية تقدم عليها الدولة أو إحدى أجهزتها ، إلا وتصبح مناسبة للنهب والمضاربة والتزوير والإرتشاء والاحتيال . وكل مؤسسة اقتصادية للدولة ، وكل مشروع اقتصادي للدولة ، ابتداءا من بناء السدود ، ومرورا بإنارة الطرق ، وانتهاءا ببناء أقسام المدارس التعليمية ، يصبح وسيلة لاغتناء مجموعات من موظفي الدولة الكبار والمتوسطين ، ومجموعات من المقاولين والرسماليين . وهذا أمر طبيعي في مجتمع أصبح فيه التيار السائد لا يومن بالقيم والقوانين والوطنية والأخلاق والتعاون والنزاهة والاستقامة والكدّ والإيثار والى آخره . وانما يومن فقط بالشطارة والانتهازية الأنانية . والذي يؤدي الثمن في آخر المطاف ، هو الشعب وكادحوه المستغلون ، خاصة عن طريق ما ينتزع منهم من « فائض قيمة » وضرائب متنوعة .

وغالبا ما يدخل « الموظف » المعني فوراً في مشاريع « اقتصادية » ، قد تكون قليلة النزاهة ، لاستثمار « رسماله البدائي » الذي جمعه بوسائل مشابهة للوسائل السالفة الذكر ، من جهة بهدف تمويه المصدر الأصلي لهذا « الرسمال البدائي » ، وتوفير مصدر جديد يبرر مشروعيته ، ومن جهة أخرى بهدف تكثيف وثيرة استغلاله لوظيفه أو نفوذه أو علاقاته أو معارفه .

ومن المعروف داخل المغرب أن تعيين المسؤولين في المواقع العليا والمتوسطة من إدارات وأجهزة الدولة ، سواء تقرر من طرف الديوان أو من طرف وزارة أو إدارة ما ، فإنه يمنح في نسبة لا يستهان بها من الحالات ك « امتياز » أو « مكافأة » للرّعايا أو للأقارب أو للمعارف أو للزبناء المتميّزين بولائهم أو بطاعتهم أو بعطائهم . بينما الكفاءة العلمية أو التقنية المشروطة في الحصول على هذه المسؤولية ، فإنها تبقى عموما ثانوية ، واحيانا بدون اعتبار . وقد تتدخل إحدى قمم مؤسسات الدولة أو أحد كبار موظفي أجهزتها لتوفير « المساعدات » أو « الامتيازات » اللازمة لتنمية رسمال أو ثروة هذا الشخص أو ذاك من أقرباءه أو من رعاياه الأوفياء . كما باستطاعته أن يتدخّل لتضييق الخناق عليه إذا كان من المغضوب عليهم ، فيدفعه إلى الإفلاس . فتظهر الدولة وكأنها هي الوسيلة الوحيدة ، القويّة والفعالة . فيتسابق كل الوصوليين والإنتهازيين إلى استعمال نفوذ الدولة أو سلطة إحدى أجهزتها كوسيلة للإغتناء ، أو لتحصيل الجاه ، أو لتنمية الثروة ، أو لمنافسة الخصوم ، أو لمواجهتهم ،

أولهزمهم. وفي إطار أوضاع مجتمعية تنتشر فيها أكثر فأكثر هواية «الصّفقات»(Busines)، وتنتعش فيها روح الإنتهازية، فإن الغنيّ يؤهّل عبر قنوات متنوعة لاعتلاء مناصب المسؤولية في مختلف أجهزة الدولة. كما أن الموظّف المسؤول في مؤسسات الدولة يؤهّل للإغتناء السريع، وللنجاح في «مشاريعه» الاقتصادية الخاصة.

وخلال المرحلة التاريخية الحديثة، حدثت تحركات نضالية للجماهير الكادحة والمهمشة. وكانت تخمدها دائما حملات قمعية سريعة وعنيفة. بل قد حدث أن أجهزة الأمن لا تكفي وحدها لمجابهة الجماهير المتاظهرة أو الثائرة. فيومر الجيش بإطلاق النار على المضربين والعاطلين المتظاهرين، مثلما حدث في 23 مارس 1965، وفي 20 جوان 1981 في شوارع مدينة الدار البيضاء، وعلى المتظاهرين المنددين بالزيادات الفاحشة في أثمان المواد الغذائية الأساسية في يناير 1984 في كثير من مدن شمال وجنوب المغرب. كما يتعرض مناضلو الحركات السياسية الثورية للمتابعة، وللإعتقال، وللتعذيب في مراكز سرية. وتصدر في حقهم أحكام قاسية تتراوح عموما بين عشرة سنوات والسجن المؤبّد أو الإعدام. بينما الموظفون والمستغلون الكبار والمتوسطون الذين تورطوا في قضايا اختلاس «أموال الدولة»، أو «استغلال النفوذ»، أو «الرشوة والإرتشاء»، أو «تهريب رؤوس الأموال»، أو «الإتجار في المخدّرات»، أو «المشاركة في تنظيم الدعارة» الراقية (مثلا لفائدة عرب «البترو-دولار» المشهورين في المغرب بسخائهم الأسطوري)، يالى أخره، فإن قضاياهم تسوى قبل أن تصل المحاكم. وإذا ما وصلتها، فإنها لا تصدر في حقهم سوى أحكام خفيفة أو شكلية.

والمصدر الأساسي لكثير من الثروات الكبرى، وخاصة للتراكم البدائي لرساميلها، ليس دائما هو الانتاج وحده، وإنما هو كذلك الإنتهازية، والمضاربات المتنوعة، والنصب والاحتيال، والغشّ والتزوير، والرشوة والارتشاء، ونهب المالكين والمنتجين الصغار، وتحويل نسب لا يستهان بها من الأموال الضخمة التي توظفها الدولة في الصفقات أو في تمويل المشاريع الاقتصادية. ولا يوجد طبعا ولو رسمالي واحد يمكن أن يعترف صراحة بهذه الحقيقة. بل كلهم يقسمون أنهم جمعوا رسمالهم ب «عرق جبينهم». ومجمل الرسماليين والمستغلين يعرفون طبعا أن هذه الأساليب القليلة النزاهة في الإغتناء لا يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية. إنهم يفهمون أنه سيأتي بسرعة زمن يصبح فيه الانتاج هو الوسيلة الأساسية أو الوحيدة للإغتناء. ولكنهم يدركون في نفس الوقت

أنه لا يمكن أن يكون من بين كبار منتجي الغد ، إلا كبار ناهبي ومحتالي اليوم.

توقّعات

يمكن أن نتصور بعض الاتجاهات العامة لما يحتمل أن يحدث مستقبلا بالمغرب. ليس في تفاصيله وأشكاله ، ولكن في جوهره. وهذه التوقّعات [٩٥] والاحتمالات هي التالية :

1 ــ ستتواصل إعادة إنتاج (reproduction) « نمط الانتاج الرسمالي » في طوره التنافسي. ولكن دائما في إطار التبعية للإمبريالية الغربية. وسيتعمّق في نفس الوقت انحلال نمط الانتاج الرسمالي الذي لا يزال في طور « الانتاج السلعي البسيط » (production marchande simple). وسيزداد نشوء ونمو أنوية رسمالية مغربية احتكارية تبعية. كما ستتعمّق مظاهر تركّز وتمركز الرسمال.

2 ــ ان التطورات الاقتصادية والمجتمعية الجارية تضغط في إتجاه تقصير أو تقليص هيمنته الديوان الملكي. لكن في مجال السلطة السياسية ، لا يمكن لأي تنازل أن يمنح مجانا. بل كل تطور أو تغيير جديد إنما يأتي في إطار الصراع الطبقي وبواسطته. وبالإضافة إلى ذلك ، تسير طبقة المستغلين الرسماليين الكبار في اتجاه أن تستكمل كطبقة سيادتها الاقتصادية. وستغدو مهيّئة لكي تضيف إليها استكمال سيادتها السياسية. لكن هذه المرة باسم الشعب ، وعلى أساس مشروعية « الانتخابات ». وكما كتب كارل ماركس : « لا يمكن أن يخلف الملكية البرجوازية [التي كانت قائمة في عهد] لويس فيليب [1830 - 1848] إلا الجمهورية البرجوازية. وهذا يعني أنه ، في عهد الملكية ، كان جزء محدود من البرجوازية هو الذي يسود باسم الملك ، بينما مجموع البرجوازية هو الذي يجب أن يسود منذئذ باسم الشعب »[9]. ومن الواضح أن الأحزاب السياسية التي تسمح الدولة بقيامها ، بما فيها الأحزاب المعارضة ، لن تحس بحرج كبير مرورا من ذلك الإطار إلى هذا الآخر. بل إن

مشاعرها التي لا تجرأ على الإفصاح عنها ، تفضّل أن تسود البرجوازية في إطار الشكل الثاني بدلا من الشكل الأول . لكن همّها الأساسي (وهو في نفس الوقت همّ مجمل الطبقات المستغِلة ، وهم الامبرياليّين الفرنسية والأمريكية) أنها تخشى أن يؤدي انطلاق هذا التغيير إلى فوضى عامة . وذلك نظرا لكثرة الطموحات الأنانية وشراستها وتناقضها . ومركز الدولة يغدي هذه التخوّفات . وقلّة الجرأة النضالية لدى الأحزاب السياسية لا تسمح لها بالتفكير في هذا التغيير ، ولا في تهييئه . وما هو واضح لديها ، وما تجتهد لتلافي ولادته أو نموه ، هو خطر قيام قوة سياسية طبقية ثورية خاصة بالعمال والفلاحين .

3 ــ وستحدث تحولات كيفية هامة في طبقة المستغلين الكبار خلال السنوات المقبلة. ومعظم الرساميل بالمغرب تنمثأ أولا في مجال التجارة و«الوساطة» التبعية ، ثم تنتقل فيما بعد إلى العقار ، وإلى الصناعة الخفيفة ، وإلى الفلاحة العصرية أو التصديرية ، وغيرهما . ومعظم المنشآت الاقتصادية بالمغرب لها طابع عائلي . لكن نسبة كبيرة من أبناء و ورثة هذه العائلات الذين يتقلّدون اليوم تسيير أمور منشآتهم الاقتصادية العائلية قد أنجزوا تكوينهم أو دراستهم العليا في فرنسا أو في الولايات المتحدة الأمريكية . وبالتالي فإن نمط تفكيرهم لا يخلو من ميولات « عصرية » تساير بعض الاتجاهات العامة عبر العالم « الغربي ». وطموحاتهم الاقتصادية والسياسية تتجاوز في كثير من الحالات طموحات آبائهم . وعلى خلاف سلفهم ، يتميّز تدبيرهم بعقلانية أكبر ، وينتقدون هيمنة الدولة المطلقة ، وينتقدون بعض توجهاتها وسلوكاتها ، ويضغطون بشتّى الأساليب المهذّبة والدبلوماسية والمستترة لإشراكهم في تحديد سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

4 ــ وستختفي بعض مظاهر نوعيّة الدولة « المطلقة » التي لم تعد ضرورية . وستتزايد مظاهر نوعية الدولة الرسمالية « الإباحية » (libéral) ، خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي ، وليس في المجال السياسي . لكن الدور التدخّلي (interventionniste) للدولة سيبقى قويا في كثير من المجالات الاقتصادية والسياسية . وبقدر ما سيستمر احتكار الدولة لتوجيه وتأطير كل الأنشطة ذات الطابع السياسي ، بقدر ما سيستمر تهميش القوى والأحزاب السياسية في البلاد . كما أن تعميق صيرورة تركيز وتمركز الرسمال داخل المغرب لا يساعد على إحداث بعض التحولات « الدمقراطية » السياسية ولو الطفيفة . فالدمقراطية من زاوية مصالح طبقة المستغَلين وطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون لن يكون لها

من وجود إلاّ في بعض الكلام أو الخطاب الإيديولوجي. ويتناقض أيضا استمرار وتعمّق التبعية للإمبريالية مع تحقيق الدمقراطية السياسية ولو في شكلها الرسمالي الاستغلالي (أي البرجوازي). وستستمر أجهزة الدولة القمعية في مناهجها الشرسة و اللاقانونية ضد الجماهير والقوى السياسية الثورية.

5 ــ وسيتعمق الفصل الرسمالي بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية لوسائل الانتاج. وستزداد في النقصان النسبة المئوية للمؤسسات الاقتصادية التي يغلب في تملكها الطابع العائلي. وستتكاثر الشركات ذات الأسهم المتعددة و الموزّعة. وستزداد أعداد «المدراء» و«الرؤساء» الذين يسيّرون أو يتحكمون في وسائل إنتاج دون أن يكونوا مالكين لها.

6 ــ وستنتشر مظاهر الاستغلال الكثيف (intensive) على حساب مظاهر الاستغلال الخفيف (extensive) لقوة العمل. وستبقى البطالة منتشرة وهامة. وسيستمر تصدير «اليد العاملة» المغربية الى الخارج. وستعوّض «اليد العاملة» الأميّة المصدرة بقوة عاملة جديدة متعلمة ومكوّنة. وسيتسارع داخل المغرب اللجوء الى استعمال التكنولوجية المستوردة ذات المستويات المتوسطة وحتى العليا. وستتكاثر مظاهر التأليّة (mécanisation).

7 ــ وستتفاقم كثير من المشاكل المجتمعية (ومنها مثلا: الانتشار المزمن للبطالة، والفقر، وشبه الأمية، وتهميش نسبة متزايدة من الشعب عن الحياة الاقتصادية - السياسية - الثقافية، واكتضاض السجون، واستمرار نزيف هجرة قوة العمل الحيوية الى الخارج بما فيها العمال وكذلك الأطر والخبراء والباحثين المغاربة، وتفاقم تلوث وتصحّر البيئة، الى آخره).

8 ــ وستحتد التناقضات الطبقية. ويتعمّق القمع الممنهج. وستضاف أشكال جديدة في الصراع الطبقي، دون أن تختفي بالضرورة أشكاله التقليدية أو القديمة. وستفرز أشكال جديدة من التيارات والقوى السياسية. وقد تحدث بعض الهزّات المجتمعية المفاجئة أو العنيفة. لكن ضعف طبقة المستغَلين سياسيا وتنظيميا لا يساعد على استثمار هذه الحركات المجتمعية المطلبية أو المعارضة، وإيصالها إلى تحقيق أهدافها العميقة.

9 ــ وسيتواصل استغلال المجتمع المغربي من طرف المراكز الامبريالية الغربية (عن طريق استغلال جيوش العمال المهاجرين المقيمين داخل هذه المراكز، وكذلك عن طريق استغلال الرساميل الامبريالية لجزء من الكادحين العاملين داخل المغرب نفسه، وعن طريق التبادل الاقتصادي اللامتكافئ، الى آخره).

10 ــ وسيتعمّق التناقض بين الارتباط بالمراكز الإمبريالية والتبعية لها والتكامل معها ، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية ، إمكانيات وحاجيات الارتباط والتكامل مع باقي العالم العربي . وستتردّد طبقة المستغلين الكبار في مجال محاولة إيجاد بديل للإستعاضة عن « السوق الأوروبية الغربية المشتركة » التي تنغلق شيئا فشيئا في وجه بعض ما تصدره إليها من بضائع ومنتوجات . لهذا فإن طبقة المستغلين الكبار سترفع أكثر فأكثر شعار « وحدة المغرب العربي » أو « الوحدة العربية » . لكن مقصودها وهدفها ليس هو « وحدة الشعوب » ، وإنما هو فقط فتح الأسواق العربية على بعضها البعض ، وتعاون وتعامل مختلف الطبقات والفئات المستغلة العربية فيما بينها .

11 ــ ويحتاج نمو رساميل طبقة المستغلين الكبار إلى سوق كبيرة قادرة على امتصاص مجمل قدراتها الانتاجية . بينما السوق المغربية محدودة وغير كافية . وقد ارتبطت عميقا طبقة المستغلين الكبار بسوق فرنسا خصوصا ، وسوق المجموعة الأوروبية الغربية عموما خلال السنوات الستينات والسبعينات والثمانينات . لكن المجموعة الأوروبية الغربية دخلت جدّيا في تشييد وحدتها الاقتصادية والثقافية والسياسية . فأخذت تتكاثر الحواجز أو العوائق أو التحديدات في الجودة والأثمان والكميات المفروضة على بعض الصادرات المغربية . وقد إرتأت الدولة المغربية محاولة حلّ المسألة عبر تقديم طلب العضوية في المجموعة الأوروبية الغربية . لكن طلبها رفض تماما . فلم يبق أمام طبقة المستغلين الكبار سوى الاتجاه نحو محاولة المشاركة في توحيد سوق « المغرب العربي الكبير » . لكن الانخراط في محاولة توحيد هذا السوق المغاربي ظل مشروطا ، خاصة من طرف الجزائر والصحراويين ، بحل قضية الصحراء الغربية . وهدف توحيد السوق المغاربية هو من بين أهم الأسباب التي تفسر التنازلات الباهرة التي أقدمت عليها الدولة المغربية في قضية الصحراء خلال سنوات 1987 و 1988 و 1989 . وفي هذا النسق جاء الإعلان عن قيام « إتحاد المغرب العربي » في فبراير 1989 بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريطانيا . ومثلما ألغي بسهولة تامة في سنة 1986 « الإتحاد العربي الإفريقي » الذي نظّم في يوليوز 1984 بين المغرب وليبيا ، والذي استمر إلى حين زيارة شمعون بيريس الى المغرب في يوليو 1986 ، فإنه من غير المستحيل أن تلغى كذلك مشاركة المغرب في « إتحاد المغرب العربي » . لأن الديوان وكذلك طبقة المستغلين الكبار بالمغرب يخشيان أن يؤدي تعميق المبادلات الاقتصادية والثقافية بين هذه البلدان المغاربية إلى خلق حيويّة سياسية داخل المغرب تؤجّج الحركات النقابية المطلبية وتنمّي الحركات السياسية الثورية . لهذا فإن الشريك الاقتصادي المفضل لدى الديوان

ولدى طبقة المستغلين الكبار لا زال هو « المجموعة الأوروبية العُربية ». ومعها يرغبان في إقامة تكامل واندماج اقتصاديين. [وفي هذا الاتجاه ، وخلال ندوة جمعت بين وزير المالية المغربي وقرابة 500 من كبار « المقاولين » و « أرباب العمل » المغاربة حول موضوع « الاستراتيجيات الجديدة للمؤسسات [الاقتصادية] المغربية أمام التحولات الاقتصادية » ، طرح وزير المالية :

« لتنشيط نمونا الاقتصادي يظهر لي أنه من الضروري أن ينشيء النظام الانتاجي المغربي ، تدريجيا وبمنهجية ، بعض أقطاب تجمع كبرى ، تتمحور حول أبناك ومؤسسات مالية ، وتكون ليس فقط ذات طابع مالي ، بل أيضا ذات نقط قوّة في الميادين الصناعية والتجارية ، سواء على المستوى الوطني أم العالمي ... ويوفّر اشتراك الرساميل الوطنية [المغربية] مع الرّساميل الأجنبية وخاصة الأوروبية [الغربية] إيجابيّات هائلة ... ويمكن أيضا للمؤسسات [الإقتصادية] المغربية أن تنمّي المشاركة (partenariat) مع إتخاذ أنْصِبَة في الصفقات و المؤسسات [الاقتصادية] الأجنبية التي تفيد صادراتهم . والحكومة [المغربية] مستعدة لمساعدة هذه الاستراتيجية »[11]

وقد أدلى الوزير بهذه التوجيهات خلال نفس الأسبوع الذي أعلن فيه لقاء رؤساء دول المغرب العربي في مراكش عن إنشاء « إتحاد المغرب العربي » ! وبإعلانه عن اختيار التشبث بهذا التوجه « الاستراتيجي » التبعي نحو أوروبا الغربية ، فإن وزير المالية المغربي يكون قد عبّر على مشاعر الشّك والتخوّف ، بل والنفور ، لدى نسبة هامة من طبقة المستغلين الكبار المغاربة من هذا التقارب المغاربي العربي . ولكن هذا التوجه لا ينفي ولا يلغي أن نسبة هامة أخرى من طبقة المستغلين الكبار لها حاجة موضوعية إلى تعميق المبادلات الاقتصادية على الصعيد المغاربي. ومن بين المشاركين في هذه الندوة المذكورة ، بعض « أرباب العمل » وافقوا وزير المالية على الاستمرار في التركيز على المبادلات مع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، بينما البعض الآخر أكّد على ضرورة التقدّم في تشييد تكامل المغرب العربي ، وعلى ضرورة تحرير تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات فيما بين أقطاره ، وألحّوا على أن الاستثمارات المغربية يجب أن تنجز داخل المغرب وكذلك في المغرب العربي الكبير ، وليس في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.[91] . ومن المحتمل أن تبرز مستقبلا هذه التناقضات في المصالح الاقتصادية في مجالات سياسية] .

14 ــ ومع نمو الرسمالية بالمغرب ، فإن الأغنياء المستغلين يزدادون غنى ونفوذا . والفقراء والمستغلون يزدادون فقرا واضطهادا وتهميشا. وان الدولة المغربية تهتم أساسا بضمان أمنها الخاص ، فتبني وتقوي أجهزتها الإدارية والدعائية وخاصة القمعية . لكنها تبقى عاجزة على معالجة

المشاكل الأساسية للمجتمع المغربي ، وعلى تلبية حاجياته الحيوية من تعليم وصحة وشغل وسكن وغذاء ودمقراطية وكرامة وعدالة وتقدّم وتحرّر . وهذا العجز قد يؤدي في المستقبل الى بروز حركات أو تمردات أو ثورات مجتمعية . لأن كل دولة تعجز خلال عدة عشرات متوالية من السنين على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ، تنتهي بالضرورة الى التغيير أو الزوال . ولأن كل دولة تبني أمنها فقط على أساس البوليس والجيش ، ستفاجأ حينما ستكتشف بعد فوات الأوان أن خدمة الشعب وتلبية حاجياته الأساسية في التقدم والديمقراطية هو الأساس السليم للأمن .

13 ــ وإن التحولات المحتملة المقبلة في شكل الدولة المغربية سترتبط بالتحوّل الذي سيحدث في التركيبة أو الكتلة الطبقية السائدة داخل المغرب . فقد سبق أن نضجت نسبيا الشروط للإنتقال من سيادة فئة ملاكي الأراضي الكبار وهيمنة عالم البلاد ، الى تركيبة أو كتلة طبقية سائدة تشمل مجمل الفئات التي تتكون منها طبقة المستغلين الكبار ، وهي الفئة الفلاحية ، والفئة التجارية ، والفئة الصناعية ، والفئة المالية والبنكية والخدماتية . وخلال التطوّر المقبل المحتمل ، فإن نفوذ العالم قد ينقص . لأنه بلغ منذ السنوات السبعينات حدّا من الهيمنة يجعل أن أيّ تغيير سيحدث في المستقبل في شكل الدولة أو في شكل النظام السياسي لا يمكن أن يكون إلا على شكل تقليص لهذه الهيمنة . وقد تحتدّ في المستقبل المنافسة فيما بين مختلف فئات طبقة المستغلين الكبار السائدة . وإذا طمحت إحدى فئات طبقة المستغلين الكبار الى احتلال موقع الهيمنة داخل المجتمع ، وإذا دعمتها بعض الفئات الطبقية الأخرى السائدة ، أو إذا ساندتها الامبريالية الغربية ، فقد يكون بإمكانها أن تعوّض هيمنة الديوان . وفي حالة تصاعد نضال الطبقات المستغلة والمسودة ، فإن إنقاذ وضمان استمرارية سيادة مجمل فئات طبقات المستغلين الكبار ، قد يتطلب وضع توازن جديد ، وقد يستوجب إقامة شكل جديد من أشكال الدولة .

تلك هي التوقّعات المحتملة .

* *

بان الرسمالية تنمو فعلا داخل المغرب . ولكنها لا تزال رسمالية تبعية في مضمونها وشكلها . ورغم نمو وإعادة إنتاج الرسمالية التنافسية ، ورغم بداية ظهور وتوسع أنوية مغربية رسمالية احتكارية (تبعية) ، فإن نوعية الدولة المطلقة القائمة في المغرب لن تتغيّر كثيرا ما دامت التبعية للإمبريالية

متغشّية في المجتمع ، وما دامت طبقة المستغلين الكبار التبعية سائدة داخله . فسيادة التبعية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوعية الدولة المركزية المطلقة . كما أن نوعية الدولة المركزية المطلقة غدت مرتبطة ارتباطا قويا بسيطرة الامبريالية . فلا يمكن تغيير أحدهما دون تغيير الآخر .

ومع تنامي الرسمالية المغربية ، ولو في إطار التبعية للإمبريالية ، فإن التناقض بين الأساس المادي الاقتصادي والبنية الفوقية السياسية والايديولوجية سيزداد تعمقا . كما سيتعمّق التناقض بين الطابع المجتمعي للإنتاج ، والطابع الخاص لتملك وسائل الانتاج . فتنضج أكثر فأكثر شروط نمو واحتداد الصراع الطبقي .

حرّر في فبراير 1989

الـــهـــوامـــش *

(الجزء الثاني: أين وصل تطور المجتمع بالمغرب ؟)

* ملاحظة للناشر: وضع كل الهوامش (بأجزائها الأربعة) في آخر الكتاب.

(1) Karl Marx, « Le 18 Brumaire de Louis Napoléon Bonaparte », « Les Luttes de classes en France (1848-1850) », « Critique du programme de Gotha », « Le Capital »;
V. I. Lenine, « L'Etat et la Revolution »;
Nicos Poulantzas, « Pouvoir politique et classes sociales », « Les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui ».

(2) K. Marx, « Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte », dans: K. Marx et F. Engels, « Oeuvres choisies en trois volumes », tome 1, Edition du Progrès, Moscou, 1976, p. 505.

(3) Interview du Président de la Confédération Generale Economique Marocaine (CGEM) dans l'hebdomadaire « La Vie Economique », du 20 janvier 1989, p. 9.

(4) N. Poulantzas, « Pouvoir politique et classes sociales », Edition Petite Collection Maspéro, Paris, 1968, p. 102 et suivantes.

(5) توزيع حصص الرسمال الاجتماعي بالنسب المئوية بين الدولة المغربية، والخواص المغاربة، والأجانب، في أهم المؤسسات البنكية العاملة داخل المغرب (أرقام سنة 1985):

اسم البنك	حصّة الدولة	حصة خواص مغاربة	حصّة أجانب
بنك المغرب [البنك المركزي]			
الشركة الوطنية للإستثمار SNI	47	53	0
صندوق الإيداع والتدبير CDG	-	-	-
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي CNCA	100	0	0
القرض العقاري والسياحي CIH	65	23	12
البنك المغربي للتجارة والصناعة BMCI	0	51	49

البنك المغربي للتجارة الخارجية	BMCE	58	24	18
البنك الشعبي المركزي	BCP	51	49	0
البنك التجاري للمغرب	BCM	0	54	46
البنك الوطني للتنمية الاقتصادية	BNDE	34	42	24
وفا بنك	WB	0	82	18
مصرف المغرب	CM	23	34	43
الشركة العامة المغربية للبنك	SGMB	0	50	50
الشركة المغربية للإيداع والسلف	SMDC	0	50	50
الشركة العامة للأبناك	SGB	0	50	50
شركة البنك والسلف	SBC	-	-	-
البنك المغربي العربي	ABM	0	50	50
البنك الجديد من اجل التنمية الاقتصادية	BNDE	34	42	24
Algemene Bank Marokko		0	50	50
إلى آخره				

المصدر : Jeune Afrique Economie, Novembre 1986, p.84-96

(6) في دراسة للكاتب، لم تنشر بعد، بعنوان « نضالات الجماهير خلال سنوات 1977 و 1978 و 1979 ».

(7) « حركة جوان 1981 الثورية، أحداث ودروس »، الى الامام، العدد ؟، السنة 1981.

(8) K.Marx, « Les luttes de classes en France (1848-1850) », dans : K.Marx et F.Engels, « Oeuvres choisies en trois tomes », Tome 1, Editions du Progrès, Moscou, 1976, p.214.

(9) المرجع السابق رقم (2)، ص 400.

(10) ولمن يريد مراقبة صحة هذه التوقعات، فقد حررت هذه الفقرات لآخر مرة في فبراير 1989 م.

(11) Le Ministre des Finances du Maroc dans sa rencontre avec le Patronat marocain le 14 fevrier 1989 sous le thème : « Les nouvelles stratégies pour les entreprises marocaines face aux mutations économiques », dans l'hebdomadaire « La Vie Economique » du 17 fevrier 1989 N° 3490, p.8 ; et aussi le numéro du 24 fevrier 1989 N° 3491, p.20 et 21.

* *

الجزء الثالث :

نقاش في تحديد الطبقات

لقد إتضح وجود صعوبات وخلافات في موضوع تحديد طبقات المجتمع . لهذا سأقتصر في الدراسة الحالية على هذا الموضوع. فلا أتناول قضية الميزات الاجتماعية والسياسية لكل طبقة، كما لا أتناول مسألة التقدير الكمي لعدد أفراد كل طبقة ونسبتها المئوية من مجموع عدد السكان . رغم أن كل هذه المواضيع مترابطة فيما بينها . والسبب في اقتصاري في هذه الدراسة على موضوع تحديد الطبقات ، هو أنني أعتقد أنه لا فائدة في الحديث في قضايا أخرى إذا لم نتفاهم ولم نتفق أولا وقبل كل شيء في ميدان تحديد طبقات المجتمع .

وفي هذه الدراسة ، سأوضح عدم ملاءمة المفاهيم الطبقية القديمة الكلاسيكية ، ثم سأبيّن أهمية مقياس « الاستغلال الطبقي » . وسأذكر بتركيز بالتحديدات الطبقية التي سبق أن قدمتها في أطروحتي « تحديد طبقات المجتمع »[1] ، مع إضافة بعض التعديلات الطفيفة في بعضها بهدف الزيادة في وضوحها . وسأناقش الردود النقدية ، والأطروحات البديلة ، التي نشرت في موضوع تحديد الطبقات . ولن أجيب في هذه الدراسة إلا على الانتقادات والردود التي تدور حول موضوع تحديد طبقات المجتمع. لأنه ينبغي تحصيل التفاهم في تحديد الطبقات قبل المرور الى نقاش جوانب أخرى .

إن النقاش الحالي حول تحديد طبقات المجتمع يكتسي أهمية لا

يستهان بها. فلا يمكن أن ينطلق تغيير المجتمع، أو أن يصبح ممكنا، إلا إذا إكتسب شعب هذا المجتمع - بطريقة أو بأخرى - وضوحا هاما حول الطبقات التي تكونه وتتصارع داخله.

فلا يمكن في أي مجتمع إنجاز تغيير مجتمعي في اتجاه تقدمي أو تحرري إلا إذا إستطاعت القوى الطليعية أن توحّد حولها أنصار وأصدقاء وحلفاء هذا التغيير المجتمعي، وأن تعزل وأن توجه النضال ضد خصومه. وللفرز بين أنصار وأصدقاء هذا التغيير المجتمعي، يجب القيام بتحليل دقيق لمختلف طبقات المجتمع وفئاتها، ولمصالحها وميزاتها. وكل خلط بين أنصار وأعداء هذا التغيير المجتمعي، يؤدي إلى تعثر أو فشل محاولة إنجازه.

وعلى مستوى النقاش فيما بين قوى سياسية مناضلة مختلفة، ماذا نسبق؟ هل نبدأ بمحاولة توحيد البرامج السياسية أم بمحاولة توحيد الرؤية لمختلف طبقات المجتمع؟

مما لا شك فيه أن مهمة توحيد المواقف والخطوط السياسية فيما بين القوى السياسية المناضلة تكتسي أهمية كبيرة. ولكن مهمة توحيد معرفة المجتمع (أو على الأقل الرؤية لمختلف الطبقات) لدى هذه القوى السياسية المناضلة، تسبق مهمة توحيد البرامج أو الخطوط السياسية. لماذا؟ لأن البرامج النضالية والخطوط السياسية تنبني دائما على أساس تحليل محدد لطبقات المجتمع. بينما تحليل طبقات المجتمع لا يحتاج الى الاستناد على برنامج نضالي أو خط سياسي.

إن المجتمع كيان حيّ، موجود بشكل موضوعي ومستقل عن رغباتنا واعتقاداتنا. وكون المجتمع حقيقة موضوعية واحدة، يسهّل اكتساب جميع القوى السياسية المناضلة لمعرفة واحدة ومشتركة لهذا المجتمع. لكن المعارف التي تحملها تلقائيا مختلف القوى السياسية المناضلة عن هذا المجتمع المحدد، هي على العموم معارف مختلفة، متباينة، بل متناقضة أحيانا. وإن محاولات توحيد هذه المعارف التي تحملها مختلف القوى السياسية المناضلة حول المجتمع المعني الواحد، قد تكون في كثير من الحالات صعبة. وقد تكون في بعض الحالات غير ممكنة التحقيق. لماذا؟

لأن الأفكار والتصورات في مجال تحديد طبقات المجتمع (مثلما في كثير من المجالات السياسية الأخرى) لا تحكمها فقط اعتبارات علمية أو موضوعية. بل تحكمها أيضا، وعلى الخصوص، المواقع

الطبقية ، والمواقف السياسية والإيديولوجية لكل طرف محدد . كما أن التأويل و التوظيف السياسيين لتحديد الطبقات قد يختلف مرورا من تيار سياسي لآخر .

وسأحاول في الدراسة الحالية مناقشة الأطروحات المتعلقة بالطبقات والتي نشرت الى حد الآن على صفحات نشرة « المسار » ، وهي :

- عبد الرحمن النهضة ، « تحديد طبقات المجتمع » ، « المسار » ، أعداد 42 و 44 و 46 .
- يوسف سرحان ، « الطبقات الاجتماعية والابداع النظري ، رد على مقال » ، « المسار » ، أعداد 73 و 74 .
- أحمد المبارك ، « دراسة كمية وكيفية للواقع الطبقي الملموس » ، « المسار » ، أعداد 75 و 76 .

وسأتناول أيضا داخل هذه الدراسة أطروحات أخرى نشرت على صفحات نشرات أو مجلات أخرى ، وخاصة منها أطروحات :

- علي الإبراهيمي ، « حول البرجوازية الصغيرة في المجتمع المغربي المعاصر » ، « الجسور » ، العدد 2 .
- أحمد الريفي ، « الطبقات الاجتماعية في المغرب » .
- عبد السلام العودن ، « الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية » ، أنوال ، العدد 282 .

وسأكتفي ببعض الإشارات الجزئية أو العابرة حول أطروحات أخرى ، وذلك على الخصوص لأنني لا أتوفر خلال وقت تحرير هذه الدراسة على النصوص الكاملة لهذه الأطروحات .

1- ضرورة مراجعة المصطلحات وتدقيق المفاهيم الطبقية

يظهر أن يوسف سرحان (ي.س.)[2] لم ير في أطروحتي « تحديد طبقات المجتمع »[1] سوى محاولة لـ : « تبسيط المفاهيم »[3] الطبقية. لذلك كتب : « إن هذه المهمة هي مقيدة

حقا (...) لكنها ليست هي الأساس على الأقل في هذا الظرف. لأن المطلوب الآن والذي لا يزال غيابه يعرقل كل محاولة للفعل هو معرفة هـــذا الواقع معرفة « دقيقة وإنجاز التحاليل العميقة التي تستطيع رصـــد التحولات الاجتماعية في هذه المرحلة »(4).

إنني أتفق على أن الحركة التقدمية في المغرب تعاني حاليا من نقص كبير في مجال معرفة واقع المجتمع بمنهج علمي، شامـــل، ومعمق، وكذلك في مجال استيعاب تطور الصراع الطبقي داخله. لكنني لا أتفق تماما على أن هذا النقص يبرر إلغاء أو تأجيل مهمة مراجعة المفاهيم الطبقية، وتحديدها، وتدقيقها، وتقويمها، وتعريبهـــا. لماذا؟

لأن التقدم في مجال تحليل ومعرفة واقع المجتمع، وفي استيعاب تطور الصراع الطبقي فيه، مشروط أيضا بالتوفر على أدوات ومفاهيم ومصطلحات نظرية (طبقية وغير طبقية) سليمة ودقيقة. ولأن أحد الأسباب في ذلك النقص في معرفة واقع المجتمع المغربي، يرجع بالضبط إلى أن الحركة التقدمية لا تزال تستعمل مفاهيم وتصورات ومصطلحات طبقية غامضة، أو متجاوزة، أو ناقصة، أو غير ملائمة، أو غيـــر دقيقة، أو غير صحيحة! ونجد أن كل مثقف وكاتب (مغربي) يستعمل في كتاباته مصطلحات ومفاهيم طبقية من صنعه الخاص، دون أن يحدد مضامينها بدقة. فإذا كانت المفاهيم والتصورات الطبقيـــة التي تستعملها الحركة النضالية (المغربية) لتحليل ووصف طبقات المجتمع مشوبة بهذا النقص، فكيف يمكنها في هذه الحالة أن تتقدم في معرفـــة وفهم واقع المجتمع؟! وبالتالي، فإن الجهد المطلوب في دراسة وتحليل واقع المجتمع، وكذلك الجهد المطلوب في مجال مراجعة وتدقيق وتعريب المفاهيم والمصطلحات الطبقية، هما مترابطان وضروريان في نفس الوقت!

إن ي.س. لم يدرك، أو لم يتفق على، أن مراجعة تحديـــد طبقات المجتمع تدخل بالضبط ضمن المحاولات الأساسية والمؤسسة لمعرفة واقع المجتمع. فمهمة مراجعة وتقويم وتدقيق المصطلحات والمفاهيم الطبقية، ليست مجرد ترف أو عبث فكري. بل هي كذلك وفي نفس الوقت، من المهمات الأولية والأساسية لدراسة الواقـــع المجتمعي، ولتحليله بمنهج علمي معمق، وللكشف عن مختلـــف طبقات المجتمع، ولرصد تحولات هذه الطبقات، ولتسهيل إدراك تفاعل وتصارع هذه الطبقات فيما بينها، وذلك في ارتباط بالتطورات

الطبقية والاقتصادية والسياسية والثقافية على صعيد المجتمع ، وعلى صعيد عالمي .

فإذا اقتصرنا في الظرف الحالي على جمع : « المعطيات الخام عن الواقع ... والملاحظات والاحصائيات ... »(5) كما يدعونا ي.س. إلى ذلك في أطروحته ، وإذا إنصرفنا إلى إنجاز « التحاليل العينية (...) والتحاليل التاريخية »(6) ، ولكن بواسطة ما نحمله حاليا من أدوات ومفاهيم ومصطلحات وتصورات طبقية غامضة ، أو ناقصة ، أو خاطئة ، فكيف يمكن في هذه الحالة أن « نستخرج [من هذا العمل] جوهرا شموليا »(6) سديدا ؟! هذا الاستخراج غير ممكن في هذه الحالة !

وعندما طرح ي.س. في أطروحته أن ما نحتاجه حاليا هو « معرفة واقع » المجتمع ، وليس مراجعة وتحديد وتعريب وتدقيق المفاهيم الطبقية ، فإنه يفترض أو يظن أن هذه المهمة الأخيرة هي عمل نظري مجرد ، وبعيد عن محاولة معرفة واقع هذا المجتمع . وهذا الظن غير صحيح . لماذا ؟ لأنه حينما نراجع وندقق مفاهيمنا وتصوراتنا لمختلف طبقات المجتمع ، فإننا نقوم في نفس الوقت بمراجعة وفحص ومنهجة مجمل معارفنا حول واقع المجتمع ، ونستعرض داخل ذهننا معظم المعطيات الخام ، والذكريات ، والملاحظات ، والإحصائيات ، والتحاليل العينية ، والتقارير التاريخية ، والتصورات النظرية ، والأفكار الفلسفية ، والتجارب الاجتماعية الحية ، والبرامج النضالية ، والخطط الإيستراتيجية ، وغيرها من الأشياء التي راكمناها في ذهننا خلال السنوات الماضية ! وبالتالي ، فإن مهمة مراجعة وتقويم وتدقيق مفاهيمنا ومصطلحاتنا حول طبقات المجتمع ، هي جزء لا يتجزأ من مجهود تحليل ومعرفة واقع المجتمع !

طرح ي.س. : « إن مفاهيم مثل البرجوازية ، البروليتاريا ، علاقات الإنتاج ... إلى آخره تبقى دائما معبرة عن الواقع ما دام نمط الانتاج الرسمالي هو السائد »(7) . هذا صحيح بشكل عام . ولكن المشكل المطروح هو غير ذلك . لماذا ؟

أولا ، لأن طبقة « البرجوازية » كما هي تاريخيا موجودة ومعروفة في أوروبا الغربية تختلف نسبيا عن ما يمكن أن نسميه بـ « البرجوازية » داخل البلدان المسودة التبعية (مثل المغرب) في « العالم الثالث » ! ونفس الشيء يمكن أن يقال عن طبقة « البروليتاريا » ، وعن « البرجوازية

الصغيرة »، إلى آخره.

ثانيا، إذا كانت مفاهيم «البرجوازية» و «البروليتاريا» إلى آخره، تعبر بشكل عام عن واقع المجتمع الرسمالي، فهذا لا يبرر نهائيا استعمال المصطلحات اللاتينية أو الأوروبية كما هي داخل مجتمعات أخرى مخالفة (مثل المجتمعات العربية)! وإلا، فإن هذا المنطق سيجرّنا إلى استعمال مصطلحات مثل «الكابيطال (Capital)» بدلا من «رأس المال» أو «الرّسمال»، و «پلو ڤالو (Plus - Value)» بدلا من عبارة «فائض القيمة»، و «ليكسپلواتاسيون (Exploitation)» بدلا من «الاستغلال»، الى آخره. الشيء الذي سيكون مضحكا، بل سخيفا. فلا بدّ إذن من تعريب كل هذه المفاهيم العلمية التي نحتاج إلى استعمالها.

وقد كتب ي.س.: «والتحاليل من هذا النوع [حول الطبقات]، ليس من الضروري أن يفهمها كل المناضلون أوكل الجماهير»(6). فيمكن فعلا أن تكون مناهج البحوث معقدة ومتشعبة. ولكن عرض نتائج هذه البحوث على المناضلين وعلى الجماهير يجب بالضرورة أن يكون واضحا، ومفهوما. وفيما يخصنا هنا، يجب بالضبط أن تكون المصطلحات والمفاهيم الطبقية قابلة للإدراك والإستعمال من طرف المناضلين والجماهير على السواء. فكم ستكون دهشة واستغراب الجماهير كبيرين إذا رأتنا نصر على الإستمرار في استعمال كلمات ومصطلحات من لغات أجنبية، ونرفض ترجمتها أو تعريبها!

لهذا لا يكفي فقط تعريف وتحديد وتدقيق المصطلحات والمفاهيم الطبقية، بل يجب كذلك تناولها، والتعبير عنها، باللغة التي تفهمها غالبية الشعب المعني. وإذا لم نجد في لغتنا خلال الأيام الأولى الكلمات الملائمة لترجمة أو لتعريب هذه المصطلحات والمفاهيم، فهذا لا يبرر بتاتا الاستمرار إلى ما لا نهاية في استعارة الكلمات اللاتينية الأجنبية.

ولا نقصد بالتعريب مجرد ترجمة حرفية. بل نقصد به استيعاب وهضم هذه المفاهيم، وإعادة إنتاجها في مصطلحات وصيغ تكون معربة من جهة، ومن جهة أخرى واضحة وملائمة أكثر ما يمكن لواقع مجتمعاتنا المسودة التبعية.

إنني ألحّ على تعريب المصطلحات الطبقية. وفي نفس الوقت، أدرك أن جميع المغاربة «المفرنسين» (وجميع العرب «المغرّبين» أو المستلبين بالعرب الامبريالي) سيلحون على الاستمرار في استعمال المصطلحات اللاتينية دون غيرها. لأنهم يجدونها عادية، طبيعية، ومقبولة.

6

بينما يحسون بالمصطلحات الطبقية المعربة وكأنها غريبة ، غير عادية ، بل ربما أجنبية . وينسون فقط أن عامة الشعب تجد المصطلحات الطبقية اللاتينية غريبة ، غامضة ، أجنبية . وستحس بالمصطلحات الطبقية المعربة كأنها عادية ، طبيعية ، ومقبولة .

2- المصطلحات الطبقية الكلاسيكية غير ملائمة

رأينا سابقا لماذا ينبغي مراجعة وتدقيق وتعريب المصطلحات والمفاهيم الطبقية الكلاسيكية . لنتفحص الآن كل مصطلح طبقي كلاسيكي على حدة ، و لنستعرض العناصر التي تجعله غير ملائم ، والمبررات التي تستوجب استبداله .

الطبقة الاقطاعية أو شبه- الاقطاعية

لقد تطورت الرسمالية وتحولت الى إمبريالية . وأصبح نمط الانتاج الرسمالي خلال القرن العشرين هو السائد في مجمل مجتمعات العالم . بما فيها المجتمعات المسودة التبعية . ولم تفلت من سيادته سوى المجتمعات التي إتبعت نهج الاشتراكية . ومنذ قرابة منتصف القرن العشرين الميلادي ، أصبحت العلاقات الرسمالية منتشرة ومتسربة داخل حتى البوادي والمناطق النائية من المجتمعات المسودة التبعية (بما فيها المغرب) . فتحول نمط الانتاج الإقطاعي أو شبه- الإقطاعي داخل هذه المجتمعات . وتطورت الطبقة الاقطاعية أو شبه- الاقطاعية . وتَرَسْمَلت بسرعة خلال عقد أو بضعة عقود من الزمن . فلم يعد لها دور في الصراع الطبقي كطبقة إقطاعية أو شبه- إقطاعية ، ولكن كطرف مندمج داخل طبقة البرجوازية الكبيرة .

ولكن استمرارية وجود عناصر هامة من الإيديولوجية الإقطاعية أو شبه- الإقطاعية داخل الإيديولوجية السائدة في المجتمع ، لا تعني أن الطبقة الإقطاعية أو شبه- الإقطاعية ما زالت قائمة كما كانت في بداية القرن الحالي . فإذا كانت عناصر من الإيديولوجية الإقطاعية أو شبه- الإقطاعية لا تزال خلال الثمانينات من القرن العشرين الميلادي

تكتسي وزنا قويا ، وتمارس تأثيرا هاما ، داخل كثير من المجتمعات المسودة التبعية (مثل المغرب) ، فإن بقايا نمط الإنتاج الإقطاعي ، ومخلفات الطبقة الإقطاعية أو شبه - الاقطاعية ، أصبحت قليلة ، صغيرة ، وثانوية .

فخلال الستينات والسبعينات على الخصوص ، تحولت في المغرب الأغلبية العظمى من الأفراد والعائلات الإقطاعية أو شبه الاقطاعية ، فأصبحت تنظم إنتاجها الفلاحي بأساليب رسمالية . وبعضها إنتقل الى ميادين أخرى من الاقتصاد الرسمالي (التبعي) ، مثلا في تجارة الجملة ، وفي الاستيراد والتصدير ، وفي العقار الحضري ، والخدمات ، والصناعات التحويلية ، وفي فلاحة وتعليب وتصبير البواكر والحوامض والخضر المصدرة خصوصا للسوق الأوروبية الغربية المشتركة ، وفي النسيج ، وفي الجلد ، الى أخره . وغدت عائلات « ملاكي الأراضي الكبار » ، و « الملاكين الكبار لوسائل الإنتاج الفلاحي » الأخرى ، عائلات رسمالية ! وأصبحت نسبة هامة من هذه العائلات المنحدرة من الإقطاعية أو شبه - الإقطاعية ، ذات رساميل موزعة على قطاعات اقتصادية رسمالية متعددة ومتنوعة !

فإذا كان فكر وإيديولوجية الطبقة السائدة في المغرب لا زال إلى حد الآن مشبعين بأفكار ومعتقدات وتقاليد وطقوس ذات ميزة إقطاعية أو شبه - إقطاعية ، وذلك سواء على المستوى الثقافي أم على المستوى السياسي ، فإن هذه الظاهرة لا تشكل حجة أو دلالة على استمرارية فعل أو وجود الطبقة الإقطاعية أو شبه - الاقطاعية . لأن سيادة إيديولوجية طبقية محددة داخل المجتمع ، لا تتزامن دائما وبالضرورة مع سيادة هذه الطبقة المحددة داخله . ولأن وجود عناصر إيديولوجية طبقة محددة يوزن هام داخل الإيديولوجية السائدة في المجتمع ، لا تعني بالضرورة أن هذه الطبقة المعنية بقيت قائمة كطبقة متماسكة وفعالة . ولأنه بالإمكان أن يحدث في المجتمع تفاوت زمني بين اضمحلال أو زوال طبقة محددة من جهة ، ومن جهة أخرى إندثار أو زوال إيديولوجيتها الطبقية . ولأنه بالامكان أن تتطور وأن تتحول طبقة محددة (كانت قديما سائدة) حتى تصبح جزءا عضويا من طبقة أخرى جديدة . بينما إيديولوجيتها تستمر في الوجود . وتحتفظ بتأثير فعال (إلى جانب إيديولوجية هذه الطبقة الجديدة) داخل أجزاء هامة من المجتمع . ولأنه بالإمكان أن يتأخر موت إيديولوجية محددة عن موت الطبقة المنتجة لهذه الإيديولوجية .

بالإضافة إلى هذا ، فإن نمط الأفكار ، وصنف المواقف السياسية المحمولة ، لا يشكل مقياسا في تحديد الموقع الطبقي ، أو الانتماء الطبقي ،

لفرد معيّن ، أو لجماعة أو لطبقة محددة.

لهذه الاعتبارات نطرح أن استمرارية وجود نسبة هامة من عناصر الإيديولوجية الطبقية الاقطاعية أو شبه-الإقطاعية داخل الإيديولوجية السائدة في المجتمع (المغربي الحالي) ، لاينفي أن الطبقة الإقطاعية أو شبه-الاقطاعية قد تحولت واندثرت كطبقة ، فلم يعد لها (كطبقة) لا تأثير فعال ، ولا وجود هام.

أصل مصطلحي «برجوا» و«ابروليتير»

تاريخيا ، كانت لفظة « بورگيس (Burgeis) » التي بدأ استعمالها في قرابة 1080 ميلادية) و « بيرچار (Bürger) » بالألمانية ، و « بورجوا (Bourgeois) » بالفرنسية وبالإنجليزية ، تطلق في أوروبا الغربية خلال القرون الوسطى على مواطن قلعة محصنة (Bourg ، Burg) الذي يتمتع - بالمقارنة مع المواطنين الآخرين - بامتيازات اجتماعية مترفعة وخاصة.

وأخذت هذه اللفظة تتحول وتتطور. فغدت قديما تطلق على الشخص الذي ليس « نبيلا » (noble) ، ولا « راهبا (Prêtre) » ، والذي لا يعمل بيديه ، ولكنه يملك ممتلكات اقتصادية تعود عليه بمدخول هام.

وبعد صعود طبقة « البرجوازية » إلى السيادة الطبقية منذ قرابة القرن الثامن عشر الميلادي ، أصبحت لفظة « بورجوا » تطلق عموما على أفراد الطبقة السائدة أو المتوسطة داخل المجتمع ، الذين يملكون وسائل إنتاج محددة ، ولا يعملون هم أنفسهم بأيديهم ، فيعيشون من المداخيل التي يستخرجونها من استغلال غيرهم.

ونقيض طبقة « البرجوازية » هو طبقة الكادحين الذين يكونون عموما طبقة « البروليتاريا (Prolétariat) ».

وكلمة « ابروليتير (Prolétaire) » ، وقد بدأ استعمالها منذ قرابة 1748 ميلادية ، أو « ابروليكتير (Prolectaire) » التي بدأ استعمالها منذ قرابة 1486 ميلادية ، كانت تطلق على كل مواطن يقع في أدنى طبقة أو في أحط شريحة من الشعب. وكان « البروليتير » لا يؤدي ضرائب. وكان يعتبر أنه لا يفيد الدولة سوى بما ينجبه من خلق (Prolès). وأصبحت فيما بعد كلمة « ابروليتير » منذ قرابة بداية

القرن التاسع عشر الميلادي تطلق على كل فرد لا يملك، كوسيلة للعيش، سوى الدخول أو الأجرة التي يحصل عليها مقابل العمل اليدوي أو الآلي الذي يقوم به، وله مستوى معيشي منخفض بالمقارنة مع عموم أفراد المجتمع. وكلمة «البروليتاريا» (وقد بدأ استعمالها منذ قرابة 1830م) أصبحت تطلق على طبقة «البروليتاريين».

ولفظة «البرجوازي الصغير (petit - bourgeois)»، وقد بدأ استعمالها منذ قرابة 1844 م، تطلق على الشخص الذي ينتمي إلى الشريحة أو الفئة الأقل يسرا من الطبقة البرجوازية.

وبالتالي، فإن هذه الألفاظ والمصطلحات قديمة ومعروفة تاريخيا في البلدان اللاتينية، خصوصا في أوروبا الغربية. فعندما يسمع أو يقرأ المواطن العادي في هذه البلدان مصطلح «برجوازي» أو «برجوازي صغير» أو «بروليتاريا»... فإنه يتصور المعنى المقصود. أما في العالم العربي (وما شابهه)، فإن هذه الألفاظ اللاتينية تبقى غريبة وجديدة. فلا يستطيع المواطن العادي تخيّل مقصودها. لهذا السبب يلزم تعريب هذه المفاهيم.

ولتعريبها، يجب أن ندرك ما هو أساسي فيها. فالجوهر في مفهوم «البرجوازي» هو أن الشخص المعني يمتلك قدرا معيّنا من وسائل الانتاج، ويشغّل لديه كادحين، فيستغلّهم. وبالتالي «البرجوازي» هو المستغِلّ (بكسر الغين). والجوهر في مفهوم «البروليتاري» هو أن الشخص المعني كادح، لا يملك تقريبا سوى قوة عمله، فيبيعها مقابل أجرة، ويتعرض لعملية الاستغلال. فالبروليتاري هو المستغَل (بفتح الغين). فيبرز مفهوم ومقياس الاستغلال الطبقي! وعلى أساس هذا المقياس، حددت تعريفات طبقات المستغِلين (بكسر الغين) (الكبار، والصغار، والمتوسطين)، وطبقة المستغَلين (بفتح الغين)، وطبقة الذين لا يَستغِلون ولا يُستغَلون (وسنرجع الى هذه التعريفات فيما بعد)! هكذا لا يمكن أن يوجد مواطن داخل المجتمع إلا وكان بإستطاعتنا أن نكتشف وأن نحدّد إنتماءه الطبقي إلى إحدى هذه الطبقات المجتمعية!

البرجوازية الكمبرادورية

إستعملت كثيرا الحركة التقدمية بالمغرب خلال السبعينات مفهوم «البرجوازية الكمبرادورية». وكانت عموما تقصد بها العناصر البرجوازية

المغربية التي هي شريكة، أو وكيلة، أو مديرة، أو مؤتمنة، أو مندوبة (commis) في مؤسسة أو شركة يملكها أجانب. وكانت معظم هذه الشركات الأجنبية تقوم بالإستيراد والتصدير والتجارة. ونقصد بها أيضا العناصر البرجوازية المغربية التي تستورد مختلف أنواع البضائع الجاهزة من المراكز الامبريالية، وتبيعها في السوق الداخلية، وتصدّر الى تلك المراكز الإمبريالية مواد أخرى أولية (خام أو شبه-خام).

ولكن هذا التصور لم يعد كافيا ولا ملائما للواقع المجتمعي بالمغرب. حيث أن دور هذه العناصر البرجوازية المغربية لم يبق محصورا في «التوسط» داخل الحركة التجارية بين المراكز الإمبريالية الأجنبية المنتجة والسوق الداخلية المستهلكة. فمنذ قرابة الستينات، أخذت تتكون مجموعات برجوازية مغربية تحظى بموقع أو دور في مؤسسات إنتاجية داخل المغرب (خاصة في الصناعات الصغيرة التحويلية، مثل تحويل المنتوجات الفلاحية، و النسيج، والجلد، و الخياطة، والزرابي، والمصبّرات النباتية والحيوانية، والصيد البحري، والميكانيك، والعدانة الصغيرة، إلى آخره). وأصبحت بعض هذه العائلات البرجوازية المغربية تتوفر منذ قرابة السبعينات على رساميل متفرعة ومتوسعة، تمتد وتتواجد في قطاعات اقتصادية متنوعة مثل السياحة والتأمين والبنك والإستيراد والفلاحة التصديرية، بالإضافة الى الصناعة التحويلية الصغيرة. ولكن مجمل هذه العناصر البرجوازية المغربية **لم** تتحول الى عناصر وطنية مستقلة عن الرسمال الامبريالي الأجنبي. ولكنها غيّرت فقط شكل ارتباطها به. فهي في مجملها بقيت تبعيّة للإمبريالية الغربية، إما عن طريق إشراك رسمالها مع رسمال أجنبي امبريالي في مؤسساته العاملة داخل المغرب، وإما عن طريق وسائل إنتاجها المستوردة جاهزة من المراكز الإمبريالية، والتي قد تبقى أحيانا مسيرة ومصانة تقنيا من طرف أطر أجنبية، وإما عن طريق تسويق منتوجاتها (التي غالبا ما لايمكن بيع الجزء الأكبر منها سوى) في أسواق المراكز الامبريالية وبالشروط التي تحددها هذه الامبريالية.

ومنذ قرابة سنة 1973، نظمت الدولة المغربية عملية «المغربة»، أي إشراك الرسمال المحلي المغربي في رسمال نوع محدد وعدد محدد من الشركات (خاصة في قطاع الخدمات، وفي بعض الصناعات). وكان مطلوبا في هذه الحالات المحددة أن يصل الرسمال المغربي المحلي الى 50 % كحد أدنى. وأنجزت عملية «المغربة» هذه في غالب الحالات عن طريق الزيادة في رسمال المؤسسة المغربة.

وهذه العملية (أي « المغربة ») لم تبتكر شيئا. ولكنها جاءت فقط لترسيم وتشجيع وتكميل عملية كانت قد بدأت تلقائيا على الأقل منذ الستينات. ولم تكن هذه العملية فعلا وطنيا موجّها ضد الرساميل الامبريالية الأجنبية. بل الإمبريالية هي نفسها التي شجّعت عموما الرسمال المحلي في البلدان المسودة التبعية على المشاركة الى جانب رساميلها في الشركات والمؤسسات الامبريالية. وقد شجّعت الامبريالية ليس فقط المغرب على إنجاز « المغربة »، بل شجّعت كذلك كثيرا من البلدان المسودة التبعية على تنظيم عمليات مماثلة (في الزايير مثلا، وساحل العاج، والكامرون ...).

والهدف من هذا التغيير في الإستراتيجية الاقتصادية للإمبريالية هو إضفاء صبغة « وطنية » مزيفة على المؤسسات والشركات الإمبريالية العاملة داخل هذه البلدان المسودة التبعية. وقد تجلّت مظاهر هذه « الوطنية » المزيفة أكثر من واحد (سنتناول فيما بعد أطروحة عبد السلام المودن الذي يدعي أن الرسمالية بالمغرب تحولت من « تبعية » إلى « وطنية »). وتهدف أيضا هذه الإستراتيجية الإقتصادية للإمبريالية إلى تخفيف أو إتقاء أخطار الثورات الوطنية المحتملة المعادية لتواجد المصالح الإمبريالية، والهادفة إلى تأميم المؤسسات الإمبريالية. خاصة وأن تنازل الامبريالية عن قسط (قد يبلغ أو يتجاوز 51 %) من نسبة رسمال هذه المؤسسات الإمبريالية، هو مجرد تنازل عن نسبة من « الملكية القانونية » للرسمال، ولكن « الملكية الإقتصادية » الحاسمة للمؤسسات المعنية تبقى أساسا بين أيدي الطرف القوي، السائد، أي الطرف الإمبريالي. وبالتالي فإن قدرة الامبريالية على التحكم في الحياة الإقتصادية (للمغرب ولما شابهه من البلدان المسودة التبعية) لم تزل، ولم تضعف. بل إنها أصبحت أكثر شمولية، وأكثر عمقا.

* *

إن بنية التوزيع القانوني أو الرسمي لحصص الرسمال داخل المؤسسات والشركات الإقتصادية بالمغرب، لا تعطي دائما صورة حقيقية عن البنية والهوية الفعلية لمالكي هذه الحصص. فرغم بعض التدابير والحيل المستعملة عادة داخل المغرب في أشكال المساهمة في الرسمال، والهادفة إلى إخفاء البنية الحقيقية لتوزيع

ملكية الرسمال ، فإن الطابع العائلي لا زال طاغيا في ملكية رساميل المقاولات والشركات المغربية (8) . وتتوزع هذه العائلات حسب منطقتها الأصلية بين « فاسية » و « سوسية » و « ارباطية » و« ريفية » و « بيضاوية » و « مكناسية » **(وذلك نسبة إلى أسماء المناطق الرئيسية في المغرب)**.

إن الرسمال المغربي الكبير الخاص داخل المغرب يتوزع فقط فيما بين بضعة مئات من العائلات . وقد عدها **عزيز** بلال خلال نهاية السبعينات في 300 عائلة (9).

وخلال بداية الثمانينات ، أصبحت نسبة الرسمال الأجنبي داخل المقاولات والشركات الكبيرة العاملة داخل المغرب تتراوح عموما بين 20 و 50 في المئة من الرسمال الاجتماعي الاجمالي . ويغلب في الرسمال الأجنبي الرسمال الفرنسي والشركات والاحتكارات الفرنسية الكبيرة. ولكن الدور الفعلي للرسمال الأجنبي في التوجيه الاقتصادي يتجاوز هذا الحجم (10).

ويحتل الرسمال الأجنبي العامل داخل المغرب مواقع قوية خاصة داخل « الصناعات الميكانيكية والمعدنية (Métallurgique) والكهربائية والإلكترونية »، وفي « الصناعات الكيماوية وشبه - الكيماوية ». بينما يحتل الرسمال المغربي الخاص مواقع قوية خاصة في « صناعات تحويل المواد الفلاحية » ، وفي « صناعة النسيج والجلد والأحذية » .

وإذا استثنينا بعض القطاعات والفروع الاقتصادية (مثل الفوسفاط، والمناجم، والمعدنة (Métallurgie)، والميكانيك ، ومصانع السكّر ، والطاقة ، والإسمنت) ، يمكن القول أن نسبة رسمال الخواص المغاربة في المقاولات والشركات المحلية الكبيرة خلال بداية الثمانينات أصبحت تتراوح عموما بين 20 و 50 في المئة . وتتراوح هذه النسبة أحيانا ما بين 60 و 80 في المئة أو أكثر (مثلا في : المطاحن ، والحليب ومشتقاته ، والمصبرات ، والنسيج ، والجلد ، والأحذية ، والأجور) . ولكن هذه الصورة لا تعبّر جيّدا عن الواقع . لأن الرسمال « المزدوج » (أي المختلط بين الدولة والخواص) ، وكذلك الرسمال « العمومي » الذي هو في ملكية الدولة ، لا ينافسان الرسمال الكبير المغربي الخاص. بل إن الرسمال « العمومي » ، والرسمال « المزدوج » ، هما معًا في خدمة مصالح الرسمال الكبير المغربي الخاص. وتجد الدولة في عدد من الحالات تمنح مقاعد هامة ومؤثرة في مجالس إدارات المقاولات والمؤسسات الانتاجية « العمومية » التابعة للدولة إلى رسماليين خواص كبار مغاربة (11).

وإلى حدود السبعينات، كان الرسمال «العمومي» التابع للدولة مهيمنا في اقتصاد المغرب. و عملت الدولة بالمغرب كل ما في وسعها، وعلى امتداد سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات، بهدف تقليص «الاقتصاد العمومي» إلى أدنى حدّ ممكن. والحل الوحيد لذلك هو عملية «التمليك (privatisation)»، أي تفويت ملكية المؤسسات الانتاجية والخدماتية «العمومية» الى رسماليين خواص مغاربة وأجانب. و خلال نهاية السبعينات، بلغت نسبة الرسمال «العمومي» التابع للدولة في أكبر مقاولات ومؤسسات الصناعات التحويلية 31 في المئة، و 41 في المئة في مجمل كبار مؤسسات ومقاولات ما يسمى ب «القطاع الثاني»[10]. ومن المحتمل جدا أن تنخفض إلى أدنى من ذلك خلال التسعينات.

ويستشفّ من الخطابات الرسمية لكثير من المسؤولين الكبار في الدولة أنها تهدف إلى تقوية وتنمية طبقة الرسماليين المغاربة الكبار، و طبقة الرسماليين المغاربة المتوسطين والصغار، لكي يكونان قادرين على الإضطلاع بالاقتصاد المغربي، وعلى تعويض دور الدولة المغربية في الانتاج والخدمات. ولا يحظى طبعا من بين الرسماليين المغاربة بهذه التسهيلات والامتيازات الاقتصادية الممنوحة من طرف الدولة إلاّ الذين لهم علاقة وثيقة بالسلطة السياسية في البلاد. وإذا كانت الدولة في المغرب تجتهد بهدف توسيع وتقوية صفوف طبقة الرسماليين الكبار وطبقة الرسماليين المتوسطين، فإن ظاهرتي تمركز (centralisation) وتركّز (concentration) الرسمال المغربي تحدّ من فعالية تلك المجهودات. ورغم تخلف الرسمالية في المغرب بشكل عام، توجد فيه بضعة أقطاب رسمالية كبيرة جدا، وكل واحد منها يتكون من بضعة عائلات فقط. وهذه الأقطاب الرسمالية المغربية، بعضها يركز في استراتيجيته الاقتصادية على قطاع أو فرع اقتصادي واحد، و بعضها الآخر يركز على التواجد في عدة قطاعات.

ويشتكي عادة الرسماليون البرجوازيون المغاربة الكبار والمتوسطون العاملون في الصناعة والخدمات، يشتكون من كون الدولة بالمغرب ظلت ولا زالت تمنح امتيازات متنوعة ومتعددة للرسمال العقاري (في الفلاحة وفي العقارات الحضرية) وذلك مثلا في ميادين سياسات الريّ، والضرائب، وصندوق القرض الفلاحي، والتصدير، ... إلى آخره[12]. لماذا؟ لأن نمو الرسمال المغربي الصناعي على حساب الرسمال المغربي العقاري قد يهدد بغرض تغيير شكل السلطة القائمة. ولأن

مصالح الطبقة السائدة بالمغرب تسوقها إلى محاولة ضمان استمرارية مشروعيتها وسيادتها عن طريق إعادة إنتاج وتقوية وعصرنة الرسمال العقاري المغربي .

وكان عزيز بلال في قرابة سنة 1977 يعتبر أن الرسمال المغربي الكبير يتوزع على الشكل التالي : 50 % في العقار (الفلاحي والحضري) ، و25 % في الصناعة ، و25 % في التجارة والخدمات . ويعتبر باحثون آخرون أن هذا الرسمال يتوزع في قرابة سنة 1980 كالآتي : 52 % في العقار (الفلاحي والحضري) ، و31 % في الصناعة ، و17 % في التجارة والخدمات (11) .

* *

وتشكل التوجيهات والتغييرات الاقتصادية الاستراتيجية التي فرضتها بعض المؤسسات المالية الإمبريالية الدائنة (مثل «صندوق النقد الدولي» ،...) على الدولة بالمغرب مثالا واضحا على مدى قدرة الامبريالية على توجيه مجمل اقتصاد البلاد في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الإستراتيجية ، في إتجاه تعميق وترسيخ التوجهات الرسمالية ، وتعميق وتقوية التبعية للمراكز الإمبريالية الغربية .

* *

ولتسجيل هذه التحولات المجتمعية المذكورة ، ولأخذها بعين الاعتبار ، نقترح التخلص من مصطلح «الكمبرادور» أو «البرجوازية الكمبرادورية» الذي يكتفي بإبراز دور «الوسيط التجاري» للبرجوازية . ونستبدله بمفهوم «التبعية» الذي هو أولا مفهوم مركب ، وثانيا مفهوم عام يصف ويصور مجمل أشكال الإرتباط بالمراكز الامبريالية ، أو بالرساميل أو بالأسواق أو بالمصالح الإمبريالية . فعندما نصف مثلا طبقة «البرجوازية الكبيرة» (أو طبقة «المستغلين (بكسر الغين) الكبار») بأنها «تبعية» ، فإننا نقصد بذلك أنها ترتبط بالمراكز الامبريالية ، إما عن طريق رساميلها المشتركة ، أو المندمجة مع رساميل إمبريالية في شركات أو مؤسسات أو عمليات اقتصادية ، وإما عن طريق وسائل الإنتاج التي تستوردها جاهزة تقريبا من المراكز الامبريالية ، وتستمر في شراء قطع الغيار . وفي الإتيان بالأطر القادرة على صيانة أو إصلاح أو تحسين هذه التجهيزات المستوردة من المراكز الامبريالية ، وإما عن طريق المواد الأولية (الخام أو شبه - الخام أو المصنعة) التي تستوردها من هذه المراكز الامبريالية ، وإما عن طريق تسويق منتوجاتها حيث تنظم إنتاجها من أجل البيع في

أسواق المراكز الامبريالية ، ولا تستطيع في غالب الأحيان تسويق الجزء الأكبر من هذه المنتوجات سوى داخل هذه الأسواق الامبريالية .

فميزة البرجوازية « التبعية » ، هو أن مصالحها تندمج أو ترتبط بمصالح للامبريالية وذلك الى درجة أنه لا يمكنها في كثير من الميادين (سواء في الصناعة ، أم في الفلاحة ، أم في « التنمية الاقتصادية » ، أم في التعليم ، أم في الثقافة ، أم في العلاقات والتحالفات الدولية ، الى آخره) لا يمكنها أن تدافع عن مصالحها الخاصة دون أن تدافع في نفس الوقت عن مصالح الامبريالية !

فمفهوم « التبعية » هذا ، هو أعمّ وأشمل ، وأكثر تعبيرا عن التطورات الراهنة . بينما مفهوم « الكمبرادور » - بالإضافة إلى أنه لفظة لا تينية - لم يعد حاليا ملائما ولا صحيحا .

* *

وإذا أردنا تلخيص مراحل تطور الطبقة « البرجوازية الكبيرة » بالمغرب [وفي أطروحتي أستعمل مفهوم « لطبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار »] ، يمكن - بشيء من الاختزال - إبراز ثلاثة مراحل أساسية . وهي :

المرحلة الأولى ، وتشمل عموما ما قبل الحصول على الاستقلال في سنة 1956 ، حيث لم تكن هناك برجوازية كبيرة مغربية موجودة وذات قوة ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، خاصة في علاقتها مع الرساميل الأجنبية .

أجل ، لقد كانت في المغرب قبل الاستقلال نواة « برجوازية » تجارية كبيرة نسبيا ، وخصوصا منها العائلات والمجموعات « الفاسية » التي كانت تقوم بتجارة كبيرة نسبيا بين المغرب وبعض بلدان أوروبا الغربية . ولكنها كانت من نوع جديد . حيث لم تكن توازيها أية « برجوازية » مغربية أخرى . فلم تكن تتواجد إلى جانبها أية « برجوازية » حقيقية لا في مجال الصناعة ، ولا في مجال الفلاحة .

والمرحلة الثانية تمتد من قرابة الاستقلال في سنة 1956 الى فترة عملية « المغربة » في سنة 1973 . وخلالها نمت العناصر البرجوازية بشكل سريع وقوي . وذلك أساسا بمساعدة الدولة ومن خلالها . حيث أن الدور الأساسي للدولة ظل (منذ سنة 1956 ولا يزال إلى حد الآن) هو السهر على انتزاع جزء هام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي ، وتمريره عبر قنوات متنوعة الى عناصر عائلات

هذه البرجوازية ، لتمكينها من تحقيق التراكم الرسمالي الأولي الضروري، ولتحويلها الى طبقة برجوازية حقيقية ، غنيّة ، قوية ، و فعالة .
فتحولت من مجرد وسيط تجاري «كمبرادوري» بين الرساميل الامبريالية والسوق الداخلية إلى عناصر رسمالية برجوازية مؤهلة لكي تصبح شريكا — ولو بشكل ثانوي أو شكلي أحيانا — في رساميل نسبة لا يستهان بها من المؤسسات و المقاولات الامبريالية العاملة داخل المغرب.

والمرحلة الثالثة تمتدّ من قرابة سنة 1973 إلى قرابة سنة 1988 ، أي من عملية « المغربة » إلى عملية « التمليك (Privatisa-tion-) » ، أي تمرير نسبة هامة من المؤسسات الانتاجية والخدماتية «العمومية» من ملكية الدولة إلى ملكية رسماليين مغاربة خواص.
[وعوض ترجمة كلمة « Privatisation » بعبارة « الخوصصة » العامضة ، أو بعبارة « تمرير القطاع العام إلى القطاع الخاص » التي لا تقل غموضا ، استعمل بدلا منها المصطلح الشفاف : « التمليك »]. وقد تستمر عملية « التمليك » على امتداد عدة سنوات. ولم تعد عملية « التمليك» هذه ممكنة وضرورية اليوم في المغرب إلا لأن المستغلين (بكسر الغين) الرسماليين الكبار المغاربة أصبحوا أكثر عددا و أكثر قوة مما كانوا عليه خلال السنوات الستينات والسبعينات. ولأنهم أصبحوا يحتلون مواقع في الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدماتية والبنكية والمالية! وهذه العملية الجديدة تعبّر أيضا على أن «البرجوازيين» المغاربة الكبار التبعيين ، لم يعودوا فقط قادرين على مزاحمة الرساميل الامبريالية العاملة داخل المغرب ، وعلى الإشتراك معها ، ولكنهم أصبحوا قادرين أيضا على إلتهام المؤسسات الانتاجية والخدماتية الكبيرة نسبيا التي أسستها الدولة بجهد كبير (طبعا بواسطة ، وفقط بواسطة ، ما استخرجته من استغلال الجماهير المغربية الكادحة بالداخل وبالخارج). وقد عبّر صراحة بعض هؤلاء البرجوازيين المغاربة الكبار التبعيين ، وبعض ممثليهم (13)، ليس فقط على ضرورة تحويل المؤسسات الانتاجية و الخدماتية « العمومية » من ملكية الدولة الى ملكية خواص برجوازيين (مستغلين) مغاربة . بل إنهم ألحّوا على « ضرورة كفّ الدولة من الآن فصاعدا عن إنشاء مؤسسات انتاجية أو خدماتية أخرى » . وأكدوا أن الرسماليين المغاربة قادرين على تسيير هذه المؤسسات وعلى إنشاء أمثالها. وألحّوا على أن « دور الدولة « من الآن فصاعدا » هو الاقتصار على « إعانة و تشجيع » المستغلين (بكسر العين) الرسماليين المغاربة ، وليس النيابة عنهم ، كما كان الحال إلى حدود قرابة الثمانينات ! أما ما يقال عن « اختيار الليبيرالية

(Libéralisme) » [وأترجمها وأعربها ب « الإباحية الرسمالية » أو « الرسمالية الإباحية » حسب الإطار المعني] ، فإنه مجرد خطاب إيديولوجي ، وكلام شكلي لتبرير هذه التحولات الرسمالية التبعية ، ولتنويـــم الأذهان الملاحظة والمراقبة !

و خلاصة تجربة قرابة 30 سنة من بعد الاستقلال في المغرب تحتوي إذن على جانبين مترابطين ، هما :

1) تكريس وتوطيد جهود الدولة لتكوين طبقة قوية مـن الرسماليين المستغلين المغاربة ، وتنمية وتقوية الرسمال المغربي المحلي التبعي ؛

2) تعميم وتقوية علاقات التبعية بين المجتمع المغربـي والمراكز الإمبرياليـة الغربيـة .

فالبرجوازية الكبيرة أصبحت إذن تدّعي أنها قادرة اليـوم ، ليس فقط على مزاحمة الرسمال الامبريالي وعلى الاشتراك معه في رسمـال الشركات والمؤسسات الامبريالية العاملة داخل المغرب ، بل أيضا على تعويض الدولة في امتلاك وتسيير المؤسسات الانتاجية والخدماتية « العمومية » . أما حول ادعاء قدرة هذه الطبقة على إنشاء مؤسسات إنتاجية وخدماتية أخرى جديدة من نفس الطبيعة ، ومن نفس الحجم الذي للمؤسسات التي أنشأتها الدولة سابقا ، فهو يبقى الى حد الآن مجرد إدعاء . لأن محـرك طبقة البرجوازية الكبيرة التبعية ، ليس هو تلبيّة الحاجيات الأساسية داخل المجتمع بواسطة إنتاج محلي ، ولكن محركها وهدفها هو فقط الربح الأكبر والأسرع والأسهل !

وقد إتفق معي ي.س. على أن : « مصطلح " الكمبرادو " ليس مفيدا من الناحية النظرية ، لأنه [لم يعد] يعني شيئا في الواقع الراهن » (94) .

البرجوازيـة الوطنيـة

ومن إسهام أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » أنها أوضحت من خلال استقراء الواقع المجتمعي (ولو بشكل مركز ، وأحيانا عبر إشارات فقط) عدم ملائمة مفهوم « البرجوازية الوطنية » لهذا الواقع . وقد وافق ي.س. على هذا الطرح . وقد كتب : « قام الكاتب بنقد مفهوم « البرجوازية الوطنية » ، وأبان على عدم وجود هذه البرجوازية في المجتمع المغربي ، وإننا

(...) نؤيده في ذلك ... » (15).

وفي كثير من البلدان والثورات، كانت الحركة التقدمية تطابق عموما بين « البرجوازية المتوسطة » و « البرجوازية الوطنية » (16).
لأن هذا التطابق كان موجودا الى حد ما في مجتمعاتها. ولكن هذا التطابق لا يوجد دائما وفي جميع المجتمعات (المسودة التبعية). بل ان المجتمعات التي تخضع خلال مدد طويلة لسيطرة الامبريالية العالمية (مثل المغرب)، تتحول داخلها البرجوازية المتوسطة الوطنية إلى برجوازية متوسطة مرتبطة تماما بالإمبريالية، أي بعبارة أخرى أنها تصبح هي أيضا تبعية للإمبريالية، عبر نفس القنوات التي ترتبط بها البرجوازية الكبيرة بالإمبريالية.

لهذا نرفض المطابقة بشكل آلي في تحليل مجتمعنا بين البرجوازية المتوسطة والبرجوازية الوطنية. ولهذا لجأت الطروحة « تحديد طبقات المجتمع » أولا الى تحديد « طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار » و « طبقة المستغلين المتوسطين » و « طبقة المستغلين الصغار ».
ثم تسائلت هل توجد من بينها طبقة أو فئة « وطنية »، مستقلة عن المصالح الامبريالية ومعادية لها. فوجدت الأطروحة أنه في إطار سيطرة الامبريالية على اقتصاد المجتمع، وفي إطار السيادة المطلقة لنمط الانتاج الرسمالي التبعي للإمبريالية، ونظرا للترابط العضوي بين مصالح مجمل هذه الطبقات والمصالح الإمبريالية، لا توجد « برجوازية كبيرة وطنية » ولا « برجوازية متوسطة وطنية »، تعاني من سيطرة الامبريالية، وتتضرر منها، وتقاومها، وتناضل ضد تدخلها وتواجدها في البلاد. بل على عكس ذلك، فجميع البرجوازيات (الكبيرة والمتوسطة) بالمغرب، تنادي بالإمبريالية، وتطالب بمساعداتها، وحمايتها، وبعنايتها، ولا تتمنى أكثر من تنمية مصالحها في ارتباط وفي تشارك مع مصالح الامبريالية داخل البلاد. وانها قانعة تماما بمرتبتها المسودة والتبعية تجاه الامبريالية الغربية.

* *

هل « البرجوازية » بالمغرب تبعية أم وطنية؟ هل الرسمالية في المغرب تبعية للإمبريالية أم وطنية؟ مجمل الحركة المناضلة بالمغرب تؤكد في أدبياتها أن الرسمالية بالمغرب هي تبعية (dépendante) للإمبريالية (كما سبق أن أشرت الى ذلك). لكن البعض أصبح « بغتة » يدعي اليوم عكسا ذلك. فقد زعم عبد السلام المودن: « في اللحظة البدائية [ويقصد الكاتب حسب تعبيره: لحظة بداية صعود الرسمالية بالمغرب]

كان النظام الرسمالي المغربي نظاما تبعيا (...) ثم في لحظة معينة من التطور والانتشار والتعميم، تحول فجأة إلى نقيضه، أي إلى نظام رسمالي وطني نتيجة التعميم الحاصل داخل المجتمع المغربي» (97).

فإذا تحولت الرسمالية، وإذا تغيرت البرجوازية بالمغرب، فأصبحت «وطنية» فعلا، فإن هذا التطور ستنتج عنه نتائج ذات بعد استراتيجي في أفكار وبرامج الحركات المناضلة بالمغرب. فهل هذا التحول حدث فعلا؟ كلاّ! إنه حدث في تصورات عبد السلام المودن فقط، وليس في الواقع الحي. ولماذا؟ لأن عبد السلام المودن (وآخرون مثله) يحتاجون إلى تبرير خط سياسي يرغب في تجاهل مهام مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية. فيدّعون «بغتة» أن هذه المرحلة قد إنتهت، وأن الرسمالية والبرجوازية هي بالمغرب «وطنية» تماما. وهل أتى عبد السلام المودن (ع.م.) بحجج لتأكيد زعمه؟ كلاّ! إنه لم يات ولو بحجة صغيرة واحدة. كل ما فعله ع.م. هو أنه أعطى لـ «الوطنية» معنى مخالفا لمعناها الحقيقي المتعارف عليه. فطرح أن الرسمالية «الوطنية» هي التي تكون «منتشرة في»، أو «معممة على»، مجمل «الوطن» أو البلاد. ثم طرح: «أن النظام الرسمالي المغربي كان في مرحلة صعود البرجوازية نظاما تبعيا». ثم أضاف فورا ان هذا النظام الرسمالي مرّ من مرحلة من «الانتشار والتعميم» داخل المجتمع المغربي. ثم استنتج بكل بساطة أن النظام الرسمالي بالمغرب: «أصبح في المرحلة الحالية بحكم تعميمه على المجتمع المدني نظاما وطنيا» (98). هذا هو كل ما طرحه ع.م. في هذا الموضوع!

وما هو الخطأ في فكرة ع.م.؟ خطؤها هو أن الرسمالية والبرجوازية في المغرب كانت ولا زالت تبعية للإمبريالية الغربية. والمقصود بمصطلح «التبعية» هو أن المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه البرجوازية ترتبط ب، وتتداخل مع، مصالح الامبريالية العالمية إلى درجة أن هذه البرجوازية لا تستطيع الدفاع عن مصالحها دون الدفاع في نفس الوقت عن مصالح الامبريالية. ولا تستطيع هذه البرجوازية مواجهة الامبريالية دون إلحاق الضرر بمصالحها الخاصة. لماذا؟ لأن البرجوازية التبعية بالمغرب ترتبط ب، وتتداخل مع، الامبريالية عبر رساميلها في المؤسسات الانتاجية والخدماتية، أو عبر وسائل إنتاجها، أو عبر التكنولوجيا والخبرات الاقتصادية والتدبير، والصيانة، أو عبر استيراد الأدوات وقطع

الغيار، والمواد الخام أو شبه-الخام أو المصنعة، أوعبر تسويق منتوجاتها في أسواق المراكز الامبريالية، إلى آخره. ومجمل التحاليل حول اقتصاد المغرب، بما فيها التحاليل البرجوازية نفسها، تعترف ب، وتؤكد على، تبعية الاقتصاد المغربي للإمبرياليات الغربية.

وإذا إنتشرت الرسمالية في المغرب حتى تصبح «معممة» على كل «الوطن»، فهل ستتحول البرجوازية التبعية الى برجوازية وطنية؟ كلا! إن جوهر «الوطنية» ليس هو «التعميم» على «الوطن»، ولكنه الاستقلال الاقتصادي والسياسي والفكري عن الامبريالية، والنضال الملموس من أجل التحرر من سيطرتها واستغلالها. أنظر مثلا كوريا الجنوبية أو تايوان أو الفيليبين أو الشيلي، وغيرها كثير، فرغم أن الرسمالية معممة على مجمل هذه المجتمعات، فإنها لا تزال رسمالية تبعية، وذلك على عكس ظن ع.م.

ومن هي - في هذه الحالة - البرجوازية «الوطنية»؟ ومتى ستتحول البرجوازية التبعية إلى وطنية؟ ستصبح وطنية حينما ستغدو مستقلة عن الامبريالية العالمية على مستوى رساميلها، ووسائل إنتاجها، وتسويق منتجاتها، إلى آخره. وهل يمكن مع مرور الزمن أن تتحول البرجوازية التبعية، هي نفسها، وتلقائيا، ونتيجة لتراكم ما، الى برجوازية «وطنية»؟ كلا! ولماذا؟ أولا، لأنه، رغم وجود العشرات من المجتمعات التبعية عبر العالم منذ قرابة قرن من الزمن على الأقل، لا توجد ولو حالة مجتمع واحد تحولت فيه البرجوازية التبعية الى برجوازية وطنية! وثانيا، لأن جميع زعماء وقادة الحركات الوطنية التحررية في المجتمعات المسودة التبعية للامبريالية عبر العالم الذين كتبوا عن التجارب النضالية لشعوبهم، ونظّروا دورسها وخلاصاتها، كلهم وبدون استثناء، يؤكدون ويلحّون على أن البرجوازية الكمبرادورية، أو البرجوازية التبعية، لا يمكنها أن تتحول إلى برجوازية وطنية، ولا تسمح لها طبيعتها «التبعية» بالمشاركة الحقيقية والمخلصة في النضال الوطني التحرري، وأن الطبقات المؤهلة لحوض هذا النضال الوطني التحرري هي بالضبط الطبقة العاملة، وحلفاؤها الموضوعيون الذين هم جماهير الفلاحين والفئات الثورية من البرجوازية الصغيرة.

ولكن كيف يمكن ل ع.م. أن يخطيء الى هذا الحد؟ المسألة ليست شخصية. ولكن كل المفكرين والدعاة الذين يكونون مخلصين لحزبهم أكثر مما هم مخلصين للحقيقة، يلجأون - حينما يصبح خطهم السياسي متجاوزا من طرف الأحداث التاريخية الجارية - يلجأون إلى تجاهل الحقائق

القائمة في الواقع ، وإلى الدفاع على مزاعم غير موجودة أو غير صحيحة ، وذلك بهدف الدفاع عن خطهم الذي يخشون من انفضاح تجاوزه !

البرجوازية الصغيرة

النقد الأساسي الذي أوجهه إلى مجمل التحديدات الطبقية للبرجوازية الصغيرة التي طرحت الى حد الآن (سواء في أوروبا ، أم في العالم العربي) ، هو أنها تخلط في غالب الحالات داخل طبقة « البرجوازية الصغيرة » بين ثلاثة مجموعات طبقية مختلفة كيفيا . وهي :
1) مجموعات من المستغِلين (بكسر الغين) الصغار ، 2) مجموعات من الذين لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يستغَلون (بفتح الغين) ، 3) بعض المجموعات من المستغَلين (بفتح الغين) . وفي اعتقادي ، كل التحديدات الطبقية للبرجوازية الصغيرة من هذا النوع هي فضفاضة ، غير دقيقة ، ومرفوضة اليوم . وتقتضي منا الدقة العلمية والسياسية ، وكذلك التطورات الحديثة داخل مجتمعاتنا الراهنة أن نميز بشكل واضح بين « المستغِلين (بكسر الغين) الصغار » وهم في رأيي البرجوازيون الصغار الحقيقيون ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى « الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون » .

إن رواد الفكر الاشتراكي (ماركس ، لينين ، ماوو ، ...) ، عندما يتكلمون عن الطبقة « البرجوازية الصغيرة » بهدف توضيح الموقع الطبقي لأفرادها ، فإنهم يقصدون عموما عناصر « برجوازية » تماما ، ولكن فقط « صغيرة » بالمقارنة مع العناصر الأخرى « البرجوازية الكبيرة » و« البرجوازية المتوسطة » . أي أن أفراد « البرجوازية الصغيرة » هم على العموم مثل سائر « البرجوازيين » ، يملكون ، أو يتحكمون في ، وسائل إنتاج صغيرة نسبيا (أو على الأقل يشاركون في تنظيم أو إدارة أو مراقبة أو تدبير عملية الانتاج والاستغلال) ، فيمارسون أو يشاركون في تنظيم الاستغلال ، ويحصلون على نصيب صغير نسبيا من فائض القيمة الإجمالي المجتمعي .

وإنني أدرك جيدا أن رواد الفكر الاشتراكي ، كانوا أيضا يدخلون ضمن طبقة « البرجوازية الصغيرة » بعض المجموعات من الذين لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يُستغَلون (بفتح الغين) ، مثل الفلاحين

المتوسطين ، والحرفيين المستقلين الأفراد ، والمثقفين ، والطلبة ، والموظفين الصغار ، إلى آخره ...(16) . ولكن - كما يقول المعتزلة - « العقل أسبق على النقل » إلهذا فإنني مقتنع أنه حان الوقت لتجاوز هذا الخلط . فأعتقد أن التطورات المجتمعية الحديثة في المجتمعات المعاصرة توجب التمييز طبقيا وسياسيا بين عناصر المستغلين (بكسر الغين) الصغار من جهة ، ومن جهة أخرى عناصر الذين لا يستغلون (بكسر الغين) ولا يستغلون (بفتح الغين) .

فلم يعد لا مقبولا ولا معقولا أن نحشر داخل طبقة واحدة (هي « البرجوازية الصغيرة ») مستغلين (بكسر الغين) صغارا ، (مثل مالكي الأوراش الحرفية الصغيرة ، ومالكي معامل متواضعة ، ومصانع صغيرة منتجة ، والفلاحين الأغنياء ، والفلاحين المتوسطين المستغلين (بكسر الغين) الصغار) ، والموظفين المتوسطين المكلفين بالمراقبة أو بالإدارة أو بالتدبير في وحدات الانتاج أو الخدمات أو في إدارات الدولة ، إلى آخره) ، وعناصر لا تستغل ولا تستغل (مثل: التلاميذ ، والطلبة ، والعاطلين ، والمتقاعدين ، واللصوص الصغار ، والمساجين ، والحرفيين المنفردين المستقلين ، ومعلمي المدارس الابتدائية ، والأساتذة الصغار ، والفلاحين المتوسطين الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، والموظفين الصغار في الإدارة ، والتجار الصغار ، والباعة الصغار المتجولين ، إلى آخره) . لماذا لا يصح الخلط بين هذين النوعين من المجموعات داخل طبقة واحدة (هي هنا البرجوازية الصغيرة) ؟

- لأن العناصر الأولى المذكورة أعلاه (أي المستغلين (بكسر الغين) الصغار) ، تمارس (أو على الأقل تساهم في تنظيم) الاستغلال الطبقي . بينما العناصر الثانية (أي الذين لا يستغلون ولا يستغلون) ، لا تمارسه ، ولا تساهم في تنظيمه . وهذا فرق هام !

- ولأن العناصر الأولى تساهم في اقتسام فائض القيمة المجتمعي الاجمالي ، بينما الثانية لا تحصل على أي نصيب منه . وهذا أيضا فرق هام !

- ولأن الطموح الأساسي للعناصر الأولى هو عموما أن تصبح من المستغلين (بكسر الغين) المتوسطين ، أو من المستغلين (بكسر الغين) الكبار الأقوياء ، السائدين . بينما العناصر الثانية تطمح في غالب الحالات إلى أن تكون مدمجة في الحياة المجتمعية ، وأن تكون لها مكانة محترمة فيها ، وأن تحظى بعيش عاد ، ومدخول كاف ، ولو متواضع ، ولكن كريم وشريف . وهذا فرق هام أيضا !

ـ ولأن المواقف السياسية للعناصر الأولى تجاه الوضع المجتمعي القائم، وتجاه مشروع التغيير المجتمعي، تميل عموما إلى أن تكـــون محافظة. ومن الممكن أن تكون حتى رجعية خلال بعض فترات تـراجـع أو ركود الحركة النضالية الشعبية. بينما العناصر الثانية تجعلهـــا أوضاعها المجتمعية تميل أكثر إلى تفهم أو تبني مواقف سياسيـــة تقدمية مناصرة للطموحات طبقة المستغلين (بفتح الغين)، ومساندة للتغيير المجتمعي، حيث أن هذا الأخير يساعد على تحقيق مطامحها، ولا يضر في شيء بمصالحها. وهذا أيضا فرق هام!

لهذه الاعتبارات، نعتقد أنه حان الوقت للتخلي عن الخلط في طبقة واحدة (هي «البرجوازية الصغيرة») بين عناصر المستغلين الصغار، وعناصر الذين لا يستغلون ولا يستغلون! فنؤكد على ضرورة هـــذا الفرز، من خلال التمييز بين «طبقة المستغلين الصغار» و«طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون»! بينما مفهوم «البرجوازية الصغيرة» لم يكن يسمح على العموم بإقامة هذا التمييز.

وبما أن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون هي، في إطار المجتمعات المسودة التبعية في «العالم الثالث»، طبقة ضخمة، وقليلة الانسجام فيما بين عناصرها، فإن أطروحة «تحديد طبقـات المجتمع» إجتهدت في اعتبار التمايزات الموضوعية، فميزت داخلها بين «الفئة المدمجة» و«الفئة القمعية» و«الفئة المهمشة»(1).

الطبقة العاملة

ومثلما هو الشأن بالنسبة للمصطلحات والمفاهيم الطبقية السابقة الذكر، نطرح أيضا تجاوز واستبدال مصطلح ومفهوم «الطبقـة العاملة». لماذا؟ بتركيز، لأن الميزة الأساسية التي تهمنا في «الطبقـة العاملة»، ليست هي كونها «عاملة»، ولكن هي كونها «مستغلة» (بفتح الغين).

وأظن أن ي.س. لم يلمس هذا الإسهام الذي أتت به أطروحة «تحديد طبقات المجتمع»(1). فقد كتب ي.س.: «بالنسبة للطبقة العاملة، فإننا نتفق مع عبد الرحمن النهضة فيما ذكره حول "طبقـــة المستغلين"(14)، وإن كنا لا نرى فائدة في استبدال المفهوم». ولكن هنالك فائدة حقيقية في استبدال هذا المفهوم الطبقي! ما هي هـــذه

الفائدة ؟ إنها ـ بتركيز ـ التالية : ميزة الطبقة التي تعنينا ، ليست هي كونها « تعمل » ، أي أنها مكونة من أفراد « يعملون » . فالطبقة العاملة لا تنفرد وحدها بالقيام ب « عمل » ما . فكل فرد ، وكل فئة ، وكل طبقة ، إلا وتقوم في معظم الحالات ب « عمل » ما ، وذلك بغض النظر عن كون هذا العمل يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الانتاج الاجمالي للمجتمع ، و بغض النظر عن كونه « عملا » حقيقيا أم مزيّفا ، أو مغشوشا ، أو شكليا ، أو عبثيا ، مثل عمل الموظف البيروقراطي ، ومثل عمل عدد هام من العناصر الأخرى في المجتمع الرسمالي (والرسمالي التبعي) ، الى آخره . فحتى « البرجوازية » المستغِلة مثلا ، تقوم ب « عمل » معيّن ، وبزعم أفرادها ، ويصرخون أنهم هم أيضا « يعملون » ، وإن كنّا لا نتفق معهم بالضرورة على أنهم « يعملون » حقّا ، وأن « عملهم » المزعوم هذا هو العمل الذي يجب عليهم القيام به . وعناصر « البرجوازية الصغيرة » كذلك « تعمل » على العموم . وكذلك عناصر « البرجوازية المتوسطة » تقوم عموما ب « عمل » ما . و فسبة هامة من « البروليتاريا المشردة » تقوم ب « عمل » معيّن .

والمقصود إذن ، هو أنه لا يصح بعدُ الإكتفاء بتمييز « الطبقة العاملة » بكونها عاملة . لأن ميزتها ليست هي كونها « عاملة » . بل يجب (من الآن فصاعدا) تمييزها بشكل شفاف ومباشر بما هو أساسي في المرحلة التاريخية الحالية . وهو كونها « مستغَلة » (بفتح الغين) . وبالتالي يجب تسميتها (مثلما جاء في الطروحة « تحديد لطبقات المجتمع ») ب : « <u>لطبقة المستغَلين</u> » . لأن ميزتها الأساسية هي كونها « مستغَلة » . وهذا « التعميق والتدقيق » في تحديد لطبقات المجتمع هو من ضمن الأمور التي ـ مع الأسف ـ لم ينتبه إليها ي.س . في الأطروحة .

شبه البروليتاريا والبروليتاريا المشرَّدة

كان بعض روّاد الفكر الاشتراكي يدخلون عموما عناصر مثل : الفلاحين الفقراء ، والفلاحين الصغار (الذين يعيشون من عملهم الخاص ، ولكنهم يبيعون في نفس الوقت قوة عملهم بشكل جزئي أو ثانوي) ، والحرفيين الصغار ، و المستخدمين الصغار ، والباعة الصغار المتجولين ، ضمن طبقة « شبه -البروليتاريا » (20) .

ولكننا نفضل عدم استعمال مصطلح « شبه - البروليتاريا » . لأنه يحمل لفظا لا تينيا يحتاج إلى تعريب . ولأننا اخترنا إستعمال مفهوم « طبقة المستَغلين » (بفتح الغين) المعرّب بدلا من مصطلح « البروليتاريا » . ولكننا لا نريد استعمال عبارة « شبه- المستَغلين » كمقابل لمفهوم « شبه-البروليتاريا » . لأنه يفتقد إلى الدقّة اللازمة ، ويأتي بالغموض. ولأننا نطرح أن الفلاح الصغير ، والفلاح الفقير ، أو البائع الصغير المتجول ، والحرفي الصغير المستقل ، الذين يبقون على هذا الحال خلال العديد من السنين ، أو خلال حياتهم كلها ، لا يصح أن نصنّفهم ك « مشابهين » للبروليتاريين أو للمستَغلين (بفتح الغين) . لأن بعضهم يدخل ضمن طبقة المستَغلين (مثل الفلاح الفقير ، الى آخره) ، بينما الآخرون يدخلون ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون (مثل البائع الصغير المتجول ، والحرفي الصغير المستقل ، إلى آخره) .

ولاعتبارات مماثلة ، نفضّل عدم استعمال مصطلح « البروليتاريا المشردة » (Lumpen - Prolétariat) .

لهذا نصرّ على التمييز بدقّة بين الذين هم مستَغِلين (بكسر الغين) صغار (فنضعهم داخل طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الصغار) ، والذين هم مستَغلين (بفتح الغين) (فنضعهم داخل طبقة المستَغلين) ، والذين لا يستغِلون ولا يستَغلون (فنضعهم داخل طبقة الذين لا يستَغِلون ولا يستَغلون) . وداخل هذه الطبقة الأخيرة ، ميزت الأطروحة بين ثلاثة فئات : الفئة المدمجة ، الفئة القمعية ، والفئة المهمشة .

إنتهينا هنا من فحص الاعتبارات التي تبرر تجاوز واستبدال مختلف المصطلحات والمفاهيم الطبقية الكلاسيكية (وهي : الطبقة الاقطاعية أو شبه - الاقطاعية ، البرجوازية الكمبرادورية ، البرجوازية الوطنية ، البرجوازية الصغيرة ، الطبقة العاملة ، شبه- البروليتاريا والبروليتاريا-المشردة) . لنتناول الآن مسألة « الابداع النظري » وشروطه ، خاصة وأن الرد على اعتراضات ي.س. يستوجب التطرق إليها .

3- شروط الإبداع النظري

يستشفّ من ردّ ي.س.(2) أنه يعتبر أن الطروحة « تحديد طبقات المجتمع » لا تتوفر فيها شروط الابداع النظري . ما هي هذه الشروط حسب اعتقاد ي.س. ؟

طرح ي.س. ان الابداع النظري [هنا في تحديد الطبقات]: «يتطلب تكاثف أنواع من التحليل تنتمي الى مستويات مختلفة من التفكير».
وذكر منها خصوصا: «التحليل العيني (analyse empirique) (...) معطيات خام عن الواقع، ملاحظات وإحصائيات (...) التحليل التاريخي (...) التحليل النظري المجرد أو الفلسفي [وهو الذي] يبدأ بما وصلت إليه التحاليل الأخرى ليستخرج منها الجوهر والشمولي»(6). وكتب ي.س. في مكان آخر: «إن الأفكار والمعارف التي يحصل عليها الباحث، يجب أن تمر بالضرورة عبر هذه المستويات»(5).
يظهر أن تصور ي.س. لولادة الإبداع النظري منطقي تماما.
ولكنه يظهر لي منطقيا جدا إلى درجة أنني أتساءل: هل فعلا جميع الابداعات النظرية «تمرّ» بالضرورة عبر هذه المستويات» التي يتخيّلها ي.س.؟ يمكن أن يكون ي.س. محقا أو مخطئا هنا، ولكن هذا الأمر لا يهم في نقاش أطروحة «تحديد طبقات المجتمع»(1).
على كل حال، فإن أية أطروحة جدّية وجديدة لا تولد إلا اذا توفرت الشروط اللازمة، النظرية والمجتمعية، لنشأتها. وكوننا ندرك أو لا ندرك الشروط والظروف والحيثيات والمنطلقات التي ساعدت على نضجها، لا ينقص ولا يزيد في قيمة هذه الأطروحة. ومحاولة استعراض مجمل مراحل تكوّن أطروحة نظرية جديدة، لا يستطيع أن يُنجيّها من الشكّ، أو من النقد، أو من الرفض، الذي تعامل به عادة كل أطروحة جديدة خلال المرحلة الأولى التي تلي ظهورها.
فتاريخ الأفكار والأطروحات يؤكّد كله أنه في كثير من الحالات لا تقتنع الأغلبية من المهتمين بصحة أطروحات نظرية جديدة محددة إلا بعد مرور زمن معيّن على نشأتها، وبعد مرحلة من الشك والطعن فيها.
فنحن الآن أمام أطروحة جديدة (هي اطروحة «تحديد طبقات المجتمع»(1)). وسواء مرت هذه الأطروحة عبر ذلك التسلسل من «المستويات» التي حددها ي.س. أم لم تمر منها، فإن ما يهمنا أولا وأخيرا هو مضمون الأطروحة، أي: هل هذه الأطروحة أتت بأفكار ومفاهيم جديدة، أم أنها تكتفي بتكرار الأفكار القديمة المعروفة؟ وهل هذه الأطروحة أتت بأفكار وأدوات نظرية واضحة، وصحيحة، تساعد بفعالية أكبر نسبيا على فهم واقع المجتمع، وعلى معرفة وتحديد الطبقات التي تكونه، أم أنها أتت بأفكار معقدة، غامضة، وخالية من كل إفادة جديدة؟ هذا هو الأمر الذي يهم! وهذا هو المقياس لقبول أو لرفض أية أطروحة في هذا المجال!

وقد قسم ي. س. في أطروحته أنواع الأفكار الى «مستويات» مختلفة. ورتّب هذه المستويات حسب مراحلية صارمة (Rigide). وهذا «الترتيب» أو «المراحلية» في إبداع الافكار الجديدة حسب رأيه هي: 1) «المعطيات الخام» الملاحظات، الإحصائيات (5) (...) التحاليل العينية (...) 2) التحاليل التاريخية (...) 3) التحاليل النظرية المجردة» (4).

وأكد ي.س. : «إن الأفكار والمعارف التي يحصل عليها الباحث يجب أن تمرّ بالضرورة عبر هذه المستويات» (5). ويعتبر ي.س. أن هذا «الترتيب» أو «المراحلية» شرطا، أو قاعدة عامة، تصدق بالضرورة على نشأة جميع الأفكار والمفاهيم الجديدة. لماذا؟ لأن التجربة تؤكد دائما أنه بالإمكان أن يتّبع وأن يحترم باحث معيّن هذا «الترتيب» أو «المراحلية» الأكاديمية دون أن يستطيع إنتاج أو إبداع ولو فكرة جديدة واحدة خلال مجمل حياته. وتؤكد التجربة أنه بالإمكان أن تتراءى في ذهن الباحث فكرة عامة، أو أطروحة نظرية شمولية جديدة، منذ «المرتبة» او «المرحلة» الأولى، أو الثانية، أو الثالثة في «المراحلية» التي سطّرها ي.س. لهذا أعتقد أن المهم في البحث العلمي، أو في البحث النظري، ليس هو إتباع «مراحلية» صارمة معيّنة، ولكنه خصوصا: الإنطلاق من الواقع بهدف العودة اليه، والتقيّد بالمادية، وبالواقعية العلمية، ومواصلة الاجتهاد، والتحلي بالمرونة الفكرية، واتّباع العقل، لا الميول مع الهوى أو المصالح أو العادات أو الإيديولوجيات! ولهذا أعتقد أيضا أن الشرط الوحيد المطلوب في كل إبداع نظري جديد، هو فقط أن يكون مضمونه سديدا، ملائما للواقع الحي، ومؤكدا من طرفه! أما الجوانب الأخرى المتعلقة مثلا بكيفية ولادة هذا الإبداع النظري، والمراحل التي مرّ منها قبل نشأته، فإنها تبقى ثانوية، ولا تزيد في، ولا تنقص من، أهمية مضمون هذا الإبداع النظري!

هذا هو في رأيي المنهج الذي كان على ي.س. أن يحاكم به

أطـــروحتي « تحديد لطبقات المجتمع » . وسأشير فيما بعد الى المكاسب التي أبدعت شيئا ما فيها أطروحة « تحديد لطبقات المجتمع » . أما أطروحة ي.س. البديلة ، فهو نفسه لم يقدمها كإبداع نظري جديد . وقد إقتصرت فعلا أطروحته على الدفاع على ضرورة الاستمرار في استعمال المصطلحات والمفاهيم الطبقية الكلاسيكية القديمة المعروفة (دون الاجتهاد في تدقيق تحديداتها) .

وبعد حسم مسألة شروط الابداع النظري ، لنتناول الآن مسألة مقياس « الاستغلال الطبقي » . وهو المقياس الأساسي الذي إنبنت على قاعدته أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » .

4- مقياس الاستغلال الطبقي

الاستغلال الرسمالي هو عموما شيء غير مرئي في المجتمع . وما هو مرئي هو « القطاعات » الإقتصادية (الفلاحة ، الصناعة ، الخدمات ، ...) و « المهن » (: العامل ، الموظف ، البوليسي ، ...) . لهذا ، فمن المفهوم أن يلجأ كثيرون تلقائيا إلى تقسيم المجتمع من الناحية الطبقية حسب « القطاعات » الاقتصادية ، وحسب « المهن » ، وما شابههما ... لكن هذا التقسيم البديهي يبقى سطحيا ، وقليل الفائدة . وما يهمنا نحن ، هو أن ندرك وأن نحدد : من يستغل من داخل المجتمع ؟ ومن يضطهد من ؟ ولماذا ؟ ... فإذا أردنا بلوغ هذا الهدف ، وجب علينا طبعا أن نستعمل المقاييس الأساسية ، الحاسمة ، مثل مقياس الاستغلال الطبقي ، ولو أن هذا المقياس يبقى عموما غير مرئي ، وغير بديهي ، وصعب الاستعمال .

* *

لا أتفق مع ي.س. على أن : « مفهوم البرجوازية الصغيرة (...) تمّ تشويه معناه لكثرة استعماله من طرف خصوم الفكر العلمي في غير مجاله » (91) بل أعتقد أنه تعرض أيضا للتشويه (عن غير قصد) حتى من طرف بعض المدافعين على الفكر الاشتراكي . ونفس الشيء حدث للمفاهيم الطبقية الأخرى . ومن بين الأسباب العامة لهذا التشويه ، أن روّاد الفكر الاشتراكي (ك. ماركس ، ف. إنجلس ، ف.إ. لينين ، ...) لم يقدّموا (حسب معرفتي المتواضعة) تحديدات

عامة ودقيقة لهذه المفاهيم والمصطلحات الطبقية. فربما أن قوة الصراع الطبقي ووضوحه في عهدهم هو الذي كان يجعل مهمة التحديد النظري الدقيق لطبقات المجتمع مهمة غير مستعجلة. أما في مرحلتنا الحالية التي يلفّ خلالها غموض كبير معرفة كل من الواقع الطبقي للمجتمع، وواقع الصراع الطبقي فيه، فإنه لا يمكن التقدم على طريق النضال بدون اكتساب الوضوح (بشكل أو بآخر) حول الطبقات!

وكان ك. ماركس قد خطط في برنامجه النظري مسألة تحديد ودراسة الطبقات (22). ولكنه مات قبل أن يتمكن من وصول وإنجاز هذه المهمة من برنامجه. وكان ف.إ. لينين قد طرح تعريفا «دقيقا لمفهوم «الطبقات» (23). ولكنه - حسب معرفتي المتواضعة - لم يفعل نفس الشيء بالنسبة للمفاهيم الطبقية الأخرى. وماو وتسي تونغ برع في تحليل وتحديد الطبقات خصوصا في البادية. لأن معظم شعب الصين كان فعلا يعيش في نمط حياة فلاحية - بدوية. وبرع كذلك في مسألة «البرجوازية الوطنية»، وفي مسألة التحالفات الطبقية، الى آخره (19) و(24).

ولكن كل المحاولات التي بدأ طرحها ك. ماركس وف.إ. لينين لتحديد طبقات المجتمع، وكذلك تحديد الطبقات (خصوصا في البادية) الدقيق الذي طرحه ماو وتسي تونغ، هذه المحاولات، تدور كلها، وبدون أي استثناء، حول جوهر واحد فقط، هو مقياس «الإستغلال الطبقي»، بهدف إبراز العناصر والمجموعات والطبقات التي هي مستغَلة (بفتح الغين)، والعناصر الأخرى التي هي مستغِلة (بكسر الغين)، بما فيها الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، والعناصر التي لا تستغِل (بكسر الغين) ولا تُستغَل (بفتح الغين).

وقد إستعرضت (في أطروحتي (1)) بعض أهم مقولات ك. ماركس وف.إ. لينين في مجال تحديد الطبقات. وبينت أنها تدور كلها حول جوهر واحد، هو مقياس «الاستغلال الطبقي». (فلا داعي هنا لتكرار استعراض هذه المقولات). وإذا كان هذا المقياس الطبقي قد بقي في كتابة ك. ماركس وف.إ. لينين في تحديد الطبقات مفترضا، مضمرا، وغير معبّر عنه بشكل واضح ومباشر، فهذا لا يعني أنه غير موجود فيها بأي شكل من الأشكال!

وعندما أتحدث عن الاستغلال الطبقي ك «مقياس حاسم» في تحديد طبقات المجتمع، فإنني لا أعني أنه هو المقياس الوحيد والبديل لكل المقاييس الأخرى. كلا. فالمقاييس التي سطرها ف.إ. لينين (أي: الموقع في نظام الانتاج، العلاقة بوسائل الانتاج، الدور في التنظيم

المجتمعي للعمل ، حجم النصيب و وسائل الحصول عليه من الثروات الاجتماعية)[23] تبقى مطروحة وقائمة . ولكن مقياس الاستغلال الطبقي هو المقياس الذي يعبر عنها كلها دون أن يلغيها . وهو في آخر المطاف المقياس الحاسم من بينها جميعا .

وهذه الأهمية لمقياس الاستغلال الطبقي ، لا يمكن أن ينفيها لا يوسف سرحان ، ولا أحمد المبارك ، ولا غيرهما . وإدراكنا لأهمية هذا المقياس هو الذي دفعنا - وبكل تواضع - الى محاولة استكمال هذا النهج في تحديد طبقات المجتمع .

ومن المعلوم أن كثيرين من المناضلين في العالم العربي يقومون بأبحاث منذ عدة سنوات في ميدان تحديد طبقات المجتمع . ومن قبل ، فقد ظلت جهودنا في مجال هذا البحث صعبة ، متعثرة ، وبلا نتيجة . ومنذ أن أمسكنا بالجوهر في تحديد طبقات المجتمع ، وهو بالضبط من جهة أولى مقياس الاستغلال الطبقي داخل المجتمع ، ومن جهة ثانية مقياس العلاقة العضوية (أي : التبعية) بين المستغِلين (بكسر الغين) داخل المجتمع والمستغِلين (بكسر الغين) على نطاق أوسع أو عالمي (الإمبريالية) ، فإن مجمل الاشكاليات النظرية التي كنا نبحث فيها أصبحت قابلة للفهم وللحل . لهذا نؤكد بكل تواضع ، ليوسف سرحان ، ولأحمد المبارك ، ولكل أولائك المناضلين والباحثين في ميدان تحديد طبقات المجتمع ، وفي مجال الصراع الطبقي ، أنه ما داموا يرفضون العمل بمقياس « الاستغلال الطبقي » كمقياس حاسم (وبمقياس « التبعية » للإمبريالية) ، فإن فهمهم ، وكلامهم ، عن طبقات المجتمع ، وعن الصراع الطبقي ، سيبقى غامضا ، أو ناقصا ، أو بعيدا عن الواقع المجتمعي الملموس ، وبدون فعالية سياسية !

أوضحت أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » أنه في المرحلة التاريخية الراهنة ، فإن الهدف الأساسي وفي آخر المطاف للصراع الطبقي وللثورات المجتمعية في جميع المجتمعات البشرية الحالية هو في الجوهر تحرير المجتمع من أسس « الاستغلال الطبقي » و « الاضطهاد الطبقي » ! فأكدت أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » أنه يجب بالتالي أن يكون المقياس الحاسم في تحديد طبقات المجتمع في هذه المرحلة التاريخية الحالية هو « الاستغلال الطبقي » ! والتركيز على هذا المقياس في تحديد طبقات المجتمع ، لا يعني طبعا تجاهل أو التفريط في المقاييس الأخرى التي حددها ك. ماركس و ف.إ. لينين . ولكنه يدمجها ويركزها في مقياس « الاستغلال الطبقي » . والأطروحة واضحة تماما في هذا

المجال . وهذا الوضوح ، وهذه الشفافية (ما أجمل الشفافية Glasnost !) في المصطلحات لم تكن متوفرة بالقدر الكافي أو المرضي في المصطلحات الطبقية الكلاسيكية (أي : مصطلحات : البرجوازية ، البروليتاريا ، البرجوازية الصغيرة ، ... الى آخره) .

ومن جهة أخرى ، فإن أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » لم « تبتكر » ولم « تبدع » مقياس « الاستغلال الطبقي » . لماذا ؟ لأن الجوهر في إدراك وفهم تحديد الطبقات ظل ، سواء عند ك. ماركس أو ف.إ. لينين أو ماوو تسي تونغ يتمحور بالضبط حول « الاستغلال الطبقي » ، ولو أن التعبير عن هذا الجوهر ظل مضمرا ، أو على الأقل قليل الشفافية ، في المصطلحات الطبقية الكلاسيكية . وهذا ما حاولت أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » إخراجه من الإضمار إلى الوضوح المعبّر عنه بشكل مباشر! وحاولت أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » إثبات وجود مقياس « الاستغلال الطبقي » مضمرا في كلام روّاد الفكر الاشتراكي من خلال استعراض المقولات الأساسية لهؤلاء الرواد حول الطبقات . ف « التعميق والتدقيق » اللذين أتت بهما أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » هو أنها أخرجت مقياس « الاستغلال الطبقي » من حالة الاضمار التي كان عليها في المصطلحات والمفاهيم الطبقية الكلاسيكية ، وجعلته واضحا ، بارزا ، في المصطلحات الطبقية الجديدة التي اقترحتها !

* *

ان العبارة التي تلخص هدف التحرر السياسي والمجتمعي في المرحلة التاريخية الحالية ، هي : إلغاء الاستغلال الطبقي . وهذا الإلغاء للإستغلال الطبقي ، يؤدي إلى إلغاء أسس الاضطهاد الطبقي والسياسي . وإن تحرير المجتمع من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج المجتمعية ، وتثوير الإنسان ، هما من بين السبل الرئيسية الرامية إلى تحرير المجتمع من أسس الاستغلال الطبقي . و حذف استغلال الانسان من طرف الانسان ، يؤدي إلى إلغاء أهم أسس استغلال شعب من طرف شعب آخر .

* *

يعتقد كثيرون أن ملكية وسائل الانتاج هي المقياس الحاسم في تحديد طبقات المجتمع . وهذا الاعتقاد ليس دائما صحيحا . فمثلا من يحمل هذا الاعتقاد ، قد يجد صعوبة في طرح تحديد صحيح للطبقات في البادية . حيث نجد داخل كل من الملاكين العقاريين المستغلين الكبار ،

والفلاحين الأغنياء ، وداخل الفلاحين المتوسطين ، والفلاحين الصغار ، فئات تملك الأرض أو وسائل الانتاج الفلاحي الأخرى التي تستعملها ، وفئات تمتلك فقط جزءا منها وتكتري الباقي من عند غيرها ، وفئات لا تملك شيئا منها تقريبا ، ولكنها تكتريها من عند غيرها . فإذا اعتبرنا الملكية مقياسا حاسما في تحديد الطبقات ، فبالإمكان أن نغفل المجموعات التي لا تملك (جزئيا أو كليا) وسائل إنتاج عينية ولكنها تكتريها ، وبالإمكان أن ننسى إدخالها ضمن الفئات والطبقات المستغلة (بكسر الغين)(24) .

وحتى في المدينة ، وفي مختلف أنشطتها الصناعية والتجارية والخدماتية والبنكية إلى آخره ، فإن التركيز على مقياس ملكية وسائل الانتاج قد يؤدي الى إغفال نسبة هامة من طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار ، وكذلك من طبقة المستغلين المتوسطين . لماذا ؟

أولا لأن العنصر الحاسم في الحياة الاقتصادية ، ليس دائما هو الفرد أو المجموعة التي تتوفر على الملكية القانونية لوسائل الانتاج ، ولكنه عموما الفرد أو المجموعة التي تتوفر على الملكية الاقتصادية لهذه الوسائل في الإنتاج ، أو التي تتحكم في توجيه أو تسيير أو استعمال هذه الوسائل الانتاجية .

وثانيا ، لأن العنصر الذي يتحكم في وسائل إنتاج محددة دون تملكها ، يمكن في بعض الحالات أن يستولي على قسط من فائض القيمة المستخرج من استثمار هذه الوسائل في الانتاج قد يكون مساويا لـ ، أو أكبر من ، القسط الذي يحصل عليه مالك هذه الوسائل المعنية .

وثالثا ، لأن العنصر الذي يتوفر على الملكية القانونية لوسائل الإنتاج ، أو يتحكم فيها ، ليس دائما هو العنصر الوحيد الذي يستفيد من استغلال الكادحين المستغَّلين على هذه الوسائل الإنتاجية المعنية ، بل هناك في كثير من الحالات أعداد وأنواع من العناصر التي تشارك في تنظيم عملية الاستغلال ، وتسهر على مراقبتها ، أو تدبيرها ، أو تقوم بضمان خضوع المستغلين (بفتح الغين) وتأهيرهم ، أو تشارك في تنظيم توزيع المنتوجات ، أو في دوران مواد الانتاج ، أو البضائع ، أو في تحقيق القيمة ، الى آخره ... وكل هذه العناصر ، يمكن أن تشارك في اقتسام فائض القيمة المستخرج من استثمار هذه الوسائل الانتاجية ، أو في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي !

وفي ما يخص مقياس النفوذ السياسي ، يبين التطور التاريخي للمجتمعات أن طبقة المستغلين الكبار هي التي تكون على العموم

الطبقة السائدة ، أو الطبقة المهيمنة ، أو هما معا ، داخل المجتمع المعني ! لكن ، قد يحدث في ظروف تاريخية محددة ، أن فئة فقط من طبقة المستغلين الكبار هي التي تحتكر خلال زمن معيّن السلطة السياسية داخل المجتمع ! وقد يحدث أن طبقة أخرى غير طبقة المستغلين الكبار هي التي تستولي وتسيطر على النفوذ السياسي خلال فترة محددة ! لهذا فإن النفوذ السياسي ، رغم أهميته في تحديد طبقات المجتمع وفي تحليل الصراع الطبقي ، لا يشكل مقياسا حاسما في تحديد طبقات المجتمع !

لهذه الاعتبارات ، فإننا نأخذ بعين الاعتبار جميع المقاييس الطبقية بدون استثناء . ولكن المقياس الأكثر حسما في المرحلة التاريخية الحالية في تحديد طبقات المجتمع ، ليس هو ملكية وسائل الانتاج ، ولا هو الغنى ، أو الاستهلاك أو الترف ، أو الرفاه ، ولا هو النفوذ السياسي ، إلى آخره ، ولكنه مقياس الاستغلال الطبقي ! فعندما نريد تحديد الموقع أو الإنتماء الطبقي لفرد معين ، أو لجماعة محددة ، فإننا نحرص على الخصوص على اكتشاف هل هو مستغَل (بفتح الغين) ، أم أنه لا يستغِل ولا يُستغَل ، أم أنه مستغِل (بكسر الغين) . وإذا كان مستغِلا (بكسر الغين) ، فنحرص على تحديد هل يمارس ، أو يشارك في ممارسة الاستغلال الطبقي ، ويستفيد منه ، بقدر كبير ، أم متوسط ، أم صغير نسبيا !

يعتقد نيكوس پولانتزاس (Nicos Poulantzas) أن مقياس الموقع في نظام الانتاج لا يكفي وحده لتحديد طبقات المجتمع . فيضيف إليه پولانتزاس مقياسا « سياسيا » ، ومقياسا « إيديولوجيا » . ويعتقد أن لهذين المقياسين أيضا دورا مهما جدا ، إلى جانب مقياس « الموقع في نظام الانتاج »(25) .

وبشكل عام ، أعتبر أن المقاييس الطبقية الإضافية الأخرى الممكنة ، مثل المقياس « السياسي » والمقياس « الايديولوجي » اللذين طرحهما نيكوس پولانتزاس ، إذا أستعملت بهدف توضيح أو تدعيم أو استكمال مقياس « الإستغلال الطبقي » ، فلا بأس في هذه الحالة . أما إذا استعملت هذه المقاييس الإضافية الأخرى بشكل يؤدي إلى تغميض مقياس « الاستغلال الطبقي » ، أو إلى تمييعه ، أو إلى تعويضه ، أو إلى إلغائه ، فإننا سنعتبر هذه المقاييس ، في هذه الحالة ، سلبية ، ومرفوضة .

وعموما ، باستطاعة أي كان أن يرى في المجتمع الطبقات التي تتلائم مع الايديولوجية التي يحملها في ذهنه ، أو التي تتماشى مع موقعه الطبقي هو نفسه ، ومع مصالحه ومطامحه الطبقية . فيقسم بالتالي المجتمع

إلى طبقات محددة تنسجم مع رؤيته الإيديولوجية أو الطبقية إلى هذا المجتمع.

وبإمكان أي كان أن لا يرى في المجتمع أي انقسام طبقي، أو أن يرى فيه انقساما طبقيا من هذا النمط أو ذاك. ويمكن أن تتعدد أصناف التصورات لانقسام المجتمع الى طبقات، بقدر يتساوى تقريبا مع تعدد المواقع الطبقية المتميزة أو المتناقضة، التي تتواجد موضوعيا داخل هذا المجتمع.

ولكن، إذا إنطلقنا من الموقع الطبقي للطبقة المستغَلين (بفتح الغين)، وإذا إنطلقنا من هدفها الإستراتيجي الرامي إلى تحرير سائر المجتمع من الاستغلال الطبقي، فإن تحديد طبقات المجتمع، الوحيد، الصحيح، الثاقب، الفعال، سيكون في هذه الحالة هو التحديد الذي يُستعمل فيه « الاستغلال الطبقي » كمقياس حاسم للتمييز فيما بين مختلف طبقات المجتمع، وكذلك لتحديدها. فمثلا المقاييس التي سطرها ك. ماركس[22]، والمقاييس التي أبرزها ف.إ. لينين[23]، كلها توضح وتدقق (حسب تقييمي) مقياس الاستغلال الطبقي، ولو أن ك. ماركس و ف.إ. لينين لم يستعملا فيها عبارة « الاستغلال الطبقي ».

وفي إطار هذا التحديد الطبقي المبني على أساس مقياس « الاستغلال الطبقي » كمقياس حاسم، فإن أي مقياس طبقي آخر سيصبح إما ثانويا ومكملا للمقياس الحاسم، وإما دخيلا، خاطئا ومرفوضا.

تناولنا إذن أهمية مقياس « الاستغلال الطبقي ». لنستعرض الآن التحديدات الطبقية البديلة التي أوردتها في أطروحتي. وسأكتفي هنا بالتذكير بها، دون التطرق الى الحيثيات والأسس النظرية المرافقة لها (حيث بإمكان القارئ أن يرجع إليها (1)).

5- تحديد الطبقات

فضّلت إذن عدم استعمال المصطلحات الطبقية الكلاسيكية اللاتينية في الكلام عن الطبقات، رغم أنها شائعة الاستعمال. ودافعت على ضرورة مراجعتها، وتحديدها، وتعريبها، وتوضيحها ما أمكن، دون التقليص من الدقة اللازمة عند تحديدها. وبيّنت أن كثيرا من المفاهيم

و المصطلحات الطبقية التي كانت تستعملها بكثرة الحركة المناضلة بالمغرب خلال السبعينات لم تعد ملائمة للواقع الحالي للمجتمع.

واعتبر « الاستغلال الطبقي » مقياسا حاسما من بين مقاييس تحديد طبقات المجتمع ، دون التقليل من أهمية المقاييس الأخرى التي سبق أن أبرزها رواد الفكر الاشتراكي. و رفضت إقامة « أسوار صينية » لا بين مختلف أنماط المستغَلين (بفتح الغين) ، ولا بين مختلف أنماط المستغِلين. لأن جوهر الاستغلال في عصرنا واحد ، سواء كان في إطار نمط إنتاج إقطاعي أو شبه -إقطاعي ، أم في إطار نمط إنتاج رسمالي ، أو رسمالي- تبعي. لأن الفروقات والتباينات التي كانت موجودة خلال القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين مثلا بين الملاكين العقاريين (الاقطاعيين أو شبه-الاقطاعيين) والرسماليين ، أصبحت في عصرنا أقل أهمية أو زائلة. وأدخلت كل الأفراد الذين يشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي ضمن إحدى طبقات المستغِلين (بكسر الغين) (الكبار ، أو المتوسطين ، أو الصغار) ولو لم يكونوا بالضرورة يملكون أو يتحكمون في وسائل إنتاج محددة.

لقد طورت الامبريالية وسائل و أساليب سيطرتها على ، واستغلالها لـ ، المجتمعات التي كانت من قبل مستعمرة. وتطورت أيضا هذه المجتمعات المسودة التبعية والدول القائمة داخلها في « العالم الثالث ». فأصبحت الحركات المناضلة ملزمة بمراجعة وتطوير بعض أفكارها ومفاهيمها وخططها وأساليبها.

لنستعرض الآن تحديدات كل من « طبقة المستغَلين » (بفتح الغين) ، و « طبقة الذين لا يستغِلون و لا يستغَلون » ، و « طبقة المستغِلين الصغار » (بكسر الغين) ، و « طبقة المستغِلين الكبار » (بكسر الغين) ، و « طبقة المستغِلين المتوسطين » (بكسر الغين).

طبقة المستغَلين

تتكون طبقة المستغَلين (بفتح الغين) أولا من الكادحين المأجورين الذين يشاركون بشكل مباشر في إنتاج بضائع أو خدمات موجهة للبيع أو للتبادل ؛ ولا يملكون وسائل إنتاج ؛ ولا يتحكمون فيها ؛ وإذا ما توفروا على وسائل إنتاج محددة ، فإنها تبقى قليلة ، صغيرة ، وغير كافية ؛ تدفعهم حاجة ضمان عيشهم إلى بيع قوة عملهم (سواء كانت يدوية أم ذهنية) مقابل أجرة. فيشاركون (داخل الوحدات الاقتصادية للإنتاج أو للخدمات)

في إنتاج فائض القيمة . ولا يتحكمون في استعمال هذا الفائض . ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي . فلا يحصلون على نصيب منه . ويتكون مدخول عيشهم بشكل رئيسي من الأجرة التي يتقاضونها مقابل بيع قوة عملهم .

وتتكون طبقة المستَغلين (بفتح الغين) ثانيا من الكادحين المأجورين الذين لا ينتجون بشكل مباشر ، و لكنهم يشاركون بشكل غير مباشر في استكمال عملية الانتاج المجتمعي . لا يملكون وسائل إنتاج ، ولا يتحكمون فيها . وإذا توفروا على وسائل إنتاج محددة ، فإنها تبقى قليلة ، صغيرة ، وغير كافية . تدفعهم حاجة ضمان عيشهم إلى بيع قوة عملهم مقابل أجرة . لا ينتجون ، ولا ينتزع منهم ، فائض قيمة . لكن ينتزع منهم عمل زائد . ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي . فلا يحصلون على نصيب منه . ويتكون مدخول عيشهم بشكل رئيسي من الأجرة التي يتقاضونها مقابل بيع قوة عملهم .

وسنعرض فيما يلي بعض الأمثلة على بعض المجموعات المهنية التي يمكن على العموم أن تدخل (ولكن ليس دائما وبالضرورة) في كل طبقة . وقد حددت الأطروحة الشروط اللازمة لكي تعتبر فعلا ضمن كل واحدة من هذه الطبقات . والمهم في تحديد الطبقات هو التفريق الدقيق العام ، وليس هو أمثلة المجموعات المهنية المقدمة .

أمثلة على الأفراد والمجموعات المهنية التي قد تدخل في الصنف الأول من طبقة المستَغلين (بفتح الغين) : عمال المصانع ، أو المعامل ، أو المناجم . عمال زراعيون (دائمون ، شبه- دائمين) في المزارع و الضيعات الفلاحية . صغار المهندسين ، والتقنيين ، والأطر المهرة ، العاملين في الصناعة ، أو في المناجم ، الذين يشاركون في الانتاج ، ويتعرضون للإستغلال مثل العمال ، ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي . الفلاحون الفقراء والفلاحون الصغار ، والحصادون ، والربّاعة ، و الخمّاسة ، الذين يبيعون قوة عملهم (كليا أو جزئيا أو موسميا) مقابل أجرة معينة ، إلى آخره .

أمثلة على الأفراد والمجموعات المهنية التي قد تدخل في الصنف الثاني من طبقة المستَغلين : عمال النقل (البري ، والبحري ، والجوي ، داخل المدينة أو خارجها) ، مستخدمو المتاجر الكبرى والمتوسطة ، العاملون المأجورون المشغّلون في المؤسسات الخدماتية ، مثل الموظفين الصغار و المستخدمين الصغار في شركات الإشهار ، و الفنادق ، والمطاعم ، و السياحة ، والتأمين ، والابناك ، ومستخدمي البلديات في النظافة ، إلى آخره

طبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون

تتكون طبقة الذين لا يستغلون (بكسر الغين) ولا يُستغَلون (بفتح الغين) أولا من كادحين منتجين صغار، يملكون أو يتحكمون في وسائل إنتاج قليلة وصغيرة نسبيا. يعيشون بشكل رئيسي من مردود عملهم الخاص. وإذا ما تمكنوا من استغلال غيرهم، أوتمكن غيرهم من استغلالهم، فإن ذلك يبقى ثانويا أو استثنائيا، ولا يشاركون في في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي. فلا يحصلون على نصيب منه.

وتتكون طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغَلون ثانيا من الأفراد الذين لا يملكون وسائل إنتاج مجتمعية، ولا يتحكمون فيها. وإذا ما توفروا على وسائل إنتاج محددة، فإنها تبقى قليلة، صغيرة، وغير كافية. لا ينتجون لا بضائع ولا خدمات موجّهة للبيع، ولا فائض قيمة. وإذا ما حدث لهم أن إستغلّوا غيرهم، أو استغلهم غيرهم، فإن ذلك يبقى ثانويا أو استثنائيا. ولا يشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي. فلا يحصلون على نصيب منه.

أمثلة على الصنف الأول من طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغَلون: الفلاحون المتوسطون الذين لا يستغلون ولا يُستغَلون. الصناع الحرفيون (التقليديون والعصريون) الأفراد أو المستقلون، مثل النجار، والخياط، الإسكافي، الحداد، الدباغ، الصياد البحري، الحلاق، صاحب طاكسي، إلى آخره.

أمثلة على الصنف الثاني من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون:

1 - الأطفال، التلاميذ، الطلبة،
2 - المرأة الكادحة في البيت العائلي،
3 - المعوّقون، العجزة، المتقاعدون،
4 - العاطلون (في البادية وفي المدينة)، اللصوص (الصغار)، المساجين (خاصة ذوي العقوبات الطويلة الذين لا ينتجون)، المتسوّلون،
5 - خادمات البيوت، العاهرات، ماسحو الأحذية،
6 - صغار الباعة المتجولون، أصحاب الحوانيت الصغيرة، التجار الصغار (في الأسواق الفرعية)،
7 - المعلمون والأساتذة في مدارس الدولة، صغار الأطباء والممرضين في مستوصفات الدولة، صغار موظفي الدولة، الى آخره.

ويمكن – من زاوية العمل والمدخول – أن نميز داخل طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون بين أربعة أنواع من العناصر. وهي: 1) الذين يقومون بعمل أو شغل معين، ولهم أجرة محددة أو مدخول معين مستخرج من عملهم الخاص (مثل التجار الصغار في البيع بالتقسيط، أو البائعون الصغار المتجولون، والموظفون الصغار، والممرضون والاطباء الصغار، وعناصر أجهزة الدولة القمعية من بوليس ودرك، إلى آخره). 2) الذين لا عمل لهم، ولا أجرة ولا مدخول لهم (مثل العاطلين، وبعض العجزة، وبعض المعوّقين..). 3) الذين لهم عمل معيّن، ولا أجرة ولا مدخول لهم (مثل التلاميذ، وجزء هام من الطلبة في الجامعة، لأن العمل الدراسي هو عمل حقيقي مثل الأعمال الأخرى). 4) والذين لهم مدخول محدد، دون أن يكون لهم عمل أو شغل أو «وظيف» معيّن (مثل المتقاعدين، والمعوقين، وبعض العجزة...).

وقد قسّمت أطروحة «تحديد طبقات المجتمع»[1] طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون إلى ثلاثة فئات متميزة. وهي:

1 – الفئة المدمجة (أمثلة: حرفيون، صناع صغار، فلاحون متوسطون، موظفون صغار، طلبة في الجامعة، تلاميذ في المدارس...).

2 – الفئة المهمشة (أمثلة: عاطلون، متقاعدون، عجزة، معوقون، بائعون صغار متجولون، حمّالون في الشارع، خادمات البيوت، عاهرات، متسولون، ماسحو الأحذية، لصوص صغار، مساجين...).

3 – الفئة القمعية (أمثلة: عناصر المراقبة والقمع داخل وحدات الإنتاج، بوليس، درك، ...).

طبقة المستغِلين الصغار

تتكون طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الصغار أولا من منتجين (لا زالوا يعملون هم أنفسهم، حيث) يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في الانتاج. لهم وسائل إنتاج قليلة أو صغيرة نسبيا. يملكون، أو يتحكمون في، وسائل إنتاجهم. لا يستغِلهم أحد. يعيشون من مردود عملهم الخاص. لكنهم بالإضافة إلى ذلك، يستغِلون غيرهم. إذ يشغِلون لديهم (بشكل متواصل أو موسمي) عددا صغيرا نسبيا من الأفراد مقابل أجرة. ويستولون على،

أويتحكمون في ، فائض القيمة الذي ينتجه هؤلاء المشغّلين لديهم (سواء كان هذا الاستيلاء أو التحكم قانونيا أم لا).

وتتكون طبقة المستغلين (بكسر الغين) الصغار ثانيا من الذين لا يملكون بالضرورة وسائل انتاج محددة ، ولا يتحكمون بالضرورة فيها. ولكن عملهم الرئيسي والمتميز يتلخص في كونهم يشاركون في تنظيم، أو إدارة، أو مراقبة ، أو تدبير، عملية الاستغلال الطبقي. ويشاركون تبعا لذلك في الحصول على نصيب صغير نسبيا من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي (على شكل أجرة ، أو مكافأة ، أو امتياز ، أو ربح ، أو فائدة ، أو ريع ، أو على شكل امتيازات من نوع آخر ، سواء كان حصولهم على هذه الامتيازات قانونيا أم لا) . وذلك على صعيد وحدة إنتاجية أو خدماتية محددة ، أم على صعيد إحدى مؤسسات الدولة ، أم على صعيد عموم المجتمع. فيكون على العموم مقدار دخلهم أكبر من مقدار قيمة منتوج العمل الذي يبذلونه فعلا (في حالة إذا كان لهم عمل فعلي) .

أمثلة على الصنف الأول من أفراد طبقة المستغلين الصغار : الفلاحون الأغنياء ، الفلاحون المتوسطون المستغلون الصغار ، الصناع التقليديون والمتوسطون ، أصحاب المقاولات والمعامل الصغيرة المتواضعة التي تشغّل بضعة أفراد .

أمثلة على الصنف الثاني من أفراد طبقة المستغلين الصغار :
- الموظفون المتوسطون المسؤولون على الإدارة أو المراقبة في وحدات الإنتاج (سواء كانت في ملك الدولة أم في ملك الخواص).
- الموظفون المتوسطون المسؤولون على توجيه أو إدارة الأجهزة القمعية .
- الموظفون المتوسطون في إدارات الدولة ومكاتبها .

طبقة المستغلين الكبار

تتكون طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار أولا من الذين يملكون أو يتحكمون في قدر كبير نسبيا من وسائل الانتاج المجتمعية (سواء كانت فلاحية ، أم صناعية ، أم عقارية ، أم تجارية ، أم خدماتية ، أم مصرفية ، أم بنكية ، أم مالية). فيلجؤون إلى شراء قوة عمل عدد

كبير نسبيا من الكادحين ، وإلى تشغيلهم على هذه الوسائل . ويملكون أو يتحكمون في استعمال فائض القيمة (أو الريع العقاري، أو الربح، أو الفائدة ، أو المردود ،...) الذي ينتجه الكادحون المستغَلون (بفتح الغين) المشغّلون لديهم (أم لدى غيرهم). فيحصلون على نصيب كبير نسبيا من الثروات المجتمعية ، أو من فائض القيمة الإجمالي المجتمعي ، سواء كان حصولهم على هذا النصيب قانونيا أم لا.

وتتكون طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الكبار ثانيا من الذين قد لا يملكون بالضرورة وسائل إنتاج مجتمعية محددة . وقد لا يتحكمون بالضرورة فيها. ولكنهم يتميزون بكونهم يشاركون في تنظيم ، أو إدارة ، أو مراقبة ، أو تدبير ، عملية الاستغلال الطبقي ، ومقابل ذلك ، يشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي . ويحصلون منه على نصيب كبير نسبيا (على شكل أجرة ، أو مكافأة ، أو ربح ، أو فائدة ، أو ريع ، أو على شكل امتيازات من نوع آخر). سواء كان حصولهم على هذا النصيب قانونيا أم لا . وذلك سواء على صعيد وحدة إنتاجية أو خدماتية محددة ، أم على صعيد الدولة أو بعض مؤسساتها ، أم على صعيد مجتمعي .

أمثلة على افراد طبقة المستغلين الكبار :

- ملاكو الأراضي الكبار ، ومربو المواشي الكبار ، الاقطاعيين أو شبه - الاقطاعيين .
- ملاكو الأراضي الكبار ، ومربو المواشي الكبار ، الرسماليون .
- الرسماليون ، أو أصحاب الرساميل ، الذي يملكون أو يتحكمون في وحداث إنتاجية ، أو خدماتية .
- ممثلو و وكلاء وشركاء الرسمال الاجنبي .
- كبار موظفي إدارت الدولة .

طبقة المستغِلين المتوسطين

تتكون طبقة المستغِلين (بكسر الغين) المتوسطين من الأفراد المستغِلين (بكسر الغين) الذين قد يملكون ، أو قد يتحكمون في ، كمّية متوسطة نسبيا من وسائل الانتاج . ويمارسون أو ينظمون الاستغلال الطبقي . أو على الأقل يشاركون بشكل غير مباشر في ممارسة أو في تنظيم

عملية الاستغلال الطبقي، على صعيد وحدة إنتاجية أو خدماتية، أو على صعيد مؤسسة تابعة للدولة، أو على صعيد مجتمعي. ويحصلون على نصيب متوسط نسبيا من الثروات الاجتماعية أو من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي (على شكل ربح، أو فائدة، أو ريع، أو أجرة، أو مكافأة، أو على شكل امتيازات من نوع آخر). سواء كان الحصول على هذا النصيب قانونيا أم لا. وذلك بقدر يجعلهم أكبر من المستغِلين (بكسر الغين) الصغار من جهة، ومن جهة أخرى أصغر من المستغِلين (بكسر الغين) الكبار. حيث لا يدخلون لا ضمن طبقة المستغلين الصغار، ولا ضمن طبقة المستغلين الكبار. فيكونون طبقة متوسطة فيما بينهما.

أمثلة على الأفراد الذين يمكن أن يدخلوا ضمن طبقة المستغلين (بكسر الغين) المتوسطين:

- بعض التقنيين؛
- بعض المهندسين؛
- الفلاحون الأغنياء الميسورون؛
- الحرفيون أصحاب أوراش متوسطة؛
- بعض التجار (المشتغلون في التجارة) المتوسطون أو الكبار (حسب الحالات)؛
- بعض الموظفين المشاركين في الإدارة أو في المراقبة في المؤسسات الانتاجية، أو الخدماتية، أو في إدارات الدولة؛
- بعض الأطباء المتوسطين او الكبار (حسب الحالات)؛
- الأطر المسؤولة على الأجهزة القمعية؛ الى آخره.

ملاحظة: استعرضنا إذن تحديدات مختلف طبقات المجتمع. وإذا حدث أن إنطبقت في نفس الوقت على فرد معيّن المميّزات المحددة لعدة مواقع طبقية، فإن المميّزات التي تكون رئيسية في موقعه في نظام الانتاج، وفي علاقاته بوسائل الانتاج، وفي دوره في التنظيم المجتمعي للعمل، وفي حجم نصيبه من الثروات المجتمعية، وفي وسائل حصوله على هذا النصيب، تصبح هي المميزات الرئيسية في تحديد موقعه الطبقي. وهذا يتجلى عموما في نشاطه، وفي حجم مدخوله، وفي أسلوب حياته، وفي نمط عيشه.

بعد استعراضنا لتعريفات وتحديدات مختلف طبقات المجتمع، لنتفحّص الآن إيجابيات هذه الأطروحة في مجال تحديد طبقات المجتمع بالمقارنة مع الأطروحات الأخرى .

6- إيجابيات هذه الأطروحة في تحديد الطبقات

كتب ي.س. : « لا نعتقد أن أمر التبسيط الذي قدمته [أطروحة « تحديد طبقات المجتمع »] لاستبدال المفاهيم المتداولة مقنع . لأن الإشكال ليس في صعوبة [المصطلحات الطبقية] وعدم إدراكها من طرف الجماهير، بل في عدم تعميقها وتدقيق مفاهيمها . وهذا الأمر الأخير يتطلب جهدا نظريا قويا . ويفترض استعمال لغة علمية مجردة لا يفهمها إلا الباحثون »(26).

وفي الحقيقة ، فإن أهم مكسب في أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » ليس هو « تبسيط » المفاهيم الطبقية. ولكنه ملء فراغ أو نقص في مجال تعريف وتعريب هذه المفاهيم والمصطلحات الطبقية . وإن كان لا يزال عندنا في المغرب (أو في العالم العربي) نقص في « تعميق و تدقيق » المفاهيم الطبقية ، فإنه من غير الصحيح ، ومن غير المقبول ، أن نستعمل مفاهيم ومصطلحات طبقية (مثل المصطلحات الطبقية الكلاسيكية اللاتينية ، مثل البرجوازية ، البرجوازية الصغيرة ، ...) التي يفهمها فقط « الباحثون » ، و لا تفهمها جماهير شعوبنا العربية . ونجاح مهمة نشر الفكر الإشتراكي وسط جماهير الشعب مشروط (من بين ما هو مشروط به) بوضوح وشفافية المفاهيم والمصطلحات المستعملة .

إنني أدرك أن كثيرين من المثقفين العرب سيرفضون استعمال المصطلحات الطبقية التي تدافع عنها أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » . وذلك لأنها تحتوي على شفافية واضحة ، إلى درجة أن هؤلاء المثقفين سيحسّون بأن هذه المصطلحات الطبقية « محرجة » ، أو « مربكة » . بل قد يعتبرها بعضهم « وقحة » . لأنها تسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية ، بدون « حشمة » ، ولا تغميض ، ولا لفّ ، ولا دوران . فتسمّي المستَغِلين (بكسر الغين) مستَغِلين . وتسمي المستَغَلين (بفتح الغين) مستَغَلين . وتبرز فورا إلى السطح الجوهر في الصراع الطبقي في المرحلة التاريخية الحالية . ألا وهو : الاستغلال الطبقي (وما يرتبط به من سيادة

طبقية واضطهاد طبقي). بينما في المصطلحات الطبقية الأخرى، تبقى هذه الأشياء المحرجة، مفترضة، أو مغلّفة داخل ألفاظ وعبارات غير مباشرة، أو غامضة، أو مجردة. أما نحن، فإننا نتشبث بهذه المصطلحات الطبقية الجديدة بالضبط بسبب ما فيها من شفافية و وضوح. لأن كل تعميض، وكل تعقيد مصطنع، إنما يعرقل أو يقضي على فعالية العمل السياسي النضالي.

هناك مكسب آخر هام أتت به أطروحة «تحديد طبقات المجتمع». فمن قبل، كان المناضلون الماركسيون (في المغرب مثلا، وفي بلدان أوروبا وغيرها...) يقيمون «سورا صينيا» للتمييز بين أنماط الانتاج المتمفصلة داخل المجتمع (وخاصة منها نمط الانتاج الرسمالي) ونمط الانتاج «الإقطاعي» أو «شبه- الاقطاعي» (داخل المجتمعات المسودة التبعية التي كانت عموما مستعمرة في «العالم الثالث»). ويقيمون «سورا صينيا» فيما بين مختلف أنماط المستغلين (بكسر الغين). فيعتبرون «ملاكي الأراضي الكبار شبه- الإقطاعيين» (أو الملاكين العقاريين الكبار شبه- الإقطاعيين) طبقة قائمة بذاتها. ويعتبرون «ملاكي الأراضي الكبار الرسماليين» (أو الملاكين العقاريين الكبار الرسماليين) طبقة أخرى قائمة بذاتها. ويطلقون إسم: طبقة «البرجوازية الكمبرادورية» أو «البرجوازية الكبيرة» على الطبقة المكونة من المجموعات الثلاثة التالية، وهي: 1) مجموعة الرسماليين الكبار، الذي يملكون أو يتحكمون في، أو الذين يشاركون في امتلاك أو في التحكم في، وحدات إنتاجية أو خدماتية، على شكل شركات أو مؤسسات أو معامل أو مصانع أو أوراش أو مقاولات أو أبناك أو مصارف أو متاجر كبيرة، فيشغّلون ويستغلون أعدادا كبيرة نسبيا من المأجورين العمال أو المستخدمين أو الموظفين؛ 2) ومجموعات ممثلي و وكلاء وشركاء الرسمال الأجنبي أو الشركات أو الاحتكارات الرسمالية الأجنبية؛ 3) ومجموعات كبار موظفي إدارات الدولة (الإقتصادية والإيديولوجية والقمعية، وكذلك كبار موظفي الإدارات التابعة للخواص) والذين يمارسون الإدارة أو التسيير أو التدبير أو المراقبة العامة لهذه المؤسسات، ويشاركون في اقتسام فائض القيمة الإجمالي المجتمعي، فيحظون منه على نصيب كبير نسبيا.

وإذا كان هذا التمييز بين هذه الطبقات الثلاثة مقبولا ومعبّرا إلى حد هام عن الواقع المجتمعي (مثلا في المغرب خلال السنوات الستينات إلى قرابة بداية السبعينات)، فإنه فقد أهميته ومبرره منذ قرابة نهاية السبعينات. لهذا فإن أطروحة «تحديد طبقات المجتمع» أقدمت على إزالة

44

« الأسوار الصينية » التي أقيمت سابقا بين « الطبقات » المذكورة أعلاه. وأدخلتها كلها ضمن طبقة واحدة هي « طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار » . وهذا إبداع جديد ومفيد . بالإضافة إلى أنه أكثر تعبيرا عن الواقع المجتمعي الملموس . لماذا هذا الدمج ؟ وما هو مبرره ؟

أولا ، لأن نمط الانتاج « الإقطاعي » أو « شبه - الإقطاعي » (حسب الآراء) ، فقد مكانته وأهميته ودوره الذي كان له قبل السنوات الستينات (من القرن العشرين الميلادي) . فأصبح (في المغرب مثلا ، وكذلك في كثير من المجتمعات المسودة التبعية) ضعيفا ، ومتقلصا ، وثانويا ، الى حدّ كبير .

وثانيا ، لأن علاقات الانتاج الرسمالية (ولو أنها رسمالية تبعية) إنتشرت وعمّت مجمل المجتمع . وتسرّبت حتى داخل معظم البوادي البعيدة ، أو الفقيرة ، أو المتخلفة . واستطاع الرسمال (وهو في كثير من الحالات رسمال مزدوج : إمبريالي وأهلي) أن يسيطر على مجمل دوائر أو أنشطة الانتاج والخدمات والتمويل والتوزيع والاستهلاك . فاجتذب وأدمج كذلك معظم بقايا نمط الانتاج « الاقطاعي » أو « شبه - الاقطاعي » .

واضمحلال نمط الانتاج « الاقطاعي » أو « شبه - الاقطاعي » لا يعني أن الإيديولوجية الإقطاعية أو شبه - الاقطاعية (سياسيا ، وفكريا ، وتقاليديا) إضمحلت هي كذلك . بل لا زالت (وستبقى لوقت إضافي آخر) من إحدى أهم مكونات الإيديولوجية السائدة في المجتمع ، نظرا للتفاوت (déphasage) الحاصل بين دائرة علاقات الإنتاج ودائرة الإيديولوجيا في المجتمع .

وثالثا ، ومنذ قرابة سنة 1955 ميلادية ، أي قبيل استقلال المغرب ، دخلت عمليا « طبقة الملاكين الكبار الاقطاعيين أو شبه - الاقطاعيين » في تحالف طبقي سياسي واستراتيجي مع « طبقة البرجوازيين الكبار » لاستلام الدولة من الاستعمار الفرنسي ، ولتنحيّة أو تصفية التيارات الثورية في « الحركة الوطنية (أي : المقاومة وجيش التحرير) » ، ولربط المغرب بالإمبريالية الفرنسية ، ولإدخاله في « التبعية » لها . وإذا كانت بعض عائلات « البرجوازيين الكبار » (أو المستغلين (بكسر الغين) الكبار) في المغرب تركز (خاصة خلال الخمسينات والستينات) في استراتيجيتها الاقتصادية على قطاع اقتصادي واحد (مثلا في النسيج ، أو حتى في إحدى فروع قطاع النسيج ، أو في زراعة الحوامض ، أو في تعليب وتصدير مصبّرات المنتوجات الفلاحية ، ... إلى آخره) ، فإن نسبة هامة من عائلات المستغلين الكبار التبعيين أصبحت (منذ قرابة نهاية السبعينات) تتّجه أكثر فأكثر

نحو تنويع استثمار رسمالها . فتحرص على التواجد برسمالها في أكثر من قطاع اقتصادي واحد. فلم يعد نادرا أن نجد عائلة من عائلات المستغِلين (بكسر الغين) الكبار تتوفر على رساميل مثلا في العقار الحضري ، وفي فرع من فروع الزراعة ، وفي تربية الحيوانات ، وفي الاستيراد والتصدير، وفي تجارة الجملة ، وفي الصناعة التحويلية الخفيفة ، وفي التأمين ، وفي البنك ، إلى آخره. وقد دعى في هذا المجال ي . س . إلى التمييز بين الرسمالي « الذي يستثمر رسماله في مجال واحد ، معمل أو ضيعة زراعية أو محل تجاري ،... وبين الرسمالي الكبير الذي يراقب عملية الانتاج داخل قطاعات مختلفة ، ويستفيد من كل أنواع الأرباح الموجودة »(27) . ونتفق فقط على التمييز بين طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الكبار، وطبقة المستغِلين (بكسر الغين) المتوسطين ، و طبقة المستغِلين (بكسر الغين) **الصغار** . ولكننا لا نتفق مع ي . س . على التمييز أيضا (بطبقات متميزة) بين المستغِلين (بكسر الغين) حسب عدد أو أهمية « القطاعات » الإقتصادية التي يستثمرون فيها رساميلهم . لماذا ؟ لأن ما يهمنا هو ميزة « الاستغلال الطبقي » ، و حجم أو أهمية هذا « الاستغلال » ، وليس لا الشكل الذي يمارس به ، ولا القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يتم فيها .

ورابعا ، لأن مختلف مجموعات وفئات المستغِلين (بكسر الغين) الكبار، أصبحت في معظم المجتمعات المسودة التبعية (مثل المغرب) أكثر ترابطا ، وتداخلا ، واندماجا ، ممّا كانت عليه غداة الاستقلال عن الاستعمار. وذلك ليس فقط على مستوى ترابط وتشابك وتداخل الرساميل و المصالح الاقتصادية ، بل كذلك على مستوى « الزواجات » ، و الروابط العائلية ، وعلى مستوى التفاهم والتقارب في الأفكار وفي الإيديولوجيا وفي المواقف السياسية ، وما يرتبط بها من تكتيكات واستراتيجية في ميدان الصراع الطبقي.

لهذه الاعتبارات تجاوزت أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » الفصل المبالغ فيه فيما بين مختلف أنماط الإنتاج المتمفصلة حاليا داخل المجتمع. ولهذه الأسباب ، أدمجت مختلف أنماط المستغِلين (بكسر الغين) في طبقة واحدة . وأدمجت مختلف أنماط المستغَلين (بفتح الغين) في طبقة واحدة .

* * *

ومن المكاسب الأخرى لأطروحة « تحديد طبقات المجتمع » ، أنها أوضحت أن الميزة الأساسية في « الطبقة العاملة » في المرحلة التاريخية الحالية ، ليست هي كونها « عاملة » . خاصة وأن طبقات وفئات وشرائح طبقية أخرى تدّعي أنها « تعمل » ، وأنها « عاملة » هي أيضا . بل

الميزة الأساسية في الطبقة العاملة هي كونها « مستغَلة » (بفتح الغين) . وهذا مثال آخر على الوضوح والشفافية والدقة في المصطلحات والمفاهيم الطبقية التي قدمتها الأطروحة .

وعلى خلاف ما زعمه ي.س. ، فإن اطروحة «تحديد طبقات المجتمع» لم تطرح : « الطبقة العاملة = طبقة المستغَلين (بفتح الغين) » ، أو « طبقة البرجوازية الكبيرة = طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الكبار » ، أو « طبقة البرجوازية الصغيرة = طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الصغار » . بل إنها طرحت تحديدات عامة و دقيقة لكل طبقة . وتلافت طرح أي « تطابق » بين المفاهيم والمصطلحات الطبقية القديمة الكلاسيكية ، و المفاهيم والمصطلحات الطبقية الجديدة . لماذا ؟ لأن مضمون كل واحد من هذه المفاهيم الطبقية الجديدة يختلف في غالب الحالات عن مضامين المفاهيم الطبقية القديمة الكلاسيكية . ونكتفي هنا بتقديم مثال واحد للتوضيح .

فمثلا « الطبقة العاملة » بمفهومها الكلاسيكي كما هو منتشر عموما ، تضمّ خصوصا عمال المصانع والمعامل والأوراش . بينما طبقة المستغَلين (بفتح الغين) تضم ليس فقط عمال المصانع ، بل كذلك أولائك الذين نسميهم ب « العمال الزراعيين (Ouvriers agricoles) » ، و حتى « الفلاحين الفقراء » و « الفلاحين الصغار » المستغَلين (بفتح الغين) ، و « الحصادين » و « الرباعة » و « الخماسة » . وتضمّ التقنيين والأطر والمهندسين الصغار الذين هم مستغَلين (بفتح الغين) . وتضمّ كذلك المأجورين المستغَلين (بفتح الغين) في ميادين التجارة والنقل والخدمات . لأن الجوهر في تحديد الموقع الطبقي ، والإنتماء الطبقي ، لكل هؤلاء في المرحلة التاريخية الحالية هو كونهم « مستغَلين » (بفتح الغين) . ولأن الجوهر الذي يراعيه التغيير المجتمعي في تعامله السياسي (تاكتيكيا واستراتيجيا) مع هؤلاء هو كونهم « مستغَلين » (بفتح الغين) .

* *

ومن المكاسب الأخرى لأطروحة « تحديد طبقات المجتمع » أنها إكتشفت وأبرزت وجود « طبقة الذين لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يُستغَلون (بفتح الغين) » . وهي طبقة تختلف كيفيا عن طبقة البرجوازية الصغيرة . ولتوضيح أهمية هذا الإسهام ، سنعرض « ورطة » ي.س.

لقد إستخفّ ي.س. بابتكارنا لمفهوم « طبقة الذين

لا يستغلون ولا يُستغلون » . لكنه لا يدرك أنه هكذا سقط في « ورطة » ! حيث إذا رفض الاعتراف بوجود هذه الطبقة وتميّزها داخل المجتمع ، فأين سيضع ي.س. في هذه الحالة أفرادا مثل « التلاميذ » ، و « الطلبة » ، و « العاطلين » الرسميين والمقنّعين والمزمنين ؟ هل سيضعهم في طبقة « البرجوازية الصغيرة » أم في ماذا ؟!

وقد لاحظتُ باستغراب أن ي.س . — في أطروحته البديلة — وضع « التلاميذ » و « الطلبة » داخل وعاء طبقي مبهم ، وغير مُسمّى . وكل ما كتب عن هذا الوعاء هو : « المهمشون داخل المجتمع (المتسكعون ، اللصوص (...) [والذين] لا زالوا في طور التهميش للمشاركة في الحياة الاجتماعية (أطفال ، تلاميذ أو طلبة) »(28) . أما العاطلون ، فقد تساءل عنهم ي.س . : « هل فئة العاطلين تنتمي إلى الطبقة العاملة أم إلى إحدى شرائح البرجوازية الصغيرة ؟ »(29) . وفي الحقيقة ، فإن « العاطلين » لا ينتمون بشكل عام لا إلى الطبقة العاملة ولا إلى البرجوازية الصغيرة . وقد كتب ي.س . : « [العاطلون] الذين أصبح الشغل بالنسبة لهم أمرا غير وارد ، فالتجؤوا إلى المهن الهامشية ، مبتعدين عن سوق العمل (...) ينتمون إلى إحدى شرائح البرجوازية الصغيرة ، وإن بقوا جيشا احتياطيا كامنا »(29) .

فأختلف تماما هنا مع ي.س . حول تحديد الانتماء الطبقي لِـ « العاطلين » ! و « ورطة » ي.س . هذه ناتجة بالضبط عن عدم اعترافه بوجود « طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغلون » داخل المجتمع . واعتبر أنه من الخطأ أن لا يتفق ي.س . على انتماء « التلاميذ » و « الطلبة » و « العاطلين » المزمنين الى « طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون » . وأعتقد أنه من الخطأ حشر « العاطلين » المقنّعين والمزمنين داخل « البرجوازية الصغيرة » . فلا يمكن لِـ ي.س . أن يَجِدَ حَلاًّ للخروج من « الورطة » التي حصل فيها ، إلا عبر إدخال « التلاميذ » و « الطلبة » وأصحاب تلك « المهن المهمشة » ، و « العاطلين » المزمنين داخل « طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغلون » . وقد ميّزنا داخل هذه الطبقة بين الفئة المُهمّشة ، والفئة المُدمَجة ، والفئة القمعية .

ورغم أن ي.س . لم يحدد تماما ماذا يقصد بالتدقيق بعبارة « المهن المهمشة » ، فإنه لا يصح عموما تصنيف أصحاب « المهن المهمشة » بأنهم « عاطلين » .

فـ « العاطل » هو الفرد الذي لا يتوفر على شغل أو عمل ، يحصل منه على مردود ، أو على مدخول معيّن ، يُمكّنه من إعادة إنتاج قوة عمله .

وهذا بغض النظر عن طبيعة هذا العمل المعني. وبغض النظر عن تقييمنا الاقتصادي أو الاخلاقي أو السياسي لهذا العمل. فلا نهتم كثيرا بكونه عملا «عاديّا» أم «غير عاديّ»، «مدمجا» أم «مهمشا»، «شريفا» أم «غير شريف».

ونفعل نفس الشيء حينما نتحدث عن «أعمال» أو «مهن» البرجوازيين أو المستغلين (بكسر الغين). حيث لا نأخذ بعين الاعتبار كون هته «المهن» مفيدة أم تافهة، شريفة أم حقيرة، عادلة أم غير عادلة.

فمثلا الإسكافي (الذي يصلح الأحذية)، والخياط (الحرفي التقليدي الصغير)، و«الحْلاَيْقِي» الذي يقوم بعرض «فرجة» معينة في «الحلقة»، والبائع الصغير (أو الصّغَيّر) الذي يبيع الفواكه أو الخضر ب«العَرّام»، والحارس الذي يحرس «راجات أو سيارات»، والنقّال الذي يجرّ عربة هو بنفسه، والنقّال صاحب عربة يجرها حمار أو بغل، والبائع بالتقسيط الصغير المتجوّل، وحلاق الحومة الصغير الذي يفتقر عموما للأدوات وللخبرة وللزبناء، وخادمة البيت، والعاهرة (أو العاهر) التي تكري جسدها، وماسح الأحذية، والبائع الصغير الذي يبيع المخدرات بالتقسيط، إلى آخره... كل هذه العناصر التي تتوفر على «عمل» معيّن، وتحصل منه على مدخول محدد، ليست «عاطلة». وإن معظم هذه «الأعمال» هي حقّا أعمال «مهمشة». وحتى إذا اعتبرنا أن كثيرا من هذه «الأعمال» هي «حقيرة»، أو «سخيفة»، أو «متخلفة»، أو «مهمشة»، إلى آخره، فهذا الحكم لا يلغي كونها «أعمالا» فعلية، لها وجودها، ومبررها، ومنطقها، داخل المجتمع كما هو قائم حاليا. فلا بد من أن نميّز بين «منطقنا» كما نرتئيه، وبين «منطق» المجتمع كما هو قائم فعلا في الواقع الملموس. وكوننا نحن المناضلين التقدميين لا نرضى بهذه الأعمال لهذا الجزء من جماهير شعبنا، وكوننا قادرين على إعادة تنظيم المجتمع وعلى إعادة تنظيم أعمال هته الجماهير، وعلى أن نوفر لها أشغالا أكثر تقدما وإنتاجية، كل هذا لا ينفي أن هؤلاء الأفراد المعنيين يقومون ب«عمل» ما، وأنهم ليسوا عاطلين، وأن المجتمع كما هو منظم وقائم حاليا لا يقدر على توفير سوى هذه «الأعمال» لهته الجماهير الشعبية.

رأينا فيما سبق بعض أهم المكاسب أو الإسهامات التي جاءت بها أطروحة «تحديد طبقات المجتمع». لننتقل الآن إلى فحص ومناقشة الأطروحة البديلة التي تقدّم بها ي. س. في مجال تحديد الطبقات.

٢- نقاش أطروحة يوسف سرحان في تحديد الطبقات

طرح ي.س. أنه أتى بأطروحة بديلة في مجال تحديد طبقات المجتمع. فقد كتب: «سنحاول في الفصل اللاحق أن نقدم اجتهادا في الموضوع نفسه: تحديد الطبقات الاجتماعية. لكن بمنهج أو منطلق آخر لا يرمي إلى التبسيط، أكثر ما يهدف إلى مجابهة تلك المفاهيم نفسها بالواقع المغربي»(30).

وعندما نتفحص البديل الذي طرحه ي.س. في مجال تحديد طبقات المجتمع، نجد أن «اجتهاده» بقي في حدود تكرار القضايا المعروفة في الفكر الماركسي. فطرح نفس المفاهيم والمصطلحات الطبقية الكلاسيكية المعروفة، مثل: «الطبقة العاملة» أو «البروليتاريا»، و«الطبقة البرجوازية»، و«طبقة البرجوازية الصغيرة»، إلى آخره.. ولم يأت ي.س. بتعريفات وتحديدات دقيقة لهذه الطبقات.

وعلى خلاف إدعاء ي.س.، لم أجد في أطروحته البديلة لا: «تعميقا وتدقيقا للمفاهيم»(26) الطبقية، ولا «معرفة هذا الواقع [المغربي] معرفة دقيقة»(4)، ولا «رصدا للتحولات الاجتماعية»(4)، ولا «كشفا عن الآليات الجديدة التي تفرز هذه الظواهر الاجتماعية»(31)، ولا «إعادة إنتاج لهذه المفاهيم والأدوات» الطبقية و«تفكيكها وتركيبها من جديد»(32)، ولا «تحليل واقعنا تحليلا ملموسا لاكتشاف التمايزات (...) وترجمتها ترجمة دقيقة في قوالب (...) تكون أكثر دقة وأقرب إلى حقيقة مجتمعنا»(33).

وحتى فيما يخص تعريف مختلف الطبقات، لم أجد مع كامل الأسف في طرحه البديل تحديدات دقيقة وممنهجة. بل وجدت فقط إشارات جزئية ومتفرقة، على شكل جملة هنا، وجملة هناك، دون إتمام تعريف أية طبقة. وحتى الطريقة التي سلكها لتحديد الطبقات، بدأها(34)، ولكنه لم يذهب حتى النهاية لإتمامها. فيظهر أنه منذ أن إستطدم ي.س. بالصعوبات الأولى، عاد في منتصف الطريق الى محاولة تحديد الطبقات بـ «المجموعات المهنية»(35). فرغم أن ي.س. حذّر القارئ أنه يرفض «التبسيط»، وأنه سيتبع «منهجا أو منطلقا آخر لا يرمي إلى التبسيط»(30)، فإنه عاد ليكتفي

ب « التبسيط » عندما وصل إلى النقطة الصعبة ، أي نقطة تحديد الطبقات . حيث كتب : « سننطلق من [العناصر الأربعة التي حددها لينين] لتخطيط رسم بياني يحدد بتبسيط [؟!] الطبقات الاجتماعية (...) إخترنا تقسيما ثنائيا بغرض الاختصار [؟!] »(34) . ولكن ي . س . لم يوضح ، ولو بكلمة واحدة ، كيف انتقل من الجدول (المبني على أساس العناصر الأربعة التي حددها لينين) الى المجموعات المهنية ، ومن هذه الأخيرة الى الطبقات !

فنجد لدى ي . س . في الجدول المذكور تحديدات طبقية من هذا النوع : « لا ينتج ، يملك ، لا دور له ، نصيب كبير ← البرجوازيون العقاريون ← الطبقة البرجوازية » ؛ و « لا ينتج ، يملك ، له دور مباشر ، له نصيب كبير ← البرجوازيون الذين يشرفون على رسمالهم بأنفسهم ← الطبقة البرجوازية »(35) ، إلى آخره . هذا هو الجوهر في مجمل الأوطروحة البديلة التي قدمها ي . س . في مجال تحديد الطبقات !

وفي رأيي ، لا داعي للكلام عن المقاييس المميزة للطبقات التي حددها لينين (وهي : الموقع في نظام الانتاج ، العلاقة بوسائل الانتاج ، الدور في التنظيم المجتمعي للعمل ، حجم النصيب من الثروات المجتمعية المتحكم فيها ، وسائل الحصول على هذا النصيب ، الاستيلاء أم لا على عمل آخرين) ، لا داعي إذن للإنطلاق من هذه المقاييس إذا كان الباحث المعني سيلجأ في آخر المطاف إلى تحديد الطبقات بالمجموعات المهنية (Catégories Socioprofessionnelles) . وفي رأيي ، كل تحديد للطبقات ينبني على « المهن » ، سيكون حتما ناقصا ، وسطحيا .

أهمية الوضوح في تحديد الطبقات

كتب ي . س . في ميدان تحديد طبقات المجتمع : « التحاليل من هذا النوع ، ليس من الضروري أن يفهمها كل المناضلين أو كل الجماهير . لأن هذه الأخيرة لا تهمها تلك المفاهيم والنظريات المعقدة إلا عندما تتحول إلى موقف للممارسة السياسية »(6) . لنتفحّص ذلك !

لنفترض أن مفهوم « البرجوازية » تحول إلى موقف للممارسة السياسية . ولنفترض أن الجماهير العربية أو المغربية سألتنا : « ما معنى البرجوازية ؟ » . كيف نجيبها في هذه الحالة ؟ هل نقدم لها تعريفا مزيفا ومغلوطا يحدد هذه الطبقة أو الطبقات الأخرى بالمجموعات المهنية ؟ هل نجيبها أن : « التحاليل من هذا النوع ليس من الضروري أن تفهمها كل

الجماهير »؟! فكيف يمكن للجماهير في هذه الحالة أن تناضل ضد «البرجوازية» إذا لم تكن قادرة على فهمها وعلى تحديد العناصر التي تكونها ؟! إن موقفا مثل هذا سيكون موقفا غير جدّي ، إن لم نقل أكثر من ذلك!

لهذا ألحّ على أنه إذا أمكن للبحوث النظرية حول الطبقات والمجتمع وحركيته أن تكون معقدة ، فإن عرض نتائج هذه البحوث على المناضلين وعلى الجماهير، يجب دائما وبالضرورة أن يكون واضحا أكثر ما يمكن ، وفي متناول فهم أكبر غالبية ممكنة من الجماهير. فمثلا تحديدات طبقات المجتمع ، يجب إلزاميا أن تكون واضحة ومفهومة من طرف معظم الجماهير ، أو على الأقل من طرف معظم مناضليها وطلائعها. وإذا عجزت حركة سياسية مناضلة عن توضيح المفاهيم الطبقية للجماهير، فمعنى هذا العجز قد يكون على الأقل أن هذه الحركة لم تتقدم بعد في بحث واستيعاب وتحديد طبقات المجتمع . وقد يعني أن هذه الحركة غير مؤهلة للقيام بدور قيادي أو طلائعيي أو متقدم في النضال السياسي .

فمثلا في تاريخ الثورة الصينية ، كان هناك منذ البداية خلافات سياسية حادة في صفوف الحركة الثورية في مجال تحديد « أصدقاء » الثورة الذين يمكن التعاون أو التحالف معهم ، و« أعداء » الثورة الذين ينبغي النضال ضدهم . فلم يكن ممكنا حسم هذه الخلافات إلا عبر الرجوع إلى نقاش « تحليل طبقات المجتمع الصيني » (وقد طرحه ماوو تسي تونغ منذ مارس 1926 ، في قرابة 7 صفحات) (16).

وعندما بدأت الثورة الصينية تتقدم في إنجاز «الثورة الزراعية»، ظهرت من جديد مشاكل وخلافات سياسية هامة في تطبيقها . ولم يكن بالإمكان توضيح هذه الخلافات وتجاوزها إلا عبر العودة إلى نقاش وتحديد وتدقيق « كيف نحلل الطبقات في البادية » (وقد طرح ماوو تسي تونغ هذه الأرضية في أكتوبر 1933 ، في قرابة 3 صفحات) (24).

وعلى خلاف اعتقاد ي .س. ، فكل هذه التحاليل والتحديدات الطبقية الصينية (المشار إليها) واضحة جدا (ولا تتجاوز نصوصها بضعة صفحات !) . وبإمكان معظم المناضلين ، وحتى الجماهير ، أن تفهمها . وليس غريبا أن نلاحظ أن جزءا هاما من الفكر أو الأدب السياسي المكتوب للثورات المجتمعية الناجحة في العالم يدور حول تحديد الطبقات والفئات والمجموعات التي هي مناصرة للثورة ، والتي هي معادية لها ، والتي لها مواقف متذبذبة منها ، وكيفية التعامل مع كل صنف من هذه الأصناف الثلاثة ، وذلك حسب المرحلة ، والظروف ، ومستوى تطور الصراع الطبقي داخليا وعالميا. وليس غريبا أن كثيرا من الخلافات السياسية

لا يمكن اكتساب الوضوح والاقناع فيها إلا عبر الرجوع لتحليل وتحديد وتدقيق المفاهيم والتصورات حول طبقات المجتمع!

فلا يمكن لأية حركة نضالية ،وفي أي مجتمع كان، أن تنهض، وأن تتقدم، إذا لم تكسب – هي وجماهير شعبها – حدّا أدنى من الوضوح في مجال تحليل وتحديد وتصنيف طبقات المجتمع.

فلا بد من أن يكون تحليل الطبقات واضحا ، وفي متناول فهم وإدراك معظم الجماهير . ولا بد لهذه الحركة المناضلة من أن تميّز بين الطبقات والفئات والشرائح التي تساند مشروع تغيير المجتمع ، والتي تعاديه ، والتي تتذبذب في دعمه . كما يتوجب عليها أن تحدد الكيفيّة الصحيحة والفعالة في ميدان التعامل مع كل صنف من هذه الأصناف الثلاثة .

كيف يمكن لنظرية محددة أن تساهم في تحرير الكادحين إذا لم تكن مفهومة من طرفهم؟

ليست لدينا لا الرغبة ولا الإمكانية لإقناع المستغلين (بكسر الغين).

لكن من واجبنا أن نقنع جماهير الكادحين المستغَلين (بفتح الغين) بصحّة أفكارنا ومشاريعنا . وماذا يمكن أن نحققه إذا لم نقنع الكادحين المستغَلين (بفتح الغين) ؟ وإذا لم تكن مفاهيمنا ومصطلحاتنا وأفكارنا ومشاريعنا واضحة جدا لدى الجماهير الكادحة المستغَلة (بفتح الغين) ، فكيف يمكن في هذه الحالة كسب تعاطفها ومناصرتها وتضحيتها من أجل البرنامج النضالي الذي ندافع عنه ؟ فالتعقيد في الأفكار لم يكن أبدا مقياسا على صحتها . بل على عكس ذلك ، الأفكار والأطروحات والمشاريع والبرامج التي تكون صحيحة ، ثورية ، ملائمة للواقع المجتمعي المعني ، وقابلة للتطبيق ، فإنها تكون على العموم واضحة ، وقابلة للإدراك من طرف غالبية الكادحين (على شرط أن نتقن طبعا شرحها لهم) . فكم سيكون مضحكا أو مخلسا الحزب الذي سيقول للجماهير : « ساندوا مفاهيمنا وأفكارنا وبرنامجنا ولو أن تعقيدها لا يسمح لنا بتوضيحها جيّدا لكم » ! وهذا الكلام لا يعني ولا يبرر نهائيا إعطاء الأسبقية للتبسيط بهدف الوصول إلى الوضوح . كلاّ ! المقصود والهدف ليس هو التبسيط من أجل التبسيط . إن الارتباط بالكادحين ، والتحليل الثاقب للواقع المجتمعي الملموس ، والعمل المثابر ، والبحث المتعمق ، والنضال المتواصل ، هم الذين يمكّنوننا بأكبر قدر ممكن

من إدراك كُنْه صيرورة التطور المجتمعي، والفعل فيه. وعبر هذا الجهد، يمكن أن نصل إلى مفاهيم، وأفكار، وبرامج، وأعمال، واضحة، سديدة، ثورية، وفعالة. أما إذا أصبحت أعمالنا وهمومنا ومفاهيمنا وأفكارنا وبرامجنا غامضة، أي غير قادرة للإدراك من طرف غالبيّة الجماهير الكادحة، فإن هذه الظاهرة قد تنذر بأننا قد إنحرفنا، أو أننا في طريق الانحراف، عن السبيل السديد، وعن الارتباط بالجماهير، والتفاعل معها.

وإنني لم أطرح أن التحديد الطبقي الذي أقترحه سهل الإدراك بشكل مطلق من طرف الكادحين. ولكنني أطرح أنه أسهل في الإدراك من طرف الكادحين (العرب أو المغاربة) بالمقارنة مع صعوبة فهم التحديد الطبقي الآخر الذي كنا نستعمله إلى حدّ الآن.

> لا فائدة في انطلاقك من المقاييس الطبقية اللينينية إذا كنت ستستعمل فيما بعد مقاييس «المهن»

لقد حاول ي. س. في «رسم بياني» تطبيق «طريقته» الخاصة في مجال تحديد الفئات والطبقات الممكنة داخل المجتمع[35]. وانطلق من المقاييس التي سطرها لينين. فميّز أولا بين «الذين لهم علاقة بالإنتاج» و «الذين لا يساهمون بتاتا في عملية الإنتاج». وميّز ثانيا بين «المنتجين» و «غير المنتجين». وثالثا بين «الذين يملكون وسائل إنتاج» و «الذين لا يملكونها». ورابعا، بين «من لهم دور» في التنظيم أو التقرير أو التسيير، ومن «هم مبعدون عن مراكز القرار أو أجهزة التنفيذ». وخامسا، ميّز في كل حالة بين من لهم «نصيب» كبير، متوسط، أو صغير من «الناتج الاجتماعي».

وفي آخر هذا «الرسم البياني»، وجد ي. س. 11 حالة نظرية تقريبا. بينما إذا إتبعنا هذه «الطريقة» بدقة، فإننا سنجد في الحقيقة: $1 + 2 \times 2 \times 2 \times 3 = 25$ حالة نظرية. ولو أظفنا مقياسا آخر من المقاييس التي سطرها ف.إ. لينين، هو «طريقة الحصول على نصيب من الثروات الاجتماعية»، فإننا سنحصل على عدد أكبر من المجموعات أو الفئات أو الطبقات الاجتماعية.

بعد ذلك، كان يجب على ي. س. أن يحلّل ويرتّب هذه الحالات والمجموعات، وأن يوضح كيف سيدمج فيما بين بعضها، ليصل في النهاية إلى عدد صغير نسبيا (قابل للإستعمال) من الطبقات الاجتماعية. لكنه لم يفعل ذلك. فانتقل ي. س.، بدون تمهيد ولا تعليل، في «جدوله»[35]

من عمود المقاييس اللينينية إلى الكلام عن « المجموعات المهنية » في العمود المجاور. ومقابل هذا العمود، طرح مباشرة، وبدون نقاش ولا تبرير، الطبقات الكلاسيكية. وهي : « الطبقة العاملة » ، و« البرجوازية الصغيرة » ، و « البرجوازية » .

لهذا نعتبر لأطروحته ناقصة ، غير مقنعة ، ومخطرمة (حيث تنطلق في البداية من المقاييس الطبقية التي حددها ف.إ. لينين ، ثم تعود بسرعة لاستعمال مقياس « المجموعات المهنية ») .

والجوهر في موقف ي.س. وفي أطروحته البديلة ، هو أنه يرفض عمليا ، وبدون مبرر معقول ، مقياس « الاستغلال الطبقي » كمقياس حاسم في تحديد طبقات المجتمع.

فكأن ي.س. لم يدرك أن المقاييس التي حددها ف.إ. لينين لتحديد الطبقات ، هدفها ومعناها عند تحديد الموقع الطبقي لكل فرد أو جماعة هو أولا وبالضبط تحديد وجود أو عدم وجود الاستغلال الطبقي في حالة هذا الفرد أو الجماعة ، سواء كفاعل يمارس الاستغلال ، أو كمفعول به يعاني من الاستغلال. وثانيا ، تحديد الحجم أو الأهمية النسبية لهذا الاستغلال في حالة وجوده. فرفض ي.س. لاستعمال مقياس « الاستغلال الطبقي » ، هو الذي جعل أطروحته حول تحديد الطبقات تبقى ناقصة، وغير مقنعة .

وفي إطار هذا الرفض، ليس بإمكان ي.س. ، سوى أن يدافع على الاستمرار في استعمال المفاهيم والمصطلحات الطبقية القديمة الكلاسيكية اللاتينية (أي : البرجوازية ، البرجوازية الصغيرة ، الطبقة العاملة ، الى آخره) ، دون لا مراجعتها ، ولا تعريفها ، ولا تدقيقها ، ولا تعريبها. فكأن ي.س. لم يدرك أن المشكل في هذه المصطلحات الطبقية الكلاسيكية ، ليس هو خصيصا تعقيدها ، وإنما هو، أولا أنها أجنبية (لاتينية) ، فلا تفهمها غالبية الشعوب العربية. وثانيا أننا لا نعرف في أي مرجع يمكن أن نجد تعريفات دقيقة ومرضية لها. فكيف يمكن للمثقفين وللمناضلين العرب أن يستعملوا هذه المصطلحات الطبقية الكلاسيكية اللاتينية إذا لم يكن بإمكانهم أن يجدوا تعريفات دقيقة (لا تعتمد على مقياس « المهن ») لهذه المصطلحات في أي مرجع معروف (بما فيه أطروحة ي.س.) ؟! وكيف يمكن للجماهير العربية أن تستعملها إذا كانت تحس بأنها أجنبية ، وغير مفهومة ؟! وبالتالي، فمن اللازم علينا أولا أن نحدّدها بدقة ، وثانيا أن نعرّبها ، وذلك بأكبر وضوح ممكن. ولهذا نعتبر — وبكل تواضع — أن أطروحتنا التي تطرح تعريفات

« قيقة للطبقات المجتمع »، وبمصطلحات عربية، تشكل اقتراحا جدّيا ومفيـــدا.

* *

وكمثال على التحديدات أو التعريفات الطبقية التي طرحها ي.س.، نجد في « الجدول »[35] الذي حدد فيه ي.س. طبقات المجتمع، أنه وضع مقابل كل طبقة المجموعات المهنية التالية :

- « الطبقة العاملة : عمال زراعيون وصناعيون (= البروليتاريا) + التقنيون والمهندسون الصغار + المأجورون ».
- « البرجوازية الصغيرة : الفلاحون، الحرفيون والصناع الصغار والمتوسطون، موظفو الدولة والمستخدمون الصغار غير المرتبطين بالانتاج، مراقبو الانتاج في المعامل والضيعات ».
- « الطبقة البرجوازية : موظفو الدولة والمستخدمون الكبار غير المرتبطين بالانتاج في المعامل والمزارع، البرجوازيون العقاريون، البرجوازيون الذين يشرفون على رسمالهم بأنفسهم ».
- « من ليس لهم علاقة بالانتاج الاجتماعي بشكل مباشر أو غير مباشر : المهمشون، الأطفال، والطلبة ... ».

وفي هذا التحديد لطبقات المجتمع، نلاحظ أنه، رغم أن ي.س. إنطلق في البداية من المقاييس التي حددها ف.إ. لينين، فإنه رجع في آخر المطاف الى « المجموعات المهنية »، فاستعملها في تحديد طبقات المجتمع. بينما الأصناف « المهنية » لا تصلح في الحقيقة كمقياس مقبول لتحديد الطبقات. لماذا؟ لأنه في كل صنف أو مجموعة « مهنية »، يمكن أن نجد أفرادا مستغلين (بكسر الغين) (صغارا، أو متوسطين، أو كبارا)، وأفرادا مستغَلين (بفتح الغين)، وأفرادا لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يستغَلون (بفتح الغين). فإذا إستعملنا الأنـــواع « المهنية » كمقياس لتحديد طبقات المجتمع، فإننا سنسقط في خطء حشر كل هذه الأصناف المذكورة داخل كل أو بعض الطبقات.

حقّا، لقد طرحت أنا أيضا في أطروحتي « تحديد طبقات المجتمع » بعض المجموعات « المهنية ». ولكنني لم أحدّد الطبقـات بالأنواع أو المجموعات المهنية. بل طرحت تحديدا دقيقا وعاما لكـل طبقة. وبعد ذلك فقط، أعطيت بعض الأمثلة بالأنواع المهنية، ولكن فقط كأمثلة. وقبل سرد هذه الأمثلة المهنية، وكذلك بعده، أكّدت أن المجموعات المهنية التي قدّمتها، هي مجرد أمثلة لتوضيح أصناف

الأفراد والمجموعات التي يمكن أن تدخل على العموم (ولكن ليس دائما وبالضرورة) في كل طبقة من الطبقات التي حددتها. وألححت، بل وكررت، أن أساس الموقع الطبقي أو الانتماء الطبقي، ليس إطلاقا هو الانتماء المهني، أو أنواع المهن (catégories socio-professionnelles). وحدّدت الشروط اللازمة لكي يدخل أفراد المجموعات المهنية ضمن هته الطبقة أو تلك. وأكدت أن المهم في تحديد الموقع الطبقي لكل فرد هو التعريف الدقيق العام الذي طرحته لكل طبقة، وليس هو أمثلة المجموعات المهنية المقدمة بصدد كل طبقة. ولا نجد طبعا في أطروحة ي.س. البديلة تمييزا أو تحذيرا مماثلا لهذا التنبيه.

نقد تحديد ي.س. للطبقات

الطبقة الوحيدة التي وجدتُ في مجمل ردّ ي.س. محاولة كاملة لتحديدها الطبقي هي فقط « البرجوازية الصغيرة ». وحتى هذه المحاولة بقيّت غير ممنهجة، وغير مرضية. بل إنه طرح على الأقل تعريفين مختلفين لطبقة «البرجوازية الصغيرة» (الأولى في «المسار»، عدد 74، صفحة 8، عمود 3، في الجدول. والثانية والثالثة في عدد 74، صفحة 9، عمود 2، فقرة 3 و فقرة 4). وسأحاول فيما يلي استعراض كل واحد من هذه التعريفات، والاقتصار في نقاشه على الملاحظات الأكثر أهمية.

في التعريف الأول لـ « البرجوازية الصغيرة »، كتب ي.س. في جدوله (الذي إدعى فيه تحديد الطبقات): « ينتج، يملك، له دور [في الانتاج]، له نصيب ضعيف أو متوسط [من الناتج الإجمالي] ← الفلاحون، الحرفيون، والصناع الصغار والمتوسطون ← البرجوازية الصغيرة ». و « لا ينتج، لا يملك، له دور غير مباشر، له نصيب ضعيف أو متوسط ← موظفو الدولة والمستخدمون الصغار غير المرتبطين بالإنتاج ← البرجوازية الصغيرة ». و « لا ينتج، لا يملك، له دور مباشر، له نصيب ضعيف أو متوسط ← مراقبو الإنتاج في المعامل والضيعات ← البرجوازية الصغيرة » (؟؟). هذا فقط هو ما نجده حول « البرجوازية الصغيرة » في جدول ي.س. الذي إدعى تحديد الطبقات فيه. ومن العيوب الهامة في هذا التعريف، أولا، أنه إعتمد على عنصر « المهن » لتحديد الطبقة المعنية. وثانيا، أن هذا المنهج عشوائي وناقص. حيث لا ندري تماما لماذا لم يدخل ي.س. أيضا ضمن هذه الطبقة « البرجوازية الصغيرة » العنصر

الذي : [ينتج ، يملك ، لادور له ، له نصيب صغير أو متوسط] ؛
والعنصر الذي : [لا ينتج ، يملك ، له دور ، له نصيب صغير أو متوسط] ؛
والعنصر الذي : [لا ينتج ، **يملك** ، لا دور له ، له نصيب صغير أو متوسط] ؟!
حيث أن هذه العناصر الأخيرة، **تختلف** في وصفها أو في تشخيصها عن العناصر التي ذكرها ي .س. ، لكنها **لا تختلف** عنها في الجوهر، أي في الإنتماء الى موقع طبقي برجوازي صغير. فحسب منطلق ي.س. ، فإنها تدخل هي أيضا وعلى العموم ضمن طبقة « البرجوازية الصغيرة » .

و في التعريف الثاني للبرجوازية الصغيرة ، كتب ي.س. : «إننا نعتبر أن [البرجوازية الصغيرة] تشمل كل من لايبيع قوة عمله – وإن باعها فبشكل إستثنائي – لكن يستغل [لا يوضح نص ي.س. هنا هل بفتح العين أم بكسرها ، لكن يظهر أن المقصود هو بكسرها] ، وحتى إن فعل ذلك فبشرط أن يشارك عضليا في العمل الانتاجي ، أي أن الحد الأقصى لانتماء شخص الى البرجوازية الصغيرة هو مساهمته نفسه بالعمل العضلي في الانتاج إلى جانب استغلاله لعمال آخرين محدودي العدد . أما إذا إنقطع عن العمل العضلي وتفرغ لمراقبة وتسيير أعماله فهو ينتقل الى إحدى شرائح البرجوازية المتوسطة »[36] . ومن العيوب الهامة في هذا التعريف :

أولا ، أن ي.س. إبتدع هنا مقياس « العمل العضلي » ونسي تقريبا الاعتماد على المميزات أو المقاييس الخمسة أو الستة التي سطرها لينين ، والتي إدعى ي.س. في بداية دراسته أنه ينطلق منها ويعتمد عليها .

ثانيا ، يفترض ي.س. في تعريفه لـ « البرجوازية الصغيرة » أن « العمل العضلي » هو مقياس حاسم في تحديد هذه الطبقة المعنية .

وفي تحديد ي.س. لفئات الطبقة العاملة ، إشترط كذلك في دخول التقنيين والمهندسين الصغار في هذه الطبقة أن يتوفر فيهم مقياس « المشاركة عضليا في عملية الانتاج »[37] .

لكن مقياس « العمل العضلي » هذا غير صحيح كمقياس عام وحاسم في تحديد الطبقات . بل إنه مخالف للمنهج الماركسي . وفي كثير من الحالات ، لا يمكن فرز وعزل عنصر «العمل العضلي» . حيث يتداخل ويتمازج « العمل العضلي » والعمل غير العضلي (مثل العمل الذي يغلب فيه الجانب الذهني) إلى درجة أنه لا يمكن الفصل بينهما . بالإضافة الى ذلك ، يمكن أن نجد حالات عمال مستغَلين (بفتح الغين) لا يقومون تقريبا بأي عمل عضلي . ورغم ذلك لا يصح طبعا إدخالهم ضمن « البرجوازية المتوسطة » . كما يمكن أن نجد حالات « برجوازيين متوسطين » يشاركون في بذل « عمل عضلي » واضح ومعترف به ، دون أن يصح إدخالهم ضمن « البرجوازية الصغيرة » .

ويمكن أن نجد مثل هذه الحالات على الخصوص داخل مجموعات : الأطر التقنيين ، المهندسين الصغار والمتوسطين ، أصحاب الأوراش والمعامل الصغيرة والمتوسطة ، والفلاحين الأغنياء ، الى آخره . ويمكن أن نجد نوعا من الأشخاص الذين يملكون أو يتحكمون في كمية متوسطة نسبيا من وسائل الانتاج ، ويشغّلون ويستغلون (بكسر الغين) عددا متوسطا من الكادحين المأجورين ، ولا زالوا يشاركون هم أنفسهم في القيام بجزء من العمل العضلي .

ثالثا ، عنصر « التفرغ لمراقبة وتسيير » عملية الانتاج في وحدة إنتاجية أو خدماتية ، ليس دائما وبالضرورة مقياسا حاسما لانتقال الانتماء الطبقي من « البرجوازية الصغيرة » إلى « البرجوازية المتوسطة » . بل يمكن أن يُوجد أفراد متفرغون للعمل « المراقبة والتسيير » ، لكن موقعهم الطبقي يبقى داخل « البرجوازية الصغيرة ». ويمكن أن نجد أمثلة على هذا النوع من الأفراد داخل مجموعات : حرّاس الكادحين ، ومراقبي الانتاج (chef subalterne ; contre - maître) داخل المعامل الانتاجية أو المؤسسات الخدماتية ، أو المناجم ، أو الضيعات ، الذين يشاركون في اقتسام فائض القيمة الاجمالي المجتمعي ، ويحصلون منه على نصيب صغير نسبيا .

وفي التعريف الثالث للبرجوازية الصغيرة ، كتب ي . س : « تتكون البرجوازية الصغيرة بشكل عام من نوعين من الفئات ، تلك التي ليس لها أي مساهمة في الانتاج الاجتماعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتلك التي لا تساهم [أتساءل هل أداة النفي « لا » الواردة هنا في نص ي . س . ، هل هي خطأ في الكتابة أم في الطباعة] وهذه الأخيرة تحتوي أيضا على نوعين : الذين يملكون أنشطة مستقلة ، ولا يرتبطون بالرسمال إلا بشكل غير مباشر عن طريق السوق : التجار ، الحرفيون ، الفلاحون ... ثم الذين ليسوا مستقلين في نشاطهم ، ويتقاضون تعويضا مقابل تقديم خدماتهم للرأسمال ، الموظفون والمستخدمون الصغار الذين لا يشاركون في عملية الانتاج مباشرة » (36) . وهذا التعريف جاء عاما ، وغامضا ، إلى درجة أنني أعتبره ليس تعريفا ثالثا للبرجوازية الصغيرة ، وإنما مجرد فقرة يستكمل فيها ي . س . ما كتبه قبلها .

يمكن الآن أن نتساءل : لماذا لم ينجح ي . س . في أطروحته البديلة في تحديد طبقة البرجوازية الصغيرة تحديدا صحيحا ومُرضيا ؟ ولماذا لم يفلح بشكل عام في تحديد مختلف طبقات المجتمع ؟ أو من أن السبب الأساسي يرجع لكونه لم يدرك أن المقياس الحاسم في تحديد

طبقات المجتمع في المرحلة التاريخية الحالية (مرحلة الانتقال على صعيد العالم من المجتمعات الطبقية الرسمالية الى المجتمعات الاشتراكية) هو بالضبط مقياس « الاستغلال الطبقي » . وعندما أركز على مقياس « الاستغلال الطبقي » ، فإنني لا ألغي المقاييس الأخرى التي حددها ف.إ. لينين . فهذه المقاييس أو المميّزات الأساسية التي تميّز كل طبقة (وهي : الموقع في نظام الانتاج ، العلاقة بوسائل الانتاج ، الدور في التنظيم المجتمعي للعمل ، حجم النصيب من الثروات الاجتماعية ، وسائل الحصول على هذا النصيب ، الاستيلاء أم لا على عمل أخرين [23]) تبقى واردة ، صالحة ، وأساسية لفهم ولتحديد طبقات كل مجتمع مبني على أساس الاستغلال الطبقي . لكن هذه المميزات الطبقية اللينينية تدور كلها حول « الاستغلال الطبقي » . وهذا المقياس الطبقي هو الجوهر الذي تتركز فيه تلك المميزات الطبقية الأساسية التي حددها لينين . وهذا المقياس لا يلغي ولا يعوض بالضرورة تلك المميزات والمقاييس . ولكنه يزيد في وضوحها ، وفي شفافيتها ، وفي سهولة استعمالها .

ومن يرفض استعمال مقياس « الاستغلال الطبقي » في مجالات فهم الطبقات ، وتحديدها ، ووصفها ، ويعمل بمقياس أو بمقاييس أخرى ، مثل مقياس « الغنى » ، أو « الملكية القانونية لوسائل الانتاج » ، أو « المواقف السياسية » ، أو « المهن » ، إلى غير ذلك ، فإن خطابه حول الظواهر الطبقية بشكل عام ، وحول الطبقات بشكل خاص ، سيكون ناقصا أو خاطئا .

لهذا فإنني ألحّ ، وأؤكّد ، وأكرّر ، أن من لا يدرك أهمية مقياس « الاستغلال الطبقي » ، فيرفض استعماله بشكل مباشر أو غير مباشر في مجالات فهم وتحديد طبقات المجتمع ، سيكون كلامه عن الطبقات (وكذلك وبالتالي عن الصراع الطبقي) غامضا ، قاصرا ، ناقصا ، إن لم نقل بكل بساطة خاطئا !

ولا أقول ذلك لاعتبارات ذاتية ، أو لأن « الاستغلال الطبقي » هو فكرة جديدة أو بسيطة أو ايديولوجية ... أو أشياء من هذا القبيل ... ولكن لأن « الاستغلال الطبقي » هو في الواقع المجتمعي ، العنصر الحاسم فعلا في انقسام المجتمع الى طبقات متميزة . وهو المقياس الحاسم في التمييز فيما بين طبقات المجتمع ، وفي فهمها وتحديدها ، وفي بلورة التعامل السياسي السديد معها !

وعندما حاول ي.س. في أطروحته البديلة : « الطبقات الاجتماعية والابداع النظري ـ رد على مقال » أن يضحض اقتراحاتي،

وأن يثبت أن أطروحتي « تحديد طبقات المجتمع » لم تأت بأي شيء جديد ، فإن عمله هذا لم يكن مجرد تشويه أو إجهاز ، ولكن ي . س . لم يدرك فعلا المكاسب الجديدة التي أتت بها . فكان من المتوقع أن لا يصيب هدفه .

طبقة الدين لا يستغِلون ولا يستغَلون
ليست هي البرجوازيه الصغيرة

ليست طبقة الذين لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يستغَلون (بفتح الغين) هي البرجوازية الصغيرة . ولو أن ي . س . زعم عكس ذلك ، فقد كتب ي . س . : « المفهوم البديل (...) [أي] طبقة الذين لا يَستغِلون ولا يُستغَلون (...) لا فرق بينه وبين مفهوم البرجوازية الصغيرة ، وليس هناك إضافة جديدة في الأمر » (38) . وهذا التصريح خاطئ . فيظهر هنا أن ي . س . كان واثقا من نفسه إلى درجة أنه لم يتمكّن في قراءة أطروحتي التي أراد دحضها .

فقد أوضحتُ بالضبط في أطروحتي « تحديد طبقات المجتمع » أنه من بين المسائل الهامة التي أعيبها على التحديد الطبقي الكلاسيكي القديم ، أنه يخلط داخل طبقة « البرجوازية الصغيرة » بين عناصر مستغِلة (بكسر الغين) ، وعناصر لا تَستغِل ولا تُستغَل . حيث كان يحشر داخل طبقة « البرجوازية الصغيرة » مثلا الباطرون الصغير ، أو صاحب معمل صغير أو ورش يستغِلّ داخله بضعة مشتغلين لديه ، وذلك إلى جانب عناصر أخرى متنوعة ، مثل التاجر المتوسط والصغير ، والضابط ، والاطار التقني ، والمثقف الذي يقوم بعمل ذهني أو فني ، والموظف الصغير أو المتوسط ، والأستاذ والمعلم ، والطالب ، إلى آخره . ومثل هذا الخلط في التحديد الطبقي قد يؤدي إلى أخطاء سياسية ذات بعد استراتيجي .

فقد حرصت في أطروحتي « تحديد طبقات المجتمع » على التمييز بشكل واضح بين المستغِلين (بكسر الغين) الصغار ، والذين لا يستغِلون ولا يستغَلون . فانتهيت الى تحديد « طبقة المستغلين الصغار » من جهة ، ومن جهة أخرى « طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون » .

وفي اعتقادي ، فإنه من المستحيل التوصل إلى تحليل طبقي سديد ، على الخصوص حينما يتعلق الأمر بمجتمع رسمالي تبعي (مثل المغرب) أو حتى بمجتمع في الطور الأول من مرحلة الاشتراكية) ، إذا لم نميّز

بشكل واضح تماما بين المستغلين الصغار ، والذين لا يستغلون ولا يستغلون ! ومصطلح البرجوازية الصغيرة ، على الأقل بمفهومه الكلاسيكي الشائع ، لا يسمح بإنجاز هذا التمييز الطبقي. وي.س. لم ينتبه إلى هذا المكسب النظري الهام في أطروحة « تحديد طبقات المجتمع ».

فلا يمكن أن نتوصل إلى مواقف سياسية طبقية تخدم مصالح ومطامح طبقة المستغلين إذا لم نميّز بشكل دقيق وواضح بين من هم مستغلين (صغار، متوسطين، وكبار)، ومن هم مستغلين (بفتح الغين)، ومن هم لا يستغلون ولا يستغلون.

والطبقات النادرة التي قدم ي.س. في أطروحته محاولة لتحديدها هي: « البرجوازية الصغيرة » و « الطبقة العاملة ». لكنه لم يطرح أي تحديد عام لطبقة « البرجوازية » ، ولا للطبقات الأخرى مثل « البرجوازية المتوسطة » و « البروليتاريا » ، و « شبه - البروليتاريا » ، الى آخره.

ونتساءل : هل الطبقات التي طرحها ي.س. كافية لتغطية كل المجتمع ، أي لتحديد الإنتماء الطبقي لكل مواطن ولكل فرد داخل المجتمع ؟ الجواب هو طبعا لا ! فلا ندري في أية طبقة سيضع ي.س. المستغلين (بكسر الغين) المتوسطين ؟ وأين سيضع الأشخاص الذين لا يستغلون ولا يستغلون ؟ بل إن هؤلاء الأشخاص الموجودين فعلا وبكثرة في المجتمع الحالي لا مكان لهم داخل التحديد الطبقي الذي دافع عنه ي.س. . وعلى عكس ظنّ ي.س. ، فإنه لا يصحّ حشر الذين لا يستغلون ولا يستغلون ضمن « البرجوازية الصغيرة ». وإذا أصرّ ي.س. على حشرهم في « البرجوازية الصغيرة » ، فأين سيضع في هذه الحالة « المستغلين الصغار » ؟ وإذا جمع ي.س. في نفس الوقت « المستغلين الصغار » و « الذين لا يستغلون ولا يستغلون » في طبقة « البرجوازية الصغيرة » ، فهذا سيعني أنه يحشر في نفس الطبقة (أي البرجوازية الصغيرة) أفرادا مستغلين صغار ، وأفرادا لا يستغلون ولا يستغلون . وهذا التحديد الطبقي خاطئ ومرفوض. لأن هذا الخلط ستنتج عنه أخطاء سياسية جسيمة. ولأن صاحب هذا الخلط لا يدرك أنه في المرحلة التاريخية الحالية ، مرحلة تحرير المجتمع من أسس الاستغلال الطبقي والانتقال من الرسمالية إلى الاشتراكية ، فإن طبقة المستغلين (بفتح الغين) في حاجة الى الفرز في مفاهيمها و مصطلحاتها و برامجها و استراتيجيتها بين طبقة المستغلين الصغار ، و طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، لكي تستطيع بلورة تعامل سياسي ملائم و متميّز مع كل واحدة من هذه الطبقات. الشيء الذي يبقى غير ممكن إذا حشرناهم داخل طبقة واحدة !

* *

وأحيانا، قوّلني ي.س. في ردّه مالم أقله. وكمثال على ذلك، فقد نسب ي.س. إلي أنني كتبت أن الرسمال المالي يتطابق مع الرسمال البنكي. فأسهب في نقد هذه الفكرة، مستعرضا بعض ما كتبه ف.إ. لينين في كتابه « الامبريالية أعلى مراحل تطور الرسمالية » عن اندماج الرسمال الصناعي والرسمال البنكي لتكوين الرسمال المالي. وحجّة ي.س. الوحيدة على خطئي هي أنه جاء (مرة واحدة) في إحدى الجمل التي كتبتها: « ... الرسمال البنكي أو المالي ... ». ولكن في اللغة العربية، أداة « أو » لا تعني « يساوي ». فربما أن ي.س. يخلط بين أداة « أو » وأداة « أي ». فعندما نقول أو نكتب: « الشيء (أ) أو الشيء (ب) »، فهذا التعبير يعني - حسب علمي - أننا نعتبر إما الشيء (أ) وحده، وإما الشيء (ب) وحده، وإما هما معا وفي نفس الوقت. ويوجد من الكتاب من يعطيها معنى: « إما الشيء (أ) وحده، وإما الشيء (ب) وحده »، لا غير، وليس الشيئان معا وفي نفس الوقت. ولكن في هذه الحالة، فإن أداة « إما » قد تكون هي الملائمة. ولكن في جميع الأحوال، لا تعني بتاتا أداة « أو » أن الشيء (أ) « يتطابق » أو « يتساوى » مع الشيء (ب). وقد كتب ي.س. هو نفسه في رده الكثير من العبارات التي تجمع بين شيئين مختلفين بأداة « أو »، نذكر منها بعض الأمثلة فقط. ومنها: « الشكل النقدي أو البنكي »(39)، « الفئة المنتجة أو البروليتاريا »(40)، « هذا القطاع أو ذاك »(27)، « الرسمال المالي أو الاحتكاري »(41)، إلى آخره.

إنتهينا الآن من تحليل أطروحة يوسف سرحان (ي.س.) في مجال تحديد الطبقات. فلننتقل إلى مناقشة أطروحة أحمد المبارك (أ.م.) في نفس الموضوع.

٥- نقاش أطروحة أحمد المبارك في تحديد الطبقات

يعتقد كثيرون أن مسألة « تحديد الطبقات الاجتماعية » هي أساسا مشكل إحصائيات و معطيات اجتماعية وأرقام. وقد ركز، إن لم نقل إقتصر، بالضبط أحمد المبارك في أطروحته البديلة(42) في تحديد طبقات المجتمع على هذا الجانب « الكمّي ». وقد أفادنا أحمد المبارك خاصة لأنه وفّر لنا إمكانية ملموسة لنقد هذا الاعتقاد، ولإبراز محدودية أهميته وفوائده.

وجاء في مدخل أطروحة احمد المبارك (أ.م.) (الذي يظهر أنه من وضع إدارة جريدة « المسار ») أن هذا التحليل هو « أقرب إلى الصواب ». أي أنه أقرب إلى إدراك وتحديد حقيقة الطبقات، وذلك بالمقارنة مع الأطروحات الأخرى (المنشورة في جريدة « المسار ») في هذا الموضوع.

وقد كتب أ.م. بوضوح و واقعية في مقدمة اطروحته: « سنحاول، قدر الإمكان، تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية من الناحية الكمّية ... وسنركز على معطيات الإحصائيات الديمغرافية ... »(43). لكننا نجد مع الأسف أن عنوان دراسة أ.م. يدعي أكثر ممّا تتضمن في محتواها. حيث جاء في هذا العنوان: « دراسة كمية و كيفية للواقع الطبقي الملموس ». بينما بقيت أطروحة أم. في حدود محاولة تقدير كمي لأعداد أفراد طبقات المجتمع، دون أن تقدم هذه الأطروحة أي تعريف أو تحديد كيفي لهذه الطبقات التي تحدثت عنها.

فقد أغفلت أطروحة أ.م. تحديد الطبقات القائمة داخل المجتمع، وتقديم تعريفات علمية ودقيقة لمفاهيمها ومصطلحاتها. وإذا لم يطرح الباحث التعريفات الدقيقة اللازمة لمختلف الطبقات، فإنه لا يحق له المرور إلى محاولة تحديد أو تقدير أعداد الأفراد المكونين لكل طبقة مجتمعية، أو نسبها المئوية بالمقارنة مع مجموع السكان.

كما أغفلت أطروحة أ.م. معالجة مشكل هام وأساسي. ألا وهو مشكل المرور من الاحصائيات الرسمية للدولة التي تنبني على أساس

المجموعات المهنية (catégories socio - professionnelles)إلى الطبقات المجتمعية (بمفاهيمها الماركسية) والتي ينبغي تحديدها على أساس المواقع الطبقية في علاقات الانتاج المجتمعية.

و جاء في مدخل دراسة أ.م. (والذي يظهر أنه من وضع إدارة جريدة « المسار» التي نشرت هذه الدراسة) أن : « الأطروحة التي ننشرها اليوم تنطلق من المبدأ البسيط و العلمي في ذات الوقت ، وهو " التحليل الملموس للواقع الملموس" ، الكفيل بتوجيه الممارسة السياسية »(44). وفي الحقيقة، فإن الكاتب أ.م. إقتصر على الإنطلاق من « الإحصائيات الديمغرافية لسنوات 1960 ، 1971 ، و1982 ، وخاصة المعلومات حول الشرائح الاجتماعية التي تقدمها وثائق " المميزات الاقتصادية - الاجتماعية للسكان(45) " ، وكذا بعض المعطيات الأخرى (حول الصناعات التحويلية وحول البادية)»(46). وهذا فرق كبير !

و جاء كذلك في تقديم دراسة أ.م. أن الكاتب « توصل إلى اعطائنا صورة كمية وكيفية واضحة عن التوزيع الطبقي ببلادنا ، بعد توضيح المضمون الذي تنطوي عليه المفاهيم المستعملة للتعريف بمختلف الطبقات الاجتماعية (...) ليتوصل إلى النتائج الاجمالية الأقرب ما يمكن إلى الواقع والموضوعية»(44). وفي الحقيقة، فإن الكاتب أ.م. اجتهد فقط في مجال محاولة تقدير الحجم الكمي لمجموعات « مهنية » .أما الطبقات المجتمعية بمفاهيمها الماركسية المبنية على أساس المواقع الطبقية في علاقات الانتاج المجتمعية، فإن أطروحة أ.م. لم تجتهد في مجال تحديدها لا الكيفي ولا الكمي .

ضرورة الحذر من المصطلحات والمفاهيم الطبقية البرجوازية

إن الدقة شرط ضروري تماما في كل بحث أو عمل يطمح إلى أن يكون علميا. وكل نقص في المنهجية أو في الدقة العلمية ، لا يؤدي فحسب إلى الغموض ، وإلى تكاثر احتمالات الأخطاء ، ولكنه قد يجعلنا عاجزين على إدراك الواقع ، وعلى فهم عمقه وتعقيداته وحركيته .

تفترض دراسة أ.م. أنه بالإمكان « تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية من الناحية الكمية »(42) ، و « تحديد الواقع الطبقي الملموس الكمي والكيفي» بالمغرب انطلاقا من «الاحصائيات الديمغرافية

لسنوات 1960، 1971، و1982» التي تنجزها وتنشرها الدولة (تحت عنوان: المميزات الاقتصادية - الاجتماعية للسكان (43). بينما في رأيي — وإذا أردنا التزام الدقة العلمية — يستحيل تحديد الطبقات المجتمعية انطلاقا من هذه الاحصائيات. لأن هذه الأخيرة تنبني على أساس تحديدات ومفاهيم برجوازية (أو إستغلالية)، وغير علمية. أبرزها مفاهيم «المهن»، التي لا تصلح لتحديد الطبقات. ولأن الهدف السياسي الأساسي لتقارير الدولة حول هذه الإحصائيات، هو بالضبط إخفاء الواقع الطبقي وتغميضه، وليس توضيحه وتدقيقه وإبرازه.

صحيح أنه ما دمنا لا نستطيع القيام نحن أنفسنا بالإحصاءات التي نحتاجها، فإنه سيكون من الواجب علينا أن نحاول أكثر ما يمكن استغلال هذه الاحصائيات الرسمية للوصول إلى بعض التقديرات الكمية. ولكن شريطة أن لا نسقط في الأفخاخ الإيديولوجية والسياسية التي تنصبها لنا طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار داخل هذه الإحصائيات؛ وأن لا نغرق في الإنبهار بدقتها وعلميتها المزيّفتين؛ وأن لا ننسى، ولو لحظة واحدة، خلفياتها ومنطلقاتها وأهدافها الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية.

وقد تنبّه أ.م. الى نقد مفهوم معروف ومشهور في إحصائيات الدولة. فقد طرح مثلا: «ان مفهوم "السكان النشطين (Population active)" مفهوم مغالط. لأنه يوحي بأن الأمر يتعلق بالعاملين فعلا. بينما هذا المفهوم يعني، في الحقيقة، العاملين والراغبين في العمل أي العاطلين» (47). واقترح بديلا هو: «السكان المؤهلين للعمل (Population potentielle - ment active)». ورغم ذلك، استمر أ.م. حتى نهاية اطروحته في استعمال مفهوم «السكان النشطين». ولم يتفحّص أ.م. مع الأسف مصطلحات ومفاهيم أخرى. وما أكثرها! فلم ينتقد أي مفهوم آخر غير مفهوم «السكان النشطين».

إن الاحصائيات الرسمية للدولة، لا تستطيع وصف الواقع المجتمعي، إلا من خلال الإيديولوجية السائدة داخل هذه الدولة. ومن ميزات هذه الايديولوجية، أي إيديولوجية طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار، أنها تخفي وتغمّض (mystifier) كثيرا من حقائق الواقع المجتمعي، وخاصة منها حقائق الاستغلال الطبقي والاضطهاد الطبقي. فكيف يعقل في إطار هذه الأوضاع الاعتماد على أساس هذه الاحصائيات الرسمية كأساس «علمي» لإدراك «الواقع الملموس» لمجتمعنا؟!

ولماذا لا يكون تصورنا أو تصويرنا نحن أيضا مزيّفا حول الواقع

الطبقي الملموس ؟! هذا التزييف، أو الوعي المزيّف، سيكون مستبعدا إذا تميّزنا فعلا بحرص حازم ومتواصل على رفض كل انحراف أو تغميض إيديولوجي مهما كان، وعلى فحص كل المقدّمات التي ننطلق منها أو نستعملها، وعلى التحفظ في المظاهر وفي النتائج الأولية التي نحصل عليها، وعلى التعالي على الميولات والرغبات الذاتية، وعلى الاستقراء وتحليل الموجودات في حركيتها، وعلى الإنطلاق من الواقع الملموس بهدف العودة إليه. إذا اتبعنا هذا المنهج، فبالإمكان أن نتوصل الى معرفة قريبة أكثر ما يمكن من حقائق الواقع الملموس الحي. واذا إنحرفنا عنه، فإن إدراكنا للواقع سيكون هو أيضا شكليا، أو مثاليا، أو سطحيا، أو مزيفا، أو خاطئا.

إن معظم الأرقام والتقديرات في دراسة أ.م. مبنية على أساس «الجدول» أو اللوحة رقم 3 تحت عنوان: «توزيع النشطين العاملين حسب المهنة» (48). وفي رأيي، فإن هذه اللوحة، بما تنبني على أساسه من تعويضات، ومن خلط فيما بين مختلف المواقع الطبقية داخل كل «مهنة» مستعملة في هذه اللوحة، لا تسمح بتاتا بالتوصل الى «تحديد كمي وكيفي للواقع الطبقي الملموس».

يجب أن ندرك أننا في المجتمع معرّضون لقصف إيديولوجي شبه-اقطاعي، وخاصة برجوازي (أو استغلالي) مكثّف. وذلك على الخصوص عبر الأجهزة الإيديولوجية للدولة (مثل التلفزات، والإذاعات، والمنشورات، والمطبوعات، والجامعات، والمدارس، والمؤسسات الثقافية والعلمية والدينية، والخطابات، والإشعات، ...). إنها إيديولوجية الطبقة السائدة داخل المجتمع، طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار التبعية. ومن الصعب جدا على عامة أفراد الشعب الوعي بهذا القصف الإيديولوجي، ومقاومته مقاومة فعالة. فلا يمكن أن ترقى ممارستنا إلى مستوى علمي وثوري إذا لم نحدث ثورة شمولية في وعينا، وفي فكرنا، وفي إدراكنا للواقع، ضد المفاهيم والمصطلحات الاستغلالية (أو البرجوازية) السائدة. وهذه الثورة تستلزم قطيعة فكرية شمولية مع مفاهيم وقيم وسلوكات طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار السائدة. وعلى عكس ذلك، بقدر ما نستمر في مهادنة وفي استعمال فكر ومفاهيم وقيم ومناهج هذه الطبقة السائدة، فإننا سنزيد في تقييد أنفسنا بأنفسنا. فنعجز عن التحرر من تأثير ومن استقطاب طبقات المستغلين (بكسر الغين). وقد نصبح (من حيث لا نحتسب) أداة من بين أدوات طبقة المستغلين الكبار العاملة على تكريس الخضوع للإضطهاد،

وعلى دعم استمرارية الاستغلال الطبقي داخل المجتمع.

وعندما نقدم على محاولة تحديد المفاهيم والمصطلحات الطبقية، فإننا قد نصطدم بعدة صعوبات ومعقبات تعوق تقدم عملنا التحليلي هذا. ومن بين هذه الصعوبات، بعض التساؤلات، مثل التساؤلات التالية: نحن الذين نريد تحديد طبقات مجتمعنا، من نحن؟ وما هي أهدافنا؟ وما هي ميزات مجتمعنا (العامة والخاصة)؟ وما هي مميزات مرحلته التاريخية الحالية؟ إلى آخره.

فإذا اعتبرنا أنفسنا مناضلين تقدميين، فلا يصح أن نستعمل المصطلحات والمفاهيم الرسمالية أو الاستغلالية (أو البرجوازية). وإذا اعتبرنا انفسنا مثقفين عضويين لطبقة المستَغلين (بفتح الغين)، فلا يصح أن ننساق مع إيديولوجية ومشاريع وبرامج طبقات المستَغلين (بكسر الغين). وإذا اعتبرنا مجتمعنا مسودا من طرف الامبريالية، فلا يصح أن نغفل في أي مجال التبعية للامبريالية، وضرورة التخلص منها. وإذا اعتبرنا أن المرحلة التاريخية الحالية هي مرحلة تحول المجتمعات من الرسمالية إلى الإشتراكية، واذا اعتبرنا أن هدفنا الأساسي هو تحرير المجتمع من أسس الاستغلال الطبقي، فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الميزة، وهذا الهدف، في برامجنا، وكذلك في رؤيتنا، وفي تحديدنا لمختلف طبقات المجتمع.

يمكن - من الناحية النظرية - أن نقسم المجتمع إلى «مجموعات» أو «طبقات» متميزة، وذلك على أساس مقياس محدد أو آخر. فيمكن مثلا أن نميّز فيما بين الأفراد والمجموعات أو الطبقات على أساس مقياس مثل الجنس، أو السن، أو نوعية النشاط الإقتصادي، أو المهن، أو المداخيل، أو الممتلكات، أو الثروة، أو الغنى، أو الثقافة، أو التكوين المهني، أو الشواهد المدرسية والجامعية، أو النزاهة، أو الاستقامة، أو الاخلاق، أو التيارات الإيديولوجية، أو المواقف والميولات السياسية، إلى آخره. وكلما غيّرنا المقياس أو المقاييس التي نميّز بواسطتها فيما بين مختلف المجموعات والطبقات، نحصل على تقسيم طبقي، أو على تركيبة طبقية مختلفة للمجتمع. لكن كل هذه المقاييس والتقسيمات تبقى عموما قليلة الفائدة، وعاجزة على تحليل واقع المجتمع، وعلى إدراك انقسامه الحقيقي الى طبقات مجتمعية أساسية ومتناقضة ومتصارعة. فمن بين كل التقسيمات النظرية الممكنة للمجتمع، واحد منها فقط هو الذي يهمنا أكثر من غيره في المرحلة التاريخية الحالية (مرحلة تحول المجتمعات عبر العالم من الرسمالية إلى الاشتراكية)، وهو إنقسامه الى طبقات متميّزة على أساس مقياس «الاستغلال الطبقي». وهذا المقياس يمكننا من فرز

الطبقات التي تستغِل (بكسر الغين) (بقدر كبير، أو متوسط، أو صغير)، والتي هي مستغَلة (بفتح الغين)، والتي لا تستغِل (بكسر الغين) ولا تستغَل (بفتح الغين) - ورغم صعوبة هذا المنهج، ورغم عدم وجود هذا المقياس في إحصائيات الدولة الرسمالية، فإنه هو الذي يمكننا من اكتشاف، ومن إبراز طبقات المجتمع، وتناقضاتها، وصراعاتها.

إشكالية المرور من إحصائيات الدولة إلى التقدير الكمي للطبقات

يظن البعض أنه بالإمكان العثور على وجود الطبقات المجتمعية وتحديد مميزاتها بواسطة الإحصائيات الرسمية للدولة الطبقية. لكن هذا الظن غير صحيح. وقد ينبني هذا الاعتقاد على أساس تصورات اقتصادوية. بالإضافة إلى أنه، حتى في حالة وجود بعض الإحصائيات التي يمكن أن تفيد بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال تقدير حجم بعض الطبقات، فإن هذه الإحصائيات تعطي صورة جامدة عن هذه الطبقات. حيث تصورها كمجرد مجموعات إحصائية ساكنة، وبدون تفاعلات ولا تناقضات فيما بينها. بل أحسن المجالات لتلمس وجود الطبقات وحركيتها المجتمعية هي أساسا العلاقات المجتمعية بوسائل الإنتاج، والصراع الطبقي الجاري عبر السيرورة التاريخية للمجتمع المعني. فلا يمكن في الحقيقة إبراز وجود الطبقات وتحديد ميزاتها إلا من خلال تناول وتحليل تفاعلات هذه الطبقات وتناقضاتها وتصارعها الطبقي. فالطبقات لا توجد إلا وهي في تفاعل، وفي تناقض، وفي تصارع فيما بينها. بعضها يسود ويستغِل (بكسر الغين)، وبعضها مسود ومستغَل (بفتح الغين). ولا يمكن إدراك وتلمّس هذه الطبقات ومميزاتها وتناقضاتها إلا من خلال تناول وتحليل المواقع الطبقية في نظام الانتاج القائم، وفي الصراع الطبقي الجاري داخل المجتمع المعني. وهذا السبيل في التحليل صعب، ولكنه هو السبيل الوحيد السديد والمفيد، سواء على المستوى العلمي أم السياسي. (وفي الدراسة الراهنة، نركز على موضوع تحديد طبقات المجتمع، فنتناول المواقع الطبقية في نظام الانتاج، ولا نتناول حاليا فيها قضايا الصراع الطبقي رغم ترابط هذين الجانبين، وذلك نظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من بحوث وتحاليل

طويلة ومفصلة لم نستكمل بعد في الوقت الحالي عناصرها الأساسية) .

إن طبقات المجتمع هي واقع مجتمعي حي . ولكنها غير قابلة للّمس باليد ، أو للرؤية بالعين . وحتى الإحصائيات الدمغرافية الرسمية للدولة الطبقية ، فإنها عاجزة تماما على تلمسها وإدراكها بدقة . وفي أحسن الأحوال ، فكل ما تستطيع احصائيات الدولة الطبقية (حول السكان والمهن والقطاعات الاقتصادية) فعله ، هو إعطاء تقديرات كمية تقريبية عن حجم بعض المجموعات المهنية . فالإحصائيات الرسمية المبنية على أساس تعريفات ومفاهيم استغلالية (أو برجوازية) ، تغمّض الواقع الطبقي ، وتطمسه . فليس غريبا أن نجد أن معظم « المجموعات » البشرية (المحددة على أساس المهن) المستعملة في الاحصائيات الرسمية ، تخلط في كل « مجموعة مهنية » واحدة بين المستغِلين (بكسر الغين) ، والمستغَلين (بفتح الغين) ، وكذلك الذين لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يستغَلون (بفتح الغين) . كما تخلط في كل مجموعة مهنية واحدة بين السائدين والمسودين ، بين المدمجين في نظام الانتاج المجتمعي والمهمشين عنه .

* *

إن مجمل الاحصائيات الكميّة التي تنجزها وتنشرها الدولة (والتي تتعلق بالسكان والانتاج والاستهلاك والتداول ...) هي مبنية على أساس مفاهيم وتحديدات خاصة . وليس لها من معنى ومن مشروعية إلا في إطار الإيديولوجية السائدة داخل هذه الدولة .

ونعتبر أنه لا يمكن المرور بشكل علمي ودقيق من هذه الإحصائيات للدولة إلى تقدير كمي للطبقات المجتمعية المحدده بمفاهيم ماركسية . فلا يمكن المرور بشكل علمي من احصائيات الدولة الكميّة حول المجموعات « المهنية » إلى تقدير كمي « للطبقة العاملة » و « للطبقات المتوسطة » و « للطبقات السائدة » وغيرها ، مثلما زعم أ.م. في دراسته (42) .

وهذا الوعي باستحالة المرور بشكل علمي مقبول من الإحصائيات الرسمية للدولة (المبنية على أساس مفاهيم « المجموعات المهنية ») إلى الطبقات المجتمعية (المبنية على أساس مفاهيم ماركسية) هو الذي جعلني أمتنع عند كتابة أطروحتي : « تحديد طبقات المجتمع » (1) عن محاولة استخراج تقديرات كمية لهته الطبقات من إحصائيات الدولة . كما أنني أدركت أن بعض التقديرات الكمية التي تمكننا من التمييز مثلا فيما بين المستغِلين (بكسر الغين) الصغار والمتوسطين والكبار ،

يمكن أن يتغيّر حجمها مرورا من منطقة جغرافية إلى أخرى ، ومن فترة تاريخية إلى أخرى. لهذه الأسباب ، كنتُ قد كتبت في أطروحتي « تحديد لطبقات المجتمع » التنبيه التالي : « إكتفينا في كل تعريف من هذه التعريفات [للطبقات] بتقديم التحديد العام ، وتركنا التحديدات الكميّة المرقّمة لدراسات ميدانية تطبيقية متكيّفة مع الزمان والمكان »[1].

أما أ.م. ، فقد دخل منذ الوهلة الأولى في محاولة التقدير الكمي للطبقات. ومنذ البداية (أي منذ الفقرة الثانية في دراسته) ، طرح أ.م. : « سنحاول ، قدر الامكان ، تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية من الناحية الكمية ... »[46]. وكل دراسته تدور فعلا - بل وفقط - حول محاولة التحديد الكمي للطبقات. وكأن الكاتب لم يدرك أنه لا فائدة من محاولة تحديد الطبقات كميّا إذا لم نحددها أولا كيفيا ! فما الفائدة من أن يصل إلى النتيجة ، أن « الطبقات المتوسطة » تمثل « 17,20 في المئة من السكان النشطين » إذا لم يحدد بدقة كافية ومرضية معنى ومضمون هذه « الطبقات المتوسطة » ! خاصة وأنه من الصعب جدا أن نجد تحديدا دقيقا ومرضيا لها في أي مرجع آخر !

ومنذ الفقرات الأولى من دراسته، شرع أ.م. في استعمال نتائج « الإحصائيات الديمغرافية» لسنوات 1960، 1971 ، و1982 ، والمعطيات الواردة في الوثيقة الرسمية للدولة المعنونة ب : « المميزات الاقتصادية-الاجتماعية للسكان»[45]. وذلك دون نقاش المنطلقات والمناهج التي استعملتها مؤسسات الدولة المختصة في هذه الإحصائيات ، ودون نقاش مدى صلاحية وعلمية نتائجها. فهل غياب هذا الحذر أو التحفظ في دراسة أ.م. يعني أنه تعامل مع نتائج هذه الاحصائيات الرسمية للدولة كحقائق حقيقية غير ملغّمة بأية مصطلحات أو مفاهيم أو تأثيرات إيديولوجية أو طبقية استغلالية ؟! (ملاحظة : عندما أكتب كلمة "استغلالية" أو "استغلالي"، فذلك نسبة الى طبقات المستغِلين (بكسر الغين) ، مثلما أن كلمة " برجوازية" أو "برجوازي" هي نسبة الى الطبقات البرجوازية في إطار المصطلحات الطبقية الكلاسيكية).

إن عدم إكتراث أ.م. في دراسته بمجمل منطلقات ومناهج إحصائيات الدولة ، هذا من جهة أولى ، ومن جهة ثانية ، عدم تفكيره في البدء بوضع تحديدات كيفية دقيقة للطبقات (تكون غير معتمدة على « المهن ») ، هو الذي جعله يغفل مشكلا أساسيا . وهو التساؤل التالي : هل بالإمكان المرور من إحصائيات الدولة حول السكان والمهن (التي تنبني على أساس

مفاهيم « القطاعات الاقتصادية » و « المجموعات المهنية » ...) الى تقدير أعداد أفراد الطبقات المجتمعية (بمفاهيمها الماركسية)؟

يظهر من خلال الدراسة أن هذا التساؤل لم يتبادر الى ذهن أ.م. حيث دخل مباشرة ومنذ الوهلة الأولى في استعمال إحصائيات الدولة لمحاولة تقدير أو حساب أعداد أفراد الطبقات و نسبها المئوية داخل المجتمع! وهذا رغم أنه إطلع على اطروحة « تحديد الطبقات المجتمع »، ثم أطروحة « الطبقات الاجتماعية والابداع النظري، رد على مقال » المنشورتين على صفحات نفس الجريدة التي نشرت فيما بعد أطروحته! بينما إذا أردنا التزام الدقة العلمية، لا يمكن أن ننتقل من إحصائيات الدولة حول السكان والمهن إلى تقديرات كمية للطبقات بمفاهيمها الماركسية.

ولتوضيح الفكرة، يمكن أن أطرح مثالا واحد (مع العلم أن المثال لا يشكل حجة، وإنما هو فقط للتوضيح): إذا أعطيتك إحصائيات حول أوزان مختلف أفراد المجتمع (مثلا عدد الأفراد الذين يزنون بين 80 و 90 كيلوغرام، وعدد الأفراد الذين يزنون بين 70 و 80 كيلو، وبين 60 و 70 كيلو، إلى آخره)، فهل باستطاعتك أن تستنتج منها عدد المطابخ العائلية التي تستعمل الكهربا، كمصدر للطاقة، والتي تستعمل مواد نفطية مثل الغاز، والتي تستعمل الخشب أو العود، والتي تستعمل الحطب، والتي تستعمل « الخشلاع » والأزبال، إلى آخره .. ربما أنك ستحاول ما أمكن تقدير المجموعات الثانية. ولكنك إذا إلتزمت بالدقة العلمية، فإنك لن تستطيع استخراج تقديرات كمية للمجموعات الثانية من إحصائيات المجموعات الأولى. لماذا؟

لأن العناصر المكونة للمجموعات الأولى تختلف في طبيعتها وفي تعريفها وتحديدها عن العناصر المكونة للمجموعات الثانية. ولأنه لا توجد علاقة مباشرة، واضحة، معروفة، ودقيقة بين الأولى والثانية. لماذا أوردت هذا المثل؟ لأقول أن المجموعات المهنية (التي تبني عليها إحصائيات الدولة) تختلف كيفيا عن المجموعات الطبقية (التي تتحدد بعلاقاتها بوسائل الانتاج، وبموقعها ودورها في التنظيم المجتمعي للعمل، وبممارستها ل، أو بمعاناتها من، الاستغلال الطبقي، إلى آخره)!

فإذا أعطينا لباحث علمي إحصائيات حول السكان، وحول القطاعات الاقتصادية، وحول المجموعات المهنية (فإنه - إذا إلتزم الدقة العلمية - لن يستطيع أن يستخرج منها تقديرات كمية حول الطبقات (بمفاهيمها الماركسية).

فمثلا اللوحة رقم 3 (48) التي أوردها أ.م. تحت عنوان: « توزيع النشطين العاملين حسب المهن » تعطي تطور النسب المئوية « للمجموعات المهنية » في سنة 1960 ، ثم سنة 1971 ، ثم سنة 1982 . وهذه « المجموعات المهنية » معرّفة هكذا : « المجموعة رقم 1 : المهن التقنية والعلمية والحرة وما شابهها » ؛ « المجموعة رقم 2 : العاملون في التجارة » ؛ « المجموعة رقم 3 : المدراء والأطر الادارية العليا ، الموظفون الاداريون وما شابههم » ؛ « المجموعة رقم 4 : العاملون المختصون في الخدمات » ، إلى آخره ، حتى المجموعة رقم 7 - 8 - 9 أو رقم 9 . فكيف يمكن أن نميز داخل هذه المجموعات (وداخل إحصائياتها) بين أفرادها الذين هم من « البرجوازية الكبيرة » ، والذين هم من « البرجوازية المتوسطة » ، والذين هم من « البرجوازية الصغيرة » ، والذين هم من « الطبقة العاملة » ، والذين هم من « الطبقات السائدة » ... ؟ فإذا اقتصرنا على هذه الإحصائيات والتزمنا بالدقة العلمية ، فإن هذا التمييز غير ممكن ! لماذا ؟ لأنه غير موجود أصلا في تلك الاحصائيات الرسمية للدولة ! فلا يمكن أن نستخرج منها ما لا يوجد أصلا فيها !

ولكن ، إذا كان المرور من احصائيات الدولة حول المجموعات المهنية إلى تقديرات كمية حول الطبقات (بمفاهيمها الماركسية) غير ممكن ، فلماذا إستطاع أ.م. أن ينجز هذا المرور؟! في الحقيقة ، إن أ.م. لم ينتقل من الاحصائيات الرسمية للدولة إلى تقدير أعداد أفراد الطبقات إلا عبر تجاهل هذا المشكل ، وعبر ارتكاب أخطاء تؤدي بالتالي إلى انتزاع الصفة العلمية على النتائج التي توصل إليها . فما هي هذه الأخطاء ؟ إنها نوعان :

النوع الأول من هذه الأخطاء هو أن أ.م. وضع تطابقا بين بعض المجموعات المهنية (المحددة بمفاهيم استغلالية أو برجوازية) وطبقات أو مجموعات طبقية (محدده بمفاهيم ماركسية) . ويمكن أن نسمي هذا النوع الأول ب « خطأ المطابقة القسرية » . وكان هذا الخطأ - في رأيي - متوقعا . لماذا ؟ لأنه لا يمكن المرور من إحصائيات مجموعات محددة (هنا: المجموعات المهنية بمفاهيمها الاستغلالية أو البرجوازية) الى تقديرات كمية حول مجموعات من طبيعة مختلفة كيفيا (هنا: الطبقات بمفاهيمها الماركسية) إلا عبر وضع بعض المطابقات الخاطئة بين مجموعات من النوع الأول ومجموعات من النوع الثاني !

ونجد مثالا على هذا النوع الأول من الأخطاء في طرح أ.م. التالي: « تتكون الطبقة العاملة " العصرية من العمال (عمال مهرة ومختصين وعمال غير مهرة (Ouvriers qualifiés , spécialisés et manoeuvres)

الذين يشتغلون في الفروع الاقتصادية المنتجة (القطاع الأول والثاني والنقل) من "القطاع العصري"» (49). وطرح أ.م. أيضا: «الكادحون في القطاعات "الغير عصرية" المنتجة (ما عدا الفلاحة) ونعني بهؤلاء الكادحين جمهورا غفيرا من الحرفيين في الحرف القديمة والجديدة ذات الطابع الصناعي كإنتاج منتجات حرفية للسوق الداخلية أو للسياحة وكذا كل أنشطة الاصلاح والصيانة وكل الانشطة المرتبطة بالبناء (عمال البناء والكهرباء المنزلية والنجارة الى غير ذلك من المهن المرتبطة بهذا الميدان) وكذا سائقو وسائل النقل وكذا عمال القطاع الصناعي الغير مقنن (informel)» (50).

والخلاصة هنا إذن، هو أن أ.م. يحدد أو يطابق بين «الطبقة العاملة» (المحددة بمفاهيم ماركسية) من جهة أولى، ومن جهة ثانية «المجموعات المهنية» (المحددة بمفاهيم استغلالية أو برجوازية).

ويمكن أن نجد مثالا على هذا النوع الأول من الاخطاء في بداية كل مرة تحاول فيها أطروحة أ.م. المرور من إحصائيات الدولة الى الطبقات بمفهومها الماركسي. وبإمكاني أن استعرض هنا لائحة مجموع مقولات أ.م. التي يطابق فيها بين مجموعات مهنية (بمفاهيمها البرجوازية) ومجموعات طبقية (بمفاهيمها الماركسية). ولكن استعراضها سيكون مُمِلاً. لهذا إكتفيتُ بالمثال المذكور أعلاه المتعلق بتحديد أ.م. لـ «الطبقة العاملة». والمهم هو أن كون أ.م. أراد تحديد «كيف وكيم» الطبقات المجتمعية انطلاقا من إحصائيات الدولة حول المجموعات المهنية، فرض عليه أن يُعرِّف «كيف» وأن يحدد «كم» كل طبقة بواسطة هذه المجموعات المهنية (بمفاهيمها الاستغلالية) الموجودة أصلا في الاحصائيات الرسمية للدولة.

والنوع الثاني من الاخطاء التي إرتكبها أ.م. في «راسته» هو أنه إستعمل (إضافة إلى أرقام الاحصائيات الرسمية) أرقاما وتقديرات كمية من وضعه الشخصي (دون تنبيه القارئ وبوضوح إلى ذلك).

ويمكن أن نسمي هذا النوع الثاني ب «خطأ التقدير القسري». وهذا الخطأ كان كذلك - في رأيي - متوقعا. لماذا؟ لأن إحصائيات الدولة تدمج في غالب الحالات، وداخل نفس المجموعات المهنية، بين البرجوازيين الكبار والمتوسطين والصغار والعمال، إلى آخره. وبالتالي، فإنه يستحيل التمييز بين مختلف المجموعات الطبقية وتقدير كمّها أو نسبها المئوية داخل المجموعات المهنية دون إضافة تقديرات كمّية أو نسب مئوية جديدة لا توجد أصلا في احصائيات الدولة!

وكمثال على النوع الثاني من الاخطاء: نلاحظ أن أ.م. يريد

تحديد « كم » الطبقة العاملة . و معلوم أن الأفراد المكونين للطبقة العاملة هم في المفاهيم الماركسية مستغَلون (بفتح الغين) من طرف الرسمال . ولكن الاحصائيات الرسمية للدولة لا تتضمن أي رقم أو عدّ كمي عن العمال المستغَلين (بفتح الغين) . و لكنها تعطي أعداد « المأجورين المرسمين » و « العمال الموسميين أو المياومين » . و في مجموعة « المأجورين المرسمين » يدخل - حسب التعريفات المرافقة لإحصائيات الدولة - : « الأطر العليا » و « المهندسون » و « التقنيون من مستوى عال » و « التقنيون المتوسطون » و « العمال و الموظفون المهرة » و « العمال والموظفون المختصون » و « العمال الغير مهرة » ... فماذا فعل أ.م. لاستخلاص عدد « العمال » وحدهم من أعداد هؤلاء « المأجورين المرسمين » ؟ إنه بكل بساطة قدّر ، بتخمين شخصي ، نسبتهم المئوية . حيث كتب : « ما دمنا بصدد قطاعات منتجة يتواجد فيها العمال بكثرة ، يمكننا اعتبار أن 75 في المئة من مجموع المأجورين المرسمين في هذه القطاعات هم عمال »(51) . وهذا الرقم (75 %) لا يوجد في أية إحصائيات رسمية للدولة . فقد عرض واستعمل أ.م. هذا الرقم دون تنبيه القارئ بوضوح إلى أنه من تخمينه الشخصي . فهل 75 % من « المأجورين المرسمين » هم عمال مستغَلون فعلا ؟ لستُ أدري ! ولا أحد يدري ! ومن المحتمل أن يكون هذا التقدير قريبا من الحقيقة . كما أنه من المحتمل أن يكون بعيدا عنها . و بإمكان باحثين آخرين أن يعتبروا أن نسبة العمال ضمن « المأجورين المرسمين » هي 50 % ، أو 60 % ، أو 80 % ، أو 90 % . وهكذا سيصل هؤلاء الباحثين الى نتائج مخالفة نسبيا لما توصّل إليه أ.م. في أطروحته .

(ويمكن أن يجد القارئ في الهامش تحت الرقم (52) ستّة أمثلة أخرى على استعمال أ.م. لأرقام و تقديرات كمية من وضعه الشخصي ، وغير موجودة في الاحصائيات الرسمية للدولة) .

وإذا قبل باحث استعمال تقديرات كمّية مرقّمة من وضعه الشخصي إلى جانب أرقام مأخوذة من إحصائيات رسمية ، (بالإضافة إلى قبوله استعمال أرقام مأخوذة من إحصائيات ترجع لسنوات مختلفة ، وهي في حالة دراسة أ.م. سنوات 1960 ، 1971 ، و 1982) ، فيجب عليه - على الأقل - أن لا يدّعي أن الأرقام التي سيصل إليها في نهاية بحثه هي محدّدة بدقة كبيرة جدا (أي هنا برقمين أو برقم واحد قبل الفاصلة) . حيث جاء مثلا في خلاصته : « الطبقات المتوسطة : 17,2 % من السكان النشطين » ، « الطبقات السائدة : 1,5 % » ، « الكادحون والمهمّشون :

81,8 % »، « الطبقة العاملة العصرية : 5,8 % »، « الكادحون في القطاعات غير العصرية المنتجة (ما عدا الفلاحة) : 16,6 % » ، « العاطلون : 27,0 % من السكان النشطين » ، الى آخره . وفي التقديم الذي وضع على رأس دراسة أحمد المبارك ، قدّمت نفس الأرقام برقمين قبل الفاصلة ، على الشكل التالي : « الطبقات المتوسطة : 17,20 % ، الطبقات السائدة : 1,00 % ... » الى آخره . بينما في الحقيقة هذه الدّقّة في الأرقام مستحيلة .

نقد تسبيق العدّ الكمي على التحديد الكيفي للطبقات

نميّز بين التعريف العام ، أو التحديد النظري الدقيق لمفهوم أو لمصطلح كل طبقة ، هذا من جهة أولى ، ومن جهة ثانية ، العدّ أو التقدير الكمّي لعدد الأفراد المكونين لهذه الطبقة .

ونعتبر أن التحديد الأول يجب أن يسبق بالضرورة التحديد الثاني . بينما أ.م. إجتهد في مجال التحديد الكمي وأغفل التحديد الكيفي . الشيء الذي قلّص من قيمة عمله .

وقبل أن نعدّ « أشياءا » معينة ، يجب أولا أن نحدد بدقة ما هي هذه الأشياء التي نريد عدّها . إن ما يهم ، أولا وقبل كل شيء ، ليس هو تحديد أعداد أفراد الطبقات ، أو النسب المئوية التي تمثلها بالمقارنة مع عدد مجموع السكان أو السكان القادرين على العمل ، بل هو تحديد مفاهيم أو أنواع أو أصناف أو أنماط أو مواقع أو أدوار هذه « الأشياء » التي نريد عدّها أو تقدير أهميتها الكمية . فلا يفيد أحدا أن نطرح عليه مثلا أن « الطبقات السائدة تمثل 1,0 % » من السكان القادرين على العمل ، إذا لم نعرض عليه تحديدا دقيقا يوضّح هذا « الشيء » الذي هو « الطبقات السائدة » ، ويفسّر معانيها ومواقعها وأدوارها إلى آخره .

فلا يفيد كثيرا أن نطرح مثلا (مثلما كتب أ.م.) أن « الطبقة العاملة تمثل 5,8 % من السكان النشطين » ، وأن « الطبقات المتوسطة تمثل 17,2 % » ، وأن « الطبقات السائدة تمثل 1,0 % » ، إلى آخره ، إذا لم نحدد بدقة مرضية ماذا نقصد ب « الطبقة العاملة » ، وماذا نقصد ب « الكادحين » ، وماذا نقصد ب « الطبقات المتوسطة » ، وكم هو عدد

هذه «الطبقات المتوسطة»، هل هي إثنتان أم ثلاثة أم أربعة طبقات متوسطة، وبماذا تتميّز عن بعضها البعض، وهل هي «متوسطة» في الغنى أم في المدخول أم في حجم الرسمال أم في صنفه أم في ماذا؟ وماذا نقصد ب «الطبقات السائدة»، وفي أي مجال هي «سائدة»، هل في الاقتصاد أم في السياسة أم في الثقافة أم في كل هذه الميادين؟ وهل «الطبقات السائدة» تتطابق مع البرجوازية الكبيرة، وما معنى البرجوازية الكبيرة؟ فبدون الإجابة على مثل هذه الأسئلة، فإن تلك التقديرات الكمية المقدمة تبقى بدون فائدة.

نقد تحديدات أ.م. للطبقات

طرحتُ فيما سبق أن أ.م. لم يبذل أي مجهود جدي في مجال تعريف أو تحديد الطبقات، والمحاولات الطفيفة التي قدمها في هذا الميدان بقيت غير دقيقة وغير مقبولة. فلنستعرض هنا أهم الانتقادات على محاولاته في مجال تعريف الطبقات.

* *

الطبقة العاملة : عند تعريف «الطبقة العاملة» و«الطبقات الكادحة» («العصرية» و «الغير عصرية»)، أدخل أ.م. ضمن هذه الطبقات مشتغلين (Actifs occuppés) في: الفلاحة، والرعي، والصيد، والصناعة، والنقل، والبناء، ومشتغلين في الحرف الانتاجية القديمة مثل: الاصلاح، والصيانة، والبناء، وسائقو وسائل النقل، وكذلك في «القطاع الصناعي غير المقنن» ... ومن المعروف أن هؤلاء المشتغلين في هذه «المهن» و«الحرف» المذكورة، إذا كانت نسبة هامة منهم مستغلة (بفتح الغين) فعلا، فإنه يوجد أيضا من بينهم أفراد هم مستغِلون (بكسر الغين) صغار أو متوسطون، ويوجد أيضا ضمنهم أفراد لا يستغِلون (بكسر الغين) ولا يستغَلون (بفتح الغين). وبالتالي، فإننا نرفض هذا المفهوم «للكادحين» و «للطبقات الكادحة» الواردين في أطروحة أ.م.. لأنهما يحشران داخل نفس «الطبقة» أفرادا مستغَلين (بفتح الغين)، وأفرادا مستغِلين

(بكسر الغين) ، وآخرين لا يستغِلون ولا يستغَلون .

* *

الكادحون والعاطلون : في التحديد الكيفي للطبقة العاملة ، طرح مثلا أ.م. : « الطبقات الكادحة : نعني بها الطبقة العاملة في "القطاع العصري" والكادحين في "القطاع التقليدي" المنتج ، والحرف العصرية (الاصلاح والصيانة والنقل والشحن والافراغ ...) و" القطاع الصناعي غير المقنن" (informel) ، والكادحين في التجارة والخدمات وغيرهم من الكادحين »(53) . وطرح أيضا أ.م. : « تتكون الطبقة العاملة "العصرية" من العمال (عمال مهرة ومختصين وعمال غير مهرة) الذين يشتغلون في الفروع الاقتصادية المنتجة (القطاع الأول والثاني والنقل) من "القطاع العصري" »(49) . وهذه أمثلة نموذجية على التحديد الكيفي للطبقات عند أ.م. . وهو تحديد غير مقبول . لأنه ينبني على أساس مفاهيم غامضة ، غير علمية ، وغير صالحة لتحديد الطبقات ، مثل مفاهيم « المهن » ، والدرجات في المهن ، و « الحرف » ، و « القطاع العصري » و « القطاع التقليدي » ، و « القطاع الصناعي غير المقنن » ، إلى آخره . بالإضافة إلى أن هذا التحديد « للطبقات الكادحة » يحصر « الكادحين » في الطبقة العاملة ، ولا ندري لماذا لم يعتبر أ.م. أنه بالإمكان وجود « كادحين » أيضا داخل « الطبقات المتوسطة » التي تكلم عنها ؟!

ولكي يدخل أفراد هذه المهن والقطاعات المذكورة في هذه التعريفات داخل الطبقة العاملة ، يجب أن يكونوا مستغَلين (بفتح الغين) من طرف الرسمال . بينما نسبة هامة من هؤلاء « الكادحين » ، خاصة في « الحرف » وفي « القطاع التقليدي » وفي « القطاع غير المقنن » ، هم من الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون . وهذا الصنف من الأفراد لا يصح إدخاله داخل الطبقة العاملة مثلما فعل أ.م. في أطروحته .

وكيف حدد أ.م. « الطبقات الكادحة » ؟ بعد حساب النسب المئوية للكادحين ، مستعملا في ذلك أرقاما مأخوذة من الاحصائيات الرسمية للدولة وكذلك أرقاما أخرى من وضعه وتقديره الشخصي ، طرح أ.م. : « هكذا يمكن إعطاء الصورة التقريبية التالية عن الطبقات الكادحة في المغرب : الطبقة العاملة العصرية (= 7,8 % من مجموع النشطين العاملين) + الكادحون في القطاعات "غير العصرية" المنتجة (ما عدا الفلاحة) (= 24 % من نفس المجموع) + الكادحون في الفلاحة (= 31,7 %) + الكادحون في التجارة (= 7,0 %) + الكادحون في الخدمات (= 5,6 %) . ونحصل على مجموع الكادحين : 76,1 % من مجموع النشطين العاملين »(54) . يظهر إذن أن أ.م. يعتبر أن مجموع

« الكادحين » في كل قطاع معيّن (مثل الفلاحة ، التجارة ، الصناعة ، ...) يشكل « طبقة كادحة » . والمجموع يعطي « الطبقات الكادحة » . ولكن من هم « الكادحون » ؟ وما معنى « الكادح » ؟ هل هو الذي يعمل بيد يـــه ؟ هل هو الذي يقوم بعمل عضلي متعب ؟ هل هو الفرد المستغَل (بفتح الغيـــن) من طرف الرسمـــال ؟ أطروحة أ.م. لم تقدم تحديدا دقيقا لمفهـــــوم « الكادحين » ! فما الفائدة في هذه الحالـة من هذه التقديرات الكمية ؟!

وفيما يتعلق ب « الكادحين » ، طرح أ.م. : « الكادحون الـــذيـــن يستغلون من طرف رأس المال أو يقومون بالعديد من الأعمال والحرف والمهـن التي تقترب من البطالة ولا توفر لهم الحد الأدنى الضروري »(55) . فيتّضـح هنا أيضا أن أ.م. يدخل ضمن « الكادحين » الأفراد المستغَلين (بفتح الغين) وكذلك الأفراد الذين لا يستغِلـون ولا يستغَلون .

وإذا كانت ميزة « الكادحين » هي أنهم يكدحون ويكدّون ويعملون ، فلا ندري ما الفرق ضمن مصطلحات أ.م. بين « الكادحين » و « النشطين العاملين » الوارد في إحصائيات الدولة . حيث أن « النشطين العاملين (actifs occupés) » يعملون ويكدحون هم أيضا على ما يبدو . فلماذا طرح أ.م. : « مجموع الكادحين : 76,1 % من مجموع النشطين العاملين »(54) ؟ فربما أن أ.م. يقصد أن جهد « الكادحين » هو أكبر من جهد « النشطين العاملين » غير الكادحين . ولكنه في هذه الحالة لم يوضح لنا كيف نقارن بين مختلـف « الجهود » لترتيبـها في درجات واضحة .

وكتب أ.م. : « مجموع الكادحين : 54,8 % من السكان النشطين (...) والعاطلون 27,0 % من السكان النشطين » . واستنتج من ذلك أن : « مجموع الكادحين والمهمشين : 81,8 % من السكان النشطين »(56) . وهنا نسبة 81,8 % تساوي 54,8 % زائد 27,0 % . فهذا يعني على الأقل أن « المهمشين » في أطروحة أ.م. هم « العاطلون » . بينما نعتقد أن حصر « المهمشين » في « العاطلين » وحدهم لا يشكل وصفا جيّـــدا للحقائق المجتمعية . حيث أن عددا هاما من الأفراد المحسوبين في إحصائيات الدولة ضمن « النشطين العاملين » (Actifs occupés) ، يظهرون « مدمجين » في الحياة المجتمعية . ولكنهم في الواقع « مهمّشون » عن الحيـــاة الإقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع . ونذكر منهم على سبيـــل المثال لا الحصر : بعض العمال الموسميين أو المؤقتين في الفلاحة ، وفـي بناء السكن ، وبعض البائعين بالتقسيط المتجولين (micro - détail) ، وماسحو الأحذية ، وبعض العاهرات ، وحارسي العمارات ، وحارسي الدراجات والسيارات ، وبعض المشتغلين في بعض الحرف التقليدية ، وخادمـــات

البيوت ، والمساجين (ولو العاملين) ،إلى آخره . وإن تركيز أ.م. على محاولة حساب « كم » مختلف الطبقات ، واعتماده في ذلك على إحصائيات الدولة ، هما اللذان أديا به إلى استعمال نفس المفاهيم الموجودة في إحصائيات الدولة ، ولو مغلّفة بمصطلحات أخرى ذات صبغة طبقية أو ماركسية .

* *

الطبقات المتوسطة : طرح أ.م. : « مفهوم الطبقات المتوسطة غير دقيق . فتحت هذه التسمية نجد المهندس والمحامي والطبيب ورجل التعليم ، ونجد التاجر الصغير والمتوسط والفلاح الصغير الذي ينتج ما يسد به رمقه ورمق أسرته فقط والفلاح المتوسط بل الغني الذي يستطيع مراكمة رأس المال والقيام ببعض الإستثمارات ، ونجد الموظف الصغير والمتوسط »(55) . يتّضح إذن أن أ.م. يحدد أولا الطبقات المتوسطة بـ « المجموعات المهنية » ، وأنه ثانيا يحشر على الأقل داخلها : المستغِلين (بكسر الغين) الصغار ، والمتوسطين ، وأفرادا لا يستغِلون ولا يستغَلون . وبالتالي ، فإن هذا التحديد لـ « الطبقات المتوسطة » غير مقبول .

وطرح عمليا أ.م. أن : الطبقات المتوسطة = الطبقات المتوسطة التقنو - بيروقراطية + الطبقات المتوسطة في التجارة والخدمات (57).

ويعتبر أ.م. أن « الطبقات المتوسطة التقنو - بيروقراطية (...) مكونة من أشخاص لهم ، بشكل عام ، تكوين مرتفع نسبيا ، وينتمون ، على العموم ، للقطاع العصري بمكوناته الثلاثة (الإدارة العمومية ، والقطاع الشبه - عمومي ، والقطاع الخاص » . وإذا استعمل أ.م. أحيانا عبارة « الطبقات المتوسطة التقنو - بيروقراطية »(58) ، فإنه استعمل محلّها في أحيان أخرى عبارة : « البرجوازية التقنو بيروقراطية »(59) .

واستخرج أ.م. نسب مقادير « الطبقات المتوسطة التقنو - بيروقراطية » من « المجموعة المهنية رقم (٥-١) ، أي المهن التقنية والعلمية والحرة وما شابهها (...) وتتكون أساسا من الأطر المتوسطة والعليا (رجال تعليم ، مهندسين ، تقنيين ، مهن حرة : أطباء ، محامون (...) ومن المجموعة المهنية رقم (3) ، أي المدراء والأطر الإدارية العليا ، الموظفون الإداريون و من شابههم »(58) ،إلى آخره . ومثل هذه التعريفات والتحديدات للطبقات لا يمكن قبولها . لأنها تنبني على أساس مفاهيم « القطاعات » و « المجموعات المهنية » و « التكوين » ، وما شابهها . وهي مفاهيم غامضة ، غير

دقيقة ،وغير صالحة لتحديد الطبقات . فرغم مجهود أ.م. لتحديد الطبقات المتوسطة ، فإننا لا ندري كيف يحدد الأفراد الذين يدخلون ضمنها، ولا ندرك ماذا يقصد بالضبط بهذا المفهوم.

وحتى عندما حاولت دراسة أ.م. تحديد « الطبقات المتوسطة »، فانها أغفلت أن توضح في أي ميدان « الطبقات المتوسطة » هي متوسطة . أي هل هي متوسطة في مجال المدخول المادي، أم الثروة، أم الرسمال، أم درجات المهن ،أم حجم ممارسة الاستغلال الرسمالي، أم ممارسة السيادة (الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية) ، أم في ماذا ؟!

إن مفهوم « الطبقات المتوسطة » هو مفهوم دخيل على الماركسية وعلى الفكر الاشتراكي . وهو من أكثر المفاهيم الطبقية غموضا وميوعة. فقد أصبح من الأدوات التي تستعملها عموم أبواق الامبريالية والرجعية عبر العالم لتغميض الواقع المجتمعي ، ولإخفاء مظاهر الاستغلال الطبقي . فمجمل « علماء » و« خبراء » « العلوم الاجتماعية » البرجوازية يتكلمون بكثرة وثرثرة عن « الطبقات المتوسطة » . وميزتهم المشتركة هي أنهم غالبا ما يصورون المجتمع على شكل جسم بدين ، سمين، ضخم ، مكون أساسا من « الطبقات المتوسطة » ، ويعلوه رأس صغير من الرسماليين الكبار ، بل الكبار جدا. وعددهم النسبي قليل ، قليل جدا ، إلى درجة أنه يمكن تجاهل وجود هذا الرأس الطبقي . وتحت هذا الجسم البدين المكون من « الطبقات المتوسطة » ، يوجد طرف صغير مكون من « المهمشين » و « العاطلين عن العمل » و « الفقراء الجدد » و « المهمشين » . وعددهم النسبي قليل، قليل جدا ، إلى درجة أنه يمكن تجاهل هذا الطرف السفلي . هكذا يصور تقريبا كثير من « العلماء » و « الخبراء » المتخصصون في « العلوم الاجتماعية » الاستغلالية مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وألمانيا الغربية ، وغيرها من مجتمعات المراكز الامبريالية . فحتى « الطبقة العاملة » ، الطبقة التي هي منتجة و مستغلة (بفتح الغين) ، أصبحت تقريبا لديهم غير موجودة. لأنهم يعتبرونها طبعا ضمن « الطبقات المتوسطة » . فينطلقون عادة من كون العمال في هذه المجتمعات قادرين (بعد سنوات من الأقدمية في العمل) على التوفر على أجور هامة، وعلى « قدرات شرائية » كبيرة ، وعلى إمكانية امتلاك سيارة وتلفزة وثلاجة ومسكن ، الى آخره، لتبرير إدخال العمال ضمن وعاء « الطبقات المتوسطة » الهائع . ويخفون كون هؤلاء العمال مستغَلين (بفتح الغين) من طرف الرسمال. ويخفون الفرق الجوهري بين المستغِلين (بكسر الغين) والمستغَلين (بفتح الغين) . ويلجأ اليوم في المغرب بعض الجامعيين الى استعمال وترويج

مفهوم « الطبقات المتوسطة » لنشر الغموض في أذهان الباحثيـــن الشبـــاب الطامحين إلى إدراك الواقع المجتمعي .

* *

البرجوازية الصغيرة : لم تتحدث دراسة أ.م. عن طبقة « البرجوازية الصغيرة » . ولم تتكلم عنها إلا مرة واحدة في الخـــلاصـــة (60) . ومن البديهي أن كل دراسة في تحديد طبقات المجتمع تتحدث عن « البرجوازية الصغيرة » (أو البرجوازية الصُغرى) ، يلزمها أن تحدد في أي ميدان هـــي « صغيرة » (أو صُغرى) . وكل من يتكلم عن « برجوازية صغيرة » ، يفترض بالضرورة وجود « برجوازية كبيرة » . ولكن أطروحة أ.م. لم تتحـــدث كذلك عن هذه الطبقة الأخيرة . فرغم أن أ.م. بقي في إطار استعمـــال المفاهيم الطبقية الكلاسيكية (أي الطبقة العاملة ، الطبقات الكادحة ، الطبقات المتوسطة ، الطبقات السائدة ،...) ، فإنه لم يستعمل مفـــاهيـــم البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكبيرة والبرجوازية المتوسطة ، بل لم يقدم أي توضيح حول سبب أو أسباب عدم استعمالـها !

* *

الطبقات السـائـدة : قدم أ.م. التعريف التالـي في أطـروحتـه : « الطبقات السائدة (المحامون « الكبار » ، والأطباء المشهورون ، المهندسون الذين يحتلـون مناصب عليا في القطاعات الخاص والعام وشبه العمومـي ، بعض الأساتذة الجامعيين ...) »(61) . وهنا كذلك ، فإن هذا التعريـف أو التحديـد لـ « الطبقات السائدة » يبقى غامضا ، ومبهما ، فلا يمكـن قبولـه . لأنه يعتمد على مفاهيم « القطاعات » و « المهن » التي لا تصلح لتحديد الطبقات .

وجاء في أطروحة أ.م. : « الطبقات السائدة (ملاكو الأراضـــي الكبار والبيروقراطيون والتقنوقراط الكبار وتجار الاستيراد والتصدير ومالكو الفنادق والمطاعم والمقاهي والعقارات الفاخرة والمقاولات والمعـــامـل والأبنـاك ...) »(55) . ويتضح هنا أن أ.م. يحدد الطبقات السائدة بـ « المهن » ، وبـ « الدرجات في المهـــن » ، وبـ « الملكية » القانونية لبعض وسائـــل الانتـاج أو الخدمـات . ومثل هذا التحديد ناقص وغير مقبول . بالإضافة إلى أن أ.م. يفترض وجود علاقة مباشرة وأكيدة بين هذه « المهن » وهـذه وهذه « الممتلكـات » من جهة ، ومن جهة أخرى « السيادة » الطبقية . لكنه لم يقدم أي توضيح يثبت وجود هذه العلاقة .

وقسمت دراسة أ.م. المجتمع المغربي إلى ثلاثة أطراف كبرى. وهي : 1) « الكادحون والمهمشون » ، 2) « الطبقات المتوسطة » ، 3) « الطبقات السائدة » .

وعندما نتفحّص « الطبقات السائدة » التي أفرزتها هذه الدراسة ، نلاحظ عدة ملاحظات . منها أن هذه الدراسة لم تحدد كم هو عدد هذه « الطبقات السائدة » المذكورة . هل هي إثنتين ؟ هل هي ثلاثة أم كم ؟ كما لم تحدد بماذا تتميز هذه « الطبقات السائدة » عن بعضها البعض لكي تكون متنوعة ومتعددة . حيث وردت على صيغة الجمع في كلام أ.م. وليس على صيغة المفرد . ونفترض أن المقياس المميّز الذي اعتمدت الدراسة عليه في تحديد « الطبقات السائدة » هو « السيادة » الطبقية . لكن الدراسة لم توضح معنى مقياس « السيادة » هذا ! فلم تحدد هل المقصود هو « السيادة » السياسية ، أم « السيادة » الاقتصادية ، أم الايديولوجية ، أم الثقافية ؟ أم هل هي أشياء أخرى ؟!

وفي المفاهيم الماركسية ، فإن « السيادة » الطبقية هي علاقة محددة ، أو « دور » أو فعل ، يمكن أن توصف به هذه الطبقة أو تلك. ويمكن أن تنتقل « السيادة » حسب تطور الصراع الطبقي من طبقة إلى أخرى . بمعنى أن « السيادة » الطبقية ليست صفة عضوية لاصقة بطبقة محددة دون غيرها . وليست مقياسا طبقيا قادرا على تحديد الطبقات ، مثل مقياس « الموقع في علاقات الانتاج » أو مقياس « الاستغلال الطبقي » .

ويظهر أن دراسة أ.م. تفترض أنه من البديهي أن أي فرد من أفراد « الطبقات السائدة » لا يدخل ضمن « الطبقات المتوسطة ». وأن أي فرد من أفراد « الطبقات المتوسطة » لا يدخل ضمن « الطبقات السائدة » . وهذا الافتراض بقي في دراسة أ.م. غير بديهي ، وغير مثبوت . فكان يجب على أ.م. أن يثبت هذا الافتراض المذكور لكي يقنع القارئ بصحته . لأن ميزة « السيادة » الطبقية ، وميزة « الوسط » في المواقع الطبقية لدى فرد معيّن لا يتنافيان دائما وأبدا .

وعندما تكلمت الدراسة عن « الطبقات السائدة » ، فإنها لم تتكلم في نفس الوقت عن « الطبقات المسودة » . فيظهر في الدراسة كأنه من المفترض أن « الكادحين والمهمشين » من جهة أولى ، ومن جهة ثانية « الطبقات المتوسطة » ، هي طبقات مسودة . وهذا الأمر غير مثبوت . خاصة بالنسبة لمختلف مجموعات « الطبقات المتوسطة ».

وإذا كانت هذه القراءة لدراسة أ.م. صحيحة ، فإنه كان يلزمه أن يثبت أن كل « الطبقات المتوسطة » بفئاتها وشرائحها هي بالضرورة مسودة .

تكلم إذن أ.م. عن « الطبقات السائدة » كطبقات « في حدّ ذاتها » . وهذا غير صحيح . لأن « السيادة » الطبقية هي وظيفة في المجتمع ، دور محدد ، ميزان قوى ، وعلاقة فيما بين الطبقات المسودة والطبقة أو الطبقات السائدة . ولكن « السيادة » ليست مقياسا من بين المقاييس ، ولا ميزة من بين المميّزات التي تحدد الطبقات كطبقات في المجتمع .

بمعنى أنه كان ينبغي على أ.م. أن يحدد أولا كل الطبقات المتواجدة داخل المجتمع ، وبعد ذلك فقط ، يمكنه أن يحدد الطبقة من بين هذه الطبقات التي تقوم بدور « السيادة » الطبقية تجاه الطبقات الأخرى .

فمثلا (وباستعمال المصطلحات الطبقية الكلاسيكية) يمكن من الناحية النظرية أن تكون طبقة البرجوازية الكبيرة هي السائدة في المجتمع . كما يمكن أن ترجع هذه السيادة الطبقية إلى الطبقة الاقطاعية أو شبه - الاقطاعية (في حالة وجودها) ، أو الى البرجوازية المتوسطة ، أو الى البرجوازية الصغيرة ، أو للطبقة العاملة ... بل يمكن أحيانا أن تكون طبقتان أو ثلاثة ، تقوم بدور السيادة داخل المجتمع .

ففي كل مجتمع طبقي ، تكون دائما وبالضرورة واحدة على الأقل من الطبقات سائدة على الطبقات الأخرى ، ولكن هذه الطبقة التي تسود ، لا تظل وباستمرار وإلى الأبد هي نفس الطبقة . ولكن مع تطور الصراع الطبقي ، يمكن في بعض المراحل أو الفترات التاريخية أن تسقط الطبقة السائدة من موقع السيادة في المجتمع ، وأن تعوضها واحدة أو أكثر من الطبقات الأخرى .

* *

قدم أ.م. أطروحته (42) كبديل في مجال تحديد طبقات المجتمع . فحلّلنا فيما سبق هذه الأطروحة . واستعرضنا بصدد نقاشها بعض الإشكالات المتضمنة في مسألة تحديد الطبقات . وفيما يلي ، نقدم خلاصة تركز أهم الانتقادات والاستنتاجات .

لقد إهتممتُ بمناقشة ونقد أطروحة أ.م. لاعتبارين . أولا ، لأنني أقدرها كاجتهاد حاول استغلال الاحصائيات الرسمية للدولة لاستخراج أكثر ما يمكن استخراجه منها في مجال تحديد الطبقات . وقد

ذهب أ.م. في هذا المجهود أكثر مما فعل أي مغربي إلى حد الآن. وثانيا، لأن دراسة أ.م. تشكل مثالا نموذجيا على ما لا ينبغي فعله. فقد مكننا نقد خطأ أ.م. من توضيح وتأكيد أنه لا يصح تحديد الطبقات ب «المجموعات المهنية». ومكننا من تفسير أن الاحصائيات الرسمية للدولة المبنية على أساس المجموعات المهنية لا تليق لتقدير أعداد أفراد الطبقات أو نسبها المئوية داخل المجتمع. وعلى عكس اعتقاد أ.م.، وعلى خلاف ظن كل الذين يقدّسون الاحصائيات الرسمية كحقائق ملموسة، فإن النتيجة الأساسية التي أكدها تحليل أطروحة أ.م. هي بالضبط أن إحصائيات الدولة الطبقية حول «المجموعات المهنية» لا تصلح كأساس لتحديد الطبقات. ولا يمكن أن تلعب إلا دورا ثانويا في تحليل أو تحديد الطبقات. بل إنها قد لا تفيد في كثير من الحالات بأي شيء ذي قيمة علمية.

وتوجد في أطروحة أ.م. بعض الأخطاء. منها أولا أنه دخل مباشرة في محاولة التقدير الكمي للطبقات المجتمعية قبل أن يطرح تحديدا كيفيا دقيقا لهذه الطبقات. حيث لا فائدة من تعداد «أشياء» معينة، إذا لم نحدد في البداية وبدقة هذه «الأشياء» التي نريد عدّها.

ومنها ثانيا، أنه اعتمد أساسا على الاحصاءات الرسمية للدولة. وبما أن هذه الاحصاءات تعرّف وتحدد المجموعات البشرية على أساس «المهن» و«الدرجات في المهن» و«القطاعات» و«الفروع» الاقتصادية، فإن الكاتب إضطر هو أيضا الى تحديد «الطبقة العاملة» و«الطبقات المتوسطة» و«الطبقات السائدة» الى آخره على نفس الأسس تماما. ولم يتساءل، ولم يناقش أ.م. هل فعلا هذه الاحصاءات تقرب بالتأكيد من إدراك الواقع الطبقي، أم أنها تطمسه وتعوق إدراكه.

ومنها ثالثا أنه استعمل أرقاما مأخوذة من هذه الاحصاءات الرسمية للدولة وأرقاما أخرى لا توجد في أية إحصائيات، ولا في أي مرجع آخر، وإنما تعود لتقديره أو تخمينه الشخصي فقط، وذلك دون إشعار القارئ في هذه الحالات بالتوضيحات والتعليلات اللازمة، لكي يستطيع القارئ التمييز بين أرقام الاحصائيات وتقديراته الخاصة.

ومنها رابعا، أن أ.م. نسي أو أغفل طرح ومناقشة مسألة الانتقال من مفاهيم «المجموعات المهنية» (التي تنبني على أساسها احصاءات الدولة) الى المفاهيم الطبقية الماركسية. حيث مرّ من الأولى

الى الثانية دون اكتراث ولا إشعار ولا تحفظ .

ومن ميزات كل تحديد للطبقات يتبنى على أساس « المجموعات المهنية » ، أنه يستعرض لا محالة « المجموعات المهنية » أو « الحرفية » التي تدخل حسب رأيه داخل كل طبقة معنية ، دون أن يستطيع توضيح المقاييس التي اعتمد عليها لكي يقرر أن هذه « المجموعات المهنية » تدخل داخل هذه الطبقة المعنية وليس داخل طبقة أخرى .

وكل تحديد للطبقات المجتمع يعتمد على « المجموعات المهنية » ، فإنه سيجد نفسه بالضرورة يجمع داخل كل أو بعض الطبقات بين أفراد مستغِلين (بكسر الغين) ، وأفراد مستغَلين (بفتح الغين) ، وأفراد لا يستغِلون ولا يستغَلون .

وقد طرح أ.م. في خلاصة دراسته أن تحديداته الكمية للطبقات هي « على كل حال أحسن من التقييمات الكيفية والعامة وحدها » (62) . ويمكن هنا طرح التساؤل التالي : هل يمكن « للتحديد الكمي » للطبقات أن يكون أحسن من « التحديد الكيفي » لهذه الطبقات ؟ ... كلاّ ! إن التحديد « الكمي » للطبقات لا يمكن أن يكون له معنى وفائدة إذا لم ينبني على أساس تحديد « كيفي » علمي ودقيق لهذه الطبقات ! فلا فائدة من تقديم تقديرات « كمية » لـ « أشياء » معيّنة ، إذا لم نقدم في نفس الوقت وبدقة مرضية تعريفات أو تحديدات « كيفية » لهذه « الأشياء » .

* *

بانتهينا الآن من مناقشة أطروحة أحمد المبارك (أ.م.) في مجال تحديد الطبقات . ولاستكمال المناقشة ، يلزمنا أن نناقش أيضا الأطروحات الأخرى التي تمّ نشرها حول هذا الموضوع (في المغرب) . ومنها أطروحات : علي الابراهيمي ، أحمد الريفي ، عبد السلام المودن ، وآخرين .

9- ملاحظات على أطروحات أخرى في تحديد الطبقات

نودّ الآن مناقشة أطروحات أخرى نشرت (في المغرب) في موضوع تحديد طبقات المجتمع، ولو من خلال إبداء بعض الملاحظات الجزئية حولها.

* *

أطروحة «الاختيار الثوري». نشر مقال غير موقع في مجلة «الاختيار الثوري». تكلم عن «برجوازية فلاحية» (بالمغرب) تكوّنت من خلال «تنازل المعمّرين الأجانب [المستعمرين] لصالح معمرين مغاربة جدد على استثمار أخصب الأراضي الزراعية، قد جعل قاعدة الإقطاع تحتك بشكل مباشر بالانتاج الزراعي الحديث»(63).

وتكلم أيضا هذا المقال عن «البرجوازية الكمبرادورية في مجالات الصناعة والتجارة». وتقوم هذه الطبقة ب: «السمسرة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية». وتشكل «تجسيدا لامتداد الرسمالية الأجنبية داخل بلادنا». وتقوم ب: «ترويج رؤوس أموال وتوظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والعقار على الخصوص، واحتكاكها بالسوق الخارجية»(63).

ويعتبر هذا المقال أن الطبقة السائدة مكونة من فئتين مندمجتين، حيث كتب عنها: «نشوء وتطور فئتي البرجوازية الفلاحية و البرجوازية الكمبرادورية في مجالات التجارة والصناعة جاء إذن نتيجة ضرورة موحدة أطّرها و قادها الاستعمار الجديد (...) تتداخل مصالح هتين الفئتين، بل تندمجان في إطار مصالح طبقة موحّدة: مصالح الطبقة الاقطاعية الرسمالية. وهذا المصطلح يبرز إيديولوجية الطبقة الإقطاعية ويشير في نفس الوقت للتطور الرسمالي [الحاصل] داخل صفوفها ... هذه الطبقة المكونة من بقايا الاقطاعيين

التقليديين والبرجوازيين الفلاحيين ذوي الأصول الإقطاعية وكبار الموظفين ورجال السلطة ، يشكل الطابع الكمبرادوري (أي خدمة المصالح الأجنبية) قاسمهم المشترك »(63).

ويغلب على هذا المقال طابع عرض وتبرير بعض المواقف السياسية . أما طابع تحليل وتحديد طبقات المجتمع ، فإنه بقي فيه جزئيا أوثانويا ، وأحيانا غامضا . ونسجل بإيجاب إتفاق هذا المقال على ظاهرة التداخل أو الاندماج بين « البرجوازية الفلاحية » و « البرجوازية الكمبرادورية» في طبقة واحدة يسميها ب : « الطبقة الاقطاعية الرسمالية ». وإن كنتُ لا أعتبر هذه التسمية موفّقة.

ونتفهّم رغبة هذا المقال في محاولة إبراز ميزة « الايديولوجية الاقطاعية » التي تحملها هته الطبقة ، وتأكيده على التطور الرسمالي الحاصل داخلها . ولكننا نفضل عدم استعمال مفهوم « الطبقة الاقطاعية الرسمالية » ، ولو أن المناضل الشهيد المهدي بن بركة هو الذي اقترحه في كراسه « الاختيار الثوري » . لأنه غامض ، ولأنه يحمل تناقضا بين « الاقطاعية» و « الرسمالية » أصبح متجاوزا منذ قرابة السنوات السبعينات (من القرن العشرين الميلادي) في واقع المجتمع . ولأن العنصر « الإيديولوجي» الاقطاعي (في مجالات الأفكار والمعتقدات والعادات) ليس بمقياس حاسم في تحديد الطبقات لكي نبرزه أكثر من غيره.

وطرحت هذه الأرضية أيضا : « البرجوازية الوطنية » كمصطلح تقريبي عام ، تمركزت بشكل أساسي في قطاع التجارة الداخلية ، الصناعات الخفيفة كصناعة الزيوت ، وقطاع البناء ، والنسيج بشكل رئيسي والنقل العمومي والعقار» . وأضافت هذه الأرضية أن : « أقلية [من هذه البرجوازية الوطنية] تسعى للتقارب مع الطبقة السائدة للإندماج داخلها ، وقسم الأغلبية الذي يظل مناهضا للإمبريالية متشبثا بوطنية "تعادلية" تسعى للتقارب مع الجماهير الشعبية والتمكن من قيادتها »(63) . لكن هذه الأرضية لم تفحص بعمق قضية « البرجوازية الوطنية » . ولم تثبت أن طبقة من هذا النوع موجودة فعلا ، وأنها « وطنية » فعلا ، ومستقلة عن الامبريالية من جميع النواحي ، ومناهضة لها . ونحن من جهتنا ، لم نلمس وجود « برجوازية وطنية » من هذا النوع ، لا في ميدان الاقتصاد المغربي ، ولا في ميدان الصراع الطبقي التاريخي الجاري حديثا . بل لمسنا ولا زلنا نلمس وجود مصطلح « طبقة البرجوازية الوطنية» فقط في الخطاب السياسي لكثير من القوى السياسية والحزبية العاملة داخل المغرب . وفي السنوات السبعينات ، كان خطابنا السياسي ، نحن أيضا ، مُحَمَّلا بـه .

ولكن بدون حجج مرضية . فكأن هذه « البرجوازية الوطنية » هي رغبة سياسية أكثر مما هي حقيقة موضوعية . لماذا ؟ ربما لتبرير بعض المواقف والتحالفات والممارسات السياسية التي يصعب تبريرها في إطار رؤية أخرى الى الطبقات المجتمع .

وبشكل عام ، فإن هذه الأطروحة (63) تتطرق الى الصيرورة التاريخية لتكوّن مختلف الطبقات . ورأيها مهم في هذا المجال . ولكنها لا تقدم تحديدات دقيقة لتعريف كل طبقة . فلا تقدم لنا المقاييس والمعايير الطبقية اللازمة ، التي نحتاجها لكي نكون قادرين على تحديد الطبيعة الطبقية ، أو الموقع الطبقي ، لكل فرد في المجتمع .

* *

وطرح محمود حسين فيما يخص البرجوازية الصغيرة أنها تضم :
« جميع الشرائح التي تملك رسمالا صغيرا ، أو قطعة أرض صغيرة ، أو تكوينا متخصصا ، أو مستوى من الثقافة ، يمكنها في الظرف التاريخي المعني من العيش من عملها الخاص عبر استثمار وسيلة عملها المالية أو الفنية أو الثقافية ، دون أن تكون في حاجة إلى بيع قوة عملها ، ودون أن تشتري قوة عمل غيرها . وإذا ما حدث ذلك ، فبشكل ثانوي » (64) . ويتفق علي الابراهيمي على هذا التحديد للبرجوازية الصغيرة . بينما في رأيي ، هذا التحديد يصدق فقط على ما أسميته ب « طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون » . لكنه لا يصدق على طبقة « البرجوازية الصغيرة » التي هي في جوهرها « طبقة مستغلين صغار » . ومن يرفض اعتبار « البرجوازية الصغيرة » طبقة مستغلين صغار ، فإنه سيضطر مثلا إلى اعتبار أن « البرجوازية المتوسطة » هي التي تضم المستغلين الصغار.

* *

وقد حدد علي الإبراهيمي « البرجوازية الكمبرادورية » كما يلي :
« مكونات البرجوازية الكمبرادورية في المجتمع المغربي المعاصر هي : ١) البرجوازية البيروقراطية المدنية ، والعسكرية ... ٤) الملاكون العقاريون الكبار "العصريون" الذين ينتجون بأساليب إنتاج رسمالية ... ان البرجوازية الكمبرادورية المغربية تتكون أساسا ، وليس حصرا ، من الشرائح العليا للبرجوازية وتشمل في مجتمعنا المعاصر فئات مختلفة ترتبط بأهم القطاعات الاقتصادية : القطاعات المالية ، والمصرفية ، والصناعية ، والتجارية ، إلى آخره ... وتضم البرجوازية الكمبرادورية وكلاء وممثلي الشركات المتعددة الجنسية والشركات الامبريالية عموما ، والرسماليين المغاربة المتخصصين في المقاولات الفرعية ، ومن مدراء وأعضاء مجالس

إدارة الشركات الامبريالية العالمية ببلادنا، ومن الرسماليين الذين يسيطرون على قطاع الإيراد والتصدير، ومن رجال الأعمال الذين يستثمرون في قطاعات الصناعة التحويلية والمعادن والصناعات التحويلية المختلفة ...»(65).

وأهم الملاحظات حول هذا التحديد الطبقي هي أنه يركّز على تعداد أو سرد لائحة المجموعات التي تكون طبقة «البرجوازية الكمبرادورية» دون أن يوضح المقاييس التي اعتمد عليها لإدخال هذه المجموعات ضمن هذه الطبقة المعنية. فيضطر علي الإبراهيمي (ع.إ.) بالتالي الى التركيز على مقياس «القطاعات» الاقتصادية و «المجموعات المهنية». فبالإمكان أن نناقش وأن نتفق معه على أن هته المجموعة أو تلك قد تدخل على العموم ضمن طبقة «البرجوازية الكمبرادورية». لكننا لا نتفق على استعمال «القطاعات» و «المهن» كمقياس حاسم في تحديد الطبقات. فنلح على ضرورة تحديد الطبقات بشكل عام، وبغض النظر عن المجموعات «المهنية» التي يمكن أن تدخل أم لا ضمنها. وبعد تحديد طبقات المجتمع، يمكن آنئذ إعطاء أمثلة - كأمثلة - على بعض المجموعات «المهنية» التي يمكن أن تدخل بشكل عام ضمن كل طبقة.

وحدد ع.إ. «البرجوازية الصغيرة» بتحديدات مختلفة، منها التحديد التالي: «البرجوازية الصغيرة مكونة من فئتين: فئة تملك وسائل إنتاج محدودة، وفئة أخرى لا تملك أية وسيلة للإنتاج (...) وعلى صعيد الاستغلال، فإن بعض شرائح البرجوازية الصغيرة لا تستغل ولا تستغل، في حين أن شرائحها العليا تستغل قوة العمل المأجور بشكل ثانوي، بينما تتعرض شرائحها الدنيا للإستغلال في حدود ضيّقة»(65). فمن الواضح هنا أن ع.إ. يخلط داخل وعاء البرجوازية الصغيرة بين أفراد مستغِلين (بكسر الغين) صغار، وأفراد مستغَلين (بفتح الغين)، وأفراد لا يستغِلون ولا يستغَلون. وهذا التحديد، أو أي تحديد طبقي آخر لا يميّز بشكل واضح بين الأفراد المستغِلين (بكسر الغين) الصغار، والأفراد المستغَلين (بفتح الغين)، والأفراد الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، يصبح غير مقبول، وغير قادر على تحليل طبقات المجتمع، وعلى استقراء الصراع الطبقي، بشكل دقيق، ثاقب، وسديد. حيث أن المواقف والأفعال والأدوار في الصراع الطبقي تختلف كيفيا مرورا من مجموعات المستغِلين الصغار، إلى مجموعات الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، إلى مجموعات المستغَلين. فكيف يمكن أن ندرك الفروقات الموجودة فيما بين مختلف هذه المواقف والأدوار إذا خلطنا بين المستغِلين الصغار، والذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، والمستغَلين

في وعاء «البرجوازية الصغيرة» ؟!

وحدد أيضا ع.إ. البرجوازية الصغيرة كما يلي : «تتكون البرجوازية الصغيرة المغربية من الفلاحين المتوسطين في البوادي، ومن صغار التجار والصناع التقليديين ومن العاملين في المراتب الدنيا والمتوسطة في مختلف أجهزة الدولة (الأجهزة القمعية والاقتصادية والادارية ...) ومن أصحاب المهن الحرة الذين لا يعيشون من استغلال قوة عمل الآخرين، ومن العاملين في قطاع الخدمات "العصرية" و "التقليدية" والقطاع الثالث عموما. كما أن جزءا هاما من طلبة الجامعات والمعاهد العليا ينتمي للبرجوازية الصغيرة. وكذلك الشأن بالنسبة لصغار التقنيين والمهندسين والفنانين وصغار المثقفين عموما» (65). وهذا التحديد يحشر جزءا هاما من الشعب داخل «البرجوازية الصغيرة». فلا يمكن العمل به. لأنه لا يميّز بشكل واضح بين ثلاثة أصناف طبقية مختلفة، هي: المستغِلين الصغار، والذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، والمستغَلين. وقد أدرك ع.إ. هذا الخلط، حيث قسم هو نفسه «البرجوازية الصغيرة» إلى ثلاثة شرائح، هي: 1) شريحة عليا تضم «الذين لا يتعرضون للإستغلال، غير أنهم يستغلون قوة عمل الآخرين أحيانا وفي إطار محدود»؛ 2) شريحة وسطى تتكون من «الذين لا يستغلون قوة عمل الآخرين، غير أنهم لا يتعرضون للاستغلال»؛ 3) شريحة دنيا تشمل «الذين لا يستغلون قوة عمل الآخرين، بيد أنهم مضطرون الى بيع قوة عملهم بشكل ثانوي ومحدود (...) والأغلبية العظمى من البرجوازية الصغيرة بالمغرب تنتمي للشريحة الدنيا من البرجوازية الصغيرة» (65). الشيء الذي يعني أن الأغلبية العظمى من أفراد طبقة البرجوازية الصغيرة هم بالمغرب «مستغَلون (بفتح العين) بشكل ثانوي». أي بعبارة أخرى، و حسب أطروحة ع.إ.، أن «البرجوازية الصغيرة» ليست فقط طبقة «قريبة» من، أو «مجاورة» لـ، الطبقة العاملة، بل إنها «أختها» في معاناة «الاستغلال» الطبقي. و نحن لا نوافق على هذا التحديد الطبقي. فعلي الابراهيمي لم يهتد الى «الاستغلال الطبقي» كمقياس أساسي ينبغي الاعتماد عليه للتمييز بين المستغِلين (بكسر الغين)، والمستغَلين (بفتح الغين)، والذين لا يستغِلون ولا يستغَلون. الشيء الذي جعل اجتهاده في مجال تحديد الطبقات يبقى ضمن التحديدات الطبقية القديمة الكلاسيكية.

* *

وكان عزيز بلال قد حدّد البرجوازية كما يلي: «نُعرّف البرجوازية

– من زاوية ماركسية – بملكية وسائل الانتاج ، محوّلة الى رأسمال ، يمكّنها من استخراج فائض القيمة من قوة العمل المباشرة » (66).
وهذا التعريف صحيح . وهو لا يعتمد على « المهن ». ويتضح فيه أيضا أن الجوهر في « البرجوازية » ، بكل أنواعها وفئاتها وشرائحها ، هو أنها طبقة مستغلة (بكسر الغين) ، تستغل قوة العمل ، أي الكادحين المستغَلين (بفتح الغين) ، وتستخرج منهم فائض القيمة ، وتستولي عليه وتتحكم فيه .

* *

ونشر أحمد الريفي أطروحة في تحديد الطبقات(67). ونعتبرها محاولة إحتوت على اجتهاد متقدم ومفيد . الشيء الذي لا ينفي أننا نسجل عليها بعض الانتقادات . ونعتقد أنها جاءت غير مكتملة . ومن ملاحظاتنا عليها ، ما يلي :

1) تكتفي هذه الأطروحة باستعمال المصطلحات الطبقية الكلاسيكية بألفاظها اللاتينية .

2) تحاول على العموم هذه الأطروحة تقديم تحديد عام لكل طبقة دون الاعتماد على عنصر « المهن » . وهذا أمر مهم . لكن هذه التحديدات الطبقية بقيت في معظمها ناقصة ، بمعنى : غير شاملة لكل العناصر التي تكوّن الطبقات المعنية . وعند إعطاء الأمثلة عن « المجموعات المهنية » التي تكوّن كل واحدة من هذه الطبقات ، قد تستدرك هذه الأطروحة ذلك النقص ، فتذكر بعض « المجموعات المهنية » المغفولة.

3) ان تحديد هذه الأطروحة « للطبقة العاملة » يتكلم أساسا عن الكادحين المستَغلين (بفتح الغين) الذين يشاركون في إنتاج بضائع أو خدمات ، وفائض قيمة . لكنه لا يتكلم عن الكادحين المستَغلين (بفتح الغين) المأجورين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الانتاج ، ولا ينتجون ، ولا ينتزع منهم ، فائض قيمة . ومنهم مثلا : المستخدمون في المتاجر المتوسطة والكبرى ، وفي بعض المؤسسات الخدماتية ، الى آخره.

إن منهج أطروحة أحمد الريفي في تحديد الطبقة العاملة يذكرنا بمنهج نيكوس بولانتزاس (Nicos Poulantzas) (68) الذي يستعمل مقياس « العمل المنتج » لتحديد الطبقة العاملة . بينما كارل ماركس لا يستثني من الطبقة العاملة مثلا العمال المأجورين المستخدمين في التجارة... (69).

4) ان تحديد هذه الأطروحة لطبقة « البرجوازية الصغيرة » يدور

أساسا حول الأفراد الذين لايستغلون ولايستغَلون، ويغفل تحديد الموقع الطبقي للمستغِلين (بكسر الغين) الصغار (الذين يشاركون، ولو بشكل جزئي، أو غير مباشر، في عملية الانتاج، و يعيشون من مردود عملهم الخاص، لكنهم بالإضافة إلى ذلك يستغلون عددا صغيرا نسبيا من الكادحين المأجورين. وعندما أستعمل هنا عبارة «عدد صغير»، فإنني أقصد أنه صغير نسبة الى العدد «المتوسط» من المأجورين الذين يستغلهم المستغِلون (بكسر الغين) المتوسطون، والى العدد «الكبير» من المأجورين الذين يستغلهم المستغِلون (بكسر الغين) الكبار).

فقد حدد أحمد الريفي الأفراد المكونين للبرجوازية الصغيرة بكونهم: «يعتمدون على عملهم الخاص من دون أن يستغِلوا أحدا، ومن دون أن يستغلهم أحد بصفة مباشرة، اللهم إذا كان هذا الاستغلال يتمّ بشكل ثانوي». وحينما يتكلم أحمد الريفي عن شرائح «البرجوازية الصغيرة»، يتضح أن مقياس الاستغلال الطبقي لا يشكل في هذه الأطروحة مقياسا حاسما في تحديد الطبقات. لأنه يدخل مثلا ضمن البرجوازية الصغيرة عناصر مستغِلة (بكسر الغين) (بشكل ثانوي)، وعناصر مستغَلة (بفتح الغين) (كذلك بشكل ثانوي)، وعناصر لا تستغِل ولا تستغَل. حيث كتب: «شرائح البرجوازية الصغيرة: شريحة عليا: بشكل الاستغلال المباشر أو غير المباشر مصدرا جزئيا لمواردهم، لكنه ثانوي. شريحة وسطى: لا يستغلون ولا يستغلون ولو بصفة ثانوية. شريحة دنيا: يعانون من الاستغلال بصفة ثانوية ...»(67). بينما في أطروحتنا نؤكد على أهمية الوضوح والدقة في تحديد الطبقات، ونعتبر الاستغلال الطبقي مقياسا حاسما، ونصر على الفصل فيما بين المستغِلين (بكسر الغين) ولو الصغار، والمستغَلين (بفتح الغين)، والذين لا يستغِلون ولا يستغَلون.

5) نتفق تقريبا مع تحديد هذه الأطروحة لـ «البرجوازية الوطنية» (أي أساسا «برجوازية» لا ترتبط مصالحها بمصالح الامبريالية). لكننا نختلف معها حول تقدير وجودها داخل مجتمع المغرب. حيث تؤكد هذه الأطروحة: «ان البرجوازية الوطنية توجد حاليا في جميع القطاعات باستثناء القطاعات التي يستحوذ عليها كليا الرسمال الأجنبي و الكمبرادوري و رسمال الدولة، أي التجارة الخارجية، والتأمين، والنقل الجوي، والبحري، والأبناك، والصناعة الكبيرة، و المعدن الكبيرة»(67). بينما نعتقد أن «برجوازية وطنية» بهذا المعنى لا تستطيع أن تنمو وأن تتوسع في إطار رسمالية تبعية، يتواصل تعمقها، وتهيمن عليها الامبريالية العالمية. وفي حالة وجودها، فإنها - في إطار

تزايد وتعمق التبعية للإمبريالية ، تتطور نحو الافلاس ، أو تتحول إلى برجوازية تبعية .

6) لا نتفق مع هذه الأطروحة على استعمال مفهومي : «أشباه البروليتاريا» و «البروليتاريا المشردة» ، لأنهما غامضين ، غير دقيقين ، ولأنهما لا يفصلان بين المستَغَلين (بفتح الغين) ، و الذين لا يستغِلون و لا يستغَلون. حيث تحشر مثلا هذه الأطروحة أفرادا لا يستغِلون ولا يستغَلون في نفس الوقت داخل «أشباه البروليتاريا» ، وداخل «البروليتاريا المشردة» ، وداخل «البرجوازية الصغيرة» .

* *

ونشر عبد السلام المودن أطروحة حول الطبقة العاملة تحت عنوان : «الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية»(70) . ورغم أن أطروحته تدور حول الطبقة العاملة ، لم نعثر فيها على تعريف شامل وممنهج لهذه الطبقة . فقد إكتفى بسرد المجموعات المهنية التي تدخل حسب رأيه داخل هذه الطبقة العاملة .

و تكلم أيضا خلال أطروحته عن طبقات أخرى دون تحديدها هي أيضا . مثل «البرجوازية الصغيرة» ، و «البرجوازية الكبرى» و «الطبقة الوسطى» ،...

و اكتفى عند تحديد «الطبقة الوسطى» بالإشارة هنا وهناك في مقاله الى بعض المجموعات المهنية التي تكونها حسب رأيه . حيث تكلم عن : «الفلاحين» ، و «الحرفيين» ، و «الطبقة الوسطى المأجورة (مهندسون، أطر تقنية عليا)» ، و «الطبقة الوسطى المتعلمة غير المأجورة»(71) ، و «الطبقة الوسطى المتعلمة»(72) ، و «الطبقة الوسطى المتعلمة الكبيرة (أطر تقنيون ، مهندسون ، أطباء ، محامون ، اساتذة الجامعة ،...)»(72) ، و «الطبقة الوسطى الصغيرة (صغار الموظفين)»(72) . وتكلم أيضا عن : «موقع الوسط [وسط في ماذا ؟] ، أو الإستقلال ، أو الحياد الذي تحتله الطبقة الوسطى في المغرب»(73) .

ونلاحظ من جهة أولى أن عبد السلام المودن (ع.م.) يستعمل خطأً مصطلح «الطبقة» في الوقت الذي ينبغي عليه أن يستعمل مصطلح «الفئة» أو «الشريحة» من الطبقة المعنية . ونلاحظ من جهة ثانية أن المنظومة النظرية التي يستعملها ع.م. في كلامه عن الطبقات مليئة بالغموض، والتعقيد ، والتضارب في المصطلحات الطبقية . وهذا الارتباك والفوضى في المصطلحات الطبقية ناتج عن عدم إمساك ع.م. بالمقياس الحاسم

في منظومة المفاهيم و المصطلحات الطبقية الكلاسيكية التي تقيد بها ع.م.

كما نتفق مع ع.م. على أن الكادحين المأجورين المستغَلين (مثل: «عمال المطاعم»، و«عمال وعاملات الفنادق السياحية»، و«عمال معامل تنظيف الملابس»، و«عمال [مؤسسات] تنظيف العمارات»، و«[عاملات] صالونات الحلاقة للنساء»، و«عمال النقل»، و«عمال المقاهي»، و«العاملات في قاعات السينيما»[76] ... كلهم يدخلون على العموم ضمن «الطبقة العاملة» (أو ضمن طبقة المستغَلين). لكننا لا نتفق مع ع.م. على أن: «العامل بواب العمارة»، و«العامل حارس مستودع السيارات أو الدراجات»، والحرفيون الصغار مثل: «عامل إصلاح السيارات أو أجهزة الراديو والتلفزيون»[76]، وما شابههم، يدخلون هم أيضا ضمن «الطبقة العاملة». فإذا كان هؤلاء الكادحين الأخيرين يعملون لحسابهم الخاص، ولا يبيعون قوة عملهم لمؤسسة رسمالية، فلا يستغلون أحدا، ولا يستغلهم أحد، فإنهم يصبحون في هذه الحالة عناصر من «طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون». فلا يصح اعتبارهم عمالا كادحين مستغَلين ابروليتاريين مثل العمال المستغَلين في الزراعة أو في الصناعة أو في الخدمات. ولا يصح إدخالهم ضمن «الطبقة العاملة». وكون طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون هي الحليف الموضوعي والأقرب الى «الطبقة العاملة» (أو الى طبقة المستغَلين) لا يغير موقعهم الطبقي.

إن مثل هذه الأخطاء أو الهفوات الواردة في أطروحة ع.م. ناتجة عن كونه ركز أحيانا على مقاييس طبقية غامضة، أو غير كافية، أو غير حاسمة مثل «بيع قوة العمل بالرسمال المتحول، وليس بالدخل»، أو «العمل داخل (أو خارج) العلاقات الرسمالية»[74]، أو «النشاط الخدماتي المنتج، والنشاط الخدماتي غير المنتج»[77]. بينما مقياس «الاستغلال الطبقي» يمكّن بسهولة أكبر من الفصل الدقيق بين المستغِلين (بكسر الغين) الصغار، والمستغَلين (بفتح الغين)، والذين لا يستغِلون ولا يستغَلون.

وكمثال على استعمال مقياس «بيع قوة العمل بالرسمال المتحول»، و مقياس «العمل داخل (أو خارج) العلاقات الرسمالية»، طرح ع.م. عن «الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى المتعلمة» التي عرفها خصوصا ب: «صغار الموظفين»، أنه رغم «تدهور دخلها الذي أصبح مشابها أو متقاربا مع أجور العمال البروليتاريين، إلا أنها مع ذلك لم تتحول بالكامل إلى الطبقة ابروليتارية فعلية. والسبب في ذلك هو أنها

توجد خارج إطار العلاقات الرسمالية (...) ولأن الدولة تسدد [ذلك الدخل] للموظف الصغير بصفته دخلا وليس رسمالا متحولا »[72]. ولكن الموظفين الصغار في المجتمع المغربي (الرسمالي التبعي) يعملون في الحقيقة داخل إطار العلاقات الرسمالية وليس خارجها. والسبب في عدم تحول هؤلاء الموظفين الصغار الى ابروليتاريين هو أنهم لا ينتجون لا بضائع، ولا خدمات موجهة للبيع، ولا فائض قيمة، ولا يتعرضون للإستغلال.

ويمكن طبعا أن نعقد شيئا ما الأمور، فنطرح مثلا أن بعض إدارات الدولة التي يعمل بها جزء من هؤلاء الموظفين الصغار (المذكورين أعلاه)، ينتجون «خدمات» تبيعها الدولة مثلا على شكل «أوراق» أو «وثائق»، وأن المواطنين يشترون هذه الخدمات (فيؤدون نقودا محددة كلما حصلوا على هذه الخدمات أو على «أوراق» معينة مثل «شهادة السكنى»، و«عقد الازدياد» و«بطاقة التعريف» و«جواز السفر» إلى آخره؛ وأن مثل هذه الإدارات تنتج إجمالا وفي آخر المطاف «قيمة مضافة» كما يتضح ذلك في «حسابات» الدولة السنوية (Valeur ajoutée des administrations publiques). فنزعم مثلا أن هؤلاء الموظفين هم كادحون مستغَلون (بفتح الغين) ابروليتاريون. (أقدّم هذا الزعم فقط كجدل في الكلام لتوضيح بعض الأفكار). ولكن هذا الزعم خاطئ. لأن هؤلاء الموظفين لا ينتجون في الحقيقة لا بضائع ولا خدمات حقيقية موجهة لبيع حقيقي. بل ان الخدمات التي يزعم أنهم ينتجونها هي خدمات مصطنعة، ومختلقة من طرف الدولة، وليست حاجيات حقيقية. وعمل هؤلاء الموظفين هو في معظم الحالات عمل بيروقراطي يمكن إنجازه من طرف آلات أو الاستغناء عنه كليا. وان «القيمة المضافة المنتوجة من طرف إدارات الدولة» مثلما تظهر في «حسابات» الدولة السنوية، هي مستخرجة من «الواجبات» التي يؤديها المواطنون، وبالتالي فهي مستخرجة من فائض القيمة الإجمالي المجتمعي الذي تنتجه طبقة المستغَلين (بفتح الغين). أما موظفو الدولة، وباعتبارهم بيروقراطيين، فإنهم لا ينتجون في الواقع لا بضائع ولا خدمات ولا فائض قيمة. ولا ينتزع منهم على العموم «عمل زائد».

وعن «الاطباء الخواص» الذين يفتحون «مؤسسات الاستشفاء الخاصة الكبرى... والعيادات ... ويستخدمون [فيها] في المتوسط ثلاثة ممرضات مأجورات»، كتب ع.م. : «رغم أن العلاقة التي تحكم الطبيب بممرضاته، هي علاقة رسمالية صرفة، (...) إلا أنه لم يصبح بعد رسماليا. إنه لا زال ينتمي الى الطبقة الوسطى الكبيرة (...) ولكي يتحول إلى رسمالي يتعين عليه (...) التخلي عن مزاولة مهنة الطب،

لكي يتفرغ لإدارة الأعمال الرسمالية»[78]. ورغم أن ع.م. لم يحدد معنى «الطبقة الوسطى الكبيرة»، فإن تصريحه هذا متناقض، وغامض، بل غير صحيح. لأن بيع خدمة طبية في «عيادة أو مؤسسة استشفاء خاصة كبرى» هو اليوم عمل رسمالي (وذلك بغضّ النظر عن كون العلاج الطبي المباع فيها حقيقيا أم وهميا). وأصحاب هذه المؤسسة هم رسماليون. ولأنه، لكي يعتبر هذا الطبيب مستغِلا (بكسر الغين) رسماليا، لا يشترط فيه «التخلي عن مزاولة مهنة الطب» (مثل التخلي الكلي عن القيام ببعض العمليات الجراحية أو الفحوصات الطبية ...)، كما لا يشترط فيه «التفرغ لإدارة الأعمال الرسمالية»، بل يكفي فيه أن يستخرج فائض قيمة من وسائل عمله ومن المأجورين المشتغّلين لديه. وبعبارة أخرى، لكي يكون مستغِلا، يكفي فيه فقط أن يمارس الاستغلال. ولو أن هذا الطبيب المعني لا زال يشارك هو نفسه في العمل الخدماتي الطبي. ويعترف ع.م. في ذات الفقرة أن «دخل الطبيب لا يستمده فقط من عمله كطبيب، بل أيضا من استغلاله لفائض القيمة الذي تنتجه الممرضات المأجورات»[71]. وبالتالي، فهؤلاء الاطباء المذكورين هم رسماليون. ويمكن تحديد موقعهم الطبقي في طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الصغار أو المتوسطين أو الكبار. وذلك حسب حجم الاستغلال الذي يمارسونه، وحسب عدد المأجورين الذين يستغِلونهم، وحسب حجم النصيب الذي يحصلون عليه من فائض القيمة الاجمالي المجتمعي.

ومعلوم أن أرباح أو مداخيل الشريحة العليا من الأطباء المستقِلين (أي العاملين خارج مستشفيات ومؤسسات الدولة) تبلغ مقادير كبيرة لا تقل عن معدل أرباح المستغِلين (بكسر الغين) المتوسطين، أو حتى المستغِلين (بكسر الغين) الكبار. وهذا طبعا بعد حذف ما يؤدونه من مصاريف مهنية وضرائب وما شابهها من النفقات. فنسبة هامة من الأطباء المستقلين (وكذلك من المحامين وما شابههم من الخدماتيين ...) ينتزعون «رواتب» أو «مكافآت» مرتفعة جدا من زبنائهم. فإذا نظرنا الى هذه الظاهرة بشكل إجمالي على صعيد المجتمع، سنجد أن أفراد هذه الشريحة العليا من الأطباء (والمحامين والخدماتيين ...) يستولون (في كل سنة، وبشكل منتظم ومتواصل) على جزء لا يستهان به من فائض القيمة المجتمعي الاجمالي. فأفراد هذه الشريحة العليا من الأطباء (والخدماتيين) يدخلون ضمن طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الكبار، أو ضمن طبقة المستغِلين (بكسر الغين) المتوسطين، وذلك حسب حجم الاستغلال الذي يمارسونه.

وتكلم ع.م. عن «الفائض البروليتاري» (بمعنى قوة العمل الزائدة عن الطلب في سوق العمل)، فقسمه إلى ثلاثة أنواع (مستندا في ذلك

على كارل ماركس) هي : « الفائض الكامن » (أي الفلاحين الفقراء والصغار)، و « الفائض العائم » (العمال المسرحون مؤقتا) ، و « الفائض الراكد » (العاطلون الدائمون) [79] . (وفيما يخص الفلاحين ، فقد سبق أن تناولت مواقعهم الطبقية في أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » . فلا داعي لتكرار هذا الطرح هنا) . وفيما يخص « العمال المسرحين المؤقتين » الذين سرعان ما يعود الرسمال إلى تشغيلهم واستغلالهم ، فنتفق مع ع.م. على إدخالهم ضمن « الطبقة العاملة » (وضمن طبقة المستغَلين) . أما العاطلون الدائمون أو الطويلو الأمد في البطالة ، فلا نوافق على اعتبارهم من ضمن « البروليتاريين » ، ولو أنهم يشكلون قوة عمل احتياطية . بل ندخلهم ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون (وبالضبط داخل فئتها « المهمشة »). لأنهم لا يبيعون قوة عملهم ، ولا ينتجون لا بضائع ولا خدمات ولا فائض قيمة ، ولا يتعرضون للإستغلال . وذلك على امتداد وقت طويل ومتواصل .

وكان اليزيد البركات قد نشر هو أيضا (في جريدة « المسار ») أطروحة حول علاقة أو ترابط « العاطلين » بالطبقة العاملة . وفي هذه المسألة ، نطرح بشكل عام : ان الكادح المستغَل (بفتح الغين) الذي تعرض للطرد أو للتوقيف من الشغل منذ وقت قصير نسبيا ، فإن موقعه الطبقي يبقى عموما محسوبا ضمن طبقة المستغَلين (بفتح الغين) . والكادح المستغَل الذي يشغّل ، ثم يوقف أو يطرد ، ثم يشغّل ، ثم يطرد ، خلال عدة مرات متوالية ، فإن انتماءه الطبقي يظل هو أيضا إلى طبقة المستغَلين (بفتح الغين) . أما الكادح الذي رمي به في البطالة ، فغرق فيها ، وبقي عاطلا منذ مدة طويلة نسبيا ، دون أن تتراءى إمكانية عملية لتشغيله من جديد ، فإن موقعه الطبقي يصبح بالتأكيد ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون . فلا يعقل أن نحسبه قسرا ضمن طبقة المستغَلين في الوقت الذي ظل ولا يزال فيه مبعدا عن الشغل ، وعن الانتاج أو الخدمات ، وعن الاستغلال . وبتركيز ، فإن الكادح المستغَل الحديث العهد في البطالة ، يحسب ضمن طبقة المستغَلين . أما العاطل القديم العهد في البطالة ، فإنه يحسب ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون .

وجاء أيضا في أطروحة عبد السلام المودن : « العمل ليس قطبا ملازما للرسمال وكفى ، بل إنه قطبه النقيض (...) والصراع إذن بين هذين القطبين النقيضين هو المحرك للمجتمع » [73] . هذا صحيح ، وإن كانت في الحقيقة كل التناقضات الطبقية (وليس فقط التناقض بين العمل و الرسمال) تساهم في تحريك المجتمع . وهنا تنبّهنا بقوة ذاكرتنا ، فتذكّرنا بالدّعوة السياسية التي كانت جريدة « أنوال » قد نشرتها قبل عام لعبد السلام المودن.

وقد جاء فيها : « من الضروري على الطبقة العاملة المغربية أن تتحالف مع البرجوازية ما دامت هذه الأخيرة لها دور في النضال الوطني (...) ولا يسعنا إلا أن نشكر البرجوازية المغربية، لأنها تريد إراحتنا من إحدى همـــوم البرنامج الدمقراطي »(50). فكيف يعقل أن يتحالف قطب طبقي مع نقيضه؟!

* *

10. خـــلاصـــة

يتضح في الختام أن أطروحة «تحديد طبقات المجتمع» المبنية على أساس مقياس « الاستغلال الطبقي » ، هي أطروحة صالحة ومفيدة. وان الردود المنتقدة لهذه الأطروحة ، وكذلك الأطروحات البديلة التي أقترحت الى حد الآن ، لم تفلح في دحضها أو تعويضها. والمكاسب الايجابية التي أتت بها أطروحة « تحديد طبقات المجتمع » المبنية على أساس مقيـــاس الاستغلال الطبقي ، هي التالية :

١ - تعويض المصطلحات الطبقية الكلاسيكية اللاتينيـــة بمصطلحات طبقية عربيـة (أو معرّبـة) .

٢ - تبيان أن جوهر الاستغلال الطبقي واحد داخل مختلـف أنماط الانتاج ، وبالتالـي تجاوز الفصل المبالغ فيه بين مختلف أنمـــاط الانتاج (الاقطاعي أو شبه - الاقطاعي ، الرسمالـي ، ...) ، وكذلك وبالتالي فيما بين مختلف أنماط المستغِلين (بكسر الغين) .

3 - نقد تحديد الطبقات بالمجموعات المهنية ، وابراز أنـه ، في المرحلة التاريخية الحالية ، مرحلة تحول المجتمعات من الرسمالية إلى الاشتراكية ، فإن المقياس الحاسم (من بين مجمل المقاييس الأخرى) فـي تحديد طبقات المجتمع ، هو مقياس الاستغلال الطبقـي .

4 - تبيان ضرورة تجاوز مفاهيم طبقية أصبحت غير مرضية ، أو غير ملائمـة لواقعنا المجتمعي ، وخاصة منها مفاهيم « الطبقة الاقطاعية أو شبه - الاقطاعية » و « البرجوازية الكمبرادورية » و « البرجوازيـة الوطنية » و « البرجوازية الصغيرة » و « الطبقة العاملة » ...

5 - تقسيم المجتمع الى الطبقات التالية : طبقة المستغلـيـــن (بكسر الغين) الكبار ، و طبقة المستغلين (بكسر الغين) المتوسطين ، وطبقة المستغلين (بكسر الغين) الصغار ، و طبقة المستغَلين (بفتح الغين) ، و طبقـــة

الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون . وتقديم تحديد دقيق لكل واحدة من هذه الطبقات .

* *

وفي الختام ، أشكر كل الذين اجتهدوا في موضوع تحديد الطبقات ، وكل الذين أفادوني باقتراحاتهم أو بانتقاداتهم أو بأخطائهم. وأتمنى أن لا يكون كلامي في هذا النقاش حول تحديد الطبقات قد إنزلق في التجريح أو القدف . وإذا ما ظهر شيء مثل ذلك في (راستي) فإنني أتأسف وأقدم مسبقا اعتذاري . وأستسمح مسبقا إذا كنت قد أخطأت في فهم أو تأويل كلام أو كتابات المساهمين في هذا النقاش، أو إذا كنت قد قوّلتهم خطأ ما لم يقولوه (مثلما يحدث عادة في مثل هذه النقاشات) . لأن نيّتي هي فقط المساهمة في الاقتراب أكثر ما يمكن من الحقيقة لتهييء تغيير واقع المجتمع .

* *

إنتهى تحريره في جوان 1988

إلى الناشر ،
إلى المطبعي ،

هذه إضافة استدراكية في كتاب عبد الرحمان النوضة « طبقات المجتمع » . المرجو وضعها في الفصل الثالث : « نقاش في تحديد الطبقات » ، مباشرة بعد إنتهاء النقطة (9) (في الصفحة 214 من المخطوطة) ، أي مباشرة قبل « خلاصة » هذا الفصل الثالث .

الرجاء أيضا مراجعة ترقيم الهوامش ابتداء من هذه الإضافة الحالية ، لأخذ هوامش هذه الإضافة بعين الاعتبار في تسلسل الترقيم .

ملاحظات على أطروحات مجدي مجيد

في كتابه « الصراع الطبقي في المغرب »

يعد الانتهاء من تحرير الكتاب الحالي ، عثرنا على كتاب مجدي مجيد : « الصراع الطبقي في المغرب منذ الاستقلال » . وهو مكتوب أصلا باللغة الفرنسية ، ومنشور في سنة 1987 في روتردام من طرف « دار النشر حوار » . ولم نعثر عليه إلا صدفة في غشت 1990 . ولا نهتم هنا بذكر هذا الكتاب إلا من زاوية قضية تحديد طبقات المجتمع .

مشكل ضرورة البدء بتحديد الطبقات

يتحدث كتاب مجدي مجيد عن الطبقات في مجتمع المغرب الأقصى بين سنتي 1955 و 1985 . وقد حاول مجدي مجيد في

كتابه هذا استعراض الأحداث التاريخية ، وقرائتها بمنظـــار طبقي. وحاول إبراز دور بعض الطبقات أو المجموعات الطبقية في هذه التطورات. ولكن هذا العمل لا يمكن أن يكفي وحـــده في كتاب حول الصراع الطبقي. فكان ينبغي أيضا أن تكـون المفاهيم والمصطلحات الطبقية المستعملة في التحليـــل ، محددة ومعبرة بوضوح عن مجموعات بشرية معرفة بدقـــة، حقيقية ، ملموسة ، وقائمة فعلا كمجموعات طبقية فـــي المجتمع المعني . ويجب أن تكون هذه المفاهيم والمصطلحات الطبقية محددة بمقاييس واضحة. حيث يصبح بإمكان كل قارئ، أوكل مناضل،أن يحدد بدقة الانتماء الطبقي أو الفئوي لكـل فرد داخل هذا المجتمع المعني. وكل خطاب حول الطبقات لا يستطيع أن يعرف بدقة هذه الطبقات والمجموعات الطبقية التي يتكلم عنها، ولا يقدر على تحديد مقاييس الانتماء لكل واحدة منها، قد يصبح مجرد كلام ذاتي، خيالي ، وقد يكون بلا قيمة علمية ، ولا فائدة سياسية .

وقد أحصينا في كتاب « الصراع الطبقي في المغرب منذ الاستقلال» ما يقرب من خمسين مصطلحا طبقيا متميـــزا. ونذكر منها على سبيل المثال : « البرجوازية » ، « البرجوازية الكبيرة » ، « البرجوازية الوطنية » ، « البرجوازية الكمبرادورية » ، « البرجوازية المفوّضة » ، « الطبقات المتوسطة » ، « الطبقات السائدة » ، « الكتلة الطبقية السائدة ، « الفئة المهيمنة من الطبقات السائدة » ، « الرسمال الاحتكاري المحلي » ، « الرسمال الكبير المحلي غير الاحتكاري » ، إلى آخـــره.

والمصطلحات الطبقية المستعملة أكثر من غيرها في هـــذا الكتاب هي على الخصوص : « الطبقات السائدة » ، « النظام » ، « السلطـــة » ، « الجماهير الكادحة » ، و « الجماهير الشعبية » .

والغريب في الأمر، هو أن الكاتب لم يشعر بالحاجة إلى تقديم أي تعريف أو تحديد لأي واحد من المصطلحات والمفاهيم الطبقية الأساسية التي يستعملها داخل كتابه. ولم يُحِل مجدي مجيد القارئ على أي مرجع (كتاب ، أو مقال ، ...) يمكن أن يجد القارئ فيه التحديدات والتعريفات التي يعطيهـــا الكاتب لهذه المصطلحات الطبقية. فكأن الكاتب مجدي مجيد واثق تماما من أن كل القراء يدركون مسبـــقـــا ،

وبدقة لا شك فيها، تعريفات وتحديدات كل واحدة من هذه المصطلحات الطبقية التي يستعملها .

وإذا كان مجدي مجيد يحاول أحيانا تعريف بعض المفاهيم الطبقية بواسطة أخرى، فإنه لا يحدد معاني ومضامين المفاهيم الطبقية الأصلية أو الأساسية المستعملة في تعريفاته .

فنجده مثلا يعرف « الطبقات المتوسطة » بكونها تتشكل من « البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة »(١) . لكنه لا يقدم أي تحديد لهاتين الطبقتين الأخيرتين .

ونلاحظ أن إشكالية « تحديد الطبقات » طرحت داخل المغرب سنة قبل صدور كتاب مجدي مجيد. (فقد نشرت دراسة « تحديد طبقات المجتمع » لأول مرة في جريدة « المسار» في يونيو - يوليوز 1986 ، بينما كتاب « الصراع الطبقي في المغرب » صدر في سنة 1987 بروطردام) . فيظهر أن هذا الفارق الزمني لم يكن كافيا لكي يتفاعل مجدي مجيد إيجابيا معها. حيث لم نعثر في كتابه على أي اهتمام بإشكالية تحديد طبقات المجتمع.

والاحتمال الأكبر، هو أنه إذا لم يقدم مجدي مجيد تعريفات وتحديدات للمصطلحات الطبقية التي استعملها في كتابه، فذلك لأنه وجد صعوبات كبيرة في توضيحها. لهذا إكتفى في النهاية بالكلام عن الطبقات والمجموعات الطبقية دون محاولة تقديم تعريفاتها وتحديداتها . وإذا كان مجدي مجيد قد وجد صعوبات في تحديد هذه المصطلحات الطبقية، فإن القارئ سيجد صعوبات أكبر في فهم ما يقصده الكاتب من خلال هذه المصطلحات . وحتى إذا افترضنا ، على عكس ذلك، أن تعريفات وتحديدات هذه المصطلحات الطبقية التي يستعملها مجدي مجيد كانت واضحة وجاهزة في ذهنه، فلماذا إمتنع في هذه الحالة عن عرضها في كتابه، خاصة وأن هذا الكتاب يدور بالضبط حول الصراع الطبقي!

قد تفيد مناقشة أطروحات مجدي مجيد حول التطور التاريخي للصراع الطبقي بالمغرب. لكن هذه المناقشة ستكون بلا قيمة كبيرة . لأن قارئ هذا الكتاب لا يدرك جيدا ما هي

---

(١) مجدي مجيد ، « الصراع الطبقي في المغرب منذ الاستقلال » ، منشورات حوار ، روتردام، 1987 ، ص 131 .

المجموعات البشرية التي يقصدها مجدي مجيد من خلال كل مصطلح طبقي . فلا يمكن أن يكون النقاش حول تطور الصراع الطبقي مجديا إذا كان المتحاورون غير واثقين من الكلام عن نفس الطبقات ، وعن نفس المجموعات الطبقية .

فإذا كان المتحاورون في موضوع « الصراع الطبقي » يتكلمون مثلا عن « الطبقات المتوسطة » ، و « البرجوازية الصغيرة » ، و « الطبقات السائدة » ، و « الرسمال الاحتكاري المحلي » الى آخره ، وإذا كان كل متكلم يدخل ضمن كل واحدة من هذه المفاهيم الطبقية مجموعات بشرية مخالفة لتلك التي يدخلها محاوره فيها ، فإن هؤلاء المتحاورين سيختلفون بالضرورة في مجال تقييم أوضاع و أدوار كل طبقة أو فئة طبقية في هذا الصراع الطبقي المعني . وسيختلفون بالضرورة في الآراء دون أن يستطيعوا التفاهم فيما بينهم . والسبيل لإزالة أو لتقليص سوء التفاهم ، هو البدأ أولا بتحديد مضمون كل مفهوم أو مصطلح طبقي ، قبل المرور إلى الحديث عن الطبقات وعن الصراع الطبقي .

البنية الطبقية المستعملة لدى مجدي مجيد

عندما يطلع القارئ على تصورات مجدي مجيد حول البنية الطبقية للمجتمع بالمغرب ، فإنه يندهش للوهلة الأولى من درجة تعقيدها . ولكن عندما يحللها ، فيتجاوز مظاهرها المثيرة ، فإنه يكتشف أنها في الواقع بسيطة . و تتشكل هذه البنية الطبقية لدى مجدي مجيد كالتالي :

١ - في أسفل الهرم الطبقي ، توجد البروليتاريا (أو الطبقة العاملة) ، و شبه - البروليتاريا . وأحيانا ينعتها بعبارة الجماهير الكادحة أو الجماهير الشعبية .

٢ - وفي وسط الهرم الطبقي ، توجد البرجوازية الصغيرة ، والبرجوازية المتوسطة . ويبرز أحيانا الكاتب داخلها الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة ، أو الجناح

الوطني من البرجوازية المتوسطة ، أو الجناح التبعي (أي غير الوطني) من هذه البرجوازية المتوسطة . ويقصد بعبارة الطبقات المتوسطة الكل المشكل من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة .

3 - وفي قمة الهرم الطبقي ، توجد الطبقات السائدة. وتتكون من فئة ملاكي الأراضي الكبار فئيه - الاقطاعيين، وفئة ملاكي الأراضي الكبار الرسماليين، والبرجوازية الكبيرة التبعية . ويتعت أحيانا هذه الطبقات السائدة بعبارات : الكتلة الطبقية الحاكمة ، أو الكتلة الطبقية السائدة . ويعتبر أن الفئة المهيمنة منها هي البرجوازية الكبيرة التبعية . وهي في نفس الوقت الرأسمال الاحتكاري المحلي التبعي .

هذه هي عمليا البنية الطبقية المستعملة في كتابات مجدي مجيد حول الطبقات وحول الصراع الطبقي بالمغرب . وهي لا تختلف في الجوهر عن البنية الطبقية التي كانت تستعملها بعض أدبيات الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب في السنوات السبعينات .

مشكل الدقة في المفاهيم

وفي كتاب « الصراع الطبقي »، يُلاحظ أحيانا أن مجدي مجيد لا يكترث كثيرا بالدقة في التعامل مع بعض المصطلحات المتقاربة في مدلولها. حيث يستعمل أحيانا بعض المصطلحات الطبقية وكأنها متشابهة فيما بينها . ولو أنه لم يكتب قط أن هذه المصطلحات تتطابق في معانيها . فنجده يستعمل تارة واحدا من هذه المصطلحات . وتارة أخرى يستعمل مصطلحا آخر ، وكأنها تعبر عن نفس الشيء . هكذا يتعامل أحيانا مجدي مجيد مثلا مع المجموعة التالية من المصطلحات :
« الطبقات السائدة » ، « السلطة » (le pouvoir) ، « النظام » (le régime) . وتشارك أحيانا في هذا الإبدال مصطلحات أخرى كـ : « الفئة المهيمنة » (la fraction

hégémonique)، و « الملكية » (la monarchie).
وفي الواقع، لا ينفرد مجدي مجيد بمثل هذا الإبهام في التعبير، أو التساهل في التمييز الدقيق بين هذه المصطلحات. بل من العادات الشائعة أن كثيرا من الخطابات والكتابات السياسية تتعامل مع هذا النوع من المصطلحات كما لو كانت مترادفة. وهذا الضعف في دقة استعمال هذه المفاهيم يعبر عادة لدى مستعمليها عن الغموض الذي يكتنف تصوراتهم لها.

حول « الطبقات السائدة »

طرح مجدي مجيد أن « الكتلة الطبقية الحاكمة » أو « الكتلة الطبقية القابضة على السلطة » (le bloc de classe au pouvoir) « تشكلت في السنوات الستينات، وتتكون من طبقتين، هما : البرجوازية الكمبرادورية، وملاكي الأراضي الكبار »(2). وفي صفحة أخرى(3)، عرف الكاتب « الكتلة الطبقية السائدة » (Le bloc de classe dominant) بكونها تتكون من هاتين الطبقتين السابقتين نفسهما. ومعنى هذا أن عبارتي « الكتلة الطبقية الحاكمة » و « الكتلة الطبقية السائدة » تعبران لدى مجدي مجيد عن نفس الشيء.

وفي مكان آخر من كتابه، أشار مجدي مجيد إلى أن « الكتلة الطبقية الحاكمة » تتكون من « الرسمال الاحتكاري المحلي من جهة، والرسمال غير الاحتكاري، وشبه-الاقطاعيين من جهة أخرى »(4).

ويستعمل مجدي مجيد مصطلح « الطبقات السائدة » أساسا للتعبير عن المجموعات الطبقية الثلاثة التالية :

---

(4) نفس المصدر رقم (1)، ص 120.
(3) مجدي مجيد، نفس المصدر رقم (1)، ص 48.
(2) مجدي مجيد، نفس المصدر رقم (1)، ص 125.

1) - « فئة ملاكي الأراضي الكبار شبه - الاقطاعيين »؛
2) - « فئة ملاكي الأراضي الكبار الرسماليين ». وهاتان الفئتان يسميهما الكاتب معا بعبارة « ملاكي الأراضي الكبار » ؛
3) - « البرجوازية الكمبرادورية »[5] .

ومن المفترض أن هذه الأخيرة « تعمل » في مجالات الصناعة والخدمات . بينما الفئات الأولى والثانية « يعملان » في مجال الفلاحة .

ونتساءل هنا هل هذه المجموعات الثلاثة هي حقا « طبقات » متميزة لكي يسميها مجدي مجيد بصيغة « الطبقات السائدة »، أم أنه كان من الأفضل اعتبارها مجرد « فئات » طبقية من « طبقة سائدة » واحدة. طبعا، إن هذه المجموعات الطبقية لا تنتمي إلى نفس « نمط الانتاج » . حيث أن الفئة الأولى هي « شبه - اقطاعية » . وتعتبر منتمية الى « نمط الانتاج الاقطاعي » . بينما الثانية والثالثة تعتبر « رسمالية »، وتنتمي إلى « نمط الانتاج الرسمالي » . ولكن التطور المجتمعي التاريخي عمم منذ قرابة السنوات السبعينات العلاقات الرسمالية إلى مجمل مناطق المغرب الأقصى (بما فيها الجبال والمناطق الصحراوية). ومنذ قرابة بداية السنوات الثمانينات، أصبح من الصعب الكلام في المغرب عن وجود « طبقة » أو « فئة » طبقية تستحق أن توصف بأنها « اقطاعية » أو « شبه - اقطاعية » . ألم يكن لإذن من الأحسن أن يتكلم مجدي مجيد، على الأقل فيما يخص المرحلة التي تبتدئ تقريبا مع بداية السنوات الثمانينات، عن « طبقة سائدة » واحدة بدلا من الكلام عن ثلاثة « طبقات سائدة » ؟

حول تعدد التسميات الطبقية المتطابقة

يلاحظ أن مجدي مجيد يستعمل في بعض الحالات عدة مصطلحات طبقية مختلفة لتسمية نفس الكائن الطبقي .

(5) نفس المصدر السابق رقم (٩) ، ص 48 .

و قد كتب أحيانا هو نفسه أن هذه المصطلحات تعبر عن نفس المجموعات الطبقية. فنجد مثلا أن المفاهيم التالية : « البرجوازية الكبيرة الكمبرادورية » ، و « البرجوازية المفوّضة » (la bourgeoisie mandataire) ، و « الرسمال الاحتكاري المحلي » ، و « الفئة المهيمنة وسط الكتلة الطبقية السائدة » ، كل هذه المفاهيم تعبر لدى مجدي مجيد عن نفس المجموعات البشرية [6] . ونجد مجدي مجيد يستعمل بالأساس المصطلحين الأولين في النصف الأول من كتابه ، بينما يعمل بالمصطلحين الأخيرين على الخصوص في النصف الثاني من كتابه .

ومن خلال المقارنة بين مختلف التوضيحات المتفرقة في كتابه ، لاحظنا أن المفاهيم الطبقية التالية : « الكتلة الطبقية الحاكمة » (le bloc de classes au pouvoir) ، و « الكتلة الطبقية السائدة » (le bloc de classes dominant) ، و « الطبقات السائدة » (les classes dominantes) [7] ، كلها تعبر هي أيضا لدى مجدي مجيد عن نفس المجموعات البشرية .

ولو أن مجدي مجيد لا ينطلق بالضرورة من نفس المجموعات الطبقية فيسميها بأسماء مترادفة ، ولو أن هذا الكتاب يحاول رصد هذه المجموعات الطبقية من زوايا نظرية أو سياسية مختلفة ، فيجد أن بعض المفاهيم الطبقية توصله الى نفس المجموعات ، فقد كان على مجدي مجيد أن لا يبالغ في استعمال مفاهيم طبقية متعددة لتسمية نفس المجموعات البشرية .

وهذا التعدد في التسميات وفي المصطلحات المتطابقة ، لا يزيد في وضوح الرؤى حول الطبقات . بل يأتي بتعقيدات إضافية . وكان من الأفضل أن يحاول مجدي مجيد تقليص عدد المصطلحات الطبقية المستعملة لديه إلى أدنى حد ممكن .

* * *

وفي دراسة لـ : فريد الشرايبي [8] حول « المسلسل الامقراطي » بالمغرب ، نجد نفس المفاهيم والمصطلحات الطبقية المعمول بها لدى مجدي مجيد . فتنطبق عليها - من زاوية إشكالية تحديد الطبقات - نفس الملاحظات السابقة .

(6) نفس المصدر السابق رقم (١) ، أنظر الصفحات : 36 ، 48 ، 115 ، 125 ، 130 .

(7) نفس المصدر السابق رقم (١) ، الصفحات التي يؤكد فيها مجدي مجيد هذه التطابقات هي : ص 36 ، 48 ، 125 ، 130 ، 115 ، 51 .

(8) Farid Chraïbi, « Le "processus démocratique" au Maroc », dans: Les Temps Modernes, Avril 1981, N° 417.

[ملاحظة للناشر : وضع كل الهوامش (بأجزائها الأربعة) في آخر الكتاب].

الهوامش

(الجزء 3 : نقاش في تحديد الطبقات)

الرموز : ص = صفحة ؛ ع = عمود ؛ ف = فقرة .

(1) عبد الرحمان النهضة ، « تحديد طبقات المجتمع » ، في نشرة « المسار » ، أعداد 42 ، و 44 ، و 46 . نشر كذلك في « النهج » ، العدد 22 ، السنة 1988.

(2) يوسف سرحان ، « الطبقات الاجتماعية والابداع النظري ، رد على مقال » ، في « المسار » ، أعداد 73 و 74 .

(3) المرجع (2) ، عدد 73 ، ص 9 ، ع 2 .

(4) المرجع (2) ، عدد 73 ، ص 9 ، ع 2 ، ف 3 .

(5) المرجع (2) ، عدد 73 ، ص 9 ، ع 1 ، ف 3 .

(6) المرجع (2) ، عدد 73 ، ص 9 ، ع 2 ، ف 4 .

(7) المرجع (2) ، عدد 73 ، ص 9 ، ع 1 ، ف 5 .

(8) Aziz Belal, « La bourgeoisie marocaine est-elle, ou n' est elle pas ! », Revue « Al Assas », nº 43.

(9) Aziz Belal, « Developpement et facteurs non économiques », Edition SMER, Rabat, 1980.

(10) النسب المئوية لتوزيع الرسمال في عيّنة مكونة من 247 مقاولة من أهم المقاولات الانتاجية الكبيرة بالمغرب خلال سنة 1977 (باستثناء القوسفاط وبعض المؤسسات الأخرى) :

القطاعات الاقتصادية	نسبة رسمال الخواص المغاربة	نسبة الرسمال الذي في ملكية الدولة	نسبة الرسمال المشترك بين الخواص والدولة	نسبة الرسمال الأجنبي	المجموع
الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإليكترونية	% 26	% 14,5	% 22,1	% 37,4	% 100
الصناعات المحوّلة للمواد الفلاحية	23,1	45,1	12,2	19,5	100
النسيج والجلد	57,7	23,3	4,2	14,8	100

الصناعات الكيماوية وشبه - الكيماوية	% 14,3	% 36,3	% 15,8	% 33,7	% 100
الطاقة	-	90,2	2,2	7,6	100
المناجم	1,1	52,6	24,0	22,3	100
البناء والأشغال العمومية ومواد البناء	22,9	32,2	18,9	26,0	100
المجموع	%21,7	% 41,2	% 14,1	% 23,0	%100

المصدر : تحقيق أنجزته الإدارة المكلفة بالصناعة في سنة 1978 .
ورد كذلك في المرجع (11) .

(11) A. Berrada, M. Chiguer, A. Darouich, « Le grand capital privé marocain », Revue Al Assas, fevrier 1983, n° 49, p.p. 32-50.

(12) Habib El Malki et A. Domou, dans : collectif, « L'Espace et l'Etat », Edition Edino, Rabat, 1985.

(13) أنظر مثلا التدخلات الواردة في مقالات وندوات متعددة نظمت حول عملية « التمليك (Privatisation) » :
- Cedies - information, 25 avril 1987, n° 1575 ;
- La Vie Economique, 24 avril 1987, n° 3395 ;
- Colloque « organisé » par l'Association Marocaine de Gestion, thème : « la gestion des entreprises publiques », novembre 1979, Mohammadia, Imprimerie Fedala ;
- La Vie Economique, 5 juin 1987, N° 3401 ;
- Mohammed Berrada, ministre des finances, dans un Forum organisé à l'intention des Patrons, Le Matin du Sahara, 19 juin 1987 ;
- Colloque « organisé » par « l'Amicale des Ingénieurs des Ponts et Chaussées », avec

la collaboration de la « Confédération Géné-
-rale Economique Marocaine », thème:
« Secteur public - secteur privé, vers un
meilleur équilibre », du 31 mars au 2 avril
1988 à Casablanca, le Matin du Sahara des
1 avril 1988, 3 avril 1988;
- La Vie Economique, des: 1 Avril 1988, 8
avril 1988, 15 avril 1988, 29 avril 1988.
- Cedies - information, des: 2 avril, 23 avril,
30 avril 1988.

(14) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 2، ف 5.
(15) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 1، ف 5.

(16) Mao Zedong, « Analyses des classes de la So-
-ciété chinoise », Oeuvres choisies, tome 1,
Editions en Langues étrangères, Pékin, 1967,
p. 10 et 11.
Mao Zedong, « La révolution chinoise et le
P.C.C. », Oeuvres Choisies, tome 2, Edition
de Pekin, p. 342.

(17) عبد السلام المودن، « نظرية الدمقراطية المغربية »، جريدة « أنوال »، 26 ماي 1988، العدد 411، ص 11، ع 3.
(18) المرجع (17)، ص 12، ع 3.
(19) المرجع (16)، ص 11.
(20) المرجع (19)، ص 13.
(21) المرجع (2)، عدد 73، ص 9، ع 2 و 6، ف 2.

(22) Karl Marx, « Le Capital », Livre III, ch. 59,
« les classes », inachevé, Editions Sociales,
Paris, 1960, p. 257.
(23) V. I. Lénine, « La grande Initiative », Oeuvres
choisies, Edition de Moscou, 1953,
tome II, p. 225.
(24) Mao Zedong, « Comment analyser les classes
dans la campagne »; « la révolution

chinoise et le P.C.C. », Oeuvres choisies, tome II, Editions en Langues étrangères de Pékin, p.153 et pp 340-347.

(25) Nicos Poulantzas, « les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui », Edition Seuil, Paris, 1974, p.10.

(26) المرجع (2)، عدد 73، ص 9، ع 2، ف 6.

(27) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 1، ف 3.

(28) المرجع (2)، عدد 74، ص 8، ع 3، ف 1.

(29) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 3، ف 2.

(30) المرجع (2)، عدد 73، ص 9، ع 2، ف 7.

(31) المرجع (2)، عدد 73، ص 9، ع 1، ف 6،

(32) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 1، ف 1.

(33) المرجع (2)، عدد 73، ص 9، ع 3، ف 5.

(34) المرجع (2)، عدد 74، ص 8، ع 2، ف 4.

(35) المرجع (2)، عدد 74، ص 8، ع 3، في الجدول.

(36) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 2، ف 3.

(37) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 2، ف 7.

(38) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 2، ف 2.

(39) المرجع (2)، عدد 74، ص 9، ع 3، ف 1.

(40) المرجع (2)، عدد 74، ص 8، ع 2، ف 2.

(41) المرجع (2)، عدد 74، ص 8، ع 2، ف 1.

(42) أحمد المبارك، « دراسة كمية وكيفية للواقع الطبقي الملموس »، في نشرة « المسار »، عدد 75، و 76.

(43) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، ع 1.

(44) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، في التقديم.

(45) Catégories Socio-professionnelles de la population, Recensement de la population du Maroc, des années: 1960, 1971, et 1982. Sources Direction des Statistiques, Rabat, Maroc.

(46) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، ع 1، ف 2.

(47) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، ع 2.

(48) المرجع (42)، عدد 75، ص 9، ع 1.

(49) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، ع 1، ف 4.
(50) المرجع (42)، عدد 75، ص 9، ع 1، ف 5.
(51) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، ع 2، ف 2.
(52) أمثلة أخرى على استعمال أ.م. لأرقام وتقديرات كمية غير موجودة في الإحصائيات الرسمية للدولة، ولكنها من وضعه وتقديره الشخصي:
1) « ونظرا لضعف الملاكين الكبار، يمكن اعتبار أن الطبقات المتوسطة في البادية تضم ما بين 20 و25 % من المجموعة [المهنية] رقم (5-6) » [في المرجع (42)، عدد 76، ص 9، ع 1، ف 1].
2) « يمكن اعتبار أن 95 % من هذه المجموعة رقم (5-1) تنتمي الى الطبقات المتوسطة (...) أما جزء بسيط من هذه المجموعة (5 %) فيندمج في الطبقات السائدة » [في المرجع (42)، ص 8، ع 1، ف 4].
3) « لقد قدرنا الكادحين في المجموعة [المهنية] رقم (2) ب 85 % ... » [المرجع (42)، عدد 76، ص 8، ع 3، ف 5].
4) « نعتبر أن 60 % من الرجال و 90 % من النساء في هذه المجموعة [المهنية] رقم (4) [= العاملون المختصون في الخدمات] هم كادحون ... » [المرجع (42)، عدد 75، ص 9، ع 3، ف 4].
5) « وإذا ما اعتبرنا أن 20 % من التجار المستقلين (أي التجار الذين لا يشغلون مأجورين) و10% من المأجورين هم من البرجوازية الصغرى والمتوسطة التجارية ... » [المرجع (42)، عدد 75، ص 9، ع 3، ف 2].
6) وقدر كذلك أ.م. نسبة « الكادحين » من « الطبقة العاملة العصرية » الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة فلاحية ب 1% من « النشطين العاملين » [المرجع (42)، عدد 75، ص 9، ع 2، ف 1].
(53) المرجع (42)، عدد 75، ص 8، ع 1، ف 3.
(54) المرجع (42)، عدد 75، ص 9، ع 3، ف 3.
(55) المرجع (42)، عدد 76، ص 9، ع 1، ف 3.
(56) المرجع (42)، عدد 76، ص 13، ع 1.
(57) المرجع (42)، عدد 76، ص 8، ع 1، ف 1.
(58) المرجع (42)، عدد 76، ص 8، ع 1.
(59) المرجع (42)، عدد 76، ص 8، ع 3، ف 2.
(60) المرجع (42)، عدد 76، ص 13، ع 2.

(61) المرجع (42)، عدد 76، ص 8، ع1، ف4.

(62) المرجع (42)، عدد 76، ص 9، ع 3، ف4.

(63) «مشروع أرضية توجيهية»، الاختيار الثوري، 25 يناير 1980.

(64) Mahmud Hussein, « La Lutte des Classes en Egypte de 1945 à 1968 », Editions Cahiers libres, Maspéro, nº 158-159, Paris, 1969, p. 34.

(65) علي الإبراهيمي، « حول البرجوازية الصغيرة في المجتمع المغربي المعاصر »، مجلة الجسور، العدد 1 و 2 يونيو 1981.

(66) Aziz Belal, « la Bourgeoisie marocaine est-elle, ou n'est elle pas ? », revue Al Assas, juin-juillet 1982, nº 43.

(67) أحمد الريفي، « الطبقات الاجتماعية في المغرب »، في نشرة « إلى الأمام »، صدرت بباريس، غشت 1982.

(68) Nicos Poulantzas, « Les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui », Seuil, Paris, 1974.

(69) La revue « Vent d'Est », nº 13, 1979, citant « le journal de l'université de Wuhan » (Chine), nº 3 et 4.

Grazia Ardissone, « classes sociales et Luttes po-litiques en Pologne », Edition Federop, Paris, 1978, p. 46.

(70) عبد السلام المودن، « الطبقة العاملة الحديثة والنظرية الماركسية »، في جريدة أنوال، العدد 282، 30 اكتوبر 1986؛ والعدد 283، 6 نونبر 1986؛ والعدد 285، 13 نونبر 1986.

(71) المرجع (70)، عدد 285، ص 9، ع 1 و 2.

(72) المرجع (70)، عدد 285، ص 8، ع 1.

(73) المرجع (70)، عدد 285، ص 9، ع 1.

(74) المرجع (70)، عدد 282، ص 8، ع 2.

(75) المرجع (70)، عدد 282، ص 8، ع 3.

(76) المرجع (70)، عدد 282، ص 9، ع 2.

(77) المرجع (70)، عدد 282، ص 9، ع 3.

(78) المرجع (70)، عدد 285، ص 8، ع 3.

(79) المرجع (70)، عدد 283، ص 9، ع1، و ع2، و ع 3.

(80) عبد السلام العودن ، « الاشتراكية و قضية الصحراء » ، جريدة أنوال ، 7 نونبر 1985 ، ص 9 .

*

*

كتاب : طبقات المجتمع ، ل عبد الرحمان النوضة"

الجزء الرابع

دور كل طبقة في تغيير المجتمع

في هذا الفصل، نتناول إشكالية التغيير المجتمعي. وهذه الأطروحة النظرية ليست برنامجا سياسيا، ولا تأمرا نخبويا. وإنما تدرس فقط التغيير الثوري المجتمعي كظاهرة مجتمعية، تاريخية، موضوعية، تنتج عن صيرورة الصراع الطبقي داخل المجتمع المعني، و تتجاوز في نفس الوقت إرادة الأفراد والجماعات المشاركة فيه. فهذه الدراسة هي إذن مجرد بحث نظري، و تحليل فكري، يهدف إلى فهم صيرورة الصراع الطبقي، واستيعاب بعض قوانين تطوره الموضوعي. لكنها ليست خطة عملية. وليس في نيتها، ولا من همها، أن تكون برنامجا سياسيا. وإنما هي مساهمة أولية في علم المجتمع، وفي القوانين الموضوعية المتحكمة في تغييره وتطوره.

* *

وفي الميدان السياسي، تتصارع القوى الطبقية. وفي فضاء الصراع الطبقي، تتنافس القوى السياسية. وحينما يسمو الصراع الطبقي إلى حد هام من العقلانية، يصبح جليا أن الصراك بين القوى المحافظة والقوى التقدمية يدور حول تحديد وإقامة نوعية النظام المجتمعي الذي يخدم أحسن من غيره مصالح ومطامح مجمل أو غالبية أفراد المجتمع.

ويحتاج عادة المناضلون والثوريون إلى إدراك دور كل طبقة في تغيير نظام المجتمع. فمن المطلوب من كل الذين يساهمون في تهييء أو خوض تغيير المجتمع، أن يعرفوا مسبقا ما يحتمل أن تقدر أو أن لا تقدر على فعله كل طبقة مجتمعية، سواء لصالح أم ضد هذا التغيير.

والطبقات (وكذلك الفئات والشرائح والمجموعات الطبقية) هي واقع موضوعي، مستقل عن وعي العناصر التي تكون هذه الطبقات

أو التي تتكلم عنها.

وتصور هذه الطبقات المكونة للمجتمع، وتصور تناقضاتها وصراماتها، ليس دائما بالضرورة مطابقا لما هي عليه في الواقع. بل الكلام عن المجتمع، وعن المجتمع، وعن التناقضات الطبقية، وعن الصراع الطبقي، هو أيضا ميدان للصراع الطبقي. حيث أن كل أطروحة في هذا الميدان إلا وتكون في جوهرها موقفا سياسيا طبقيا، يحدده (في معظم الحالات) موقع طبقي معين. والأطروحة الحالية في موضوع دور الطبقات في تغيير المجتمع، لا تدعي أنها محايدة، أو مجردة، أو مترفعة عن الطبقات وعن تناحرها. ولكنها موقف سياسي، بل أكثر من ذلك، إنها أداة نظرية ثورية تبتغي إعطاء طبقة المستغَلين فعالية مرتفعة في تحليل وتثوير المجتمع.

تطرح عادة القوى السياسية الثورية أن غايتها هي تحرير الشعب من سيطرة الامبريالية، ومن الاستغلال والاضطهاد والتخلف. ولا تضع هذه القوى أي أمل في الدولة الرسمالية التبعية الراهنة لتحقيق هذه الغاية أو للمشاركة في إنجازها. والدولة هي تنظيم وأجهزة وعلاقات ذات طبيعة طبقية. وعلى عكس بعض الإدعاءات المثالية، ليست الدولة بكائن مجتمعي مستقل عن طبقات المجتمع، أو موجود بجوارها، أو فوقها. فمن الوهم التفكير في الاستيلاء على الدولة القائمة وتوظيفها في تنفيذ سياسات مخالفة. ولم تكن، ولن تكون، الدولة أداة محايدة في تفاعلها مع مختلف طبقات المجتمع. بل الدولة هي مجموعة متكاملة من التنظيمات والأجهزة والأدوات والعلاقات والطقوس والإيديلوجيات، تؤسس وتنظم سيطرة الطبقات السائدة المستغِلة، وسيطرة شريكتها الامبريالية على الشعب الكادح. وتحقيق غاية التحرر الشمولي من الاضطهاد ومن الاستغلال والتخلف والاستيلاب، يتطلب ليس فقط تغيير السياسات المتبعة، ولكن أيضا تغيير أداة هذه السياسات، أي تغيير نوعية الدولة المعنية. وتحكيم الدولة الرسمالية الاستغلالية في النزاعات المجتمعية، مثل النزاعات النقابية، عقيم. لأن دور هذه الدولة هو بالضبط تغليب مصالح المستغِلين على مصالح المستغَلين، ومصالح السائدين على مصالح المسودين.

ومُحرّك الصراع الطبقي هو التناقضات الطبقية المجتمعية. والتناقض الأساسي في المجتمع هو التناقض بين الطابع المجتمعي للإنتاج، والطابع الخاص لتملك وسائل الانتاج. فالإنتاج هو نشاط مجتمعي تعاوني مشترك، بينما تملك

وسائل الانتاج هو للأفراد الخواص. والتناقض الرئيسي في المجتمع هو التناقض بين طبقة المستغلين الكبار التبعية للإمبريالية وأعوانها وعملائها من جهة أولى، ومن جهة ثانية الشعب المتكون خصوصا من طبقة المستغَلين، وطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون، والأجزاء الوطنية من طبقة المستغلين الصغار ومن طبقة المستغلين المتوسطين.

ولتحديد موقع أي فرد في الصراع الطبقي الجاري، لا يكفي أن نعتبر أصله الطبقي الماضي، وموقعه الطبقي الراهن. بل يجب كذلك الانتباه إلى الموقف (الطبقي) السياسي الذي يسلكه ويمارسه كاتجاه عام. لأنه إذا كان هناك على العموم انسجام بين الموقع الطبقي والموقف الطبقي لدى كل فرد محدد، فإن ظاهرة التفاوت بينهما ليست مستحيلة ولا نادرة.

ويحتاط عادة الثوريون لكي لا يتكرر في مسار الثورة المجتمعية المقبلة ما حدث في العديد من الثورات السابقة عبر العالم (أو ما حدث مثلا بالمغرب إبّان ثم بعد الكفاح من أجل انتزاع الاستقلال الوطني من الاستعمار الفرنسي). إذ يمكن أن يكون الذين يكافحون، ويضحون بكل ما لديهم، هم العاطلون والحرفيون والعمال والفلاحون والشباب، بينما غالبية المثقفين، والأطر التقنية، والتجار الكبار، والمستغلون، يتتبّعون بحذر شديد العمليات النضالية الثورية، والصدمات العنيفة أو الخطيرة «من نوافذهم» أو «عبر الجرائد». وبعد انتصار الثورة المجتمعية، يخرج هؤلاء من قصورهم ومن «فيلاتهم» ومنازلهم، ويستولون على السلطة، وهي «هاجزة فوق طبق من فضة». فيديرونها ليس فقط لتغليب مصالحهم الخاصة الأنانية، ولكن أيضا لسحق تلك الحركة الثورية الشعبية نفسها، رغم كون هذه الحركة الشعبية هي التي ضحّت من أجل هذا النصر وهذا المكسب. والحل لتلافي مثل هذا الانقلاب، سواء قبل تغيير السلطة في النظام المجتمعي القديم، أم خلاله، كانت الثورة المجتمعية تحققه تاريخيا عبر القضاء على الأجهزة القمعية، وتغيير نوعية الدولة القديمة. وكانت الثورة المجتمعية تلجأ عموما إلى إقامة سلطة مجالس الكادحين الثوريين، وإقامة المجالس الشعبية، واللجان الشعبية الثورية، والميليشيات الشعبية، في مجمل أماكن الانتاج، وأماكن الإقامة، واستكمال تنظيم وانتشار قوى الثورة عبر كافة الوطن.

* *

طبقة المستغلين الكبار

كانت النواة التاريخية لطبقة المستغلين الكبار الحالية بالمغرب تتشكل خلال النصف الأول من القرن الـ 19 على الخصوص من البرجوازية التجارية. وكانت ولا تزال الفئة البارزة والقوية داخلها هي « الفئة الفاسية » (نسبة الى مدينة « فاس »). وبالإضافة الى ارتباطها ب « المخزن » (أي الدولة)، فقد تواصل وتنامى ارتباط هذه الطبقة بالمصالح الأجنبية الاستعمارية والامبريالية.

وظلت الفئة الأقوى من بين فئات هذه الطبقة هي بالضبط الفئة التي لها في نفس الوقت أقوى الارتباطات بمصالح الدولة التبعية وبمصالح الاستعمار والامبريالية. وكان نمو مصالح النواة التاريخية لهذه الطبقة قد عرف انحصارا نسبيا خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي (أي تقريبا خلال النصف الأول من القرن 20)، وذلك نظرا لمنافسته ومضايقته من طرف المصالح الاستعمارية التي سيطرت على كل الميادين.

وبإبان المفاوضات حول « الاستقلال » السياسي للمغرب في السنوات الخمسينات، إستطاعت منذ البداية وبسهولة الأنوية المكونة لطبقة المستغلين الكبار، وفي اندماج بالقصر، وبمساعدة الامبريالية الفرنسية طبعا، أن تهمّش تنظيمات « المقاومة » و « جيش التحرير » التي كافحت من أجل « الاستقلال ». فاتفقت مع الامبريالية الفرنسية على استمرارية وضمان علاقة تبعية ممتازة مع الدولة ومع الرساميل الفرنسية، وسمتها آنذاك بـ: « L' indépendance dans l' interdépendance ». بمعنى الاستقلال في إطار التبعية.

وإذا كان الاستعمار الفرسي قد عجز على تصفية تنظيمات « المقاومة » و « جيش التحرير » إبان عهد الاستعمار، فإن هذه التصفية أصبحت سهلة جدا في إطار « الاستقلال » التبعي المبني على أساس التحالف الاستراتيجي الثلاثي المعقود بين الامبريالية الفرنسية، ومركز السلطة في الدولة الجديدة، والأنوية المكونة لطبقة المستغلين الكبار. فاتضح بسرعة ومنذ بداية « الاستقلال » أن أنوية طبقة المستغلين الكبار لا تفكر ولا تهتم بإحداث تنمية اقتصادية وطنية مستقلة، ولكنها تهتم فقط بالحفاظ على ممتلكاتها وامتيازاتها، ثم بتنمية وتطوير مصالحها الخاصة، وذلك في ارتباط تبعي وثيق مع الرساميل الامبريالية وخاصة منها الفرنسية. ولم تكن الغالبية العظمى من مناضلي تنظيمات « المقاومة » و « جيش التحرير » في مستوى إدراك انتهازية وعمالة أنوية

طبقة المستغلين الكبار، وكانت في الواقع هذه الأنوية الطبقية لا تنفر من الاستعمار، ولكنها تنفر من الشعب، وتخاف من تثويره.

ومع حسم اختيار استمرارية الارتباط التبعي بالامبريالية الفرنسية، ومع تثبيت أسسه و وسائله، تقرر في حق الشعب مصير عشرات السنين من المعاناة في إطار التبعية للإمبريالية العالمية.

ومنذ حلول « الاستقلال » (أي منذ قرابة منتصف القرن 20)، أخذت تحلّ على العموم هذه الطبقة محل القوى الاستعمارية، حيث « إشترت » العديد من المصالح أو الرساميل الاستعمارية التي فضّل أصحابها الرحيل مع جلاء الاستعمار، و « اشتركت » في جزء آخر من المصالح أو الرساميل الباقية منها. و وجد الاستعمار والامبريالية في إشراك عناصر هذه الطبقة في بعض بقايا رساميله و مؤسساته وسيلة لضمان استمرارية و نمو مصالحه و رساميله و فوائده الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية.

و خلال مرحلة « الاستقلال » أخذ يتقوى ويتزايد إتساع و نمو طبقة المستغلين الكبار بوتيرة كبيرة نسبيا (بالمقارنة مع وتيرة ما قبل « الاستقلال »). وكان النسيج، في البداية كتجارة، ثم كصناعة تحويلية في مرحلة لاحقة، يشكل القطاع الإقتصادي الأول الذي إقتحمته بكثافة خاصة الفئة « الفاسية » من طبقة المستغلين الكبار. فبالإضافة إلى مواقعها المسيطرة في ميادين العقار (داخل المدن، وبجوارها، وكذلك في بعض البوادي)، و الاستيراد من الخارج، وتجارة الجملة بالداخل، إغتنت لاحقا مصالح طبقة المستغلين الكبار بسيطرتها على الفلاحة (العصرية) الرسمالية الموجهة للاستهلاك الواسع بالداخل، وكذلك وعلى الخصوص على الفلاحة الرسمالية الكبيرة الموجهة للأسواق الأجنبية. (فقد إنتقلت الأراضي المسقية من 190 ألف هكتار غداة « الاستقلال » إلى 715 ألف هكتار في 1982).

(وبعد « الاستقلال » في سنة 1956، كان بين أيدي « المعمّرين » (أي الاستعمار) مليون هكتار من الأراضي الفلاحية (جيدة في معظمها).

الثلث الأول منها أصبح في بداية السبعينات بين أيدي مستغلين كبار مغاربة محليين ، رغم وجود قانون يمنع ذلك . و الثلث الثاني منها وزعته الدولة على عناصر من اختيارها . و الثلث الثالث بقي في حالة نزاع أو في حالة مؤقتة ، تديره شركات تابعة للدولة . وقد طرحت الدولة رسميا في الثمانينات ضرورة تمرير هذا الثلث الأخير أيضا إلى الخواص (أي إلى ملاكين كبار وغيرهم من أنصارها وخدامها). وقد إستمرت خلال مرحلة « الاستقلال » ظاهرة تصاعد تمركز ملكية الأرض الفلاحية بين أيدي الملاكين الكبار . كما تصاعدت ظاهرة بلترة الفلاحين الضعاف ، وتجريدهم من الأرض والمياه الفلاحية . و حتى « الأراضي الجماعية » التي يمنع تجزئتها أو بيعها (وهي تبلغ قرابة 6 مليون هكتار من مجموع 15 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الموجودة بالمغرب) تتعرض باستمرار للتآكل بشتى الوسائل من طرف المستغلين وخاصة الكبار منهم . وفي مثال منطقة « الغرب » بالشمال الغربي من البلاد ، وهي أحسن وأغنى المناطق الفلاحية فيه ، فقد « تطورت ملكية الأرض الفلاحية بين سنتي 1965 و 1970 كما يلي : 1) إرتفع عدد الفلاحين بدون أرض من 8 000 (= 16%) إلى 20 000 (33%) . 2) وانخفض عدد الفلاحين الصغار الذين يملكون أقل من 8 هكتار من 36 500 (73 %) إلى 33 500 (60%) . وانخفضت المساحة التي يغلحونها من 90 000 هـ (30 %) إلى 85 000 هـ (28 %). 3) وارتفع عدد الفلاحين المتوسطين (أي الذين يملكون مابين 8 و 20 هـ) من 4 500 إلى 6 000 . لكن المساحة الفلاحية التي يغلحونها إنخفضت من 42 000 هـ إلى 37 000 هـ (مع العلم أن الدولة وزعت بطريقتها الخاصة قرابة 25 000 هـ). 4) إنخفض عدد الملاكين الكبار « غير الرسماليين » من 600 إلى 500 ملاك . و انخفض مجموع مساحتهم الفلاحية من 48 000 هـ إلى 35 000 هـ (11%). 5) بينما إرتفع عدد الملاكين الكبار الرسماليين « العصريين » من 100 إلى 250 . وارتفعت المساحات التي يملكونها من 20 000 هـ إلى 75 000 هـ . 6) وانخفضت ملكيات الأجانب ، وعددها 60 ، من 60 000 هـ إلى 18 000 هـ (6 %) . 7) وانخفضت ملكيات الدولة في 1972 من

35 000 ﻫ إلى 21 000 ﻫ بسبب توزيع بعضها (مع اقتنائها في نفس الوقت ب 10 000 ﻫ من الأراضي «المرجة»)». [9]

وقبل «الاستقلال»، وكذلك بعده، ظل الرسمال الخاص المغربي خلال مدة طويلة ضعيفا أو مهمشا عن ميدان الصناعة، وغائبا تماما من قطاع الأبناك، وقطاع المناجم، والطاقة. وبعد «الاستقلال» بدأ تسرّب طبقة المستغلين الكبار إلى مواقع المسؤوليات في أجهزة الدولة، وكذلك إلى المواقع الإقتصادية في في الصناعات التحويلية ولو بشكل متأخّر نسبيا من الناحية الزمنية.

وغني عن البيان أن مجمل الثروات الهامة التي تكوّنت سواء قبل «الاستقلال» أم بعده، لم تتكون في كليّتها على أساس الصيرورة: إنتاج، إدخار، تراكم أولي، استثمار، استغلال، إستثمار، استغلال، إلى آخره، ولكنها تكوّنت على الخصوص بفضل اللّجوء المنهجي إلى التواطؤ والتعامل مع المصالح الاستعمارية والامبريالية، وإلى الرشوة والإرتشاء، وإلى استغلال العلاقات ذات النفوذ داخل أجهزة الدولة، وإلى السطو والخداع والتزوير والمضاربات والنهب والاحتيال، وذلك إلى درجة أنه يمكن القول أن تاريخ بناء الدولة، وتاريخ تكوين الثروات الكبيرة من جهة، ومن جهة أخرى تاريخ التبعية للامبريالية، وتاريخ النهب والسطو بالمغرب، هو تاريخ واحد.

وما كان لأحد أن يأمل في طبقة المستغلين الكبار أن تحقق تنمية اقتصادية وطنية مستقلة. لأن هذه الطبقة تكونت وترعرعت في إطار التواطؤ والعمالة مع الاستعمار، ومع الامبريالية العالمية، وضد الشعب، وضد قواه الثورية. وهي لا تكره جماهير الشعب فقط، بل تكره حتى القومية العربية ورصيدها الحضاري، وكذلك مطامحها الثورية. فهي تنفر من الشرق (من العروبة في الشرق، من الثورة الشعبية في الشرق)، وتوجه أنظارها وجوارحها ومطامحها نحو الشمال، نحو المراكز الامبريالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ويمكن أن نجد لدى البعض تعبيرا عن توجّه مماثل في تشبيهه الدولة المغربية بشجرة لها جذور تنغرس في أرض المغرب، وتمتص القوت منها، ولها أغصان

تمتد إلى أوروبا الغربية، وتتدلى فيها وهي محمّلة بالفواكه. ولما صعد «الحزب الاشتراكي الفرنسي» إلى الحكم في فرنسا سنة 1981، أصاب كبار مسؤولي الدولة المغربية هلع بارز. حيث خافوا من انكسار علاقات تبعية دولة المغرب لفرنسا، وانقطاع ما تحظى به من دعم ومساعدة. وفي إطار البحث عن امبريالية حامية بديلة عن الامبريالية الفرنسية، سافر بعض كبار مسؤولي الدولة المغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة إقناع الرئيس الأمريكي اليميني المتطرف رونالد ريغان بالدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الدولة المغربية في إطار «الجيو- استراتيجية» الشمولية الأمريكية، وفي مكافحة الاشتراكية والشيوعية، وفي صيانة تحكم الامبريالية الغربية في ثروات المواد الأولية الإفريقية.

ولما كانت عناصر طبقة المستغلين الكبار ضعيفة بالمقارنة مع حاجيات وإمكانات الاقتصاد المحلي، وتبعية تجاه المراكز الامبريالية، وذلك على المستويات التجارية والصناعية والمالية والتكنولوجية والفكرية، وشحيحة على مستوى الإدخار، وبخيلة على مستوى الاستثمار، وسخية على مستوى التبذير، فإن الدولة، ليس فقط كأداة لإخضاع الشعب، ولكن أيضا كأداة اقتصادية، ظلت مضطرة إلى تنمية رسمالية الدولة، وإلى تكوين عدد لا يستهان به من المؤسسات الاقتصادية «العمومية» (أي في ملك الدولة)، مثلا في ميادين الفوسفاط، والطاقة، والمعادن، والبنك، والتصدير، والنقل ... الى آخره. وظلت رسمالية الدولة ومؤسساتها تقوم بدور «البقرة الحلوب» التي تنتعش منها باستمرار عناصر طبقة المستغلين الكبار بطرق مباشرة وكذلك غير مباشرة، قانونية، وكذلك محظورة.

وغالبا ما تُفسّر في أوساط المثقفين قوة الدولة التبعية (بالمغرب)، وتدخلها الكبير في الاقتصاد، بضعف طبقة المستغلين الكبار. ويتضمن هذا التفسير جزءا هاما من الحقيقة. إلا أنه لا يكفي. ومن أبرز الأسباب الأخرى التي تساعد على فهم كل من ضعف طبقة المستغلين الكبار من جهة، ومن جهة أخرى قوة الدولة وتضخم دورها، نذكر عامل نشأة ونموّ طبقة المستغلين الكبار في إطار الاستعمار، وفي إطار التبعية للإمبريالية العالمية. ففي مرحلة الامبريالية، وفي إطار الاستعمار أو التبعية للامبريالية، لا يمكن لطبقة

المستغلين الكبار في البلدان المسودة أن تنمو هي أيضا حسب صيرورة مماثلة للنمو الذي مرت تاريخيا منه طبقات المستغلين الكبار في المجتمعات التي سبقت من قبل إلى إنجاز الثورة الصناعية (خصوصا في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان) . لأنه لا يمكن للرسمالية في هذه البلدان المسودة أن تنمو بشكل عادي (مثلما حدث تقريبا في تلك المجتمعات التي سبقت إلى الرسمالية) ، بل تظل خاضعة لتأثير وفعل الرساميل والمؤسسات الامبريالية العالمية، ولا يمكنها أن تتمتع بمنافسة حرة ومتساوية مع الرساميل والمؤسسات الامبريالية العالمية . و لأنه في إطار الرسمالية التبعية في البلدان المسودة التبعية ، لا يمكن للفلاحة أو للصناعة أن تنموا في ترابط وتكامل فيما بينهما حتى تصبحان معا قادرتين على تلبية معظم حاجيات البلد المعني . فالنمو الأساسي الذي يمكن أن تحققه الرسمالية التبعية داخل المجتمعات المسودة التبعية في مرحلة الامبريالية ، هو نمو التبعية المجتمعية الشمولية ، أو على الأقل استمرار التخلف (النسبي بينها وبين المراكز الرسمالية الامبريالية). فسبيل التحرر الممكن بالنسبة للشعوب المسودة، هو التخلص من سيادة طبقة المستغلين الكبار التبعية ، وتعويضها بسيادة طبقة المستغلين، والشروع عبر مراحل تاريخية متولية في تهييء وتشييد الاشتراكية ، دون إنتظار حدوث نمو اقتصادي رسمالي غير ممكن في إطار التبعية .

وفي مارس 1973 ، سنت الدولة « قانون المغربة » . وليست « المغربة » لا بتأميم ولا بانتزاع ممتلكات الأجانب . بل « المغربة » توجب إشراك رساميل ذات جنسية مغربية إلى حد 50% على الأقل من الرسمال الأجمالي ، وذلك داخل المؤسسات الاقتصادية المحلية العاملة في « القطاع الثالث » (مثل التجارة والنقل والبنك والتأمين والخدمات ، الى آخره)، وفي جزء من "القطاع الثاني" (مثل الصناعة التحويلية والتركيبية ، أي تركيب السيارات ، و الآلات الفلاحية ، وتصبير الفواكه والخضر ، والمطاحن) ؛ باستثناء المناجم ، والمواد المنجمية ، والفنادق والمطاعم ، والميكانيك ، والفولاذ ، والورق

و الإسمنت ، و الكيمياء ، والأدوية ، وأدوات التجميل ، ...

وتجدر الإشارة إلى أن قرار "المغربة" ، رغم محدوديته ، لم يتخذ كضربة موجّهة ضد المصالح الامبريالية ، ولكن كنوع من التعاون بين الرساميل المحلية المغربية والرساميل الأجنبية أصبح ضروريا ومطلوبا من كلا هذين الطرفين نفسيهما .

وكانت المؤسسات القابلة «للمغربة» 4 417 مؤسسة . أعفيت قانونيا من «المغربة» 1 408 شركة . وتمت «مغربة» 1 483 شركة ، العديد منها هي شركات صغيرة ومتوسطة ، حيث تمت «مغربة» 40 % من مجموع الشركات الصغيرة والمتوسطة القابلة قانونيا «للمغربة» ، و 85 % من الشركات الكبيرة القابلة قانونيا «للمغربة» . ومن بين الثلثين (2 على 3) من الشركات التي تمت «مغربتها» ، تشغل كل واحدة منها أقل من 10 أشخاص ، ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 1 مليون درهم . ولا تمثل الشركات الصناعية الـ 252 «الممغربة» سوى 17 % من مجموع الشركات «الممغربة» . بينما الشركات التجارية ، وشركات الخدمات «الممغربة» تمثل قرابة 80 % من مجموع الشركات «الممغربة» . كما شكلت «المغربة» كذلك مناسبة ذهبية إضافية لعدد من موظفي الدولة الكبار ، حيث استغادوا من مواقعهم في أجهزة الدولة ، وتحولوا من موظفين كبار (أي "برجوازية الدولة") إلى رسماليين مستغلين ، لهم نصيبهم من الأراضي الفلاحية ومن أسهم شركات معينة .

وقد أنجزت هذه «المغربة» في الشركات ذات الأهمية الاقتصادية بالأساس عن طريق الزيادة في الرسمال . وحدثت «المغربة» على الخصوص في الشركات المتميزة بارتفاع معدل حجم مبيعاتها (chiffre d'affaires) ، وبارتفاع عدد العاملين بها .

وأثناء عملية «المغربة» ، ارتفع الرسمال المغربي (capital social) في الأنشطة القابلة «للمغربة» من 92 مليون درهم من مجموع 391 مليون درهم قبل عملية «المغربة» ، إلى 420 مليون درهم من مجموع 708 مليون درهم بعدها . (2)

وإذا كانت نسبة ضئيلة من طبقة المستغلين المتوسطين قد شاركت واستفادت من عملية «المغربة» ، فإن الذين أنجزوا «المغربة» واستفادوا منها من بين المغاربة المستغلين هم بشكل رئيسي من طبقة المستغلين الكبار ، وعلى الخصوص من الشريحة العليا من طبقة المستغلين الكبار. فلم تُطلب من المؤسسات المالية المعنية لتقديم القروض التي خصصتها الدولة لتسهيل إنجاز عملية «المغربة» إلا قرابة 15 % من مجموع هذه القروض المعروضة . وكان ضمن شروط الاقتراض أن تقل ثروات المقترض عن 500 ألف درهم. فغالبية «الممغربين» الفعليين لم يكونوا بحاجة إلى قروض. والعديد من عمليات «المغربة» قام بها أشخاص «معنويون» ، أي شركات، وخاصة منها الشركات القابضة Holding (التي تتخصص في الحصول على أسهم في مؤسسات اقتصادية لمراقبة وتسيير نشاطها) .

وشكّلت «المغربة» إجمالا مناسبة أخرى لتعميق ارتباط واندماج رساميل المستغلين الكبار المغاربة بالرساميل الإمبريالية. كما استطاعت طبقة المستغلين الكبار بواسطة «المغربة» استقطاب وجذب جزء من عناصر طبقة المستغلين المتوسطين وربطها بمصيرها الخاص . واستفادت كذلك من «المغربة» الرساميل الامبريالية العاملة بالمغرب ، حيث إكتسبت صبغة «وطنية» ، وحافظت في نفس الوقت على كل مواقعها الأساسية في النشاط الاقتصادي بالمغرب . هذا بالإضافة إلى أن النفوذ الاقتصادي لا ينبع خصيصا من «الملكية القانونية» للرساميل ، ولكنه يستند أساسا على «الملكية الاقتصادية» لهذا الرسمال . و هذه «الملكية الاقتصادية» في إطار اقتصاد تبعي للمراكز الامبريالية (مثلما هو الشأن بالمغرب) هي على الخصوص بين أيدي الرسمال الامبريالي . والتحكم في السير العام لشركة معينة يتم في شروط محددة مثل شروط التبعية بأقل بكثير من نسبة 50 % القانونية من الرسمال الاجتماعي الاجمالي للشركة المعنية . بل قد تكتفي أحيانا الامبريالية بالعلاقات التجارية (التي تحظى فيها بحصة الأسد) لتتحكم في الشركات التي تتاجر معها . و لم تحد «المغربة»

من الاستغلال ولا من التبادل اللامتكافئ الذي يتعرض له المغرب من طرف الامبريالية. كما أن « المغربة » لم تقلص تحويل أرباح الرساميل الأجنبية إلى الخارج. ولم تحرر المغرب من موقعه في نظام التوزيع الدولي الامبريالي للعمل. والنتيجة هي أن التبعية للإمبريالية إزدادت رسوخا وتجذرا بالمغرب.

وإلى حدود قرابة سنة 1977، فإن حصّة رساميل طبقة المستغلين (المتوسطين و خاصة الكبار) في كل من « قطاع صناعة الميكانيك والتعدين و الكهرباء والإلكترونيك » ، وفي « قطاع تصنيع المنتوجات الفلاحية » ، وفي « قطاع البناء والأشغال العمومية » ، كانت تبلغ على العموم قرابة الربع (1 على 4) من مجموع الرساميل (capital social) الموظفة في هذه القطاعات. هذا إذا لم نعد الرسمال المشترك (mixte) بين الدولة والخواص. أما إذا أضفنا هذه الرساميل المشتركة (بين الدولة والخواص) إلى الرساميل الخاصة واعتبرناهما معا كرسمال إجمالي « تتحكم » فيه وتستفيد منه طبقة المستغلين الكبار، فإن نسبة هذا الرسمال ستتراوح تقريبا بين 33 و 50 % من مجموع الرسمال (capital social) لكل قطاع من هذه القطاعات المذكورة. وإذا ما أضفنا الرساميل الخاصة (للمغاربة) والرساميل المشتركة (بين الخواص والدولة)، ورساميل الدولة، باستثناء الرساميل الأجنبية، واعتبرناها كرسمال إجمالي « تتحكم » فيه وتستفيد منه على العموم طبقة المستغلين الكبار، فإن نسبته حسب كل قطاع من هذه القطاعات الاقتصادية المذكورة ستتراوح تقريبا بين 60 و 85 % من مجموع الرسمال الاجمالي. لكن ينبغي أن نلاحظ أنه إذا كانت طبقة المستغلين الكبار تأخذ فعلا حصصها الملائمة من فائض القيمة الإجمالي المستخرج من طبقة المستغَلين، فإن التحكم الأساسي يبقى في الواقع – في إطار التبعية للامبريالية – بين أيدي الرسمال الامبريالي. (لهذا وضعنا سابقا عبارة التحكم بين مزدوجتين).

كما بلغت حصّة رسمال طبقة المستغلين الكبار

قرابة 14 % في « قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء » ، وقرابة 60 % في « قطاعي النسيج والجلد » ، و 100 % في المطاحن ، و 85 % في الحليب ومشتقاته ، و 50 % في التصبير.

أما في قطاع المناجم ، وفي قطاع الطاقة ، وفي قطاع الأبناك ، فإن حصة رساميل طبقة المستغلين الكبار لا تزال على العموم ضعيفة أو ضعيفة جدا (وذلك إلى حدود قرابة سنة 1977).

وأما نسبة الرساميل الأجنبية (وتغلب فيها الرساميل الفرنسية) ، فقد أصبحت على العموم في قرابة سنة 1977 لا تتجاوز نسبة الثلث (1 على 3) ، باستثناء بعض القطاعات ، حيث تبلغ تقريبا 58 % في « قطاع الأدوات والآلات الكهربائية » ، و 41 % في « الجلد - الأحذية » ، وبين 45 % و 63 % في الكيمياء وشبه الكيمياء ، و 22 % في المناجم ، و 26 % في البناء والأشغال العمومية ، و 40 % في تصنيع المنتوجات الفلاحية[4].

وأما « قطاع الأبناك » ، فقد ظل على العموم ، وإلى حدود قرابة 1963 ، بعيد المنال بالنسبة لعناصر طبقة المستغلين الكبار. وفي سنة 1975 أصبحت حصة الرساميين المغاربة تبلغ قرابة 28 % من مجموع الرسمال البنكي (14,5 % من الرسمال البنكي الإجمالي للفئة « الفاسية » من طبقة المستغلين الكبار ، و 5,5 % منه للفئة « السوسية » ، و 2,7 % لفئة « الغرب » ، و 1,3 % لفئة « المغرب الشرقي »). بينما تبلغ حصة المؤسسات « العمومية » (أي للدولة) و « شبه العمومية » (أي المشتركة بين الدولة والرسمال الخاص) قرابة 33 % . بينما 37 % هي في ملك مؤسسات أجنبية[5].

وهذا العرض السابق يعني على الأقل وجود فكرتين خاطئتين كانتا شائعتين نسبيا خلال السنوات السبعينات في صفوف الحركة اليسارية بالمغرب. فأولاً ، التصور الذي كان يعتبر أن طبقة المستغلين الكبار طبقة طفيلية ، مهمشة عن الإنتاج ، إذا كان يصف فعلا جزءا هاما من الواقع في الخمسينات (من هذا القرن) ، فإنه قد أصبح خاطئا ومتجاوزا. حيث أن مختلف أجزاء طبقة

المستغلين الكبار ، بالرغم من تبعيتها للإمبريالية العالمية ، أصبحت ترتبط نسبيا بجزء من النشاط الإقتصادي المحلي الإنتاجي. الشيء الذي لا ينفي في نفس الوقت استمرارية وجود مجموعات من طبقة المستغلين الكبار تظلّ مهمشة عن النشاط الاقتصادي الإنتاجي، بفعل اهتمامها على الخصوص بالأنشطة التي تعود عليها بأرباح أكيدة ، ضخمة ، وسريعة . ومنها مثلا مجموعة التجار الكبار المتخصصين في استيراد البضائع المصنعة من المراكز الامبريالية لبيعها بالجملة أو نصف الجملة بالداخل ، و مجموعات أخرى من الوسطاء الذين يقومون عموما بدور صلة الوصل بين المراكز والرساميل الإمبريالية من جهة ، ومن جهة أخرى السوق الداخلية (أو إعادة التصدير على شكل جنسية مغربية) . لكنه ينبغي الحذر من المبالغة في التصور المعاكس. أي أنه لا يصح الاعتقاد بأن طبقة المستغلين الكبار في إطار التبعية للإمبريالية ترتبط بالانتاج تماما مثلما ترتبط طبقة المستغلين الكبار بالإنتاج في الأنظمة الرسمالية غير التبعية . وتعاطي جزء من طبقة المستغلين الكبار التبعية للنشاط الاقتصادي الإنتاجي ، لا يتناقض مع النظام التبعي القائم ، ولا يشكل حتى بداية خروج أو تحرر من التبعية . كما أنه لا يعني نشوء فئة من طبقة المستغلين الكبار ذات نزعة « وطنية » أو ذات طموح نحو تنمية وانتاج صناعي وطني مستقل عن التبعية للإمبريالية. بل إن تعاطي جزء من المستغلين الكبار لنشاط إنتاجي صناعي يشكل تطورا طبيعيا و متوقعا في إطار التبعية ، ويجسّد في جوهره نشاطا ملحقا و مكمّلا و مترابطا بباقي الأنشطة الإقتصادية التبعية الأخرى ، مثل التجارة والخدمات والمصارف أو غيرها من الأنشطة الإقتصادية الوسيطة بين الرساميل الإمبريالية والسوق الداخلية . و حتى حينما يتعاطى جزء من طبقة المستغلين الكبار للنشاط الإنتاجي الصناعي ، فإن هذا النشاط يبقى في إطار التبعية للامبريالية إنتاجا صناعيا وسيطا وتبعيا. وطابع الوساطة هذا هو ميزة الانتاج الصناعي داخل التشكيلات المجتمعية التبعية. وحتى إذا استطعنا أن نميز

بين فئة فلاحية، و فئة تجارية حرفماتية ، و فئة صناعية، وفئة بنكية ، بل وحتى نوع من الفئة المالية داخل طبقة المستغلين الكبار التبعية ، فينبغي أن لا يجعلنا هذا التمييز نغفل الإطار التبعي العام الذي تتحرك في حدوده هذه التشكيلة المجتمعية التبعية المعنية .

وثانيا ، التصور الذي كان يعتقد أن النظام الإقتصادي في إطار التبعية للإمبريالية هو نظام اقتصادي محصور (bloqué)، لا يستطيع أن ينمو أو أن يتّسع في حجمه ، ويعتقد في ارتباط بذلك أن طبقة المستغلين الكبار هي طبقة قزمة (naine) لا تقدر على التزايد في أعداد عناصرها ، ولا تقدر على تقوية قدراتها و طاقاتها الاقتصادية ؛ هذا الاعتقاد مبالغ فيه وخاطئ. فبالرغم من وجود حدود ضيّقة فعلية ترتبط بالتبعية للإمبريالية، تتجلى مثلا في مظاهر التبذير الإستهلاكي ، والرؤية الاقتصادية الضيقة القصيرة المدى ، والنفور من المبادرة الإقتصادية الخلاقة، والإفتقاد للطموحات الوطنية ، وغيرها من المظاهر المميزة لطبقة المستغلين الكبار التبعية ، فإن مختلف الدراسات الكمية والكيفية تبين عموما أن هذه الطبقة إستطاعت خلال الثلاثين سنة الأخيرة أن تتطور ، بل وأن تنمو ولو ببطء نسبي على مستوى أعداد عناصرها ، وعلى مستوى حجم ، وكذلك نوعية ممتلكاتها ورساميلها ، واستطاعت نسبيا أن تثبّت مواقعها الطبقية ، وأن تقوي نفوذها الاقتصادي والسياسي . لكنه ينبغي الحذر من المبالغة في الاتجاه المعاكس . فإذا أردنا تقديم مقارنة بين ما حققته أو ما يمكن أن تحققه طبقة المستغلين الكبار التبعية في إطار نظامها المجتمعي التبعي من جهة ، ومن جهة أخرى ما يمكن أن تحققه طبقة المستغلين في إطار نظامها التحرري الاشتراكي، فسيكون بمثابة حجر مقابل جبل ، أو شجرة مقابل غابة . حيث أنه من الخاطئ أن نتصور أن طبقة المستغلين الكبار تستطيع - بالرغم من وجودها في إطار التبعية للإمبريالية - أن تقوي صفوفها وأن

تنمي قدراتها ودورها في الانشطة الاقتصادية الإنتاجية ، وأن تحقق التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة ، بوثيرة مشابهة للوتيرة التي تعمل بها طبقة المستغلين الكبار في إطار نظام رسمالي غير تبعي .

فإذا أشرنا سابقا إلى أن طبقة المستغلين الكبار التبعية تنامت وتقوت نسبيا ولو بشكل حتبت على مرّ الثلاثين سنة الماضية ، وذلك لنقد الرؤية التي تتصور أن هذه الطبقة تظل جامدة بدون أدنى نمو ممكن ، فينبغي في نفس الوقت أن نشدد على أن التصور النقيض الذي يظن أنه بإمكان طبقة المستغلين الكبار أن تحقق التنمية الاقتصادية ، « بواسطة » أو في « إطار » « التعاون » أو « الإرتباط » أو « التبادل » التبعي مع الشركات والمؤسسات والرساميل والدول الإمبريالية ، هو تصور مثالي ، سادج ، مبني على أوهام وأحلام ، إن لم يكن مبنيا على حسابات انتهازية ومنوايا مخادعة . فالتجربة الملموسة خلال قرابة المئة سنة الأخيرة التي سادت أثناءها الامبريالية ، تثبت أنه ، إذا إستثنينا البلدان التي كانت منذ بداية القرن العشرين الميلادي متقدمة نسبيا في رَسْمَلَتها وتصنيعها ، ومستفيدة في " تراكمها الرسمالي البدائي " من نهب المستعمرات ، فإنه ، من بين باقي البلدان الاخرى عبر العالم (بما فيها التي كانت مستقلة بشكل مبكر) ، لم تستطع أن تحقق تنميتها الشمولية إلا تلك البلدان التي حدثت فيها بطريقة أو بأخرى ثورة مجتمعية من نوع اشتراكي تربط بين التحرر من سيطرة الامبريالية العالمية والتحرر من الأسس الرسمالية الداخلية للاستغلال والاضطهاد.

أما البلدان الأخرى التي لم تنجز مثل هذا التحرر ، فإنها تعرضت إلى تسرب وسيطرة الرسمالية الامبريالية العالمية داخلها ، ولا تزال تعاني منها . وستظل تعاني منها إلى أن تحقق تحررها . (أما بعض المناطق التي تظهر عبر العالم وكأنها حالات مناقضة لهذا الحكم ، مثل هونكونغ ، وطيوان ، وسنغافورا ، وكوريا الجنوبية الى حدٍّ ما ، فإن تنميتها الاقتصادية تبعية أو تبعية جدا ، بل

ومصطنعة . وإن حسابات سياسية استراتيجية عالمية ، وأهداف ربحية منفعية ، هي التي دفعت الامبريالية العالمية إلى الإهتمام بها ، وإلى استثمار رساميلها فيها بكثافة عالية جدا ، وتركيب أو تصنيع كثير من منتوجاتها في هذه المناطق الخاصة . ويكفي أن تغضب الرساميل الامبريالية على هذه المناطق ، وأن تهجرها أو أن تقاطعها لكي يتهاوى نشاطها ودورها الإقتصاديان) .

ففي تشكيلة مجتمعية رسمالية تبعية ، لا يستطيع الرسمال ("الوطني") المحلي أن يفعل ما فعله تاريخيا الرسمال داخل المجتمعات غير التبعية ؛ أي أنه لا يستطيع ان يعمم الإنتاج الصناعي إلى كل المجالات الاقتصادية ، وأن يحوّل كل الثروات ، ويصنّع كل المواد الخام المتوفرة ، وأن يوفر مجمل أو معظم البضائع المطلوبة ، وأن يقتحم كل الحواجز المعيقة ، وأن يستولي على مجمل الأنشطة الفلاحية ، وأن يجتاح ويسيطر على كل الأسواق الداخلية ، وأن يخوض صيرورة التركّز والتمركز حتى يصل مثلا إلى تكوين إحتكارات وترُوسْتَات وكَارتِيلاَت وكُونْزُرْنَات في مستوى مثيلاتها الرسمالية العالمية . لأن إطار التبعية للإمبريالية ، هو إطار تلتقي داخله رسمالية عالمية في أعلى مراحل تطورها وقوتها مع رسمالية محلية ناشئة وضعيفة . فتسيطر الأولى على الثانية . ويصبح من المفهوم أن تعوق وأن تخنق الرسمالية العالمية الرسمالية المحلية التبعية ، بل وحتى أن تقتلها في عدد من الميادين والقطاعات الاقتصادية ، وأن تغذيها في نفس الوقت ، وأن تسيطر عليها وأن تساعدها ، وأن تدعمها وتوجهها في مجالات وقطاعات أخرى ، بل وحتى أن تشترك معها ، وأن تندمج معها في حالات أخرى محددة .

وإذا ألححنا هنا على هذه القضايا ، فذلك لأن لها مفعول ذو طبيعة استراتيجية . ومن بين نتائج هذا المفعول ، يمكن مثلا الإشارة إلى خطأ الأطروحة السياسية « الأزموية ». وهي الأطروحة المولعة بالمغالاة في الأزمة . حيث تكتشف دائما وأبدا النظام المجتمعي المسود التبعي للإمبريالية بالأزمة ، وتُحلِّله

بالأزمة ، ولا ترى فيه سوى الأزمة ، وتحكم عليه بالأزمة ، فتنتهي بسرعة إلى الخلاصة المعلنة أو المضمرة بأن هذا النظام المجتمعي التبعي على وشك الانهيار التام بفعل أزمته العضوية البنيوية . وقد يحدث لبعض أصحاب هذه الأطروحة « الأزموية » أن يسقطوا في « الإنتظارية » . و حينما يرون أن النظام المجتمعي المعني لا ينهار بالرغم من مرور العديد من السنين من « الأزمة الشاملة والخانقة » ، فإنهم ينهارون هم أنفسهم ، فيسقطون في « أزمة» من نوع آخر .

وأبرز ميزات طبقة المستغلين الكبار التبعية (بالمغرب) : أنها نمت (ولا زالت) في ارتباط وثيق من جهة أولى ب « المخزن» (أي الدولة) ، ومن جهة ثانية بالمصالح الأجنبية الامبريالية . وأن الدولة ظلت ولا تزال هي التي تقوم بتهييء وإنجاز البنيات التحتية الاقتصادية الضرورية للمشاريع وللمصالح الاقتصادية الخاصة لطبقة المستغلين الكبار ، وهي التي تنفق على البحوث اللازمة لها ، وتموّل الإستثمارات الأولية الضرورية ، وتتحمّل أعباء الأخطار الاقتصادية الأولية ، ثم تلجأ الدولة فيما بعد ، ومن فترة لأخرى ، إلى تمرير هذه المؤسسات الاقتصادية « العمومية » الناجحة التي في ملكها إلى عناصر من طبقة المستغلين الكبار (مثلما حدث في الثمانينات بالنسبة لأنشطة إقتصادية في ميادين التصدير ، والنقل الحضري ، والأراضي الفلاحية للدولة المسترجعة في 1973 ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، الى آخره). فهذه « الدولة » هي دولة طبقة المستغلين الكبار . وهي معبّئة أولا وقبل كل شيء لخدمة مصالح ومطامح طبقة المستغلين الكبار . وأن الرساميل الأجنبية الامبريالية ، والرساميل « العمومية » للدولة المحلية ، ظلت ولا تزال تلعب الدور الأقوى ، والأساسي والموجه ، والمنشط لعموم النشاط الاقتصادي المحلي (باستثناء بعض القطاعات المحدودة ، وأبرزها النسيج الذي أصبحت فيه للجزء المقابل من طبقة المستغلين الكبار قدرات لا بأس بها ، ولكن هذا القطاع نفسه لا يزال تبعيا للرساميل

والمؤسسات الامبريالية، سواء فيما يتعلق بالتّزوّد بالمواد الأولية وبالتكنولوجيا، أم فيما يتعلق بالتسويق). بينما الرساميل المغربية الخاصة المحلية، لا تقوم كرساميل خاصة إلا بدور ثانوي بالمقارنة مع هذه الرساميل «القومية» للدولة، ومع الرساميل الامبريالية التي تعمل داخل البلاد (أو في ارتباط به).

* *

ليس غريبا أن نجد داخل البوادي أن بعض الأفراد المستغلين الكبار يتحولون حسب الظروف من صفة مالك كبير للأرض، إلى صفة موظف كبير نسبيا في الإدارة المحلية للدولة (على شكل "شيخ"، أو"قايد"، أو"قايد ممتاز"إلى آخره ...)، أو إلى صفة تاجر كبير يربط تجاريا بين المدينة والبادية، أو إلى صفة مسؤول أو مرشح محلي لأحد الأحزاب السياسية (الرجعية أو الاصلاحية)، إلى آخره. كما يمكن أن نجد أن بعض هؤلاء المستغلين الكبار يحملون في نفس الوقت مجموعة من مثل هذه الصفات.

ومن الممكن أن نجد أحيانا داخل البوادي (بالمغرب) ملاكي الأراضي الكبار، وكبار ملاكي المواشي، وكذلك التجار الكبار، وكبار موظفي الإدارة المحلية للدولة، في حالة منافسة حادة و واضحة فيما بينهم، وذلك مثلا خلال فترات الانتخابات العامة (المحلية والتشريعية، أو عند إحداث إصلاحات بنيوية في البادية، مثل بناء السدود، أو استصلاح الأراضي، أو مد قنوات الري، الى آخره، وذلك بهدف إكتساب المزيد من الجاه السياسي، أو من الثروات الاقتصادية، أو من المسؤولية داخل المؤسسات المحلية للدولة. لكن هذه المنافسة الحادة فيما بينهم، لا تلغي لجوءهم إلى التضامن فيما بينهم ضد خطر أية حركة جماهيرية ثورية، تهدد بتغيير البنيات المجتمعية تغييرا جذريا، أو تهدف إلى القضاء على مصالحهم وعلى امتيازاتهم.

وعلى خلاف طبقة المستغَلين، فإن طبقة المستغِلين الكبار لا تقدر عموما بإبان الثورة المجتمعية على خوض المقاومة والكفاح بوحدها وبشكل مباشر. وذلك نظرا لقلة عددها النسبي

في المجتمع ، ونحظرا للأنانية أفرادها . بل تقاوم طبقة المستغلين الكبار الثورة وتقاتل ضدها بواسطة ومن خلال ما تجنّده داخل أجهزتها القمعية من أفراد مجموعات تستقطبهم من بين صفوف طبقتي المستغلين المتوسطين والصغار، وعلى الخصوص من باقي جماهير الشعب المسود (وبشكل رئيسي من أبناء الفلاحين). وإذا إستطاعت قوى الثورة أن تعزل طبقة المستغلين الكبار ، وأن تلفّ مجمل جماهير الشعب حول هدف التغيير المجتمعي، فبالإمكان أن تجعل الخلاص من سيادة طبقة المستغلين الكبار في متناولها.

وماذا يمكن نتوقعه من طبقة المستغلين الكبار؟ تُعَلِّمُ التجربة أنه ، سواء في ميدان التعامل أو التحالف أو التواطؤ مع الإمبريالية العالمية ، أم في ميدان القمع والاستبداد والترهيب ، أم في ميدان الاقتصاد ، ينبغي أن نتوقع دائما من طبقة المستغلين الكبار ما هو أسوأ وأخطر .

وقد سبق لبعض كبار المسؤولين في الدولة أن صرح علنيا: « لا يهمني أن يكون كل فرد من أفراد الشعب معارضا ، المهم هو أن لا توجد معارضة منظمة » . وقد سبق مرارا لطبقة المستغلين الكبار أن باشرت ، وشرحت علنيا ، تصورها الأساسي لمعالجة تناقضاتها مع الشعب ، إنه : « تقتيل الثلث الفاسد من الشعب ، لإنقاذ الثلثين الباقيين » (تصريح رسمي لبعض كبار المسؤولين في الدولة غداة محاولة الانقلاب العسكري في 10 يليوز 1971). ومن تجليات تطبيق مثل هذه التصورات أن الدولة بالمغرب كانت ولا تزال تعطي الأسبقية ، ليس للتنمية الاقتصادية ، أو لتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية ، أو ما شابه ذلك، ولكنها تعطي أسبقية الأسبقيات لبناء الاجهزة القمعية وتجهيزها وتقويتها . ومن تجلياتها أيضا أن الدولة تلجأ في الغالب إلى الحكم بأحكام قاسية جدا (خاصة منها عقوبة الاعدام ، وعقوبة السجن المؤبد ، أو ما قارب ذلك) على كل أطر التنظيمات السياسية المناضلة المعتقلة ، والتي يكون من بين أهدافها (ولو النظرية أو البعيدة) تغيير النظام المجتمعي القائم في البلاد (مثلما إتضح في سلسلة المحاكمات السياسية بالمغرب) . ومن

التجليات الأخرى لتطبيق تلك التصورات القمعية الحادة أن الدولة تلجأ في بعض الحالات الصعبة إلى استعمال الجيش في القمع، وإلى أمره بإطلاق نيران أسلحته على الجماهير التي تنتفض أو تتمرد أو تتظاهر، تعبيرا عن سخطها أو عن رفضها للنهج السياسي السائد (مثلما حدث في قمع انتفاضة الريف في نهاية سنة 1958، وقمع تمردات 23 مارس 1965، و 20 يونيو 1981، ويناير 1984، و 14 دسمبر 1990..).

وبقدر ما ظلت طبقة المستغلين الكبار تتعامل بقساوة شديدة مع الشعب وقواه المناضلة والثورية، بقدر ما ظلت في نفس الوقت تتعامل مع أعداء الشعب بتهاون وليونة وتسامح، وذلك الى حد خداع الشعب وإهانة كرامته. وفي مجال التعامل مع " السيادة الوطنية "، كانت طبقة المستغلين الكبار قد تعوّدت في المرحلة التاريخية الحديثة على تساهلها وترحيبها بمنح عدة قواعد عسكرية، أو شبه عسكرية (مثلا للمواصلات اللاسلكية)، أو « تسهيلات » عسكرية للطائرات والبواخر الحربية التابعة للدول الامبريالية في الحلف الأطلسي، وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية، وذلك مقابل حفنة من الدولارات، أو مقابل وعود بالتدخل لإنقاذ الدولة القائمة في حالة تعرضها لخطر داخلي. كما تعوّدت في المرحلة التاريخية السابقة على تساهلها وتسامحها مع قوى الاستعمار، حيث عقدت اتفاقيات سرية متعددة تتخلى بموجبها على مناطق مستعمرة في شمال وجنوب البلاد على مدى عشرات السنين (ومن المعلوم أن مشاركة الدولة في 1958 في قمع وتصفية « جيش التحرير الجنوبي » الذي كان يعمل على تحرير الصحراء من جهة، ومن جهة أخرى الإتفاقية السرية التي عقدتها الدولة مع اسبانيا في قرابة 1958، والتي تتخلى بموجبها عن المطالبة بالصحراء الجنوبية على مدى قرابة 20 سنة، ساهمتا بدور هام في خلق وتعقيد قضية الصحراء).

تلك هي بعض ميزات طبقة المستغلين الكبار، وذاك هو نهجها. وتحرر الشعب من التخلف رهين بخلاص المجتمع من سيطرة هذه الطبقة، وكذلك

من مجمل الأسس المجتمعية التي أدت ، أو التي يمكن أن تؤدي ، الى تكوين هذه الطبقة .

و دور طبقة المستغَلين ، و طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون ، هو تهيئ، وإنجاز التغيير المجتمعي التحرري المتواصل.
و دور الطبقات المستغِلة ، وعلى رأسها طبقة المستغِلين الكبار ، هي الثورة المضادة . و التناقض بين الشعب المستغَل ، المحروم، من جهة، و من جهة أخرى طبقة المستغِلين الكبار ، سيظل دائما تناقضا عدائيا ، غير قابل لأي توفيق أو تلطيف . وقد إنساقت الأحزاب الوطنية منذ سنة 1975 مع الأطروحة السياسية التي روجتها بعض التيارات اليمينية أو المحافظة . وهذه الأطروحة تزعم أن : « القضايا الوطنية هي أسبق وأولى من القضايا الطبقية ». وأضافوا : « بما أن قضية الصحراء هي قضية وطنية ، فالأولوية والأسبقية هي إذن للإلتفاف حول القصر الملكي ، وتدعيم النظام القائم ، إلى أن تتم قضية الصحراء» (أطروحة استراتيجية مقررة في مؤتمر حزب "الاتحاد الاشتراكي" في سنة 1981). و خلال قرابة 15 سنة، أدّى الإلتزام بهذه الأطروحة الى ترويج بعض المغالطات، والى مهادنة السياسات الرجعية والاستبدادية للدولة، والى تجميد نضالات الجماهير، والى تكريس الانتظارية والانهزامية. ولكن كيف يمكن في الواقع للطبقة المستغِلين الكبار أن تؤمن فعلا بـ « الوطن » ؟! أو طنها المفضّل ظل هو مصالحها وامتيازاتها الخاصة ، وهو التعامل مع الإستعمار، والتبعية للامبريالية ، والعداء للشعب ولمطامحه التحررية . أما بالنسبة للشعب المستغَل ، المسود ، المحروم ، فكل قضية ، سواء كانت « وطنية » أم لم تكن «وطنية » ، لا يمكن أن تكون إلا طبقية . والقضية الوطنية الأولى لدى الشعب ، هي إنعتاقه الشامل من طبقة المستغِلين الكبار ، هي التغيير المجتمعي المتواصل ، بهدف التحرر من الأسس المجتمعية للتبعية للإمبريالية، ومن أسس الاستبداد و الاستغلال والإضطهاد . فأي وطن هذا الذي يجب الاعتزاز به أو تقديسه إذا كانت فيه غالبية المواطنين محرومة من حقوق المواطنة الأساسية إلى حد أنها تعامل فيه كأجانب منبوذين ؟! وكيف لأي هدف وطني أن يكون سديدا إذا لم يحقق في نفس الوقت الحرية، والدمقراطية ، والعدالة ، والتقدم ؟!

و خلال صيرورة التغيير المجتمعي، يلزم قوى الثورة الإعتماد على النفس، وعلى تعبئة الجماهير الشعبية المستغَلة و الكادحة والمحرومة والمهمشة ، و تهييئها و تجنيدها وقيادتها لمجابهة طبقة المستغِلين الكبار ، بهدف التحرر من اضطهادها وهيمنتها. كما ينبغي الحرص على تجريد طبقة المستغِلين الكبار في أقرب وقت ممكن ممّا تسطو عليه من احتكارات، بما فيها وسائل النفوذ الفكري و العسكري والسياسي والاقتصادي داخل المجتمع. فالغاية ليست هي استبدال حكام بآخرين. ولكنها خوض نضال قاعدي دؤوب ومتواصل عبر مراحل ، في إتجاه تحرير المجتمع من أسس التمايزات الطبقية ، وما يرتبط بها من استغلال واضطهاد .

طبقة المستغِلين المتوسطين

هذا تساؤل نظري: إلى أي جانب ستنحاز مجموعات المستغِلين « الوطنيين» (أو « البرجوازية الوطنية » ، أنظر " التصنيف السياسي لمختلف مجموعات المستغِلين " في فصل تحديد طبقات المجتمع) حينما ستنطلق ثورة مجتمعية في بلد مسود تبعي محدد (مثل المغرب) ؟ هل ستنحاز إلى جانب طبقة المستغَلين ، أم إلى جانب طبقة المستغِلين الكبار؟ الاحتمال الأكثر موضوعية هو أنها ستقف في غالبيتها إلى جانب طبقة المستغِلين الكبار. لأن اختلال كل من مجموعات المستغِلين المتوسطين الوطنيين ، ومن المستغِلين الكبار (التبعيين) لمواقع طبقية متقاربة ومتشابهة في علاقات الإنتاج المجتمعية (أي كونها مستغِلة) ، يجعل أن التصرف الأكثر احتمالا ، بل والأكثر موضوعية ، هو اصطفاف مجموعات المستغِلين المتوسطين الوطنيين إلى جانب طبقة المستغِلين الكبار (التبعية)، وليس إلى جانب طبقة المستغَلين . وهناك رأي منتشر وعنيد يعتقد أن « البرجوازية الوطنية » ستقف موضوعيا وتلقائيا إلى جانب طبقة المستغَلين . بل يعتبر هذا الرأي أنه لا يمكن إنجاح التغييرات المجتمعية وتحقيق مهامها اذا لم تكن « البرجوازية الوطنية » موافقة

على هذه التغييرات ومشاركة فيها، ومساندة لها. بل يوجد ضمن هذا الرأي من يذهب الى حد المطالبة بترك الدور القيادي في هذه الثورة المجتمعية الى « البرجوازية الوطنية » ! فكم كثيرون هم أولائك الذيـــن يصرّون على فهم الأمور مقلوبة على رأسها ! فقد وجدت دائما في العديد من البلدان المسودة التبعية قوى سياسية عديدة تعتقد وتعتمد كليا في خطها السياسي وفي استراتيجيتها على انحيـــاز مجموعات المستغلين المتوسطين الوطنيين الى معسكر طبقـــة المستغَلين . ورغم ذلك، ظلت التجارب الثورية الحديثة عبر العالم تكذب وبشكل مأساوي مثل هذه الأوهام الطوباوية اليمينيـــة . فقد ثَبَتَ في كل مرة أن التفريط في الاستقلال السياسي والتنظيمي والبرنامجي لطبقة المستَغلين ، والمراهنة على دور « وطنـــي ثوري » مزعوم ، « تلقائي وثابت » ، لما يسمى ب « البرجوازية الوطنية »، أو العمل تحت قيادتها السياسية في اطار جبهة « شعبيـة »، إنما يؤدي إلى العجز والضياع ، والى الانحراف عن طريق الثورة ، وبالتالي إلى الفشل والافلاس . فيكفي باستعراض تجارب الاحزاب الثوريـــة والشيوعية التي راهنت على دور « وطني ثوري ثابت » مزعـــوم « للبرجوازية الوطنية » لكي نتلمس في كل مرة مدى الانحـــراف والفشل الذي إنتهت إليه . ومن هذه التجارب ، ما يلي :

ـ تجربة "الحزب الشيوعي البرازيلي" خلال مرحلة انتفاضة يناير 1935 .

ـ تجربة "الحزب الإشتراكي الشعبي" (شيوعي) في كوبا خلال نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات (من القرن العشرين) .

ـ تجربة " الحزب الشيوعي المكسيكي " في نهايـــة الأربعينات (من القرن العشرين) .

ـ تجربة "الحزب الشيوعي الأرجنتيني" في نهايـــة الأربعينات (من القرن العشرين) .

ـ تجربة "حزب اليسار الثوري" في بوليفيا في نهاية الأربعينـــات (من القرن العشرين) .

ـ تجربة " الحزب الغواتيمالتي للعمل " (شيوعي) فـــي

فترة 1951 - 1954 .

– «تجربة " الحزب الشيوعي العراقي" في أعقاب ثـــورة 14 تموز الوطنية الدمقراطية. وقد كانت مراهناته على دور ثوري « للبرجوازية الوطنية » من الأخطاء القاتلة التي أدت إلى توقف نمو الثورة العراقية ، ومهّد الشروط لانتكاستها عند انقلاب ـــ 8 شباط 1963 المعادي للشعب » (6) .

– تجربة " الحزب الشيوعي " في التشيلي . وهي من التجارب الحديثة المشهورة . فقد راهن الحزب على تقدمية البرجوازيـــة الوطنية ، رغم انتقادات وتحذيرات الحركة اليساريةّ الثورية M.I.R. . واستمر في رهاناته إلى أن قَضَى عليه وعلى تجربتـــه الانتخابية السلمية انقلاب عسكري رجعي وفاشي بزعامة الجينرال بينوشي في شتنبر 1973 .

– تجربة "الحزب الشيوعي الصيني" . بعد إعلان تكوينه في سنة 1921 ، فإن "الحزب الشيوعي الصيني" كان ضعيفا إلـــى درجة أنه باضطر منذ سنة 1923 إلى الاستناد على "الحركـــة الوطنية" Kuomintang . وكان يجسد هذا "الكيومينطان" آنذاك حزبا ثوريا للبرجوازية الوطنية الثورية . وقد إستفاد وتقـــوى "الحزب الشيوعي الصيني" من خلال العمل المشترك مع "الكيومينطان" حينما كان هذا الأخير حركة ثورية فعلية . لكن هذا العمل المشترك مع "الكيومينطان" أدى بالحزب الشيوعي الصيني إلى الهاوية منذ بداية سنة 1927 ، إلى حد جعله مهددا بالتصفية والإبادة الشاملة ، وذلك منذ أن فقد "الكيومينطان" طابعه الثـــوري. (7)

– تجربة "الحزب الشيوعي المصري" . فقد قررت قيادة هذا الحزب في سنة 1964 حل الحزب ، وذلك لأنها إعتبرت أن تنظيم جمال عبد الناصر (أي تنظيم الضباط الأحرار) تنظيما اشتراكيا . فكان مصيرها هو الإفلاس والزوال .

– تجربة "الحزب الشيوعي الأندونيسي" . يتشابه إلى حد ما هذا الحزب في تاريخه مع العديد من الأحزاب والحركـــات الشيوعية عبر العالم الاسلامي عامة ، والأقطار العربية خاصة ، وإن

كان في الحقيقة قد فاق معلمها في مستوى جماهيريته، وكذلك في مستوى كفاحيته ضد الاستعمار. فقد نشأ في 1920. وكان ذعمائيا. وظل يرفض بإصرار تقويم وتثوير خطه السياسي. وظل يبرر ذلك بحجة « الجبهة الوطنية المتحدة » للقوى المعادية للإمبريالية والتي كان يرعاها. ورغم وقوف قطاعات عديدة من البرجوازية الوطنية مع العدو، ظل "الحزب الشيوعي الأندونيسي" يصرّ على أن « نجاح التحالف بين العمال والبرجوازية الوطنية، هو الذي يقرر نجاح واكتمال قيادة الطبقة العاملة في الثورة ». وكان يصر "الحزب الشيوعي الأندونيسي" على أنه ما دامت هناك عناصر « برجوازية وطنية » مؤيدة للشعب في الحكومة وفي الجيش، فليس هناك ما يخشاه. و"الحزب الشيوعي الأندونيسي" هو الوحيد الذي لم يخض حرب تحرير شعبية ضد البرجوازية التبعية السائدة في بلاده، وذلك على خلاف أشقاءه الأحزاب الشيوعية في جنوب شرق آسيا في كل من فيتنام واللاووس وكامبوديا والتايلاند وبرمانيا وماليزيا والفلبين. وقبل حدوث الانقلاب العسكري في 1965 بوقت قصير، أعلن زعيم الحزب الشيوعي الأندونيسي: « إننا لن نستغز. فإذا بصق الجيش في وجوهنا، لسوف نمسح البصق ونبتسم: لن ننتقم. إن الوقت بجانبنا! نكسب بدون نضال ». وفي 30 أيلول 1965، لم يبصق الجيش في وجهه، بل قطع رأسه. وقتل غالبية قيادة الحزب، وقتل ما يتراوح بين 300 ألف ومليون شيوعي (8) ... وقد اتضح أن النتائج الإيجابية التي حققها النضال الثوري للشعب الأندونيسي منذ 1949، استعملت كمبرر لبناء النظرية القائلة أن السلطة في دولة جمهورية أندونيسيا مؤلفة من وجهين، « وجه معادي للشعب » و « وجه مؤيد للشعب » (وهذه الفكرة هي في الجوهر نفس الأطروحة السياسية التي مارست على أساسها "منظمة العمل الدمقراطي الشعبي - أنوال" خلال الثمانينات بالمغرب)، واستعملت هذه النظرية الفاسدة في أندونيسيا لتبرير أنه بالإمكان تحويل طبيعة سلطة الدولة، وبناء سلطة شعبية بطريقة سلمية عبر

تطوير « الوجه المؤيد للشعب » والتصفية التدريجية « للوجه المعادي للشعب ». وأدت هذه النظرية في الواقع إلى تجريد الطبقة العاملة من استقلاليتها في الجبهة الوطنية مع البرجوازية الوطنية، وذوّبت مصالح الطبقة العاملة في موقع ذيلي للبرجوازيـــــة الوطنيـة (9).

— تجربة بلاد المغرب : لقد تعاونت العديد من مجموعات « المقاومة » في المدن، وكذلك من « جيش التحرير » في البوادي، مع « حزب الإستقلال » على الخصوص. وظل هذا الحزب (خاصـــة خلال الخمسينات و الستينات و السبعينات من القرن العشرين) يُعتبر على أنه هو حزب "البرجوازية الوطنية" بالمغرب. و فقدت الجماهيـــر الكادحة المكافحة في كنف « المقاومة » و « جيش التحرير » كل إمكانية لإكتساب استقلاليتها السياسية والبرنامجية عن هذه « البرجوازية الوطنية ». فكانت النتيجة الأولى المعروفة ، وهي أنه، مباشـرة بعد إعلان « استقلال » المغرب ، إصطفت « البرجوازية الوطنية » إلى جانب الاستعمار الجديد، وإلى جانب الإمبريالية، والسلطة السياسية المركزية ، وإلى جانب بقايا شبه - الإقطاع وعملاء الاستعمار. وتعاون كلّ هؤلاء بحزم غير معهود فيهم، على تصفية كل تنظيمات « المقاومة » و « جيش التحرير » ، وعلى تحويل عناصرها المناضلة إلى « خُدّام » مأجورين في الأجهزة القمعية للدولة القائمة . أما الأطر المناضلة الأخرى التي رفضت هذا التدجين ، فقد تعرضت للإختطافات ، وللتعذيب، وللتصفية الجسدية (مثلما حدث للمناضل المدعـــو « السي عباس »). وفي ظل حكومة عبد الله إبراهيم الوطنيـــة (1958 - 1960) إستكملت تصفية « المقاومة » و « جيش التحرير »، وقمعت انتفاضة جماهير الفلاحين في منطقة « الريف » بشمال البلاد قمعا دمويا في يناير 1959 ، ومنع « الحزب الشيوعي المغربي » رغم أنه كان مسالما وليبيراليا وهامشيا ، ومنعت لأول مرة جريدة « التحرير » لسان "حزب الاتحاد الوطني" ، حزب البرجوازية الصغيرة التقدمية أو الثورية آنذاك ، وكُسّرت وحدانية المركزية النقابية حيث سمح بتكوين نقابات أخرى موازية (10).

ففي مجمل هذه التجارب، يتضح على العموم أن المراهنة على قيام ما يسمي ب «البرجوازية الوطنية» بدور «وطني ثوري ثابت» وهام في الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية المرحلية، إنما يفتح طريق الانحراف عن خط الثورة، ويؤدي الى فشل قد يكون حافلا بالإنتكاسات. والسبيل لتحقيق تحييد أو مساندة أكبر عدد ممكن من عناصر ومن مجموعات «البرجوازية الوطنية» (أو المستغلين المتوسطين غير التبعيين) يستوجب من القوى السياسية الثورية تهيئ وبناء هيمنة طبقة المستغَلين وتثبيتها، وبالتالي ضمان سيادة طبقة المستغَلين حتى على «البرجوازية الوطنية» نفسها. وحينما ستصل طبقة المستغَلين إلى السلطة، فسيكون بإمكانها قيادة ما يسمى ب «البرجوازية الوطنية» نحو خدمة أهداف الثورة. بينما في حالة إذا فرّطت طبقة المستغَلين في هيمنتها الطبقية، وسمحت «للبرجوازية الوطنية» باحتلال أو باقتسام مواقع السيادة الطبقية ومواقع السلطة السياسية معها، فإن «البرجوازية الوطنية» في هذه الحالة هي التي ستروّد وستطوّع وستوظّف طبقة المستغَلين في خدمة أهداف الثورة المضادة، فينتهي تبعاً لذلك مشروع الثورة المجتمعية إلى فشل مأساوي.

* *

وتؤكد تجارب الثورات المجتمعية الحديثة عبر العالم، أنه من غير الممكن أن تكسب الثورة إلى صفوفها طبقة المستغلين المتوسطين بشكل شمولي وثابت. وفي الفترات التاريخية التي لا يمكن أثنائها جر طبقة المستغلين المتوسطين إلى تحالف مُساند لطبقة المستغَلين، ينبغي العمل على تحييد طبقة المستغلين المتوسطين. وقد تطرح في فترة معينة ضرورة مساعدتها لكي لا تربط مصالحها بمصالح طبقة المستغلين الكبار. كما ينبغي في هذا المجال الحرص على تقوية وتعبئة التنظيمات الجماهيرية الثورية، والاعتماد عليها. وينبغي أيضا نزع (أو على الأقل محاولة التحكم في) مجمل

وسائل النفوذ (السياسي والعسكري والاقتصادي) من أيدي طبقة المستغلين الكبار.

هل يمكن لطبقة المستغلين المتوسطين، أو لجزء منها، أن يكون خلال فترة تاريخية محددة حليفا لقوى الثورة ؟ الجواب هو نعم، يمكن .(وقد شكلت الثورة الصينية بين العشرينات والستينات من القرن العشرين تجربة متقدمة وغنية بالدروس في ميدان علاقة طبقة المستغلين المتوسطين بالثورة). لكن ينبغي الحذر من انحرافين ممكنين في هذا المجال. أولهما، هو الاعتقاد بأنه لا يمكن تماما في أية ظروف لطبقة المستغلين المتوسطين أو لجزء منها أن يكون حليفا لقوى الثورة. وثانيهما، هو الاعتقاد بأن طبقة المستغلين المتوسطين أو جزء محدد منها سيكون حتما حليفا تلقائيا وثابتا لقوى الثورة خلال مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية. لماذا ؟

تختلف طبقة المستغلين المتوسطين عن طبقة المستغلين الكبار، وكذلك عن طبقة المستغلين الصغار. وهي في نفس الوقت طبقة غير متجانسة من ناحية المواقف السياسية التي يحملها كل جزء منها. والمواقع الطبقية التي تحتلها طبقة المستغلين المتوسطين هي عموما مواقع وسطية بين مواقع طبقتي المستغلين الكبار والصغار. وهي عموما طبقة مسودة في المجتمع، لكنها ليست مسحوقة ومقهورة مثل طبقة المستغَلين، أو طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون. بل هي أقوى منهما بكثير. وهي أقرب الطبقات إلى طبقة المستغلين الكبار. وتتضرر نسبيا طبقة المستغلين المتوسطين من سيطرة الإمبريالية العالمية على البلاد، وكذلك من التبعية لها. وقد يتفق في كثير من الأوقات جزء هام منها على إمكانية وعلى ضرورة التخلص من التبعية للإمبريالية لتشييد التقدم الوطني الاقتصادي والسياسي للبلاد (وليس لإحداث ثورة مجتمعية). لكن معظم أفرادها يطمحون على العموم إلى ربط أو إشراك مصالحهم الاقتصادية برساميل الامبريالية العالمية. حيث يرون (حسب اعتقادهم) في هذا الإرتباط أو الإشراك السبيل

الأكيد لتنمية رساميلهم وممتلكاتهم ونفوذهم. وتتضرر طبقة المستغلين المتوسطين على العموم من تسلط واستبداد طبقة المستغلين الكبار. لكنها تخاف أكثر من تمرّد أو من ثورة طبقة المستَغلين وطبقة الذين لا يَستغِلون ولا يُستَغلون ضد نظام الاستغلال الرسمالي، وتعتبرهما في معظم الحالات أخطر عليها من تسلط طبقة المستغلين الكبار وكذلك من سيطرة الإمبريالية العالمية.

إن المشكل المطروح ليس هو: هل طبقة المستغلين المتوسطين طبقة ثورية أم لا. بل المشكل الذي قد يطرح في فترة محددة هو: هل يمكن لطبقة المستغلين المتوسطين أو لجزء معين منها أن يغير موقفه إيجابيا (أو سلبيا) تجاه الثورة الجتمعية وقواها السياسية؟

يمكن أن نميز داخل طبقة المستغلين المتوسطين بين ثلاثة شرائح (وإن كان في الواقع من الصعب التمييز بدقة بينها). الأولى هي شريحة عليا (أو يمين طبقة المستغلين المتوسطين)، تتداخل مصالحها إلى حد ما مع مصالح طبقة المستغلين الكبار، وكذلك مع مصالح الرّساميل الإمبريالية. فلا ينتظر عادة من هذه الشريحة أن تنحاز إلى جانب الشعب وقواه الثورية. والثانية، هي شريحة وسطى (أو وسط طبقة المستغلين المتوسطين)، يبقى تداخل مصالحها الاقتصادية والسياسية مع مصالح طبقة المستغلين الكبار ومع الرساميل الإمبريالية قليلا أو ضعيفا. والثالثة، هي شريحة دنيا (أو يسار طبقة المستغلين المتوسطين)، لم تتداخل بعد مصالحها مع مصالح طبقة المستغلين الكبار ومع الرساميل الامبريالية. وهذه الشريحة الثالثة هي التي تتّصف على العموم مواقفها وميولاتها بـ «الوطنية». وداخل صفوفها نجد العناصر التي سمّيناها بـ: المستغلين (المتوسطين) البلاديين، الوطنيين، غير التبعيين. والشريحتان الوسطى والدنيا من طبقة المستغلين المتوسطين هما اللتان قد يلتحقان حسب الظروف، إما بصفوف الشعب وقواه الثورية، وإما بطبقة المستغلين الكبار والقوى الإمبريالية. ومعظم تجارب البلدان المسودة التبعية

للإمبريالية تؤكد على العموم على أن الشريحتين الوسطى والدنيا لا تربحان على المدى الإستراتيجي شيئا ذي أهمية من دعمهما لأعداء الشعب .

و بتركيز ، فإن جوهر ميزة طبقة المستغلين المتوسطين ومكوناتها الطبقية (في إطار بلد ضعيف ، مسود ، وتبعي) هو أنها تحتل مواقع طبقية وسطية داخل مجموع المستغلين ، وأنها ضعيفة اقتصاديا وسياسيا ، وأنها تتذبذب بين مواقف سياسية مناهضة للشعب (وحتى لقواه الثورية أحيانا) من جهة ، ومن جهة أخرى مواقف سياسية معادية للشعب وللثورة ، وبالتالي مناهضة لطبقة المستغلين الكبار وللإمبريالية . وكلما كانت الثورة مقدمة على تجذير نفسها ، يجب أن تتوقع إمكانية انحياز حتى الشريحة الوطنية (أو اليسار) من طبقة المستغلين المتوسطين إلى جانب طبقة المستغلين الكبار والقوى الامبريالية .

و رغم أنه يبقى من الوارد تماما عند كل منعطف تاريخي أن تلتحق شرائح طبقة المستغلين المتوسطين بطبقة المستغلين الكبار، وبالقوى الإمبريالية ، فإنه سيكون من المفيد ومن الايجابي محاولة انتزاع طبقة المستغلين المتوسطين أو بعض مكوناتها من فلك طبقة المستغلين الكبار والامبريالية ، و ربطها في إطار تحالف ثوري مع طبقة المستغلين و قواها الثورية . فكلما كسبت طبقة المستغلين حياد أو مساندة طبقة المستغلين المتوسطين ، فإن هذا الكسب سيدعم قوى الثورة ، وسيضر بتكتيكات طبقة المستغلين الكبار والامبريالية . والمقصود هنا طبعا بالتحالف هو جرّ طبقة المستغلين المتوسطين أو بعض مكوناتها إلى حمل المواقف السياسية لطبقة المستغلين الثورية ، وليس هو إلتحاق طبقة المستغلين بالمواقف السياسية الخاصة لطبقة المستغلين المتوسطين . كما ينبغي الحذر ، خصوصا خلال الفترات التاريخية الحرجة ، من لجوء الإمبريالية العالمية مرارا وتكرارا إلى سياسة محاولة إغراء طبقة المستغلين المتوسطين لجذبها إليها ، وذلك عبر التلويح إليها

بمصالح و فوائد باهرة (سواء كانت صادقة أم كاذبة).

وتوجد آراء خاطئة تلجأ في الفترات التاريخية الصعبة الى محاولة التعويض عن تخلف قوى الثورة المجتمعية، فتدعو هذه القوى الثورية إلى التحالف مع طبقة المستغلين المتوسطين، ومع قواها السياسية. وعلى خلاف هذه الآراء، يلزم أن نوضح معنى هذا التحالف الطبقي، وأسسه، وشروط نجاحه.

فلكي يصبح تحالف طبقة المستغَلين (وقواها الثورية) مع طبقة المستغلين المتوسطين (وقواها السياسية) ممكنا وسديدا وذا مضمون ثوري، تؤكد التجارب الثورية للشعوب على ضرورة توفر شروط ملموسة، أبرزها :

أولا، أن تكون جماهير طبقة المستغَلين نقابيا وفكريا وسياسيا وتنظيميا ونضاليا في مستوى متقدم ومتنام.

ثانيا، أن يكون حزب الثورة (حزب طبقة المستغَلين) موجودا، وأن تكون الاستقلالية السياسية والتنظيمية والبرنامجية لحزب الثورة ثابتة ومضمونة.

ثالثا، أن تكون ضرورة تشييد التحالف الطبقي الاستراتيجي الثوري بين طبقة المستغَلين من جهة، ومن جهة أخرى طبقة الذين لايستغلون ولايُستغَلون وطبقة المستغلين الصغار قد قطعت هي الأولى أشواطا ملموسة ومتقدمة. فسيكون من الخطأ بالنسبة لحزب الثورة (حزب طبقة المستغَلين) أن يجري وراء كسب تحالف استراتيجي مع طبقة المستغلين المتوسطين إذا لم يكن قد تقدم نسبيا في بناء تحالف استراتيجي مع الطبقات الأخرى الأقرب إليه، أي طبقة الذين لا يستغلون ولايُستغَلون، ثم طبقة المستغلين الصغار.

رابعا، أن يكون الدور القيادي الثوري لحزب الثورة (حزب طبقة المستغَلين) وسط الشعب متناميا وفعالا.

خامسا، أن تكون لقوى الثورة أنويتها الجماهيرية القوية القادرة عند الضرورة على التدخل بفعالية.

فعندما تكون هذه الشروط متوفرة، يُصبح للآغنيا

التخوف من التحالف مع طبقة المستغلين المتوسطين (أو مع بعض مكوناتها)، أو من تحالف حزب الثورة مع بعض القوى السياسية الوطنية أو الدمقراطية غير الثورية.

وبعبارة أخرى، فإن شروط قيام تحالف طبقة المستغَلين مع طبقة المستغِلين المتوسطين (أو مع بعض مكوناتها)، هي بالضبط الشروط التي تضمن إلتحاق طبقة المستغِلين المتوسطين بالمواقف (والممارسات) السياسية الخاصة بطبقة المستغَلين (وليس إلتحاق طبقة المستغَلين بالمواقف والممارسات الخاصة بطبقة المستغِلين المتوسطين). فمن الواضح أن الافتقاد إلى قوة ثورية قوية وصلبة، يؤدي غالبا بالثورة إلى الهلاك. ولجذب طبقة المستغِلين المتوسطين إلى حلف طبقة المستغَلين، يتوجب على القوى الثورية أن تمنح فوائد ملموسة محددة (حسب الفترة التاريخية المعنية) لطبقة المستغِلين المتوسطين (أو لمكوناتها المعنية بهذا التحالف). هذا هو السبيل لتعبئة غالبية المجتمع ضد العدو الرئيسي المرحلي، طبقة المستغِلين الكبار وحليفتها الامبريالية.

* *

لقد كانت «دروس الثورة الصينية» والثورة الفتنامية نفيسة وواضحة في مجال التعامل مع طبقة المستغِلين المتوسطين. فقد كتب مثلا ماو تسي تونغ: «نعني بالبرجوازية المتوسطة على الخصوص البرجوازية الوطنية». وأضاف: «إن التصور المفضّل لدى البرجوازية المتوسطة الصينية حول ثورة "مستقلة" تلعب فيها هذه الطبقة الدور الرئيسي ليس سوى مجرد خيال» (11).

ورغم ذلك، توجد وستوجد دائما، تيارات سياسية مناضلة، منحرفة ويمينية، تبالغ في أهمية وفي دور طبقة المستغِلين المتوسطين (أو بالتحديد، في مجموعات المستغِلين المتوسطين الوطنيين) عند فترة استيلاء طبقة المستغَلين على السلطة. وذلك ولو أنه بإمكان هذه التيارات السياسية اليمينية أن تعترف في نفس الوقت بالوزن الضعيف الاقتصادي والسياسي لطبقة المستغِلين المتوسطين في الصراع

الطبقي إبان خوض الثورة المرحلية (أي الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية). وتدعو هذه التيارات السياسية إلى جعل برنامج الثورة (الوطنية الدمقراطية الشعبية) أساسا في خدمة مصالح طبقة المستغلين المتوسطين، وذلك إلى درجة أن النتيجة تصبح عمليا هي استبدال برنامج طبقة المستغَلين في الثورة ببرنامج طبقة المستغلين المتوسطين. بل قد تُلحّ على أن تبقى طبيعة الثورة المرحلية في حدود رسمالية دمقراطية محدثة. ومثل هذه الأطروحة السياسية، إنما ستؤدي في حالة تطبيقها إلى تقوية مجمل مجموعات طبقات المستغلين المختلفة، وإلى قمع وتكبيل المبادرات الثورية للجماهير الكادحة، وإلى إضعاف الحركة الجماهيرية الثورية، و ذلك لمنعها في خضم الثورة من تجاوز الحدود الرسمالية- الدمقراطية. وأصحاب هذه الأطروحة السياسية يراهنون في الواقع على «إمكانية إقناع» طبقة المستغلين المتوسطين بضرورة تقوية نقيضها طبقة المستغَلين، ودعمها في صيرورة تهيىء وتشييد الاشتراكية. فهل هذا ممكن؟ هل بالإمكان «إقناع» طبقة المستغلين المتوسطين على أن مصلحتها تكمن في مساعدة طبقة المستغَلين في عملية القضاء على أسس وجود طبقة المستغلين المتوسطين نفسها؟ فهذه التيارات السياسية لا تدرك أن أساس التحالفات بين قوى مختلفة هو قبل كل شيء ميزان القوى بين هذه القوى المعنية، وليس هو الاقناع والاقتناع! فما يُحتمل أن تفعله هذه التيارات السياسية المناضلة اليمينية إبان استيلاء طبقة المستغَلين على السلطة هو العمل على «إقناع» طبقة المستغَلين على التخلي عن السلطة لصالح طبقة المستغلين المتوسطين، و«إقناعها» على الخضوع لها، وعلى دعمها في عملية تنمية الرسمالية الوطنية. فهذه التيارات السياسية اليمينية تخاف تماما من استيلاء طبقة المستغَلين على السلطة. ومبررها أنها لا تقبل أن تتجاوز الثورة حدود الرسمالية الوطنية.

وما يمكن توقعه من جزء هام من الشريحتين العليا والوسطى من طبقة المستغلين المتوسطين عند استيلاء طبقة

المستغلين على السلطة ، هو تهريب الرساميل إلى الخارج ، وتخفيض الانتاج في المؤسسات الاقتصادية التي تتحكم فيها ، وافتعال التضخم ، وتنشيط المضاربات و"الأسواق السوداء" ، وتمويل العناصر المضادة للثورة ، والتعاون أو التآمر مع القوى الإمبريالية العالمية .

طبقة المستغلين الصغار

يدافع البعض على امكانية ، أو على ضرورة ، قيادة «البرجوازية الصغيرة» [12] للثورة المجتمعية المرحلية . ويبرر ذلك بدعوى أن «البرجوازية الصغيرة» هي التي قادت الثورة في كوبا (بين قرابة 1953 و 1959)، وفي نيكاراغوا (بين قرابة 1975 و 1979) . لكن هذا الزعم خاطئ، ولا يقول به حتى أولائك الثوريون الذين خاضوا أو قادوا بشكل بارز هتين الثورتين ، أو كتبوا عنها . والبرنامج الإستراتيجي أو المجتمعي الذي سارت عليه سواء الثورة في كوبا أم في نيكاراغوا، ليس خصيصا هو برنامج «البرجوازية الصغيرة» كطبقة . وإنما هو البرنامج المرحلي الإنتقالي للطبقة العاملة وحلفائها من طبقات الشعب ، بما فيها جماهير الفلاحين ، و"البرجوازية الصغيرة" وغيرها. فلم تخض ولم تقد «البرجوازية الصغيرة» هتين الثورتين كطبقة قائمة لذاتها ، وذلك بالرغم من أن العديد من المناضلين المشاركين في تحقيقها كانوا فعلا ذوي أصول أو مواقع طبقية «برجوازية صغيرة» . فتضرر «البرجوازية الصغيرة» من النظام الاستبدادي والتبعي للامبريالية ، وكذلك الضعف العددي للطبقة العاملة في هذه المجتمعات المسودة من طرف الإمبريالية ، يفرض بأن تشارك أعداد هامة من «البرجوازية الصغيرة» إلى جانب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والجماهير الشعبية الأخرى المحرومة والمهمشة .

والموقع الخاص لـ «البرجوازية الصغيرة» في المجتمع ، وواقعها المتناقض ، يجعلانها في تمقطب مستمر بين قطب «البرجوازية

الكبيرة » من جهة ، ومن جهة أخرى قطب الطبقة العاملة . فلا غرابة أن نجد أثناء الأوضاع الثورية على الخصوص ، أن قطاعات محددة من « البرجوازية الصغيرة » تشارك بحزم في الثورة إلى جانب الطبقة العاملة . بينما نجد قطاعات أخرى من « البرجوازية الصغيرة » تقف إلى جانب « البرجوازية الكبيرة » لمواجهة الثورة (أنظر مثلا تجربة ثورة فبراير 1917 في روسيا في كتاب " تاريخ الثورة الروسية " لليون تروتسكي L.Trotsky) . ونجد عموما أن فئات وشرائح من « البرجوازية الصغيرة » تتبنى في مجال تغيير المجتمع إما مشروع طبقة « البرجوازية الكبيرة » ، وإما مشروع الطبقة العاملة . ولا يوجد مشروع مجتمعي ثالث خاص بـ « البرجوازية الصغيرة » كطبقة متميزة.

وفي بلدان العالم التي توجد فيها أحزاب أو تنظيمات ثورية يغلب فيها نسبيا من الناحية الكمية العنصر الثوري ذي الأصل الطبقي أو الموقع الطبقي « البرجوازي الصغير » ، فإن هذه الأحزاب أو التنظيمات السياسية ليست بالضرورة هي التنظيم السياسي المعبّر والمدافع خصّيصاً عن مصالح « البرجوازية الصغيرة » .

إن كون أبرز وأشهر العناصر (وخاصة منها القيادية) المشاركة في الثورة الكوبية ، أو في الثورة النيكاراغوية ، عناصر مثقفة ، أو ذات أصل طبقي أو موقع طبقي « برجوازي صغير » ، لا يكفي لكي يُستنتج منه (مثلما فعل البعض) أن الطبقة العاملة لم تشارك بالقدر اللازم ، أو أن طبقة « البرجوازية الصغيرة » هي التي قادت هذه الثورات. فأبرز وأشهر قادة الثورات الحديثة في روسيا ، وفي الصين ، وفيتنام ، هم أيضا (في المظهر على الأقل) مثقفون ، ذوي أصل طبقي أو موقع طبقي « برجوازي صغير » . ورغم ذلك ، فإن هذا المظهر لا يكفي لإدعاء أن « البرجوازية الصغيرة » هي التي قادت هذه الثورات . فالطبيعة التبسيطية والسطحية لمثل هذه الإستنتاجات ، لا تسمح لها بإدراك عمق الواقع المعقّد .

ففي معظم الثورات التي حدثت في البلدان غير المتقدمة صناعيا ، المسودة ، التبعية للإمبريالية ، تثير الإنتباه مظاهر متشابهة .

فمن الملاحظ أولا في هذه البلدان ، أن النسبة المئوية لعدد عناصر طبقة المستغَلين (في مجال النشاط الاقتصادي الرسمالي المباشر) هي نسب ضعيفة بالمقارنة مع نسبة أعداد الجماهير الشعبية الأخرى ، أو مع مجموع عدد السكان . ومن الملاحظ ثانيا ، أن النسبة المئوية لعدد عناصر طبقة الذين لا يستغِلون و لا يُستغَلون كبيرة نسبيا . و من الملاحظ ثالثا ، أن بعض مجموعات طبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون ، مثل مجموعات المثقفين ، تحظى بتأثير فكري وسياسي هام على أجزاء واسعة من باقي الجماهير الشعبية . ومن الملاحظ رابعا ، أن النسبة المئوية لمشاركة العمال في التنظيمات الثورية التي خاضت هذه الثورات ، تفوق عموما نسبتهم المئوية ضمن مجموع الجماهير الشعبية في البلاد المعنية . و من الملاحظ خامسا ، أن النسبة المئوية لتواجد العمال في الهيئات القيادية لهذه التنظيمات الثورية ، غالبا ما تكون أعلى أو قريبة شيئا ما من النسبة المئوية لتواجدهم في هيئاتها التنظيمية القاعدية . ومن الملاحظ سادسا ، أن البرنامج المجتمعي الذي دخلت هذه التنظيمات الثورية المعنية في تحقيقه ، ليس هو البرنامج المميز « للبرجوازية الصغيرة » كطبقة ، أو المقتصر على مطامحها الخاصة . بل هو خطوة مرحلية انتقالية من البرنامج المجتمعي لطبقة المستغَلين . ومن الملاحظ سابعا ، أن أغلبية الأعضاء (في التنظيمات الثورية التي خاضت أو لا زالت تخوض هذه الثورات) ، ذات الأصل الطبقي أو الموقع الطبقي في طبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون ، لا تشارك في هذه التنظيمات وفي هذه الثورات بالضرورة كممثلة لطبقة الذين لا يستغِلون ولا يُستغَلون . ولكنها تشارك فيها كثوريين عايشوا وأدركوا - ولو إلى حدّ ما - أوضاع طبقة المستغَلين ، وأدركوا كذلك تطورهم الخاص المستقبلي نحو هذه الطبقة الأخيرة . فتهيكلوا كجنود مجندة لطبقة المستغَلين ، وتحرّكوا كامتداد لها . وقد سبّل فريدريش إنجلس قبل ما يقرب من قرن مضى ظاهرة مماثلة ، حيث كتب : « إن المنخرطين [في العصبة] ، وعلى الأقل أولائك الذين كانوا يكدحون منهم ، كانوا تقريبا كلهم حرفيّون بالمعنى الدقيق ... ولم يكونوا بَعْدُ بروليتاريين

بالمعنى المتعارف عليه. بل كانوا امتدادا للبرجوازية الصغيرة التي تتطور نحو البروليتاريا العصرية، دون أن يصبحوا بعد في تناقض مباشر مع البرجوازية، أي الرسمال الكبير. وما يشرف كثيرا هؤلاء [المتورطين في العصبة] هو أنهم استطاعو أن يتنبؤوا بتطورهم المستقبلي، وأن يتشكلوا كحزب للبروليتاريا، ولو لم يكن ذلك بوعي كامل » (14). فلماذا لا يمكن أن نقول شيئا مماثلا عن العناصر أو المجموعات « البرجوازية الصغيرة » التي شاركت في خوض وإنجاح الثورة في كوبا ونيكاراغوا مثلا؟ و ينبغي الانتباه في نفس الوقت إلى أن الملاحظة السابقة ليست مطلقة طبعا. فإذا تصرف مثل هؤلاء الأعضاء « البرجوازيين الصغار » المعنيين كامتداد لطبقة المستغَلين في فترات محددة (مثل فترات نهوض الحركة الثورية)، فمن الممكن في فترات أخرى أن يتحول جزء منهم إلى نقيضه، فيعرقل مواصلة مسيرة الثورة. فمثلما أكدّ لينين : « لا توجد ظاهرة من الظاهرات، إلا ويمكنها، إذا توفرت ظروف محددة، أن تنقلب إلى ضدها » (15).

ويطرح البعض كذلك، بالنسبة لفترة مكافحة الاستعمار الفرنسي بالمغرب، أن « البرجوازية الصغيرة » هي التي زوّدت « المقاومة » بالمدن بالجزء الأساسي من المناضلين. وفي الواقع، فإن مشاركة مناضلين من طبقة المستغَلين في « المقاومة » لم يكن يقل أهمية عن مشاركة المناضلين المنتمين إلى « البرجوازية الصغيرة ». يقول إصطيفان برنارد : « من بين مجموع المسجونين [من المقاومة] نجد : سائقي الطاكسيات، و الإسكافيين، و الممرّضين، و تجار " الخردة "، و البنائين (وهم كثيرون)، و النجارين، و الصباغين، و الرصاصين، و مصلحو الدراجات، و الحيّاطة (بكثرة)، و الدرازة، وغيرهم ... و التجار الصغار: البقالة، و القهوجيين، و بائعي الأثواب، و بعض الفقهاء، و الطلبة، و المعلمين. وفي الدار البيضاء عدد كبير من الفلاحين و العمال الصناعيين ... وذلك من خلال عدد من الملفات التي تمكّنتْ من الاطلاع عليها » (16). وفي بحث جامعي، نجد ضمن لائحة 70 « مقاوما » محاكمين : 17 عامل، و 26 « برجوازي صغير »،

و 4 فلاحين ، و 1 عاطل ، و 22 لم تحدد مهنتهم [17] . ويمكن أن نتساءل: هل وزن « البرجوازية الصغيرة » داخل « المقاومة » ، وضعف الطبقة العاملة وتخلفها السياسي ، أو هل انتشار أفكار ملاكي الأراضي الكبار و« البرجوازية » ، سواء وسط الطبقة العاملة أم « البرجوازية الصغيرة » ، هو الذي جعل مناضلي « المقاومة » يطلقون النار على كل مغربي سكّير أو مدخّن مثلما يطلقونه على المستعمر الفرنسي؟ هل هو الذي جعلهم يجسّدون ويحصرون « الاستقلال الوطني » بشكل نماذج في « رجوع الملك » ؟ وإذا كان أبناء الشعب من عمال وفلاحين وحرفيين و« برجوازيين صغار » وغيرهم قد كافحوا وضحّوا من أجل الاستقلال ، فإن تآمر طبقة المستغلين الكبار ، وأحزاب « البرجوازية المتوسطة » و« الصغيرة » ، والسلطة المركزية ، والدولة الفرنسية الامبريالية ، هو الذي تمكن في النهاية من الانتصار ، ومن فرض سيطرته على الشعب المتمرّد ، وكذلك على تنظيمات « المقاومة » و« جيش التحرير » . وفي إطار هذه الأطروحة السياسية نفسها التي ننتقدها ، وفي إطار غياب قيادة ثورية واعية نابعة من طبقة المستغلين إبان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ، فسواء إعتبرنا أن « البرجوازية » عموما ، أو « البرجوازية الوطنية » تحديدا ، أو « البرجوازية الصغيرة » خصوصا ، هي التي قادت خلال الخمسينات الكفاح من أجل الاستقلال بالمغرب ، فإن فشل هذه القيادة (سواء من زاوية إنتزاع استقلال وطني فعلي وكامل ، أم من زاوية تحقيق مهام المرحلة من دمقراطية شعبية وثورة زراعية وتعاضد قومي عربي ، ونمو اقتصادي رسمالي وطني مستقل) يثبت ويؤكد أنه سيكون من الحمق أن نترك اليوم من جديد قيادة الثورة المجتمعية لـ « البرجوازية الوطنية » أو لـ « البرجوازية الصغيرة » . وقد كان العامل الحاسم في طرد الاستعمار المباشر ليس هو « نضال » أو « دبلوماسية » أحزاب « البرجوازية الوطنية » أو « البرجوازية الصغيرة » الإصلاحية ، وإنما هو الكفاح المسلح ، كعنف ثوري شعبي منظم . وقد برز هذا الكفاح الشعبي المسلح كمبادرات قاعدية من الحرفيين والعمال والفلاحين الصغار والعاطلين و« البرجوازيين الصغار » ، وبرز هذا الكفاح كتجاوز لعجز « البرجوازية المتوسطة الوطنية » ،

ولعجز الاحزاب السياسية «البرجوازية» أو «البرجوازية الصغيرة».

وفي عموم "العالم العربي"، تؤكد أيضا التجارب التي حدثت خلال النصف الأول من القرن العشرين (الميلادي) (وأبرزها في العراق ومصر ...) أن مجمل حركات التحرر الوطني التي قادتها «البرجوازية الصغيرة»، أو «البرجوازية المتوسطة»، قد فشلت، أو انتهت على شكل انتكاسات كبيرة بالنسبة للشعوب المعنية.

يمكن أن تكون الطبقة العاملة في المجتمع ضعيفة عدديا وتنظيميا مثلما هو الوضع غالبا في البلدان المستعمرة سابقا، أو المسودة من طرف الامبريالية العالمية. وقد يدعو البعض إلى تعويض ضعف الطبقة العاملة بإسناد قيادة الثورة إلى «البرجوازية الصغيرة». لكن تجارب الثورات الناجحة عبر العالم (مثلما حدث في البداية في الصين و فتنام ... وكوبا ونيكاراغوا ...) تبين أن المعالجة الصحيحة لضعف الطبقة العاملة، تفرض تعبئة جماهير الفلاحين إلى جانب الطبقة العاملة، وتجنيدهم في صفوف الثورة المكافحة، وتثوير وتنظيم المجموعات المتقدمة من «البرجوازية الصغيرة» ولفّها حول برنامج الطبقة العاملة. بينما إهمال جماهير الفلاحين، والتركيز بدلا منها على «البرجوازية الصغيرة» أو «البرجوازية المتوسطة» يؤدي بالثورة إلى طريق مسدود ومفلس.

* *

وقد كتب أميلكار كابرال (في «التحرر الوطني والبنيان الاجتماعي») : «يجب أن يكون الوعي الثوري عند الطبقة البرجوازية الصغيرة عظيما لدرجة تدرك معها هذه الطبقة أنها، كطبقة خدمات، لا تستطيع أن تسيطر على الأسس الاقتصادية. وفي الواقع، فإن التاريخ يظهر أنه مهما كان دور البرجوازيين الصغار مهمّا في الثورة، فإن هذه الطبقة لم تملك قطّ السلطة السياسية، ولا يمكنها أن تملكها، لأن تلك السلطة قائمة على المقدرة الاقتصادية للطبقة الحاكمة. وفي الوضعين الاستعماري القديم والاستعماري الجديد، تكمن القوة الاقتصادية في طبقتين : المستعمرين و الطبقات الوطنية العاملة». وأضاف كابرال: «ويشكّل

ذلك الخيار بين [إما] خيانة الثورة و[إما] الانتحار كطبقة، معضلة البرجوازية الصغيرة في الاطار العام للنضال التحرري الوطني. ويعتمد حل هذه المعضلة ايجابيا ولمصلحة الثورة على ما دعاه فيدل كاسترو اكتساب الضمير الثوري» (18). وفي غالب الحالات، لا يكون اكتساب هذا «الضمير الثوري» تلقائيا أو اعتباطيا. وفي مجتمع واسع نسبيا (قد يبلغ حجمه عشرات الملايين من الافراد)، فان الحزب الثوري هو المؤهل، وهو المدعو لبلورة هذا "الضمير الثوري" ولنشره داخل المجتمع، وداخل الطبقة المعنية. وباعتبار هذا "الضمير الثوري" وعيا، فإنه سيظل قابلا للتطور وللتبدل، سواء في اتجاه ثوري، أم في اتجاه مضاد للثورة.

والذين يقولون أنه «من الممكن (بالمغرب) أن تنجز وأن تقود البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية»، انما يعبرون هكذا عن عدم ثقتهم في الطاقات الثورية لطبقة المستغَلين. ويدعون في آخر المطاف إلى التقرب من الاحزاب السياسية "للبرجوازية الصغيرة» أو «للبرجوازية المتوسطة» أو إلى الاعتماد عليها. والرد الحاسم على أطروحتهم هته، يتطلب أساسا التوجه النضالي الفعال نحو بناء حزب طبقة المستغَلين الثوري، ونحو بناء التحالف الثوري الاستراتيجي بين طبقة المستغَلين وطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون (سواء بالمدن أم بالبوادي)، والاعتماد عليه باعتباره هو التحالف الأساسي الصلب الذي يمكن أن تنهض وأن تنجح الثورة المجتمعية على أساسه.

طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون

يجب أن نتذكر أن من بين الأخطاء الفادحة التي ارتكبها الثوريون الشيوعيون في ألمانيا (بين سنتي 1925 و 1933)، والتي مكّنت

الفاشيين من التحول إلى قوة سياسية رئيسية ، ومن الانتصار في انتخابات 1933 ، أن الثوريين الشيوعيين أهملوا من جهة أولى التقرب والارتباط بجماهير العمال الغفيرة التي كانت تحت تأثير « الاشتراكيين - الدمقراطيين » [19] ، واهملوا من جهة ثانية العمل الثوري وسط المجموعات والطبقات الوسطية الأخرى ، وخاصة طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، وطبقة المستغلين الصغار ، حيث تركوها فريسة سهلة للفاشيين الذين استعملوها كسند أساسي في صعودهم واستيلائهم على السلطة السياسية في سنة 1933 [20].

يمكن لعناصر ولمجموعات ثورية من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون أن يلعبوا دورا ثوريا مهما خلال هذا الظرف أو ذاك. ومن واجب قوى الثورة أن توظف هذه الطاقات الثورية في وقتها. لكن الميزة العامة الأساسية والمتواصلة لمجمل طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، ولمجمل قواها السياسية ، هي أنها تبقى على العموم حائرة ، ومتذبذبة ، بين الثورة والثورة المضادة ، وذلك على الخصوص خلال فترات الحرب ، أو الحرب الأهلية ، أو الثورة ، أي خلال الفترات التي تحسم فيها القضايا الأساسية في حياة الشعب .

والسبب في ذلك يرجع أساسا لكون الموقع الطبقي الذي تحتله طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون في المجتمع هو موقع (من بين المواقع) الوسطية بين طبقة المستغلين الكبار من جهة ، ومن جهة أخرى طبقة المستغلين . فليس من الغريب أن عناصر وفئات من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون تتخبط بين اندفاعات حماسية متطرفة ، تارة يسارية ، وتارة يمينية ، وبين تراجعات نحو مواقف أو اختيارات متخاذلة ، عاجزة ، واستسلامية . لهذا كله ، لا يمكن لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، ولا لقواها السياسية ، أن تقود الثورة ، ولا أن تنجحها . فموقعها الطبقي الوسطي يجعلها عاجزة كطبقة على اتخاذ وعلى الحفاظ خلال مدى طويل نسبيا على توجه سياسي مستقل وثابت . بل تظل تتأرجح بين طبقة المستغلين ومناهجها الثورية ، وطبقة المستغلين (الكبار) ومناهجها الرجعية.

فعلى عكس بعض الأوهام التي تنتشر وسط طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون، لا يوجد في مجتمع رسمالي طريق ثالث آخر. فإما طريق طبقات المستغِلين الذي ينبني على أساس الاستغلال والاضطهاد، وإما طريق طبقة المستَغَلين الذي يهدف إلى التحرر من الإستغلال ومن الإضطهاد. وتميل على العموم مواقف واختيارات طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون نحو طبقات المستغِلين أكثر مما تميل نحو طبقة المستغَلين. وإن انحياز غالبية طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون نحو طبقة المستغَلين مشروط بتعاظم قوة طبقة المستغَلين، ومشروط بنمو تنظيمها الثوري المستقل عبر المواجهة الثورية الحازمة ضد طبقات المستغِلين. وإذا ما حدث في ظروف استثنائية أن تسلمّت طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون السلطة، فإنها تسرع إلى التخلي عنها لصالح طبقات المستغِلين (مثلما حدث "للبرجوازية الصغيرة" في (روميا بين فبراير وأكتوبر 1917)، أو تتحول هي نفسها (أو الشريحة العليا المعنية منها) إلى طبقة مستغِلة (وتبعية للإمبريالية العالمية) (مثلما حدث في مصر عند نهاية تجربة جمال عبد الناصر).

في عصر الإمبريالية، وفي داخل البلدان المسودة التبعية، تكون طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون في غالب الحالات طبقة واسعة نسبيا في حجمها. فتكون غالبا هي الطبقة الأكثر عددا من بين طبقات المجتمع. ويجعل الموقع الطبقي الوسطي كثيرا من مجموعات طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون (التي تعيش في إطار درجة معينة من « الإكتفاء الذاتي ») تتوق الى تسلق وبلوغ المواقع الطبقية لطبقات المستغِلين. لكن هذه المجموعات غالبا ما تظل في نفس الوقت مهددة بالسقوط نحو صفوف طبقة المستغَلين. لكنه بالنسبة لبعض المجموعات من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، خاصة منها الفئة المهمَّشة (أو مجموعة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون المهمَّشين، انظر تعريف هذه الفئة في فصل تحديد الطبقات) فإن إلتحاقهم بطبقة المستغَلين، وتحولهم إلى مستغَلين ذوي أجرة ثابتة أو شبه ثابتة، قد يشكل

بالنسبة لوضعهم السابق المهمش تحسنا ماديا هاما. وتظل على العموم طبقة الذين لايستغلون ولا يستَغلون ـ مثلما لوحظ ذلك عبر مجمل التجارب الثورية التاريخية ـ عاجزة عن بلورة سياسة مستقلة على مدى طويل نسبيا. فخلال فترات الرخاء الاقتصادي، أو خلال الفترات التي تطغى فيها الانشطة الانتخابية البرلمانية وغيرها، أو تلك التي تنتشر أثناءها سياسات التواطؤ الطبقي، أو تلك التي يتعمق أثناءها الجزر داخل عموم الحركة النضالية للجماهير الكادحة، فإن طبقة الذين لايستغلون ولا يستَغلون تميل عموما نحو طبقات المستغلين وتدعمها. بينما تميل على العموم أجزاء هامة منها نحو طبقة المستَغلين خلال فترات إشتداد وانتشار الاستغلال والاضطهاد، أو خلال فترات تصاعد نضالات الجماهير الكادحة، أو خلال فترة «الوضع الثوري». ويزداد ميلها نحو طبقة المستَغلين حينما تتلمس في البرنامج السياسي لهذه الطبقة (في مجال تغيير المجتمع وتقويمه) إمكانية تحقيق كثير من مطامحها الخاصة. فلا بد من إثارة وتأطير مشاركة طبقة الذين لا يستغلون ولا يستَغلون في خوض الثورة المجتمعية وإنجازها.

تتناقض مصالح طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستَغلون مع سيطرة طبقة المستغلين الكبار التبعية ومع سيطرة الامبريالية. ويجعل هذا التناقض منها حليفا موضوعيا مهما لطبقة المستَغلين. لكن الميزات السياسية لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستَغلون (أي من جهة أولى طموحها الثوري، ومن جهة ثانية تذبذبها وميولها الوصولي الفردانـي)، تحتم على طبقة المستَغلين أن تضطلع بالدور الطليعي والقيادي كاملا.

وتتكون طبقة الذين لا يستغلون ولا يستَغلون من مجموعات غير متجانسة، لا تربط فيما بينها **روابط** اقتصادية وسياسية وفكرية قوية مثلما هو الشأن بالنسبة للطبقات الاخرى داخل المجتمع. الشيء الذي يجعلها عاجزة على توفير استقلالها لبقية الطبقات (الاقتصادية والسياسية)، وغير قادرة على التدخل في الصراع الطبقي كطبقة مستقلة قائمة بذاتها. فالمجموعات

(من الطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون) التي لم تستطع طبقة المستَغلين كسبها إلى جانبها في الثورة، سيكون بإمكان طبقة المستغِلين الكبار أن تجتذبها فتتقوى بها.

ويمكن لمجموعات واسعة من طبقة المستَغلين أن تخوض اضرابات عن العمل قد تدوم عدة أيام أو عدة أسابيع أو أكثر. وبإمكان طبقة المستَغلين أن تُغَذّي نار الصراع الطبقي بتعبئتها ونضالاتها المتلاحقة الاقتصادية والسياسية (ولو كانت محدودة عبر المكان والزمان) وذلك خلال مدد طويلة ومتواصلة. وإذا كان بإمكان طبقة المستَغلين في ظروف ملائمة أن تفجّر وأن تخوض «انتفاضة» مجتمعية، عنيفة وسريعة نسبيا داخل المدن، فإنه ليس بمقدور هذه الطبقة أن تخوض «حربا أهلية» طويلة النفس. كما لا يمكن لطبقة المستَغلين أن تتحمل عدة انهزامات متوالية في محاولاتها الانتفاضية الثورية. وميزتها هذه تأتي من كونها منزوعة من وسائل الانتاج في إطار الرسمالية، وغير قادرة (قبل التحرر من الاستغلال) على العيش بدون بيع قوة عملها إلى نقيضها وعدوها: طبقة المستغِلين (الكبار على الخصوص). بينما جماهير الفلاحين (المستَغلين، والذين لا يستغِلون ولا يستَغلون، وكذلك المستغِلين الصغار) يتوفرون على بعض وسائل الانتاج ولو المتواضعة، فيقدرون على توفير استقلالية نسبية ولو ضئيلة في جزء من مداخيل عيشهم المتواضع، وذلك خلال مدد لا يستهان بها. فنجد في معظم الحالات ان أسلوب الاضراب عن العمل لا يناسب جماهير الفلاحين. ونجد في تجارب كثير من الثورات عبر العالم أنهم إذا كانوا لا يقدرون على الانتفاض وعلى الانتصار دفعة واحدة، فإنه بوسعهم، إذا حصلت بعض الشروط الموائية، أن ينخوضوا وأن يدعموا «حربا أهلية» (أو «حرب تحرير شعبية») طويلة النفس. ويمكنهم أن يتحملوا عناء عدة إنهزامات إن إقتضى الحال. فهذا الاختلاف في الميزات السياسية بين طبقة المستَغلين وجزء هام من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون، له إذن جانبه الايجابي، حيث أنه يخلق إمكانية تكامل هام بينهما في مجال تهييء وإنجاح

الثورة المجتمعية. وهذا التكامل الاستراتيجي هو من أهم مبررات وأهداف التحالف الطبقي بين طبقة المستغلين وطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون.

* *

إيديولوجية طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون هي على الخصوص خليط غير متوازن وغير قار، متكون من عناصر من إيديولوجيات طبقات المستغلين، ومن عناصر من إيديولوجية طبقة المستغلين. وتطور إيديولوجية المجموعات المكونة لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون يحدث حسب التفاوت النسبي في مواقعها الاقتصادية والسياسية، وكذلك حسب تطور الصراع الطبقي، وحسب تبدل الظرف السياسي والاقتصادي العام. وغالبا ما تنقلب المجموعات المكونة لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون في مواقفها بين مواقف طبقة المستغلين الكبار السائدة ومواقف طبقة المستغلين.

والدوافع الأساسية المفسرة عموما للمواقف وللحركات الاقتصادية والسياسية التي تتبناها أو تخونها مجموعات طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون هي على الخصوص تضررها الإقتصادي والسياسي (بشكل نسبي أو بشكل مطلق) من تدابير طبقة المستغلين الكبار السائدة. (كما يمكنها أن تتضرر كذلك، ولو بقدر أقل خطورة، من طرف طبقة المستغلين المتوسطين أو طبقة المستغلين الصغار، فتحاول في بعض الحالات الوقوف ضدها هي كذلك). ويحدث من فترة لأخرى للمجموعات المكونة لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون أن تحس بقربها من طبقة المستغلين. حيث أنها تشبهها في كونها مسودة، مضطهدة، ومحرومة، فتحاول الارتباط بها أو التحالف معها. فطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون طبقة ثورية على العموم، خاصة إذا كانت مؤطرة من طرف طبقة المستغلين الثورية وقواها السياسية الثورية. إنها تريد الثورة، وتنادي بإحداث تغييرات ثورية في المجتمع، لكن طبقة الذين لا يستغلون ولا

يستغلون لا تستطيع أن تذهب بعيدا ومن تلقاء نفسها في مواقفها الدمقراطية أو الثورية. حيث أنها تخشى التغييرات الثورية المجتمعية الجذرية. وتهاب طبقة المستغلين الثورية. وتخاف طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون من بلترتها، ومن فقدان ملكيتها الصغيرة، أو من فقدان إنتاجها البسيط، أو من فقدان امتيازاتها النسبية داخل المجتمع. وعلى خلاف طبقة المستغلين التي تطمح إلى إزالة الطبقات والمراتب الطبقية، فإن عناصر طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون تطمح تلقائيا وبقوة إلى تسلق «سلم المراتب» الطبقية في المجتمع. وتهتم بالتعليم لأنها تعتبره السبيل الأكيد لحصول أبنائها على وظائف «مشرفة».

وأحسن المناسبات والتغييرات بالنسبة لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون، هي تلك التي تسمح لها بالزيادة في ملكيتها الصغيرة، أو بتوسيع إنتاجها البسيط، أو بالمساواة الثقافية أو الاقتصادية أو الانتاجية أو السياسية مع الفئات والطبقات «الأعلى» منها في النظام المجتمعي القائم.

ومن المعبر أن يكون نوع الشغل الذي يغري بقوة غالبية عناصر طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون هو «الوظيفة» في إحدى أجهزة الدولة، وذلك نظرا لاستقرارها، ولضمان الدخول فيها، ولامكانية التسلق الطبقي عبرها، وكذلك نظرا لخلوها من الجهد العضلي بالمقارنة مع أشغال أخرى.

وطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون هي عموما وتلقائيا ضد «الأغنياء»، وضد المستغلين الكبار. لكنها ليست تلقائيا ضد استغلال الانسان للإنسان، ولا ضد استيلاء قلة قليلة في المجتمع على وسائل الانتاج المجتمعية. وحلمها هو أن تكون هي من ضمن النخب المتميزة داخل المجتمع بيسرها المادي وبتنورها الفكري. ولكنها لا تقبل بأن تضحي قبل غيرها، أو أكثر من غيرها، لتحقيق مثل هذا الحلم. ونهجها المفضل هو الأنانية والعزدانية.

والسلطة تبهرها. فبقدر ما تحس هذه الطبقة بما

تعانيه من إضطهاد سياسي، ومن عجز إقتصادي ، فإنها ترنو إلى السلطة بخشوع غريب . وتعتقد بإمكانية إصلاح الدولة القائمة ، وتؤمن بأن حل المشاكل المجتمعية القائمة يتوقف على إصلاح هذه الدولة القائمة ، وتظن أن هذا الإصلاح السلمي سيتحقق عبر طريق الانتخابات وطريق «البرلمانية». فتجدها تؤكد بأنه يكفي تقنين حياد أجهزة وإدارات الدولة ، وضمان نزاهة الانتخابات ، لكي تتحقق إرادة الشعب وطموحاته عبر الانتخابات ، أي أن تتحقق إرادتها وطموحاتها هي . فأوهامها حول إمكانية حياد الدولة الطبقية عميقة الجذور في معتقداتها .

فالثورة المجتمعية المنشودة بالنسبة لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون ليست هي الثورة التي تغيّر وتثوّر علاقات الانتاج المجتمعية ، ولكنها الثورة التي توفّر لعناصرها مجالا أوسع وحظوظا أكبر لتسلق المراتب الطبقية الأعلى في إطار البنية الطبقية القائمة . فلا يمكن لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون أن تقوم بدور طلائعي ، قيادي ، أو رائد في صيرورة الثورة المجتمعية . الشيء الذي لا يتناقض مع إمكانية تحول ومساهمة قلة من العناصر الثورية الواعية من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون في القيام بدور نضالي ثوري ، أو حتى بدور مثقفين ثوريين عضويين لطبقة المستغَلين . ولكي تتقدم طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون على طريق الثورة المجتمعية ، يُطرح على طبقة المستغَلين (وحزبها) أن تجرها إلى تحالفها الشعبي الثوري ، وأن تعبئها وتؤطرها وتنظمها ، بهدف تهييء الثورة وتحقيقها وصيانتها . لأن المصير السياسي المحتمل لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون هو في غالب الحالات أن تكون طبقة مساندة و حليفة إما لطبقة المستغلين الكبار السائدة ، وإما لطبقة المستغَلين . وفيما بعد، ستستوجب مهمة مواصلة الثورة نحو الاشتراكية إعادة تربية طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون في إتجاه إشباعها بالروح الاشتراكية الثورية . كما ستستوجب تثوير دورها ومواقعها في علاقات الانتاج المجتمعية .

* *

وعلى الذين يقدسون طبقة المستغَلين ، ويهيمون أو ربما يعادون « البرجوازية الصغيرة » ، عليهم أن يفكروا مثلا في كون التمردات الجماهيرية العنيفة التي حدثت بالمغرب مثلا خلال الفترة الممتدة منذ « الاستقلال » سنة 1956 إلى يومنا هذا (في الثمانينات)، كانت على الخصوص من فعل مجموعات وشرائح تُعتبر عادة (سواءاً عن خطأ أم عن صواب) ضمن « البرجوازية الصغيرة » . وأبرزها : شباب المدارس ، والشباب العاطل ، والطلبة ، وبعض الشبان العاملين (مثلما حدث خلال تمردات أو انتفاضات 23 مارس 1965 ، و 20 يونيو 1980 ، ويناير 1984 ...) ، وكذلك جماهير الفلاحين الفقراء والصغار ، وحتى بعض المتوسطين منهم ، حينما تُمسّ وسائلهم في العيش ، أي الأرض والمياه (مثلما حدث عند تمرد فلاحي : « أولاد خليفة » قرب مدينة الرباط في 1970 ، و « دوار « أولاد عدّي بسمة » بمنطقة حجاوة ، في دائرة « قرية با محمد ») ، و قبيلة الأوداية في صراعها مع أصحاب مشروع « حي الرياض » السكني بين سنتي 1975 و 1980 ، و « أولاد سعيد الواد » في « بني ملال » في دائرة « تادلة » بين نهاية 1979 و بداية 1980 ، و قبيلة الأوداية في « أحواز مراكش » خلال 1980 ...) . و خلال هذه المدة المعنية ، كانت نضالات طبقة المستغَلين تارة في مدّ وتارة في جزر ، خصوصا على شكل إضرابات نقابية مطلبية دفاعية (منفردة في معظم الحالات ، ومنسقة في حالات نادرة) . والمقصود من ذلك هو : أولا ، أن طبقة المستغَلين ليست حاليا هي الطبقة الثورية الوحيدة داخل المجتمع . بل تتصف موضوعيا بالثورية مجموعات أخرى هامة من طبقة الذين لا يستغِلون و لا يستغَلون ، حيث تشارك بفعالية لا غنى عنها في خوض وإنجاح الثورة المجتمعية المرحلية . وثانيا ، أن مساهمة طبقة المستغَلين و دورها القيادي مترابطان مجتمعيا بمساهمة و دور طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون في هذه الثورة المعنية . فرغم أن تطلعات طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون في مجال إحداث التغييرات المجتمعية الثورية هي في أصلها ضيقة ومحدودة ، فإن إنجاح وتثبيت الثورة المجتمعية المرحلية لا يمكن أن يستغني عن

مساهمة ودور طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون في هذه الثورة. بل إن توسيع وتثوير آفاق وتطلعات طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون في مجال التغييرات المجتمعية الثورية يتوقف بالضبط على إشـــراكها الفعال في تهيئ وخوض وإنجاح وتثبيت هذه الثورة. (ونكتفي هنا بالإشارة بإيجاز إلى أن هذه الظواهر المشار إليها أعلاه، غير مقتصرة طبعا على بلاد المغرب وحدها. بل إن نفس الظواهر المجتمعية في مجال الصراع الطبقي وفي مجال صيرورة الثورة، ونفس الأسبـــاب، ونفس المستنتجات النظرية، موجودة وملاحظة، بدرجة أو بأخرى، في تاريخ مجمل الثورات المجتمعية الحديثة التي وقعت خلال القرن العشرين، في كثير من المجتمعات المستضعفة "المسودة"، و التبعية) داخل ما سمي بـ «العالم الثالث»).

طبقة المستغَلين
ومسألة القيادة الطبقية في تثوير المجتمع

طبقة المستغَلين هي الطبقة المنتجة الأساسية في مجتمعنا الرسمالي (التبعي). وعملها هو الذي ينتج معظم فائض القيمـــــة المجتمعي الاجمالي المحلي الذي تستحوذ عليه وتقتسمه الطبقات المستغِلة. وموقعها الطبقي، (أي علاقاتها بوسائل الانتاج، ودورها في التنظيم المجتمعي للعمل)، هو خصوصا الذي يميزها عن طبقـات المجتمع الأخرى. وعلى خلاف هذه الطبقات الأخرى، لا يمكـن لطبقة المستغَلين أن تحقق خلاصها وتحررها عبر تحسيـــن أو إصلاح أوضاعها المادية المجتمعية، ولا عبر محاولة الصعود إلى مواقع طبقية مماثلة لمواقع الطبقات المستغِلة. فلكي تتحرر طبقـــة المستغَلين، فإنها تجد نفسها مجبرة على الاستيلاء على السلطة عبر ثورة مجتمعية، وعلى تغيير وتثوير مجمل علاقات الانتاج المجتمعية، وعلى تخليص المجتمع من أسس استغلال الانسان للانسان، ومن أسس انقســـام المجتمع إلى طبقات متصايرة ومتناحرة. فلا يمكن أن تكفي الحركة

النضالية النقابية (الاقتصادية) بوحدها لتهيئ طبقة المستغَلين للثورة المجتمعية. ويمكن لطبقة المستغَلين أن تكون في هذه الفترة أو تلك ضعيفة، أو جاهلة، أو منقسمة، أو مساندة لقوى سياسية إنتهازية أو مستغِلة، لكن هذا الأمر لا يغيّر شيئا في جوهر موقعها في علاقات الانتاج، وفي جوهر دورها الاستراتيجي في الثورة المجتمعية.

ولا تستطيع طبقة المستغَلين في إطار النظام المجتمعي الرسمالي توفير قوت عيشها الا من خلال بيع قوة عملها. لأنها منزوعة من وسائل الإنتاج، ومحرومة من المشاركة في التحكّم فيها. وكونها هي أساسا الطبقة التي تعاني مباشرة من الاستغلال الرسمالي، يؤهلها أكثر من غيرها لخوض النضال الثوري من أجل تحرير المجتمع من أسس الاستغلال، وذلك عبر ثورة مجتمعية تقيم استيلاء المنتجين المباشرين وتحكّمهم في وسائل الانتاج. وعلى خلاف المستغِلين أو المتحكمين في وسائل الإنتاج، ليس لطبقة المستغَلين ما تفقده في الثورة سوى الأغلال التي تكبّلها. ويُسهّل تنظيم المستغَلين بأعداد كبيرة نسبيا في وحدات الإنتاج (من معامل ومصانع ومناجم ومركبات صناعية إلى آخره...)، يُسهّل تعبئتها وتوعيتها وتنظيمها وتثويرها. وتجعل حدّة الاستغلال، وفظاعة الاضطهاد، طبقة المستغَلين في تناقض متواصل مع طبقات المستغِلين. ويتجلى هذا التناقض في مقاومة أو صراع طبقة المستغَلين ضد طبقات المستغِلين. وما لم تعمل طبقة المستغَلين كفاعل واع، منظّم، موحّد، حازم، ومكافح، فإن تحررها وتحرر طبقات الشعب الأخرى، لن يتحقق لا بشكل عفوي، ولا تدريجي، ولا تلقائي.

ويشكّل النضال النقابي الثوري بالنسبة لطبقة المستغَلين الخطوات الأولى على طريق الثورة المجتمعية. فالإضراب النقابي (ذو الأبعاد الثورية) يعلم المستغَلين إمكانية وضرورة وحدة المستغَلين في صراعهم ضد المستغِلين، وضد الحكومة أو الدولة التي تستغلهم وتضطهدهم. لكن سقوط طبقة المستغَلين في التركيز، أو في الاقتصار، على النضال النقابي (الذي يبقى في جوهره إصلاحيا) من أجل انتزاع مكاسب إصلاحية، يشكل هو أيضا خطرا من أخطر الانحرافات التي تقضي على طموحات طبقة

المستغلين في التحرر من نظام الاستغلال الرسمالي. فالتنازلات المادية الجزئية التي تقدمها طبقات المستغلين، والتأطير الفكري والتنظيمي والسياسي الذي تؤطر به المستغلين، يجعلهم يتوهمون أن نظام الاستغلال الرسمالي القائم، هو نظام «طبيعي»، أبدي، يستحيل استبداله بنظام مجتمعي مخالف متحرر من الاستغلال والاضطهاد. فهذا الانحراف النقابي الاصلاحي يُبقي طبقة المستغلين مستغلة، مضطهدة، جاهلة، ومحافظة. وليس للنضال النقابي، مهما عظم شأنه، ليس له من آفاق سوى تحسين وصيانة نظام الاستغلال والاضطهاد. فالنضال النقابي لا يصبح فعلا في صالح المستغلين، وفي صالح عموم الشعب نحو التحرر، إلا حينما يكون وسيلة من ضمن وسائل التعاية والتنظيم والتعبئة والكفاح في إطار استراتيجية ثورية تهدف إلى التحرر من النظام الرسمالي المبني على أساس الاستغلال والاضطهاد، وذلك بواسطة ثورة جماهيرية منظمة، وتعويضه بنظام لا مكان فيه للاستغلال والاضطهاد. فالإضراب العام، والانتفاضة الشاملة للشعب المكافح، هما اللذان مكّنا في التجارب التاريخية السابقة طبقة المستغلين وعموم الشعب من حسم التناقض الرئيسي المجتمعي لصالحهم.

ورغم زوال الاستعمار المباشر (الفرنسي من المغرب في 1956)، فإن الامبريالية العالمية (وخاصة منها الفرنسية) قد استحوذت على اقتصاد البلاد، ودمجت معظمه في بنيات الرسمالية العالمية. وتستمد سيطرة الامبريالية داخل البلاد على طبقات المستغلين الذين ترتبط مصالحهم ورساميلهم برساميل الامبريالية. وبدون هذا الارتباط تصبح، سواء سيطرة الامبريالية (من الخارج)، أم سيادة طبقة المستغلين الكبار (من الداخل)، تُصبح متضررة ومهددة بالسقوط.

ورغم تواجد أنماط إنتاج مختلفة داخل مجتمعنا الراهن، فإن نمط الانتاج الرسمالي قد أصبح سائدا داخلها. بينما تغدو بقايا أنماط الانتاج شبه- الإقطاعي أو ماقبل الرسمالي محكومة على المدى الطويل بالتقلص النسبي إلى حد الزوال.

وعلى مرّ عشرات السنين الحديثة الماضية، لم تستطع طبقة المستغلين الكبار التبعية للامبريالية، (ولا حتى مجموعات

المستغلين الوطنيين غير التبعيين) ،أن تحقق لا الاستقلال الوطني الشمولي، ولا الدمقراطية السياسية ، ولا تنمية الرسمالية الوطنية (بالقدر الضروري المطلوب). وليس بإمكانها أن تحقق ذلك في المستقبل. وتبرز طبقة المستغلين (مع حلفائها الموضوعيين) كطبقة ثورية مؤهلة (أكثر من غيرها من الطبقات) لتحقيق هذه الأهداف الوطنية ، بالإضافة إلى كونها مؤهلة لتهيئ وبناء الاشتراكية ، وتشييد الوحدة القومية (العربية).

فطبقة المستغلين هي موضوعيا طبقة كادحة ، منتجة ، و مفصولة عن التملك أو التحكم في وسائل الانتاج. وهي كذلك مستغلة ، مسودة ، ومضطهدة . وهي الطبقة المؤهلة أكثر من غيرها لخوض وقيادة التغيير المجتمعي الثوري. ودورها هذا في هته الثورة ينبع من موقعها في علاقات الانتاج المجتمعية ، وليس من درجة فقرها أو من عددها الكمي . وكون مستوى وعيها وتنظيمها وفعلها في الصراع الطبقي قد ظل داخل مجتمعنا ضعيفا خلال تاريخنا الحديث ، لا يلغي تأهيلها المذكور هذا . فقبل تضافر ونضج الشروط الموضوعية (الموقع الطبقي ، الوضع الداخلي والعالمي) والذاتية (الوعي والتنظيم)، لا تستطيع طبقة المستغلين النهوض بدورها الثوري.

وبالنسبة للقوى السياسية الثورية ، لا يصح حصر خوض العمل السياسي الثوري وسط طبقة المستغلين فقط. فالجماهير التي ستشارك في خوض التثوير المجتمعي (سواء داخل المدينة أم في البادية)، لن تقتصر على طبقة المستغلين . بل إن جماهير واسعة من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، بالإضافة إلى مجموعات لا يستهان بها من المستغلين الصغار ، ستشارك هي كذلك بحماس في خوض جزء هام من الثورة. فلا بد بالتالي من مدّ العمل السياسي الثوري إليها ،وتهييئها للمشاركة في الثورة بالوسائل والأساليب الملائمة ، مثل نشر الدعاية الثورية وتعليمهم ، وبناء الاطارات التنظيمية المتنوعة الممكنة ، وإشراكها في أكثر ما يمكن من الحركات النضالية التي تظهر داخل المجتمع.

وقد أكدت الماركسية أن : « تحرر الطبقة العاملة ، ينبغي أن

يكون من فعل الطبقة العاملة نفسها »(٤٩). فلا أحد يمكن أن ينوب عن الطبقة العاملة إلا بُجاز تحررها. أما بالنسبة للطبقات الأخرى، فإن الأمر يختلف شيئا ما. حيث أن كل طبقة من هذه الطبقات الأخرى (غير الطبقة العاملة)، لا تقدر بمفردها لا على تحرير نفسها، ولا على تحرير غيرها. وتطرح أيضا الماركسية أن تحرر الطبقة العاملة مشروط بعملها في نفس الوقت على تحرير سائر طبقات المجتمع. فقد أكد مثلا إنجلس: «أن هذا الصراع [أي الصراع بين الطبقات المستغَلة والطبقات المستغِلة] بلغ اليوم مرحلة لا يمكن فيها للطبقة المستغَلة والمضطهدة (أي البروليتاريا) أن تحرر نفسها من الطبقة التي تستغلها وتضطهدها (أي البرجوازية) إذا لم تحرر في نفس الوقت وإلى الأبد المجتمع بكامله من الاستغلال والاضطهاد، ومن صراع الطبقات »(٥٠). ويمكن أن نعمّم، فنقول أن أية طبقة من طبقات المجتمع لا تستطيع أن تحقّق فعلا تحررها خارج ضرورة تحرر سائر طبقات المجتمع. ويمكن أن نستنتج ممّا سبق، أنه على خلاف الطبقة العاملة، فإن تحرر أية طبقة من الطبقات الأخرى سينتج عن الفعل التحرري للطبقة العاملة، وكذلك عن الفعل الخاص لهذه الطبقة المعنية (سواء كان هذا الفعل الخاص من الناحية التحررية إيجابيا أم سلبيا). أي أن الطبقة العاملة لا تنوب عن الطبقات الأخرى لتحقيق تحررها، ولكنها تساهم بدور أساسي فيه. ويمكن أن نضيف أن أية طبقة من الطبقات الأخرى تساهم هي أيضا، في خضم الصراع الطبقي، إما بشكل إيجابي مساعد (مثلما تفعل ذلك طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، وطبقة المستغِلين الصغار)، وإما بشكل سلبي معرقل، يتحول لاحقا هو أيضا إلى نقيض مساعد (مثلما يمكن أن تفعل ذلك طبقة المستغِلين المتوسطين)، في إنضاج ظروف تحرر الطبقة العاملة، وبالتالي تحرر سائر المجتمع. ولكي تكون الثورة المجتمعية ممكنة التحقيق، ينبغي أن تجسد الطبقة الثورية التي تقودها، في نظر مجمل الطبقات الشعبية الأخرى، نموذجا حيا لطموحاتها نحو العدل والمساواة والتحرر.

* *

ويجب الانتباه لكي لا ننسى فهم الدور القيادي في الثورة الذي

تحظى به طبقة المستغَلين. فكون طبقة المستغَلين هي الطبقة المؤهلة لقيادة الثورة، لا يعني بأن المستغَلين وحدهم مؤهلين لخوض النضال الثوري. بل إن مجمل أفراد وطبقات الشعب مؤهلين للمشاركة في خوض الثورة. ولو أن هذا التأهيل فيه تفاوت من طبقة لأخرى، ومن فئة أو مجموعة لأخرى داخل كل طبقة على حدة. بل إن مسيرة الثورة ستتعرض للإنتكاسات والفشلات في حالة إذا ما إنحصر النضال الثوري في طبقة المستغَلين وحدها ولم يتسع ليشمل أيضا مشاركة طبقات الشعب الأخرى. فعندما ننظر الى التجربة الثورية للشعب بالمغرب إبان مقاومة غزو الاستعمار مثلا بين قرابة 1900-1934، نجد أن جماهير الفلاحين والحرفيين (ونسبة هامة منهم هي من طبقة المستغَلين، ومن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، ومن طبقة المستغِلين الصغار) قاموا بدور بارز. ونجد ظاهرة مماثلة خلال التجربة الثورية في «الريف» (بين 1921 - 1926) تحت قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي. وفي التجربة الثورية «للمقاومة» و «جيش التحرير» بالمغرب (بين 1953 و 1956)، نجد كذلك أن مجموعات هامة من طبقة المستغَلين، ومن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، هي على العموم التي خاضت بالملموس الكفاح المسلح ضد الاستعمار وعملاءه المحليين. كما أن مجمل الحركات النضالية والثورية التي وقعت داخل البلاد بعد «الاستقلال» (في سنة 1956)، كانت على العموم من فعل مجموعات من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، ومن طبقة المستغَلين. وفي مجمل الثورات الحديثة الناجحة عبر العالم، مثلما حدث في روسيا (1917)، أو في الصين (1949)، أو الفتنام (1975)، أو في كوبا (1959)، أو في نيكاراغوا (1979)، أو ما شابهها، نلاحظ أن مستوى نمو الرسمالية، والحجم النسبي لطبقة المستغَلين (بشكل رسمالي) فيها، كانا ضعيفين بالمقارنة مع مثيليهما في البلدان الرسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية أو في أمريكا الشمالية. حيث كانت هذه الأخيرة في البداية هي المؤهلة نظريا لاحتضان الثورة. لكن الثورة كانت تحدث في مجتمعات أخرى أقل تطورا. وذلك لأن هذه

المجتمعات المعنية كانت في عهد الإمبريالية العالمية هي بالضبط « الحلقات الضعيفة » عبر العالم . وهي التي اختمرت وتوفرت فيها شروط موضوعية و ذاتية كافية نسبيا لإنفجار تلك الثورات (الوطنية الدمقراطية الشعبية أو الاشتراكية) ، ولإنتصارها في الإطاحة بسيطرة الطبقات السائدة القديمة المهترءة . وفي مجمل الثورات الحديثة ، نلاحظ أن مشاركة نسبة كبيرة من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون في خوض الثورة ، إكتست أهمية كبيرة أو حاسمة في دعم طبقة المستغَلين في خوض ولإنجاح هذه الثورات المعنية . ويمكن القول أنه لو ظلت غالبية طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون خلال هذه الثورات المعنية مجندة في معسكر الثورة المضادة ، لما نجحت هذه الثورات .

ففي مجمل المستعمرات القديمة ، والتي أصبحت فيما بعد « استقلالها » تبعية للإمبريالية ، نجد أن طبقة المستغَلين (بشكل رسمالي) طبقة ضعيفة نسبيا في حجمها ، وذلك في إرتباط بضعف نمو الرسمالية داخل هذه البلدان المعنية . كما نجد فيها أيضا أن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون طبقة ضخمة في حجمها النسبي بالمقارنة مع العدد الاجمالي لسكان البلاد المعنية . وطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون هي على العموم الأقرب في نمط عيشها وفي معاناتها إلى طبقة المستغَلين .

ومن خاصيات بعض المجتمعات المسودة التبعية للإمبريالية ، نجد أن نسبة السكان المدينيين فيها ترتفع بسرعة كبيرة ، وذلك على حساب نسبة السكان الذين يعيشون بالبادية . (فبالمغرب مثلا ، كانت في سنة 1960 نسبة السكان بالمدن تبلغ قرابة 29 % ونسبة السكان بالبوادي 71 % . بينما في سنة 1982 ، بلغت نسبة السكان بالمدن 43 % ، وبالبوادي 57 %). بل قد تنمو نسبة السكان بالمدن حتى تصبح أغلبية متعاظمة ، وذلك دون أن يوازي بالضرورة هذه الظاهرة نمو مماثل في الحجم النسبي للإنتاج الرسمالي الصناعي على حساب الحجم النسبي للإنتاج الفلاحي . (فحسب إحصائيات الدولة ، كانت بالمغرب في سنة 1960 نسبة الأنشطة

الاقتصادية الأولية (activité primaire)، وأبرزها الفلاحة، تبلغ تقريبا 30,2 % من الانتاج الداخلي الخام ، و نسبة الانتاج الصناعي تبلغ تقريبا 14,1 % من الانتاج الداخلي الخام ، ونسبة الانشطة الاقتصادية الثانية (activité secondaire) (أي الصناعة بالاضافه الى المعادن والطاقة والماء والبناء والاشغال العمومية) تبلغ تقريبا 27,5% من الانتاج الداخلي الخام، وفي سنة 1982 ، بلغت بالترتيب هذه النسب الثلاثة : 14,1% ، و 19,9 % ، و 33,4 %). وبشكل مواز ، تتكاثر وتتضخم الأنشطة الخدماتية (tertiaire) بشكل عشوائي ، بل طفيلي (42,8 % سنة 1960 ، و 52,5 % سنة 1982). هذا بالاضافة الى أن التبعية للإمبريالية(بين سنتي 1960 و 1982) تزداد تعمقا وتفاقما .

فيلاحظ بشكل عام داخل مجمل المجتمعات المعاصرة المندمجة في النظام الرسمالي العالمي ، انخفاض نسبي في عدد العاملين في الفلاحة ، وتزايد نسبي في عدد العاملين في الصناعة ، وكذلك وعلى الخصوص عدد العاملين في « الخدمات » . لكن مهما ضعف عدد العاملين في الفلاحة ، ومهما إزداد العدد النسبي لأصحاب « الياقات البيضاء » ، فإن طبقة المستَغَلين ستبقى تاريخيا مؤهلة لإحداث تغيير النظام المجتمعي إذا هي إنتفضت وعرفت كيف تصل إلى السلطة بهدف تحرير المجتمع من أسس الاستغلال والاضطهاد . و موقع طبقة المستَغَلين في عملية الانتاج المجتمعي هو أساسا الذي يؤهلها لذلك . وقد تكون حاليا طبقة المستَغَلين غير مدركة لإمكانية حدوث هذا التغيير ، ولا لكونه في مصلحة مجمل المجتمع . لكنها هي الطبقة المؤهلة لفهم ذلك ، وللتضحية من أجل تحقيقه .

ومن زاوية استراتيجية التغيير المجتمعي ، ينبغي على طبقة المستَغَلين أن تبني في خضم النضال الثوري تحالفات طبقية ثورية مع طبقات الشعب الأخرى . ومن المفروض على طبقة المستَغَلين أن لا تكتفي بعقد تحالفها الإستراتيجي مع جزء فقط من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغَلون . فلا يصح مثلا أن يقتصر تحالفها الاستراتيجي على جماهير الفلاحين في

البادية . بل من اللازم أن يمتد أيضا تحالفها إلى أحياء طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون الموجودة داخل المدن . وتؤكّد تجارب الثورات الحديثة عبر العالم أن كفاحية وتضحيات جماهير الفلاحين خلال الثورة المجتمعية (الوطنية الديمقراطية الشعبية) غالبا ما تفوق في حجمها وعطائها وفعاليتها كفاحية وتضحيات المجموعات الأخرى من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون. كما تفوق أيضا المساهمة النضالية لطبقة المستغِلين الصغار. وحينما ستنجح القوى الثورية في توعية وتنظيم وتعبئة جماهير الفلاحين، فإن دور هذه الجماهير في الثورة سيصبح ذو أهمية كبيرة . وبدون كسب وتثوير وتعبئة مختلف مجموعات طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون ، سواء منها الموجودة بالبوادي (وأهمها جماهير الفلاحين) ، أم الموجودة داخل المدن ، فإن طبقة المستغَلين وقواها السياسية الثورية لن تستطيع التقدم كثيرا نحو هدف إحداث التغيير المجتمعي.

وقد كان من بين أسباب إنتصار بعض الأنظمة الاستبدادية (مثل الفاشية في إيطاليا (1922)، وفي ألمانيا (1933)) ، تفريط طبقة المستغَلين و حزبها السياسي في الإرتباط والتحالف الثوري الاستراتيجي مع طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون من جهة ، ومن جهة أخرى مع طبقة المستغِلين الصغار. فتفريط طبقة المستغَلين وحزبها السياسي في تشييد التحالف الإستراتيجي الثوري مع طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، ومع طبقة المستغِلين الصغار، يمكن أن يسهّل كثيرا على طبقة المستغِلين الكبار استيلاءها على هاتين الطبقتين ، وتوظيفهما لإقامة شكل آخر من أشكال أنظمتها الاستبدادية . فلا بد لطبقة المستغَلين من تشييد تحالفها الإستراتيجي الثوري مع طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، ومع المجموعات الثورية من طبقة المستغِلين الصغار. (وقد طرحنا هنا فقط "مجموعات" من طبقة المستغِلين الصغار، وليس طبقة المستغِلين الصغار كلها ، لأنه ستوجد دائما نسبة محددة من هذه الطبقة تتميّز برجعيتها أو عدائها للثورة) . وينبغي على طبقة المستغَلين أن تجعل من نفسها قطب الثورة الذي يستقطب حوله الأغلبية

الكبرى من جماهير الشعب. الشيء الذي يتطلب من برنامجها السياسي الاستراتيجي (في مجال تغيير وتثوير المجتمع) أن يشمل وأن يضمن المصالح والمطامح الأساسية للطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، وكذلك للمجموعات الثورية من طبقة المستغلين الصغار ، ومن طبقة المستغلين المتوسطين . وبقدر ما ستتقدم طبقة المستغلين في تشييد تحالفها الاستراتيجي الثوري مع طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، ومع المجموعات الثورية من طبقة المستغلين الصغار ، بقدر ما ستجد مجموعات هامة من طبقة المستغلين المتوسطين نفسها مقودة من حيث لا تحتسب إلى مساندة ضرورة التحرر الوطني ، أو على الأقل إلى عدم معاداته.

* *

ومن زاوية استراتيجية التغيير المجتمعي ، فإن طبقة المستغلين مضطرة للعمل بدون كلل لكسب سند أكبر جزء ممكن من مجموعات المستغلين المتوسطين الوطنيين[23]. وإذا كانت مجموعات المستغلين المتوسطين الوطنيين لا تستطيع الإستغناء عن دور طبقة المستغلين في مجال تغليب الثورة (الوطنية الدمقراطية)، وتشييد الإستقلال الوطني، وتحقيق تنمية قوى الإنتاج ، فإن طبقة المستغلين قادرة في هذا المجال على أن تستغني عن سند طبقة المستغلين المتوسطين الوطنيين إذا دعت الضرورة القصوى لذلك. لكن اللجوء إلى هذا الاستغناء لا يصح أن يكون واردا إلا عندما تفرضه الضرورة القصوى (التي قد تتعلق مثلا بإنقعاد وجود الثورة المجتمعية وضمان استمرارها) . فمهام الثورة الجسيمة ، وكذلك الأخطار التي تتربّصها باستمرار، تفرض على طبقة المستغلين (وعلى قواها السياسية الثورية) أن لا تتهاون في كسب مشاركة ، أو دعم، أو سند ، وفي أسوء الأحوال حياد ، كل طرف لا يدخل ضمن العدو الرئيسي المرحلي. لأن تحقيق هدف الخلاص من سيطرة طبقة المستغلين الكبار التبعية ، وهدف تشييد الاستقلال الوطني (السياسي والاقتصادي والثقافي) وهدف إرساء أسس البناء الإشتراكي، يتوقف

على عزل العدو الطبقي الرئيسي المرحلي ، وتوسيع معسكر الثورة ليشمل أوسع أغلبية ممكنة من الجماهير [24].

* *

وتتعرض يوميا عناصر طبقة المستغَلين للاستغلال الرسمالي. لكن نسبة هامة من العمال المستغَلين لا ترى بعد هذا الاستغلال بعين موضوعية ، فما دامت إيديولوجية طبقات المستغِلين قوية التأثير داخل صفوف طبقة المستغَلين ، فان الكادح المستغَل سيرى في الأجرة تعويضا أو ثمنا عادلا مقابل العمل الذي يبذله. وذلك خاصة حينما يكون هذا الكادح محاطا بجيش دائم من العاطلين. فلا يمكن ولا يصح أن ننتظر أو أن نطالب من العامل الذي لا يعي ولا يتلمّس آلية الاستغلال الرسمالي (على مستوى العمل وعلى مستوى المجتمع) أن يتجاوز في نضاله وفي طموحه حدود العمل النقابي الاصلاحي. ولا يمكن ولا يصح كذلك أن ننتظر أو أن نطالب من طبقة المستغَلين أن تخوض نضالا ثوريا في غياب التوعية السياسية الثورية الواسعة. كما أن التوعية السياسية الثورية نفسها تتوقف على وجود بنيان تنظيمي سياسي ثوري لكي تصبح قابلة للنشر وللتطبيق. ويمكن أن نقول بأسلوب تصويري ، أن عربة الثورة تحتاج بالضرورة الى ثلاثة عجلات أساسية على الأقل لكي تستطيع التقدم نحو الانتصار، وهي ، أولا : النظرية الثورية الملائمة والسديدة والتوعية السياسية العميقة والواسعة الإنتشار ؛ ثانيا : التنظيم الثوري المحكم والمنضبط والمتجذر في مجمل مناطق البلاد وفي مجمل فئات ومجموعات جماهير الشعب الكادح ؛ ثالثا : الممارسة النضالية الجماهيرية الثورية المهيئة جيدا والمطبقة بإتقان. وكلما وقع خلل في احدى هذه الركائز الثلاثة ، تصبح مسيرة الثورة المجتمعية معطلة ومهددة.

* *

و طبقة المستغَلين هي الطبقة التي تعاني مباشرة من التناقض الأساسي القائم داخل المجتمع. ورغم ذلك ، يمكن أن

تظهر طبقة المستغَلين في عدة فترات متخلفة ، بل أقل ثورية من طبقات أخرى. لكنها على المدى الطويل ، وخاصة حينما يتوفر شرطا الوعي والتنظيم الثوريين ، تبقى هي الطبقة المؤهلة موضوعيا لخوض الثورة وإنجاحها ، والذهاب فيها أبعد من أية طبقة أو فئة أخرى . فحينما تنهض طبقة المستغَلين ، فتخوض نضالا ثوريا متصاعدا ، وتجتذب إليها المثقفين والأطر الثوريين ، وتعمق وعيها الثوري ، وتشيّد تنظيمها الثوري ، تصبح مؤهلة وقادرة على خوض الكفاح الثوري ، وعلى قيادة الثورة ، وتحقيق الخلاص من النظام الرسمالي الاستغلالي القائم في المجتمع . وهذا الدور يفرض على طبقة المستغَلين أن تحرص دائما على صيانة استقلالها السياسي والتنظيمي والبرنامجي تجاه طبقات المجتمع الأخرى . فيطرح بالتالي على حزب الثورة ، حزب طبقة المستغَلين أن يصون استقلاله السياسي والنظري والتنظيمي والبرنامجي عن كل الأحزاب السياسية الإستغلالية والإصلاحية والانتهازية ، وبشكل عام عن كل القوى السياسية التي لا تكافح ضد النظام الرسمالي المجتمعي الطبقي الاستغلالي القائم .

* *

الدور الطليعي للطبقة العاملة في الثورة المجتمعية ؟ هذا الأمر لم يعد بديهيا لدى بعض المناضلين الماركسيين القدامى ! فقد ظهرت في فرنسا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات (من هذا القرن الـ ٢٠) موجة عامة من الردة عن الماركسية وعن الثورة في أوساط المثقفين الثوريين الماركسيين . وقد شن بعضهم حملة فكرية ضد الماركسية ، وخاصة ضد مبادئ محدّدة فيها . ومنها مثلا « المهمة التاريخية للطبقة العاملة »، و « دكتاتورية البروليتاريا »، و « الدور الطلائعي لحزب الطبقة العاملة » ... أما الأستاذ الجامعي والمفكر الماركسي شارل بطلهايم (Charles Bettelheim) ، فإنه قد إلتحق بهذه الحركة التراجعية بشكل غير متوقع . فقد إنشغل في البداية في كتابة كتاب ضخم في ثلاثة أجزاء («الصراع الطبقي في الإتحاد السوفياتي»، منشورات Maspero - Seuil ، 1982). وحاول فيه ليس

فقط نقد ومكافحة التحريفية (أو الإنحراف) عن الثورة وعن الاشتراكية السائدة في الاتحاد السوفياتي، بل حاول أيضا فهم وتفسير كيف نشأت وتطورت هذه التحريفية. وتجدر الإشارة إلى أن اجتهاده النقدي في الجزئين 1 و2 كان على العموم هاما، مفيدا، وإيجابيا. ولما صدر الجزء 3، جاء مخالفا بشكل كيفي للجزئين الأولين، سواء في المنهج، أم في المراجع، والتقييمات، و الاستنتاجات. واعتبر ش. بطلهايم أن ثورة 1917 في روسيا هي مجرد «ثورة رأسمالية»[25]. وأكّد أن ما حققته هذه الثورة، ليس شيئا آخر سوى «الرسمالية الاحتكارية للدولة»[26]. ولا يمكن هنا فيما يخص أطروحات ش. بطلهايم سوى الإشارة إلى نقطة واحدة، هي دور الطبقة العاملة و حزبها الثوري في تغيير المجتمع. فقد طرح ش. بطلهايم: «نتيجة لتكرار نفس النوع من النمو في كل البلدان التي إتخذ فيها حزب قيادي "البلشفية" كمرشد لعمله (وهذا يرجع إلى اعتبار أن هذه التصورات كان لها مفعول تاريخي هائل، وذلك على عكس ما كنت أعتقده في 1974)، أعتقد اليوم أنه ينبغي أن نعطي دورا تاريخيا حاسما إلى بعض التصورات البلشفية: «المهمة التاريخية للبروليتاريا و حزبها»»[27]. و يعتقد ش. بطلهايم إذن هنا أن أحد الأسباب أو الأسس «الحاسمة» لظهور التحريفية يوجد في التصور البلشفي (والذي هو تصور ماركسي قبل أن يكون بلشفيا) «للمهمة التاريخية للبروليتاريا وحزبها». وفي المجلة الباريسية "إنحيازات" (Partis Pris)، عبر ش. بطلهايم في رسالة شخصية قصيرة جدا عن تشجيعه ومساندته لتيار هذه المجلة الذي يدعو لمراجعة مبادئ الماركسية. وطرح ضمن رسالته: «كان الفضل يرجع لماركس الذي حلل الكون لإدراك القوى المجتمعية التي تميل موضوعيا للعمل من أجل تحرر فعلي للإنسان. وأعتقد أن إحدى أخطاءه هي أنه طرح بشكل مسبّق أطروحة تؤكّد أن هذه القوة هي البروليتاريا، والبروليتاريا وحدها. وهذه الأطروحة هي أولا أطروحة فلسفية. فهي تؤكد أن للبروليتاريا موهبة ثورية. وقد منهجَ ك. ماركس هذه الأطروحة في سنة 1842 في مساهمته في

نقد القانون لدى هيكل ، حينما كتب أن البروليتاريا هي فلك « une sphère » من المجتمع « لها طابع كوني ينبع من معاناتها الكونية ، وهي لا تطالب بحق خاص ، لأن الظلم المرتكب ضدها ليس ظلما خاصا ، ولكنه الظلم المطلق ». وأضاف ك. ماركس « ولا يمكن لهذا الفلك (sphère) أن يتحرر (s'émanciper) دون أن يتحرر من جميع أفلاك المجتمع ، ودون أن يُحرر بالتالي كل هذه الأفلاك ». هذه أطروحة فلسفية تستعمل ألفاظ (catégories) الحق والظلم ، ولكنها لا تستطيع أن تثبت وجود موهبة تاريخية (vocation historique) للبروليتاريا ... وكما طرح جان ترسي (J. Terce) في العدد 13 من مجلة "إنحيازات" ، يحق لنا أن نتكلم عن الثورة البروليتارية ك « وهم محافظ » (mythe conservateur) ، ويحق لنا أن نقول أنه « إذا لا قدّر الحركة كل هذه الاخفاقات [يقصد إخفاق البلدان الاشتراكية] ، فذلك لأنه يوجد شيء ما خاطئ في جذور المشروع ». (28) . ففي هذه الرسالة المفتوحة أيضا ، يشكك ويشكك ، ش . بطلهايم في الدور الثوري الطليعي للطبقة العاملة في الثورة . والجدير بالذكر أن ش . بطلهايم لم يعلّل إتهامه هذا ، فهو لم يحدد المنطلقات الملموسة التي إنطلق منها لكي يشك في صحة هذا المبدأ بالذات . والجدير بالملاحظة أيضا أن ش . بطلهايم حينما بحث الأسباب أو الأسس الأساسية للتحريفية في الإتحاد السوفياتي ، فإنه ذهب إلى اتهام فكرة « المهمة (mission) الثورية الطليعية للطبقة العاملة وحزبها الثوري في الثورة » ، ولكنه لم يتهم بشكل واضح ومعلل الدور التاريخي الملموس الذي قامت به فعلا الطبقة العاملة في الثورة (في الاتحاد السوفياتي) . فحتى في كتابه الضخم عن الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي ، إعترف ش . بطلهايم أن الثورة قضت في الاتحاد السوفياتي على البرجوازية الكبيرة وعلى البرجوازية المتوسطة (29) . ولكنه في نفس الوقت ظل منذ بداية الكتاب حتى نهايته يعتبر ويصوّر الطبقة العاملة ك : « مفعول به » ، مظلوم ، ومقهور ، ومبعد عن السلطة . فلو أثبت ش . بطلهايم من خلال تفحصه للصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي

أن الطبقة العاملة باستغلت الفكرة الماركسية - البلشفية المتعلقة «بالدور أو المهمة الثورية الطليعية للطبقة العاملة في الثورة» لكي تحتكر كل السلط وكل مراكز النفوذ، ولكي تحرّف الثورة من الاشتراكية الحقة نحو التحريفية والرسمالية، ولكي تضطهد وتستغل وتشرد وتقتل، إلى آخره، لو أثبت ش. بطلهايم ذلك، لأمكن تفهّم إتهامه للأطروحة الماركسية حول دور الطبقة العاملة في الثورة. لكن ما صوره بتفصيلات وافية (خاصة في الجزء الثالث من كتابه) هو عكس ذلك تماما. وإذا كانت العديد من الإنتقادات التي طرحها ش. بطلهايم صحيحة، فإن العديد الآخر منها، وخاصة ذلك الذي أورده في الجزء الثالث من كتابه، مبالغ فيه إلى حد أنه خاطئ. وإنه لمن المثالي أن يطالب ش. بطلهايم النظام القائم في الاتحاد السوفياتي بعد جيل واحد من قيام الثورة أن يحقق الإشتراكية وأن «يمحو كليا من المجتمع علاقات السيادة والاستغلال»(35).

لنفترض الآن مع ش. بطلهايم أن الأطروحة الماركسية حول «الدور الثوري الطليعي للطبقة العاملة وحزبها في الثورة» أطروحة خاطئة. فهل في هذه الحالة، كل طبقة من طبقات المجتمع تقوم في الصراع الطبقي وفي الثورة بدور مساو أو مطابق للدور الذي تقوم به الطبقات الأخرى؟ لا! هذا أمر ينفيه التاريخ، وينفيه تطور الصراع الطبقي القائم داخل المجتمع. أولا لأن الطبقات تنقسم إلى طبقات سائدة وطبقات مسودة، إلى طبقات مستغِلة وطبقات مستَغَلة، إلى طبقات ثورية وطبقات مضادة للثورة. وثانيا، لأن الطبقات الثورية ذاتها، لا تقوم بنفس الدور في الصراع الطبقي، وبالتالي في الثورة المجتمعية نفسها. والاعتقاد المثالي بأن مختلف الطبقات الثورية تتساوى وتتطابق في دورها في تغيير وتثوير المجتمع، هو اعتقاد يتنافى مع المعطيات الملموسة للصراع الطبقي، ويتنافى مع التجارب التاريخية الملموسة للشعوب. فإذا اعترفنا واتفقنا على وجود اختلاف وتفاوت فيما بين الأدوار (جمع دور) الملموسة التي تقوم بها مختلف الطبقات الثورية، فما هي في هذه الحالة الطبقة الأكثر ثورية، أو الطبقة الطليعية من بين الطبقات الثورية؟ هذا سؤال مطروح وأساسي. لماذا؟ لأنه اذا كنا نريد فعلا تهيىء

وخوض الثورة المجتمعية ، فلا بد من تحديد استراتيجية ملائمة لإنجاز هذه الثورة . وهذه الاستراتيجية ستتغير جذريا وبالضرورة حسب الترتيب الذي نعترف به أو نضعه على مستوى دور مختلف الطبقات الثورية في الصراع الطبقي . ففي المرحلة الراهنة ، مرحلة سيادة الرسمالية على صعيد العالم ، مرحلة هيمنة الإمبريالية على أمم العالم ، مرحلة المرور من الرسمالية إلى الاشتراكية ، ما هي الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع ، ما هي الطبقة الطليعية ؟ هل هي البرجوازية المتوسطة ؟ هل هي البرجوازية الوطنية ؟ هل هي البرجوازية الصغيرة ؟ هل هي الطبقة العاملة ؟ هل هي البروليتاريا المشرّدة (lumpen - prolétariat) ؟ يظهر أن بث بطلهايم ، وكذلك أنصار أطروحات مجلة " انحيازات " (Partis Pris) لم يجيبوا على مثل هذه الأسئلة . وهذا أمر مفهوم . لأن هؤلاء المثقفين لا يهتمون بشكل جدي وملموس بتهيئ وخوض الثورة المجتمعية . وليس من الغريب أن نجد عبر العالم أن هذه القضايا محسومة بشكل واضح لدى حركات التحرر ، وذلك بالضبط لأنها منغمسة عمليا ويوميا في العمل الثوري . ولأنه في خضم الكفاح الثوري ، غالبا ما تكون عاقبة كل خطأ سياسي أو استراتيجي هي بكل بساطة الموت . بينما الأمر مخالف لدى المثقفين الذين يظلون بعيدين عن العمل الثوري الملموس والدؤوب . وليس من الغريب أن نلاحظ كذلك ، أنه بعد بضعة سنوات من رواج أطروحات مثل أطروحات مجلة " انحيازات " بفرنسا ، تحول فيها جل النشاط الثقافي الثوري الذي كان على العموم نشيطا وصبوعا وطليعيا في أوروبا الغربية ، فأصبح في قرابة الثمانينات شبه منعدم . بل ازدهرت محله الأفكار والتيارات اليمينية واليمينية المتطرفة والعنصرية والفاشية . كما أصبح كثير من الماركسيين القدامى المرتدين مرتزقة مجنّدين في خدمة البرجوازية الكبيرة الاحتكارية والامبريالية . ونحن نؤكد في المرحلة الراهنة ، أنه بشكل عام ، وعلى المدى الطويل ، أن الطبقة العاملة ، أو بمفهوم آخر ، أن طبقة المستغَلين ، مجمل المستغَلين (سواء كانوا عمالا في المصانع ، أم فلاحين فقراء في البادية ، إلى آخره) هي الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع . وهي

الطبقة المؤهلة كطبقة للقيام بدور طليعي وقيادي في الثـــورة المجتمعية . والثورة على كل حال ، هي ثورة المستَغلين المسودين ، ضد المستغلين السائدين، فكيف يمكـن الاعتماد في الثورة على طبقة أو طبقات أخرى غير طبقة المستَغلين المسودين ؟!

وحينما نطرح أن طبقة المستَغلين هي الطبقة الأكثر ثورية ، وهي المؤهلة للقيام بدور طلائعي وقيادي في الثورة المجتمعية ، فإننا لا نقصد بذلك أن باقي طبقات المجتمع لا تقوم بأي دور ثوري ، كما أننا لا نعني بذلك أن طبقة المستَغلين هي الطبقة الثورية الوحيـدة في المجتمع. كما أننا لا نطرح عبر ذلك أن طبقة المستَغلين تظل في كل لحظة ، وفي كل فترة من الصراع الطبقي مناضلة ، ثوريـــة ، واعية ، نشيطة ، وفعالة. فلم تكن طبقة المستَغلين موجـــودة وثورية إلا لأن هناك طبقات مستغلة ومضادة لأي تطوير لعلاقات الانتاج . ولم تكن طليعية إلا لأن هناك طبقات أخرى من الشعب ثورية نسبياً هي الأخرى (مثل طبقة الذين لا يستغلون ولا يستَغلون ، ومجموعات معينة من طبقة المستغلين الصغار) ، ولأن تحـــرر طبقة المستَغلين يستلزم تحرير سائر المجتمع . وكثيراً ما تكون طبقة المستَغلين (قبل الثورة) منحلة ، أو متخلفة ، أو نائمـــة ، إلى آخره. لكن حينما تتوفر بعض الشروط ، فتتحرك طبقة المستَغلين كطبقة لتحقيق مطامحها الثورية ، فإن تاريخ البشرية يفتح صفحات عهد جديد ومنجزات كيفية جد بدة .

وتثبت تجارب الثورات الحديثة عبر العالم أن إسنـــاد هذا الدور القيادي الطليعي لطبقة أخرى مثل البرجوازية الصغيرة (أو طبقة المستغلين الصغار) ، أو طبقة البرجوازية المتوسطـة الوطنية (أو المستغلين المتوسطين الوطنيين) ، يؤدي إلى فـشل الثورة ، وإلى مآسي مؤلمة على شكل أعداد كبيرة جدا مـــن الضحايا والخسارات .

ونعتقد أن ف.إ. لينين على حق حينما أكد أنه : «من الضروري أن توجد دكتاتورية إحدى الطبقات ، وهذا ليس فقـــط بالنسبة لكل مجتمع طبقي بشكل عام ، وليس فقط بالنسبة

للبروليتاريا الذي سيكون قد أطاح بسيادة البرجوازية ، ولكن أيضا بالنسبة لكل المرحلة التاريخية التي تفصل بين الرسمالية والمجتمع الخالي من الطبقات ، أي السيوعية » (التسطير من عند لينين) [31] . وذهب لينين إلى حدّ اعتبار أن : « الماركسي هو الشخص الذي يوسع اعترافه بالصراع الطبقي إلى الاعتراف بدكتاتورية البروليتاريا (...) هذا هو المحكّ الذي يجرّب عليه الفهم الحقيقي والاعتراف الفعلي بالماركسية » (التسطير من عند لينين) [31].

* *

يعارض بعض المثقفين (المتأثرين بالايديولوجية البرجوازية المنتشرة في أوروبا الغربية، خصوصا خلال فترة الثمانينات من القرن الـ ٢٠) ، يعارضون فكرة هيمنة طبقة المستغلين في مجتمع ما بعد الثورة . ويحاولون تبرير ذلك بانتقادات موجهة ضد ما آل إليه الاتحاد السوفياتي أو الصين الشعبية خلال الستينات أو السبعينات من انحرافات عن خط الثورة المجتمعية المتواصلة . لكن هذا الطرح لا يدرك ثلاثة أشياء :

أولها ، أن الثورة المجتمعية هي الإطاحة بواسطة عنف جماهيري منظم بدكتاتورية أقلية مستغلة ومستبدة من السكان ، وتعويضها بهيمنة أغلبية شعبية ودمقراطية من السكان الكادحين . وأن فقدان أو غياب هيمنة طبقة المستغلين في مجتمعات ما بعد الثورة ، هو بالضبط الذي يسهّل أو يسوق إلى تلك الإنحرافات السياسية .

وثانيها ، أن من يرفض هيمنة طبقة المستغلين بعد الثورة ، يقبل بالضرورة بهيمنة طبقة أخرى محلّها . لأنه لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد مجتمع طبقي ، تكون فيه جميع الطبقات متساوية فيما بينها إلى درجة أن أية واحدة منها لا تسيطر ولا تهيمن على الطبقات الأخرى . بل إن وجود طبقات متمايزة داخل المجتمع ، هو تعبير ملموس على وجود تفاوتات وتناقضات ، وعدم توازن فيما بين طبقات هذا المجتمع . حيث تنقسم طبقات المجتمع إلى طبقات سائدة و طبقات مسودة . ومن بين الطبقات السائدة ، تكون طبقة محددة مهيمنة على مجمل المجتمع ، بما فيه على الطبقات أو الفئات الطبقية الأخرى السائدة . ولأن التوازن والوحدة ، هما أشياء نسبية ، مؤقتة ، عابرة ، بينما عدم التوازن ، والتناقض ،

هما السائدان والمتواصلان[32]. وإن هيمنة طبقة المستغلين هي الوليد أو الخلف الثوري الموضوعي ، وفي نفس الوقت ، النقيض ، لدكتاتورية طبقة المستغلين (الكبار) . وقد كتب ف.إ. لينين عن دكتاتورية البروليتاريا : « أن الجانب المشترك بين دكتاتورية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا ، هو أنهما معا تفرضهما الحاجة إلى تكسير مقاومة الطبقة التي تفقد السيطرة السياسية ، وذلك بواسطة العنف . وما يميّز دكتاتورية البرجوازية عن دكتاتورية البروليتاريا ، هو أن دكتاتورية البرجوازية هي قمع أقلية بواسطة العنف لمقاومة الأغلبية العظمى من الشعب . ودكتاتورية البروليتاريا ، على عكس ذلك هي قمع مقاومة المستغلين بواسطة العنف ، وهم أقلية من السكان . الشيء الذي يجب أن يؤدي إلى توسيع هائل لم يسبق له مثيل للحريات الديمقراطية لصالح الطبقات الشعبية الكادحة . لكن أساس دكتاتورية البروليتاريا ، ليس هو العنف وحده ، ولا هو العنف بشكل رئيسي . إن الميزة الأساسية لدكتاتورية البروليتاريا ، ترجع إلى تنظيم البروليتاريا ، وإلى انضباطها ، كطليعة وكقائد وحيد للكادحين ، تعمل من أجل تشييد الاشتراكية ، وإزالة أسس استغلال الانسان للإنسان ، وبالتالي إزالة انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية متمايزة »[33].

وثالثها ، أنه إذا لم تشيد طبقة المستغلين هيمنتها الطبقية عند نجاح الثورة ، فكيف يمكنها تغيير الرسمالية وبناء الاشتراكية ، خاصة وأن طبقات المستغلين ستحارب وستقاوم بكل ما أوتيت من قوة ، وإلى آخر نفس ، الثورة ومشروعها الاشتراكي ؟! وإذا لم تفرض طبقة المستغلين هيمنتها على الطبقات المضادة للثورة ، فإن الرجعية المحلية بالداخل ، والرجعية العالمية بالخارج ، سيطيحان لامحالة بسلطتها الثورية في بضعة أيام . لكن حينما تستطيع فيما بعد طبقة المستغلين إتمام القضاء على نظام الاستغلال داخل المجتمع ، فتزيل أسس تمايز وتناقض الطبقات المجتمعية ، تزول هي نفسها كطبقة متميزة . آنذاك تزول الطبقات ، وتزول الحاجة لسيطرة أو هيمنة أية طبقة في المجتمع .

* *

وينبغي الانتباه إلى أن كون طبقة المستغَلين هي الطبقة المؤهلة كطبقة لقيادة الثورة المجتمعية المتواصلة ، لا ينفي إمكانية خطأ[34] أو انهزام أو تخاذل أو انحراف طبقة المستغَلين خلال فترة تاريخية محددة .

فقد حدث مرارا أن فرطت مثلا طبقة المستغَلين في السلطة لسبب من الأسباب ، فانتُزعت منها . وتلى ذلك ما كان متوقعا أن يحدث . والتصورات التي تعتبر وتصرح أن طبقة المستغَلين هي الطبقة الثورية الوحيدة ، وأنها ستظل دائما ثورية حتى النهاية ، ليست صحيحة . والواقع ينفي مثل هذه التصورات المثالية .

فوعي وفعل المستغَلين ، وبشكل عام تفاعلهم مع الصراع الطبقي يتفاوت ويختلف من مجموعة أو شريحة أو فئة طبقية مستغَلة إلى أخرى ، ومن فرد مستغل إلى آخر .

وداخل البيئة المجتمعية المتعددة الطبقات ، تتعرض باستمرار - ولو بتفاوت - الفئات والمجموعات والأفراد المكوّنين للطبقة المستغلين لتأثير طبقات المجتمع الأخرى .

وفعل طبقة المستغَلين في الصراع الطبقي له أساسه المادي ، وهو واقع طبقة المستغَلين الملموس في علاقات الانتاج القائمة ، ومدى معاناتها من الاستغلال والإضطهاد والتناقضات الطبقية ، وكذلك مدى وعيها بهذا الواقع ، ومدى تنظيمها من أجل تغييره .

لكن وعي وفعل طبقة المستغَلين لا يتطوران بالضرورة بشكل آلي ، وحتمي ، ومستقيم ، من النضال النقابي الى النضال السياسي ، ومن النضال السياسي إلى الإنتفاضة والثورة والاشتراكية ، والتقدم في مسيرة الثورة المجتمعية المتواصلة من انتصار إلى آخر . بل إن وعي وفعل طبقة المستغَلين يتطوّر ، فيمرّ من صعود وهبوط ، من تقدم وتأخّر .

وعندما يكون حزب طبقة المستغَلين في وضعية سيّئة ، فغالبا ما تعبر بدرجة أو بأخرى وضعيته هذه عن كون طبقة المستغَلين هي نفسها في وضعية سيّئة . وعندما لا تتطور طبقة المستغَلين على حزبها السياسي الثوري ، فإنها غالبا ما تكون في وضعية سيّئة كذلك . والتاريخ يدلنا على أن حزب طبقة المستغَلين

(في حالة وجوده) كان عبر العديد من البلدان يسقط أحيانا في أوضاع سيّئة . بل كثيرا ما تطور بين النمو والركوض ، وبين النجاح والفشل ، بين الصواب والخطأ ، إلى أحزه . فإذا كانت طبقة المستغلين قبل استيلائها على السلطة على العموم مسودة ، مستغلة ، مضطهدة ، محرومة ، جاهلة ، ومبعثرة ، فلا يوجد أي قانون يضمن لنا بأن طبقة المستغلين ستصبح وستظل بالضرورة - ومنذ ثورتها واستيلائها على السلطة - بلا نهاية ثورية ، قوية ، ناجحة ، صائبة ، واعية ، منظمة ، وموحدة ... بل الاحتمال الوارد هو أن طبقة المستغلين لن تكون أكثر مما صممت هي نفسها على أن تكون . ودور حزب طبقة المستغلين (الطبقي الثوري) باعتباره طليعة الثورة ، هو بالضبط أن يعمل باستمرار على بلورة وعيها وإرادتها الثوريين ، وأن ينظم فعلها الثوري . لكن هذا الحزب لا يقدر (ولا يطلب منه) أن ينوب عن طبقة المستغلين كطبقة في فعلها الثوري . بل إن حزب طبقة المستغلين يظل من جهته هو أيضا معرضا للتقدم والتأخر ، للوحدة والانقسام ، للصواب والخطأ ، ويظل محتاجا للإندماج بطبقة المستغلين ، وللتجاوب معها ، ومحتاجا للاستفادة من مراقبتها ومن تأثيرها الثوريين .

وميزة طبقة المستغلين بالمقارنة مع الطبقات الأخرى ، هي بالضبط أن موقعها في علاقات الانتاج يفرض أن تحررها كطبقة لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تحرر كل طبقات المجتمع ، أي عبر تحرير كل المجتمع من أسس الاستغلال والاضطهاد الطبقيين . وهذه هي بالضبط الميزة التي تحدّ مجال أخطاء أو انحرافات طبقة المستغلين ، وتحصرها في حدود أقل خطرا على المجتمع ، وذلك بالمقارنة مع مجال أخطاء وانحرافات الطبقات الأخرى . فكل طبقة من الطبقات الأخرى (غير طبقة المستغلين) ، لا تقدر كطبقة على خدمة مصالحها وتحقيق مطامحها إلا عبر الرفع من مستوى نفوذها السياسي ، وعبر الزيادة في حجم النصيب الذي تحصل عليه من فائض القيمة المجتمعي الإجمالي ، وعبر تقوية موقعها الطبقي تجاه الطبقات الأخرى . أي أنها لا تستطيع تحقيق مصالحها الطبقية إلا عبر الحفاظ على علاقات الاستغلال والإضطهاد

القائمة داخل النظام المجتمعي الطبقي القائم ، أو على الأكثر عبر تعديل شكل هذه العلاقات ، أو عبر تلطيف نهجها . فيمكن لهذه الطبقات الأخرى (غير طبقة المستغَلين) أن تغيّر شكل نظام الدولة المجتمعي القائم ، لكنها لا تقدر على، ولا ترغب في، تغيير جوهره الطبقي والاستغلالي. بينما طبقة المستَغَلين لا تستطيع ولا تريد التخلّص من كونها طبقة كادحة ومنتجة ، ولا تستطيع ولا ترغب على العموم في أن تتحول إلى طبقة مضطهِدة ومستغِلة . وتجد طبقة المستَغَلين أن خدمة مصالحها وتحقيق مطامحها يمرّ بالضرورة عبر تحررها من الاستغلال والاضطهاد . الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق هو أيضا إلا عبر تغيير طبيعة السلطة تغييرا جذريا في اتجاه الدمقراطية الشعبية الثورية ، وتغيير وتثوير علاقات الانتاج المجتمعية ، أي بالتالي عبر تحرير سائر المجتمع من مجمل أسس الاستغلال والاضطهاد الطبقيين ، وبالتالي عبر إزالة أسس إنقسام المجتمع إلى طبقات متميزة ومتناحرة .

* *

لقد استنتجت الماركسية من الصراع الطبقي الجاري في أوربا الغربية خلال القرن التاسع عشر أطروحة الدور الثوري الطليعي للطبقة العاملة داخل المجتمع . وفي البلدان غير المصنّعة ، اضطرت فيما بعد القيادات السياسية الثورية إلى التعامل بمرونة مع هذه الأطروحة . فاعتبرتها كثير من القيادات من ضمن المبادئ العامة المرشدة للعمل السياسي ، دون أن تحولها إلى قاعدة ميكانيكية، أو إلى هدف في حدّ ذاته . أما القيادات السياسية التي تعاملت داخل البلدان غير المصنّعة بشكل ميكانيكي مع هذه الأطروحة، فإنها لم تتقدم كثيرا .

ففي المجتمعات المسودة التبعية ، غير المصنعة أو القليلة التصنيع داخل ما يسمى بالعالم الثالث ، نلاحظ في عدد من الحالات تفاوتا نسبيا بين الدور النظري الثوري الطليعي المفترض في الطبقة العاملة ، وواقع دورها الفعلي في الصراع الطبقي الجاري . فالطبقة العاملة لا تتصرّف في جميع الأوقات كطبقة لذاتها ، فبالأحرى أن تتدخل في جميع الأوقات

بشكل ثوري طليعي في سيرورة الصراع الطبقي الجاري. و حينما تقوم هذه الطبقة العاملة بدور ثوري، فإنها لا تقوم به وحدها، بل إنها تقوم به في إطار حركة نضالية جماهيرية ثورية تشارك فيها نسبة هامة من فئات و طبقات الشعب المستغلة، المحرومة، أو المسودة. و حينما تقوم الطبقة العاملة بدور ثوري طليعي في الصراع الطبقي، فإن ثوريتها الطليعية لا تبرز إلا في إطار شروط مجتمعية وسياسية محددة، ولا تبرز إلا بالمقارنة مع الدور الثوري لباقي فئات و طبقات الشعب. فأطروحة الدور الثوري الطليعي للطبقة العاملة لا تعني أتوماتيكيا بأن هذه الطبقة العاملة هي دائما وأبدا ثورية وطليعية، وذلك بغض النظر عن مستوى تطور المجتمع المعني، وبغض النظر عن الظروف السياسية العامة القائمة في هذا المجتمع المحدد. فالطبقة العاملة لا توجد وحدها داخل المجتمع. كما أنها ليست بالضرورة طبقة خالصة و منسجمة. بالاضافة إلى أنها ليست دائما طبقة واسعة في حجمها، ومتمرّسة في تجاربها، وقوية في قدرة تدخّلها. و مفعول الطبقة العاملة، أو فعلها، لا يوجد بشكل خالص أو مستقل، بل إنه يتأثر ويتفاعل مع فعل الطبقات الأخرى المتواجدة و المتصارعة داخل المجتمع. و نفس الشيء قائم طبعا بالنسبة لكل طبقة من الطبقات الأخرى. أي أن فعل الطبقة العاملة هو في غالب الحالات، هو تفاعلها مع الطبقات الأخرى. فلا تكون الطبقة العاملة عموما ثورية إلا في تفاعلها (كطبقة قائمة لذاتها) مع باقي طبقات المجتمع. و حينما نتدخل الطبقة العاملة بشكل ثوري في الصراع الطبقي، نلاحظ أنها لا تستطيع القيام بهذا الدور أو الاستمرار فيه إلا إذا تواجدت شروط عامة موانية على صعيد المجتمع، منها مثلا المشاركة الفعالة لمجموعات وفئات هامة من الكادحين المستغلين غير الصناعيين، وكذلك من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون (وأحيانا حتى من طبقة المستغلين الصغار) في حركة شعبية ثورية واسعة. فهذا التفاوت النسبي بين أطروحة الدور النظري الثوري الطليعي للطبقة العاملة (أو طبقة المستغلين في إطار مفاهيمنا الجديدة الموضّحة في فصل تحديد الطبقات) وبين واقع دورها الفعلي، يفرض علينا

أن نتخلص من الفهم الميكانيكي لهذه الأطروحة. ويفرض أن نفهمها بمنهج أكثر جدلية ومرونة، وأن نأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع المسود التبعي الذي نتواجد داخله. الشيء الذي لا يعني ولا يبرر بتاتا أن نستبدل ميكانيكية بميكانيكية أخرى، فنقول مثلا أن الطبقة العاملة ليست ثورية أو ليست طليعية على الاطلاق مثلما فعل البعض.

* *

وقد سبق أن طرح لينين في ظروف جد صعبة: «الطبقات مقودة من طرف الأحزاب، والاحزاب مقودة من طرف أفراد يسمّون رؤساء ... هذه أبجدية ... فإرادة طبقة معينة، يمكن أن يحققها دكتاتور... الدمقراطية السوفياتية لا تتناقض تماما مع دكتاتورية فرد ... المهم هو القيادة الواحدة، وقبول النفوذ الدكتاتوري لرجل واحد ... وكل الكلام حول تساوي الحقوق ليس إلا عبثاوة»[35]. فإذا كان فعلا من الضروري في فترات أو أطوار خطرة جدا (مثل مرحلة الحرب وما شابهها) العمل بمركزة السلطة، وقبول النفوذ الدكتاتوري لجماعة قيادية صغيرة، أو حتى لرجل واحد يجسد إلى أعلى درجة ممكنة إرادة الطبقة (أو الطبقات) الثورية، فإن ذلك سيكون من الخاطئ ومن المرفوض في الفترات الأخرى. لأن كيان الطبقة يختلف عن كيان الحزب. وكيان الحزب يختلف عن كيان الفرد الرئيس أو الزعيم. والمطلوب في المراحل الأخرى العادية (أو شبه العادية) هو تنظيم هيمنة طبقة المستغَلين على باقي طبقات المجتمع، وليس الإكتفاء بإقامة سيادة وقيادة الحزب الثوري، ولا قيادة زعيم ثوري مشخص. وقد كتب فريدريك انجلس: «قال ماركس للبلانكيين: نعم، نريد دكتاتورية شجاعة وحازمة، لتغليب الثورة وترسيخها، ولكننا ضد ما تريدونه كدكتاتورية: نحن نريد دكتاتورية الطبقة، يعني البروليتاريا، وليس دكتاتورية الحزب ... فلا يمكن للثورة أن تكون من صنع الفعل العنيف لأقلية صغيرة ثورية»[36]، فلا بد من تنظيم الحزب السياسي الطبقي الثوري؛ ولا بد من تنظيم الطبقة الثورية لكي تقوم هي نفسها بتطبيق مهام

الثورة المجتمعية ، وبانجاز فعلها الطبقي الثوري ، تحت قيادة حزبها السياسي الثوري ، بدون أن ينوب هذا الحزب عن طبقة المستغلين ، وبدون أن يهمّشها . وفي جميع الأحوال ، يجب أن ننسى أن طبقة المستغلين لا تتحول إلى « طبقة لذاتها » ، ولا تقدر على التدخل في الصراع الطبقي كعائن مجتمعي واع وفاعل إلا بواسطة تنظيمها في حزبها الثوري .

* *

ولا يتجسّد دائما الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة في الدور القيادي لحزبها السياسي الشيوعي . حيث « تعلّمنا تجارب الثورات الحديثة عبر العالم أن الحزب الشيوعي، قد يمكن أن يتطوّر ، وأن يتحوّل ، وأن ينحرف . فيتغيّر من حزب ابروليتاري ثوري شيوعي فعلا إلى حزب برجوازي أو ذيلي للبرجوازية »[37] . فإذا كانت طبقة المستغلين ثورية ومؤهلة أكثر من غيرها من الطبقات لقيادة مسيرة الثورة ، فإن تجارب الثورات الحديثة تثبت أنه من الممكن أن تفرّط طبقة المستغلين في السلطة التي إستولت عليها . وتثبت أنه من الممكن أن يتحول حزبها ، فينحرف عن الخط السياسي الثوري ، وذلك بسبب تخلّف وعي طبقة المستغلين ، أو بسبب تفريطها في تنظيماتها الثورية ، أو بسبب إنحلال طلائعها المناضلة وتحوّلها إلى نقيضها السياسي .

* *

وليست مسألة دور الحزب الثوري الشيوعي ، و دور طبقة المستغلين ، في قيادة الثورة ، مجرد فكرة نظرية دغمائية . ويمكن لِمَن (منّا نحن الأفارقة) لم يدرك ضرورة هذا الشرط في نجاح الثورة وتحقيق التحرر ، وبناء التنمية الاقتصادية الشاملة ، وتشييد الاشتراكية ، يمكن له أن يتأمل مثلا في فشل العديد من التجارب والمحاولات الثورية ، مثلما حدث في مصر (1952 - 1972) ، والسودان (1968 - 1971) ، والعراق (1968 - 1973) ، وغانا (1960 - 1966) ، والجزائر (1960 - 1979) ، إلى آخره ...

* *

وهل تقدر طبقة المستغلين المتوسطين ، أو طبقة المستغلين الصغار ، على تهييء وخوض و قيادة الثورة المجتمعية ، وذلك عبر عمل

واع ومنظم وممنهج ؟ قبل الاجابة على هذا السؤال ، يجب أن نلاحظ أن المشكل الذي يعقد الأمور أكثر في البلدان المسودة التي تعاني من التبعية للإمبريالية ، هو أنه لا يمكن الفصل بين الثورة ضد سيطرة الإمبريالية من جهة ، ومن جهة أخرى ، الثورة ضد النظام الرسمالي الاستغلالي الاستبدادي الذي تقيمه طبقة المستغلين الكبار التبعية السائدة. لذا يطرح في نفس الوقت السؤال التالي : هل يمكن لطبقة المستغلين المتوسطين ، أو لطبقة المستغلين الصغار ، في بلد مسود تبعي ، أن تخوض كطبقة ، وبشكل تلقائي ومستقل ، ثورة حازمة ومتواصلة ضد الامبريالية ، وضد عميلتها وشريكتها المحلية طبقة المستغلين الكبار ؟

يمكن القول أنه بإمكان مجموعات من طبقة المستغلين المتوسطين ، او من طبقة المستغلين الصغار ، أن تشارك في خوض وفي قيادة ثورة مجتمعية ضد الاستعمار المباشر ، أو ضد نظام مستبد يكون من بقايا الإقطاعية. وفي كثير من مجتمعات « العالم الثالث » ، فإن نمط الانتاج الرسمالي ، قد أصبح على العموم سائدا في إطار التبعية للإمبريالية العالمية. وأصبحت بقايا الإقطاعية جد مهمشة . ويمكن القول أيضا ، أنه في حالة قيام ثورة مجتمعية ناجحة ، فإنه سيكون بإمكان مجموعات من طبقة المستغلين المتوسطين ، أو من طبقة المستغلين الصغار ، أن تلتحق بهذه الثورة ولو في آخر لحظة ، وأن تبذل قصارى جهودها للركوب عليها ، و للإستيلاء على قيادتها ، ولتحويلها وتوظيفها ، ليس لتحقيق تحرر البلاد أو تحرر الشعب ، ولكن لبناء نظامها السياسي الخاص ، ولتحقيق مصالحها الطبقية الضيقة ، التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال حدود الرسمالية الوطنية . ولكن ، منذ أن يتعلق الأمر بمكافحة الامبريالية ، أو بتحقيق التحرر من التبعية لها ، ومنذ أن يتعلق الأمر بالتحرر من أسس الاضطهاد والاستغلال ، فإن طبقة المستغلين المتوسطين ، أو طبقة المستغلين الصغار ، لا تقدر على أكثر من المشاركة في خوض بعض المعارك الجزئية والظرفية المحدودة. لأن الثورة ضد الاستغلال وضد الاضطهاد ، و ضد سيطرة الإمبريالية ، وضد التبعية لها ، لكي تكون فعلية ، يتحتم عليها أن تتجه

بالضرورة نحو الإشتراكية . حيث في عصر الامبريالية العالمية، وبالنسبة للبلدان التبعية المسودة، لا يمكن التحرر من الأنظمة السياسيـــــة الإستبدادية ومن التبعية للإمبريالية العالمية إلا عبر الثورة المجتمعية المتواصلة المشيّدة للإشتراكية . الشيء الذي تعجز تماما طبقـــة المستغلين المتوسطين، وكذلك طبقة المستغلين الصغار، على تفهـم ضرورته، بل وترفض ما يستلزمه من تضحيات، فبالأحرى أن تقبلـه، أو أن تقدر على قيادته .

* *

وتوجد أطروحات سياسية تحاول الاستناد على الماركسيـــة اللينـــنية، وترغب في نفس الوقت في تطويرها، لتحل بعض مشاكل الثورة المجتمعية المرحلية. و لكنها في الحقيقة تترفع عن الماركسية اللينينيـة إلى حد أنها تصبح متباينة عنهـا . فقد طرح البعض مثلا أن : « التجارب تؤكد بأن جميع الثورات الوطنية الدمقراطية التي ظلت قيادتها بيـد البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية قد إنتهت بالفشل والتقهقر إلى الوراء رغم بانجازاتها التقدمية في فترات صعودها . إننا نستخلص مما سبق أن الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية يمكن أن تندلـــع وتتقدم في بانجاز بعض مهامها بدون قيادة الطبقة العاملـة »(38). فهذا الاستنتاج يستخلص من استعراض فشل الثورات الوطنية الدمقراطية التي قادتها البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية ، يستخلص منهـا إمكانية قيادة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية من طرف طبقة أخرى غير الطبقة العاملة ، أي إمكانية قيادتها من طرف البرجوازية الصغيـــرة ، أو البرجوازية الوطنية . وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا الاستنتاج أنـــه يتناقض مع المعطيات التي إنطلق منها .

وفي الحقيقة ، فإن فكرة إسناد قيادة الثورة الوطنية الدمقراطيـة الشعبية إلى طبقة أخرى غير الطبقة العاملة المستغلة ، هي فكـــرة خاطئة حسب الماركسية اللينينية . ومجمل قادة ومنظري الحركة الثورية قد سبق لهم أن حاربوا مثل هذه الفكرة . و سنورد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك .

فقد طرح لينين في مايو 1908 : « وهكذا نرى أن مفهوم الثورة البرجوازية يتعيّن بصورة غير كافية تلك القوى التي تستطيع إحراز النصر في مثل هذه الثورة. فمن الممكن أن تقوم وقد قامت ثورات برجوازية لعبت فيها البرجوازية التجارية أو البرجوازية التجارية الصناعية دور القوة المحركة الرئيسية. إن انتصار مثل هذه الثورات كان ممكنا بوصفه انتصار الفئة المعنية من البرجوازية على خصومها (كالنبلاء المميزين أو الملكية المطلقة). ولكن الحال آخر في روسيا. فإن انتصار الثورة البرجوازية عندنا غير ممكن بوصفه انتصارا للبرجوازية. قد يبدو هذا متناقضا، ولكن هذا واقع. فإن هيمنة السكان الفلاحين، والضغط الرهيب عليهم من جانب ملاكي الأراضي الكبار الاقطاعيين (نصفيا)، وقوة ووعي البروليتاريا المنظمة الآن في حزب اشتراكي، - إن جميع هذه العوامل تضفي على ثورتنا البرجوازية طابعا خاصا. وهذه الخاصية لا تقضي على طابع الثورة البرجوازي (كما حاول مارتوف و بليخانوف تصوير الأمر في ملاحظتهما الناقصة للغاية بصدد موقف كوتسكي) : إن هذه الخاصية لا تشترط سوى طابع برجوازيتنا المعادي للثورة، وضرورية دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين لأجل الانتصار في ثورة كهذه ... لأن " تحالف البروليتاريا والفلاحين " الذي يحرز النصر في الثورة البرجوازية لا يعدو أن يكون دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الدمقراطية الثورية » (التسطير من عند لينين) [39]. وقد اجتهد فيما بعد قادة و منظرو حركات التحرر داخل المجتمعات المسودة التبعية لتعميق هذا الموقف.

وقد أكد ماوو تسي تونغ من جهته : « تحتاج الدكتاتورية الدمقراطية الشعبية إلى قيادة الطبقة العاملة، لأن الطبقة العاملة هي الطبقة الأكثر وضوحا والأكثر ترفعا عن المصالح الخاصة الضيقة، وهي التي تذهب أكثر بعدا في التطبيق المنسجم لروحها الثورية. وكل تاريخ الثورة يثبت أن الثورة تفشل كلما افتقدت إلى قيادة الطبقة العاملة، وأنها تنتصر تحت قيادتها. وفي عهد الامبريالية، لا يمكن لأية طبقة أخرى، وفي أي بلد كان، أن تقود ثورة حقيقية نحو الانتصار. والدليل على ذلك أن الثورات التي قادتها عدة مرات البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية بالصين، فشلت كلها » [40].

وبشكل عام، فقد سجل كارل ماركس في « نقد برنامج غوطا » (في سنة 1875) : « بين المجتمع الرسمالي والمجتمع الشيوعي، تقع مرحلة الانتقال من الأول إلى الثاني. ويطابق هذه المرحلة، مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة خلالها

شيئاً آخر غير الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا». فماركس يجعل هنا الانتقال من الرسمالية إلى الشيوعية متوقفاً على الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا. ويذهب ف. إ. لينين إلى حد اعتبار أن دكتاتورية البروليتاريا هي ميزة الماركسية (32). وأضاف ماوو تسي تونغ: «إنه لمجرد وهم، ذلك التصور العزيز لدى البرجوازية المتوسطة الصينية (41)، الذي تتصور فيه "ثورة مستقلة" تقوم فيها هذه الطبقة بالدور الرئيسي» (42).

وكان الثوريون في فيتنام ولو بإبان مرحلة خاصة هي مرحلة مكافحة الامبرياليين الغزاة نفسها يؤكدون على أنه: «بقدر ما أن الجبهة الوطنية المتحدة عريضة، بقدر ما أن الثورة ستكون على أحسن حال. لكن الأساسي هو أن تكون الجبهة مبنية على أساس التحالف المتين بين العمال والفلاحين، وموضوعة تحت القيادة الحازمة لحزبنا (الحزب الشيوعي)» (43). وبشكل عام، وفي بلد مسود تبعي للإمبريالية، مثل الصين، فقد أكد ماوو تسي تونغ في نهاية الخمسينات: «يمكن تلخيص تجربتنا في نقطة واحدة هي: الدكتاتورية الدمقراطية الشعبية الموضوعة تحت قيادة الطبقة العاملة (بواسطة الحزب الشيوعي) والمبنية على قاعدة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين. وينبغي لهذه الدكتاتورية أن تتحد مع القوى الثورية العالمية. هذه هي قاعدتنا، هذه هي تجربتنا الرئيسية، وهذا هو برنامجنا الأساسي» (44).

وقد أوردنا هذه المقولات، ليس كحجج «فقهية» في الماركسية اللينينية، ولكن كتذكير بتجارب ثورية وبدروسها.

* *

وفي بعض المجتمعات المسودة التبعية، وأمام الضعف المرحلي للطبقة العاملة كما وكيفاً، يتساءل بعض المناضلين حول مدى صحة أطروحة القبول بالعمل السياسي تحت قيادة «البرجوازية الصغيرة» أو «البرجوازية الوطنية»، على الأقل خلال بداية فترة «الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية». وذلك مثلاً في إطار «جبهة وطنية».

وقد طرح مثلاً أحد المناضلين: «قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للجبهة الوطنية الدمقراطية الشعبية، مسألة ضرورية لضمان الانتصار الشامل للثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية... لكنه من الخاطئ، رهن قيام هذه الجبهة والمشاركة فيها بالقدرة الفعلية للطبقة العاملة على قيادتها. إن الشرطين الأساسيين لمشاركة الحزب الشيوعي (أو القوى الماركسية اللينينية قبل إنشاء الحزب الشيوعي) في هذه الجبهة هما: 1) أن تخدم الجبهة مصلحة الثورة الشعبية. 2) أن يحافظ الحزب على

استقلاليته الإيديلوجية والسياسية والتنظيمية »(38).

هذه الأطروحة تبرر إمكانية مشاركة الطبقة العاملة في جبهة وطنية، ولو تحت القيادة السياسية « للبرجوازية الصغيرة » أو « البرجوازية الوطنية ». ولا يعقل أن نؤكد أن هذه الأطروحة صحيحة (أو خاطئة) بشكل مطلق ومجرد. فالظرف التاريخي الملموس، ومستوى تطور الصراع الطبقي القائم، هو الذي يجعل أن هذه الأطروحة ستكون سديدة أو خاطئة.

فمثلا خلال الفترة التاريخية التي تكون فيها الطبقة العاملة ضعيفة، غير قادرة على أخذ زمام المبادرة، وعاجزة على تحريك وتنشيط الصراع الطبقي، والتي تكون فيها طبقة أخرى مثل « البرجوازية الصغيرة » أو « البرجوازية الوطنية » مناضلة، وتقدمية، وقادرة ولو مؤقتا على تجنيد بعض جماهير الشعب حول أهداف إيجابية ومفيدة نسبيا لتقدم عموم المسيرة الثورية ولو خطوة واحدة نحو الأمام، فإنه سيكون في هذه الحالة من الصحيح خوض هذا النضال المشترك إلى جانب هذه « البرجوازية الصغيرة » أو « البرجوازية الوطنية ». ويمكن أن يرقى هذا النضال المشترك الى مستوى العمل معها في « جبهة وطنية »، ولو كانت القيادة السياسية لهذه الجبهة ترجع عمليا الى « البرجوازية الصغيرة » أو « البرجوازية الوطنية ». فإذا كان شرط تنظيم هذا النضال الجماهيري المشترك تحت القيادة السياسية للطبقة العاملة ولحزبها الطبقي، بعيد المنال، أو غير ممكن التحقيق في تلك الفترة المعنية، فإنه سيكون من الخاطئ رفض المشاركة في خوض هذا النضال إلى جانب، أو تحت قيادة، « البرجوازية الصغيرة » أو « البرجوازية الوطنية »، وذلك بدعوى إنتظار فترة تاريخية أخرى يصبح فيها هذا الشرط متوفرا. لأن الهدف هو تفادي ركود مسيرة النضال الشعبي، وتلافي حدوث الردة السياسية إلى الوراء، وتهيئ الانتقال الى مستوى أحسن وأفيد من الصراع الطبقي، ودفع المسيرة الثورية لتتقدم ولو خطوة خطوة إلى الأمام نحو آفاق أكثر حيوية. وهذا الأمر قد يكون ممكنا خلال بعض الفترات تحت قيادة الطبقة العاملة، كما يمكن في فترات أخرى غير ممكن سوى تحت قيادة « البرجوازية الصغيرة » أو « البرجوازية الوطنية ». وذلك خاصة خلال فترات ما قبل انطلاق صيرورة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية، والتي قد تكون أثناءها الطبقة العاملة ضعيفة أو متخلفة.

وإذا كانت الطبقة العاملة حيوية، معبئة، مناضلة، وقادرة على المبادرة والمناورة والمجابهة، فإنه سيكون في هذه الحالة من الخطأ ترك دور القيادة السياسية في مجال الصراع الطبقي الدائر « للبرجوازية الصغيرة » أو « للبرجوازية الوطنية ». وذلك سواء في إطار « جبهة وطنية » (في حالة وجودها) أم بدونها. والتخلي عن هذا الدور القيادي سيتحول في هذه الحالة الى قناعة الطبقة العاملة بدور ثانوي وتبعي وسلبي. لماذا؟ أولا، لأن الدور

القيادي في ميدان الصراع الطبقي لا يخضع للإرادة أو للمناقشة أو للمساومة. وإنما هو تعبير عن ميزان قوى ظرفي. فتقوم تلقائيا بهذا الدور القيادي الطبقة التي تكون أكثر حيوية، وتعبئة، و وضوحا، وجرأة، وابداعا، وعزيمة. وثانيا، لأن «البرجوازية الصغيرة» أو «البرجوازية الوطنية» يمكن في بعض الظروف المجتمعية أن تساعد على تقدم مسيرة «الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية» نحو الامام، كما يمكن في ظروف أخرى أن تعرقلها أو أن تحرفها عن مسارها السديد. وثالثا، لأنه حينما تعمل الطبقة العاملة في إطار «جبهة وطنية»، تحت قيادة «البرجوازية الصغيرة» أو «البرجوازية الوطنية»، وحينما يعمل حزب الطبقة العاملة داخل هذه الجبهة كطرف ثانوي أو تابع تحت هيمنة حزب آخر، فإنه سيكون في هذه الحالة من غير الممكن أن يحافظ حزب الطبقة العاملة على استقلاليته (الايديولوجية والسياسية والبرنامجية) بشكل فعلي وكامل.

* *

وقد لاحظنا أن كثيرا من التيارات تحمل موقفا غامضا أو متذبذبا في مسألة دور «البرجوازية الصغيرة» و «البرجوازية الوطنية» في الثورة المجتمعية. فبالنسبة مثلا لتيار «الاختيار الثوري»، نجد أن بعض نصوص نشرته تشدد تارة على استحالة قيام «البرجوازية الصغيرة» و«البرجوازية الوطنية» بدور قيادي أو أساسي في الثورة. وتارة أخرى تؤكد نصوص أخرى أن «البرجوازية الصغيرة» و «البرجوازية الوطنية» ستكونان دائما إلى جانب الجماهير المناضلة أو المنتفضة، وإلى جانب الثورة المجتمعية.

وقد جاء مثلا في مقال بعنوان: «الافلاس التاريخي للقيادات الاصلاحية» ما يلي: «أين الخلل؟ ولماذا هذه النكسات المتكررة وكأننا نعيد نفس التجارب ونسقط في نفس الأخطاء (...) الغرز الأول: إفلاس القيادة البرجوازية الاصلاحية (من بداية الخمسينات إلى بداية الستينات) (...) الغرز الثاني: إفلاس القيادة البرجوازية الصغيرة المغامرة...» (45). وفي مقال آخر أكد نفس التيار السياسي على: «ان البرجوازية الوطنية لا يمكن اعتبارها معادية ومعرقلة أساسا لتغيير الأوضاع القائمة، إذ أن ظرفا سياسيا معينا يتسم بنهوض وتصاعد المد الجماهيري من شأنه أن يدفع بها إلى مواقع وطنية مناهضة للإمبريالية وعميلتها الطبقة السائدة» (46). ومما لا شك فيه أن هذا الاعتقاد كان سائدا في صفوف «الاختيار الثوري». وهذا الاعتقاد هو الذي يفسر عجز هذا التيار خلال العديد من السنوات عن حسم تناقضاته مع الاتجاهات الاصلاحية أو المحافظة داخل حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية». وهذا التصور الذي يعتقد أن البرجوازية الوطنية ستقوم لمناهضة الامبريالية وعميلتها المحلية الطبقة السائدة كلما تصاعد المد الجماهيري، هو تصور مثالي خاطئ. فإذا كان ممكنا في بعض الحالات أن «لا تعادي البرجوازية الوطنية تغيير الأوضاع القائمة»، فإنها تعادي دائما إحداث أي تغيير ثوري في علاقات الانتاج المجتمعية. وإذا كان من الممكن أن يساند جزء هام من المستغلين المتوسطين الوطنيين

الثورة المجتمعية خلال بعض حالات نهوض المد الجماهيري ، فإن التصرف الأكثر احتمالا لغالبية المستغلين المتوسطين الوطنيين خلال عموم حالات نهوض المد الجماهيري الثوري سيكون هو الاحتماء ب ، أو التحالف مع ، الطبقة السائدة التبعية ، (وربما كذلك الامبريالية) . لأن «البرجوازية الوطنية» تخاف من الثورة ومن التغييرات الثورية أكثر مما تخاف من ضغوط وسيطرة الامبريالية وعميلتها المحلية الطبقة السائدة . والعامل الذي يمكن أن ينقض من ميل «البرجوازية الوطنية» الموضوعي نحو الثورة المضادة هو بالضبط أن يكون حزب الثورة قويا ، جماهيريا ، متحركا ، وفعالا . وتجدر الإشارة إلى أنه حتى خلال الفترات التي وقعت فيها انتفاضات ، أو على الأصح ، تمردات جماهيرية (مثلما حدث في مارس 1965 ، ومارس 1973 ، ويونيو 1981 ، ويناير 1984 ،...) فإن «البرجوازية الوطنية» ، و حتى «البرجوازية الصغيرة» ، وقواهـــا السياسية التقدمية ، لم تفعل أي شيء ذي أهمية يمكن اعتباره إلتحاقا حاسمـــا «بمواقع وطنية ومناهضة للإمبريالية ولعميلتها الطبقة السائدة» . بل إن كثيرا من مجموعات «البرجوازيين الصغار والمتوسطين الوطنيين» قد عبروا علنية ورسميا عن «براءتهم» ، وأحيانا عن «تنديدهم» بهذه الأعمال «اليائسة» أو «التخريبية» .

فينبغي على قوى الثورة المجتمعية أن تأخذ بعين الاعتبار تذبذب مجموعات المستغلين الوطنيين . وعندما ينمو حزب الثورة المجتمعية حتى يصبح قويا ومؤثرا ، يلزمه أن يعمل بهدف اجتذاب وكسب مجموعات المستغلين الوطنيين إلى جانب قوى الثورة ، دون التنازل لها عن الدور القيادي . كما عليه أن يصارع سياسيا هذه المجموعات كلما إبتعدت عن قوى الثورة المجتمعية ، أو تقربت من القوى الرجعية ، أو من القوى الامبريالية . وفي حالة انحراف مجمل قوى الثورة نحو التخلي الكلي عن دور قيادة الثورة المجتمعية إلى مجموعات من المستغلين (الصغار أو المتوسطين) الوطنيين ، أو في حالة قبولها بالعمل في جبهة تحت القيادة الشمولية لهذه المجموعات ، فإن النتيجة لن تكون بالضرورة هي الكسب الأكيد لمجموعات المستغلين الوطنيين إلى جانب الثورة المجتمعية ، وإنما قد تكون هي تحييد طبقة المستغلين ، أو جرها إلى الاستسلام للرسمالية ، أو حتى الى الركوع للرسمالية التبعية للامبريالية . وفي هذه الحالة يمكن أن تنتصر الثورة المضادة .

* *

تنطلق بعض الأطروحات السياسية من تجربة الحزب الشيوعي الصيني لتبرير دعوتها للتحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية ، وللعمل تحت قيادة هذه الأخيرة . بينما في الواقع ، تجربة الحزب الشيوعي الصيني تؤكد بالضبط خطأ مثل هذه الأطروحات اليمينية .

وينبغي ، فيما يخص التحالف الذي وقع سنة 1924 بين الحزب الشيوعي

الصيني و« الكيومينطان » (وهو الحزب الممثل للبرجوازية الوطنية في الصين آنذاك) أن نلاحظ الأمور التالية: أولا أن هذا التحالف كان من توصية « الكومينترن » (Kominтern) وهو التنسيق القيادي الشيوعي المتمركز آنذاك في موسكو. وكان في ذلك الوقت الحزب الشيوعي الصيني لا زال يخضع لتوجيهات الكومنترن العامة. وثانيا، أن هذا التحالف كان على أساس المواجهة المشتركة للتواجد الامبريالي على أرض الصين. وثالثا، ان هذا التحالف كان في الواقع مشروطا بالبنود الثلاثة المسماة آنذاك ب: « مبادئ الشعب الثلاثة » التي وقع عليها زعيم الكيومنطان صان ياط سين مع السفير السوفياتي يوفي (Yoffé) في يناير 1923. وهي: « 1) التحالف مع الاتحاد السوفياتي، 2) التحالف مع الحزب الشيوعي الصيني، 3) دعم العمال والفلاحين ». ورابعا، أن زعيم الكيومينطان، صان ياط سين، لم يرجع إلى رئاسة الجمهورية التي أزيح منها في يونيو 1922، ولم يتثبت نفوذه في مدينة كانتون منذ سنة 1923 إلا بمساعدة الإتحاد السوفياتي العسكرية. وقد قرر المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الصيني قبول الإتفاقية التي وقع عليها الكومنترن مع صان ياط سين، وقبل بانخراط أعضاءه الشيوعيين كأفراد في حزب الكيومينطان. وطرح هذا المؤتمر الثالث: « يجب أن يكون الكيومينطان القوة المركزية في الثورة، وأن يقودها ... ».

وقد إعتبر الحزب الشيوعي الصيني على لسان ماوو تسي تونغ أن مرحلة التحالف مع البرجوازية الوطنية، والعمل تحت هيمنتها، كانت فاشلة. حيث كتب: « ثورة 1924 - 1927، هي ثورة دمقراطية برجوازية لم يتم إبلاغها إلى مداها، ولكنها تعرضت للفشل » (47).

ومنذ أبريل 1927، قامت فجأة فرق الزعيم الجديد للكيومينطان المسمّى « تشان كاي تشيك »، وقوات أخرى منظمة من طرف برجوازية مدينة « شان غاي »، باعتقال واغتيال آلاف المناضلين والأطر النقابية والشيوعية. وفي البداية كان « الكومينترن » وكذلك الحزب الشيوعي الصيني قد اعتبرا أن المسؤول على هذه الخيانة هو فقط الجناح اليميني من « الكيومينطان »، المتجسّد في البرجوازية الوطنية، والمتمثل في قيادة « تشان كاي تشيك » التي كانت متواجدة آنئذ في مدينة « نان كان ». بينما الجناح اليساري في « الكيومينطان » (الذي عارض فعلا في البداية تصفية الشيوعيين، والذي يمثل البرجوازية الصغيرة، ويتمركز في مدينة « وُو هَان ») كان لا يزال ضمن معسكر الثورة. ولما استمرت « الثورة الزراعية » في الانتشار عبر بوادي الصين، وذلك بالرغم من مجهودات الحزب الشيوعي الصيني لإبقائها في حدود معتدلة، دخل أيضا « يسار » الكيومينطان في حملة واسعة

لاعتقال وتصفية المناضلين الشيوعيين. ثم إلتحق بيمين الكومينطان، واندمج فيه من جديد تحت قيادة تشان كاي تشيك. فكاد أن ينقرض الحزب الشيوعي الصيني. وأصبحت العناصر القليلة الباقية منه مجبرة على العمل في السرية.

ومن أبرز الأخطاء التي إرتكبها الحزب الشيوعي الصيني: 1) التفريط في استقلاليته السياسية تجاه قيادة الكومينترن في موسكو. 2) قبوله بالعمل تحت قيادة أو هيمنة البرجوازية الوطنية. 3) عدم إنتباه الحزب الشيوعي الصيني آنذاك الى الطبيعة السياسية المتذبذبة للطبقات المتوسطة (البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة) حيث بإمكانها، وحسب الظروف العامة للصراع الطبقي، إما أن تساند الثورة، وإما أن تساند الثورة المضادة. 3) التفريط في التمسك الحازم ببرنامج الثورة. وقد أكد فيما بعد ماوو تسي تونغ بوضوح كبير: «في عهد الامبريالية، لا يمكن لأية طبقة أخرى، وفي أي بلد كان، أن تقود ثورة حقيقية إلى الإنتصار. والدليل على ذلك أن الثورات التي قادتها عدة مرات البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية بالصين، كلها فشلت»(48).

* *

وفي بعض الأقطار العربية (مثل مصر، أو العراق، الى آخره)، لم تستطع محاولات الثورة الوطنية الدمقراطية (التي حدثت بين الأربعينات والستينات من القرن العشرين) أن تنجز كامل مهامها. بل لم تستطع أن تنجز حتى الجزء الأساسي من هذه المهمات(49). والسبب الأساسي في ذلك هو عدم قيادتها من طرف طبقة المستغلين الثورية. و تبيّن هذه التجارب هي أيضا الطريق المسدود الذي يمكن أن تؤدي إليه قيادة الثورة الوطنية الدمقراطية من طرف مجموعات من المستغلين الوطنيين (الصغار أو المتوسطين)، ولو كانت مدعمة من طرف مجموعات مهمة من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون. فحينما تستولي على السلطة مجموعات من المستغلين الوطنيين (والتي يمكن أن تكون مدعمة من طرف جزء هام من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون)، فإن طبيعتها الطبقية تجعلها تعتني أولا وأساسا بتثبيت نفوذها السياسي، و بتقوية مواقعها،

وبتنمية مصالحها الخاصة ، وبعقد التحالفات مع الطبقات المستغلة القوية ، ومع حتى بعض فروع الامبريالية ، وذلك على حساب جماهير الشعب ، فتتحول آجلا أم عاجلا تلك المجموعات إلى مستغلين كبار ، وتلجأ إلى التعاون والعمالة مع الامبريالية .

* *

مسألة ضرورة قيادة (وهيمنة) طبقة المستغلين ، ليست دائما مسألة بديهية أو تلقائية أو سهلة ، ليس فقط لدى عامة المناضلين القاعديين ، بل لدى حتى بعض الثوريين البارزين ، وأثناء قيام الثورة نفسها . وغالبا ما تتوقف إقامة هيمنة الطبقة العاملة و تثبيت قيادتها على ضرورة خوض صراع سياسي عميق ، و حازم ، و حاسم .

فمثلا خلال الأيام الأولى التي تلت إنتفاضة 24 أكتوبر 1917 في مدينة بتروغراد بروسيا ، وفي الوقت الذى لم تستقر ولم تتصلب بعد فيه بشكل نهائي السلطة السوفياتية الثورية الجديدة بقيادة حزب البلاشفة ، وفي الوقت الذي لا زالت فيه الثورة المضادة بقيادة كيرانسكي و كراسنوف تحاول إقتحام بتروغراد بما تبقى لديها من قوات ، كان صراع سياسي حاد يدور داخل اللجنة المركزية للحزب العمالي الاشتراكي الدمقراطي البلشفي (POSDR(b)) حول إشراك أو عدم إشراك الأحزاب السياسية الأخرى (مثل : المناشفة ، الاشتراكيين الثوريين ، الإشتراكيين الشعبيين ، الإشتراكيين الأمميين ، و عدد من المنظمات الأخرى مثل المجلس الوطني القديم « دوما » ، و « فيكجيل » ، الى آخره) في السلطة .

وهذه الأحزاب والمنظمات تمثل أساسا البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة . وكان موقف كامنييف و زينوفييف هو : نعم لإشراكهم في الحكومة الجديدة وفي اللجنة التنفيذية المركزية للمؤتمر الثاني لسوفييتات روسيا . بينما كان موقف لينين واسطالين وتروتسكي هو : لا لمشاركتهم ، إلا في حالة موافقتهم على برنامج البلاشفة ، وعلى بقاء أغلبية ساحقة للبلاشفة (في الإهارين المذكورين) ، وعلى كون الحكومة مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية المركزية لسوفييتات

روسيا (وليس امام مجلس « دوما» أوغيرها) .

أما المفاوضات التي قبلت اللجنة المركزية للحزب البلشفي فتحها مع مختلف ممثلي الأحزاب السياسية (ومنها تيارات المناشفة، والاشتراكيين الثوريين اليمينيين ، و « اللجنة لخلاص الوطن والثورة» و « القيكجيبل » ، وغيرها من المنظمات) فقد قال عنها لينين (في اجتماع 1 نوفمبر 1917 للجنة المركزية للحزب البلشفي) أن الهدف منها هو أن تكون "تغطية دبلوماسية للتحركات العسكرية ". أما اليمين الذي تشكل داخل اللجنة المركزية حول كامينييف و زينوفييف، فإنه لم ينضبط لقرارات اللجنة المركزية للحزب البلشفي ، ودافع على ضرورة تكوين حكومة إئتلافية مفتوحة لمشاركة كل الأحزاب.

يتضح إذن أن الصراع السياسي دار خلال أيام الانتفاضة نفسها داخل الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلشفي بين تيارين: تيار لينين الذي يريد ضمان قيادة الطبقة العاملة في الثورة ، بل يريد إقامة هيمنتها على الطبقات الأخرى؛ وتيار كامينييف و زينوفييف اللذان يصران على أن تقتسم الطبقة العاملة السلطة مع البرجوازية الصغيرة ومع البرجوازية المتوسطة . وتوالت الأحداث، وأكدت أن الموقف اللينيني حول قيادة وهيمنة الطبقة العاملة هو الموقف الثوري السديد. حيث كان ذلك « الظرف الثوري» التاريخي يستوجب الحزم في الحفاظ على زمام المبادرة، والإسراع في إنجاز وتثبيت بعض التغييرات الثورية الحاسمة في موازين القوى.

* *

عندما ننظر الى التطورات الإجمالية لطبقة المستغلين (بالمغرب) بين نهاية "الحرب العالمية الثانية" و الثمانينات (من القرن 20) ، يشير الإنتباه البطء النسبي الذي يتحكم إلى حد الآن في تحولاتها الكيفية :

أ) فعلى مستوى تركيب طبقة المستغلين، ظل يغلب داخل صفوفها الأصل الفلاحي أو القروي ، وذلك إلى حدود قرابة الستينات . ويمكن القول أنه بقدر ما كانت تغلب الأشكال والأساليب شبه - الإقطاعية على فكر وعادات طبقة المستغلين الكبار، بقدر ما كانت تغلب في نفس الوقت الأشكال والأساليب الفلاحية أو القروية على فكر وعادات طبقة المستغلين . ومنذ قرابة السبعينات ، أخذت تتزايد أهمية العمال

ذوي الأصل المديني (أو الحضري)، كما أخذت تتزايد نسبة العمال المتمدرسين (أي الذين سبق لهم أن إجتازوا المدرسة الابتدائية أو المتوسطة). الشيء الذي يؤهل جزءا هاما منهم للحصول على مستوى ثقافي أو معرفي، وكذلك سياسي متقدم نسبيا. ب) وعلى مستوى التدخل في الصراع الطبقي، فإن أهم وأبرز تدخل تاريخي لطبقة المستغلين (وإن لم يكن بعد على شكل «طبقة لذاتها») كان هو انخراطها في «المقاومة» وفي «جيش التحرير»، ومساهمتها الفعالة والحاسمة في الكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار الفرنسي خلال الخمسينات. وتبين مثلا تصنيفات المتهمين في إطار المحاكمات السياسية المنعقدة خلال الخمسينات أن نسبة هامة من المقاومين المعتقلين، يرجع موقعهم الطبقي إلى طبقة المستغلين. وخلال ما بعد «الاستقلال»، لم تتميز على العموم طبقة المستغلين بتدخل بارز في مجال الصراع الطبقي. حيث بقيت نضالاتها عموما في حدود نقابية دفاعية. وظلت نضالاتها تتسم بكونها محدودة، ومتقطعة، ومتفرقة (الشيء الذي لا ينفي وجود بعض الاستثناءات، والتي لا تنفي هي بدورها هذا الطابع الإجمالي الغالب المذكور). وفيما يخص الانتفاضات أو التمردات الشعبية الثورية التي حدثت في المدن خلال ما بعد «الاستقلال»، (وأبرزها حدثت في 23 مارس 1965، 20 يونيو 1981، يناير 1984)، تجدر الإشارة إلى أن نسبة مشاركة طبقة المستغلين فيها كانت دائما ضعيفة (بالمقارنة مع نسبة مشاركة شباب المدارس، والشباب العاطل أو شبه-العاطل). ت) وعلى مستوى علاقاتها السياسية بالطبقات أو الفئات الأخرى، ظلت ولا تزال غالبية طبقة المستغلين على صلة بالبادية، وبالتالي بالفلاحين، عبر علاقاتها العائلية خصوصا. كما ظل جزء من المستغلين المنخرطين في النقابات على صلة بالأحزاب السياسية، وبالتالي على صلة (سياسية نوعا ما) بطبقات المستغلين (الصغار والمتوسطين والكبار)، وذلك عبر العلاقات النقابية والحزبية، ولو المحدودة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المستغلين المنقابين أو المتحزبين، كانت على العموم دائما ميالة أكثر إلى النقابات أو الأحزاب الأقل رجعية (أو الأكثر تقدمية). أما الحركة الماركسية اللينينية التي برزت في السبعينات، فإنها لم

تهتم بشكل ملموس بطبقة المستغَلين (وإن كانت قد أعطت أهمية بارزة لطبقة المستغَلين في أطروحاتها النظرية). فبقي تأثيرهـــا التنظيمي والفكري والسياسي محدودا في أوساط المثقفين وشباب المدارس. وقد ظلت طبقة المستغَلين مسودة، وخاضعة لنظام طبقة المستغِلين الكبار التبعية إقتصاديا وسياسيا وفكريا. وأما الأحزاب السياسيـــة التقدمية (المسموح بوجودها القانوني) (وهي كلها إصلاحية)، وكـذلك القيادات النقابية المرتبطة بها (لأن كل حزب يحرص على بناء نقابة عمالية خاصة به)، فإنها تساهم في تنظيم خضوع طبقة المستغَلين، وفي تثبيت طاعتها للإستغلال الرسمالي التبعي، وللنظام الطبقي والرسمالي القائم في البلاد. ث) وعلى مستوى وعي طبقة المستغَلين بذاتهـــا، وبحاجياتها، وبدورها المجتمعي والتاريخي، فإن هذا الوعي لا يـزال في طور التكون الجنيني. وإن عوامل مثل صغر الحجم النسبي لطبقـة المستغَلين (بالمقارنة مع حجم الطبقات الأخرى) في إطار نظام التبعية للإمبريالية، وتشتت طبقة المستغَلين على وحدات إقتصادية صغيـرة ومتعددة، والضغط المتواصل لجيوش العاطلين وشبه- العاطلين، والقمع الاستبدادي الذي تسلطه الدولة المطلقة و«الباطرونات» عليهـا، بالإضافة إلى قلة وضعف المثقفين الثوريين المرتبطين عضويا بطبقة المستغَلين، هذه العوامل كلها تفسر نسبيا بعض الصعوبات التي تعوق محاولات طبقة المستغَلين في مجال بلورة وعيها السياسي الثوري، وفي مجال تشييد تنظيمها السياسي المستقل. فكيف لا تكون في هذه الحـالـة تأثيرات وتدخلات طبقات المستغِلين وقواها السياسية عميقة وقـويـة داخل صفوف طبقة المستغَلين ؟!

* *

جماهيـر الفلاحيـن

سبق أن حددنا المواقع الطبقية لمختلف فئات وجموعات الفلاحين في نهاية فصل « تحديد طبقات المجتمع ». وفيما يلي

نستعرض أهم ميزات وأدوار (جمع «دور») كل مجموعة أو فئة من الفلاحين في الشورة المجتمعية.

وفي البداية يستحسن أن نذكر بأهم الملاحظات التي سجلها ابن خلدون (في سنة 779 هجرية) عن «أهل البدو». حيث طرح في «المقدمة» بنود العلم الجديد الذي إبتكره، أي «علم العمران». وأورد ملاحظات هامة عن أهل البدو، سنستعرض أبرزها، ولو أن أهل البدو في الحاضر قد تطوروا كثيرا، بل وكيفيا عن أهل البدو في عهد ابن خلدون. فقد قال: «أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر»(52)، و«أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر»(53)، و«الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للبأس لأن الوازع فيها ذاتي... والبدو بمعزل من هذه المنزلة لبعدهم عن أحكام السلطان والتعليم والآداب»(54)، و«من كان من هذه الأجيال أعرق في البداوة وأكثر توحشا كان أقرب إلى التغلب على سواه إذا تقاربا في العدد وتكافأ في القوة العصبية»(55). وحينما يكتب بن خلدون: «أن الأمم الوحشية أقدر على التغلب ممّن سواها»(55)، فإنه يقصد أيضا إبراز ميزات أهل البدو. لأن الفتوحات والغزوات وإقامة الدول والامبراطوريات الجديدة خلال القرون الوسطى كانت القوة الرئيسية المحاربة والمنفذة فيها متكوّنة عموما من أهل البدو.

ولم يفت بن خلدون أن سجل تخلف «عمران» أهل البدو عن «عمران» أهل الحواضر والأمصار. حيث طرح: «عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار، لأن الأمور الضرورية في العمران ليست كلها موجودة لأهل البدو، وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلاح ومواده معدودة، ومعظمها الصنائع لا توجد لديهم في الكلية من نجار وخياط وحداد وأمثال ذلك، مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلاح وغيره، وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم». وأضاف بن خلدون: «فهم محتاجون إلى الامصار بطبيعة وجودهم». وسجل بن خلدون أن بداوة أهل البدو تجعلهم على العموم بعيدين عن سلطة الدولة(56). ثم إستخلص أن أهل البدو على مدى غير قصير «هم بالضرورة مغلوبون لأهل الأمصار» والحواضر(57).

ورغم الطابع الثاقب والمبكر لملاحظات بن خلدون، فإنه

من غير الوارد المقارنة بين ملاحظات بن خلدون وملاحظات الماركسيين (الذين جاؤوا بعد عدة قرون من بعده) في مجال تقييم أهل البدو، وذلك نظرا لتفاوت التاريخ بينهم، ونظرا لاختلاف كل من المواضيع المتناولة، والمفاهيم النظرية المستعملة، وكذلك الأهداف المتوخاة. ويمكن القول أن البوادي (في المغرب العربي) في عصرنا الراهن قد أصبحت على العموم متحضرة أكثر من الأمصار والحواضر في عصر بن خلدون (58). ورغم ذلك تبقى ملاحظات بن خلدون في مجال المقارنة والعلاقة المجتمعية بين أهل البدو وأهل الحضر ذات رشاقة أو حيوية دائمة.

وليس من الغريب أن نجد اليوم كذلك في بعض بلدان المغرب الكبير أن معظم أو غالبية القواعد المنفذة داخل الأجهزة القمعية للدولة (من جيش، وبوليس، إلى آخره) متكونة خصوصا من أبناء الفلاحين، ومن أبناء قدماء الفلاحين الذين هجروا إلى المدن واستقروا في ضواحيها، وبالخصوص من المناطق الفلاحية أو البدوية "العروبية". بينما نجد في نفس الوقت أن نسبة أبناء الفلاحين البرابرة (بامازيغن) (وأبناء العائلات الحضرية العريقة في المدن) قليلة نسبيا داخل قواعد الأجهزة القمعية. وقد يرجع السبب في ذلك بشكل عام لدى هذه المجموعات إلى تفاوت أوضاعها الاجتماعية، وإلى تفاوت تربيتها وعاداتها في مجال الطاعة والولاء والأخلاق. (فأهل البدو بالمغرب في جبال الأطلس والريف ونواحيهما القريبة، هم عموما أقل ميولا للطاعة والولاء والاخلاص للسلطة المركزية للدولة بالمقارنة مع أهل البدو في السهول الساحلية. ولا تعبر هذه الاشارة حول هذا التفاوت عن تفرقة أو نزعة جهوية، بل تكتفي بتسجيل واقع تاريخي واجتماعي محسوس وملموس). والملاحظ في تجارب كثير من الثورات المجتمعية أنها تلجأ هي أيضا عند نهوضها إلى تعبئة وتنظيم جماهير الفلاحين وأبناء الفلاحين (من جميع المناطق) كجزء هام من القوى الثورية، ولكن على أساس اعتبارات أخرى، أبرزها كون جماهير الفلاحين من طبقة المستغلين ومن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون، أي أنهم طرف هام معني بمعالجة التناقض الأساسي داخل المجتمع.

وقد سجل ك.ماركس: «يشكل الفلاحون ذوو القطع الأرضية المتواضعة كتلة ضخمة، يعيش أفرادها في نفس الوضعية، ولكن

دون أن يكونوا مرتبطين فيما بينهم عبر علاقات متنوعة . فنمط إنتاجهم يجعلهم منفصلين عن بعضهم البعض، بدلا من أن يدخلهم في علاقات متبادلة وثيقة (...) ومن زاوية كون ملايين العائلات الفلاحية تعيش في ظروف تعزل بعضهم عن البعض الآخر، وتجعل نوعية حياتهم، ومصالحهم وثقافتهم في تعارض مع حياة ومصالح وثقافة الطبقات الأخرى، فإنهم يشكلون طبقة. ولكنهم لا يشكلون طبقة من زاوية أنه لا يوجد فيما بين هؤلاء الفلاحين ذوي القطع الأرضية المتواضعة إلا ارابطة محلية، وأن تشابه مصالحهم لا يوحدهم في مجموعة واحدة، ولا يقيم علاقة وطنية فيما بينهم، ولا يؤسس منظمة سياسية خاصة بهم. (...) لهذا فإنهم عاجزون عن الدفاع عن مصالحهم الطبقية. (...) ولا يقدرون على تمثيل أنفسهم، ولكن ينبغي أن يمثلوا »[59]. وفي هذه المقولة المركزة والثاقبة، تتضح بعض أسس ضرورة الربط الاستراتيجي بين كفاح طبقة المستغلين (ونقصد هنا الجزء المديني منها) وكفاح جماهير الفلاحين.

* *

عندما نبحث في القاعدة المادية لحياة غالبية جماهير الفلاحين الفقراء والصغار (وبعض المتوسطين)، نجد أن الفلاح يعمل على العموم بشكل منفرد، أو بشكل مشترك مع بعض أفراد عائلته، وفوق أرض يمتلكها أو يكتريها هو شخصيا (أو قد يشارك في امتلاكها أو في اكترائها). بينما يظل العمل الفلاحي الجماعي التعاوني غائبا أو نادرا أو موسميا. وغالبا ما يستعمل الفلاح وسائل إنتاج فردية بسيطة وعتيقة ومتخلفة في مجال عمله الفلاحي. وهذا الواقع يعوق تنمية معارفه، وتوسيع وعيه. كما أن الفلاحين يظلون على العموم في تنافس وفي صراع شديد ومتواصل فيما بينهم على وسائل الانتاج الأساسية في معيشتهم (مثل الارض، والمياه، والأشجار، والحطب، والمراعي، إلى آخره)، والتي غالبا ما تتضاءل مع مرور الزمن ومع تزايد عدد السكان. ويتسم في الغالب إحساس الفلاح تجاه موارد عيشه الأساسية (مثل نوعية الأرض، وحالة الطقس، وجودة البذور، وظروف السوق الى آخره) بالعجز والاستسلام أمام تطور

الطبيعة. الشيء الذى قد يقوي الجانب الفردي الأناني لدى الفلاح، ويحدّ من طموحاته السياسية، ويقلص إيمانه بإمكانية تغيير المجتمع. كما أن المصالح الطبقية التي يتجاوب معها أو يهتم بها الفلاح، غالبا ما تكون متعددة ومتنوعة، وبالتالي متناقضة. حيث أن أفراد عائلته أو أنسابه الذين يرتبط بهم قد يكونون في مواقع طبقية تختلف عن موقعه الطبقي الخاص. أو أنه هو نفسه يكون ذا أنشطة إقتصادية متعددة. حيث يمكن أن يمتلك في نفس الوقت قطعة أرض محددة، وأن يكتري أو يكري قطعة أخرى معينة، وأن يكون تاجرا موسميا، وأن يكون حرفيا، وأن يعمل كأجير من وقت لآخر. كما أن علاقات وشبكات التضامن التقليدية تربط الفلاح الفقير أو الصغير في كثير من الحالات ببعض الفلاحين الأغنياء، أو ببعض ملاكي الاراضي الكبار أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاحزاب السياسية لا تتواجد على العموم وإلى حد الآن داخل البوادي، ولا تهتم بالفلاحين إلى درجة تخصيص جزء من أطرها وأنشطتها لتوعيتهم وتنظيمهم. هذه الأشياء كلها قد تجعل الفلاح يساند تارة مجموعات وفئات طبقية منسجمة مع مصالحه، كما قد تؤهله تارة أخرى لدعم نقيضها. ففي مثل هذه الأوضاع، يعجز الفلاحون عموما على التنظيم أو التكتل، أو التحرك على أسس طبقية صرفة. وقد أشار في هذا المجال مثلا بول باسكون إلى: « أننا لم نر إلى حد الآن [بالمغرب] تكتلات للمزارعين المكترين، أو للخماسة، أو للعمال، أو إضرابات ضد الملاكين؛ ولكننا رأينا حركات مجموعات كاملة مثلما حدث في «أولاد خليفة» ضد [الملاكين أو المستثمرين المتغيّبين] القاطنين في المدن، أو مثلما حدث في «أمزميز» ضد السلطة المحلية التي أرادت تحويل مجرى مياه عين محددة لحرمان مركز صغير من الماء، أو مثلما حدث في « تساوت » ضد تسلط « المدينيين »..»[65].

ومع انتشار العلاقات الرسمالية داخل البوادي، وبالتالي اضمحلال نوعية ملاكي الأراضي الكبار « شبه-الإقطاعيين » (لصالح تنامي نوعية ملاكي الأراضي الكبار الرسماليين)، تتقلص نسبيا العلاقة المباشرة بين الفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار (وكذلك

بعض الفلاحين المتوسطين) من جهة ، ومن جهة أخرى ملاكي الأراضي الكبار إلى حد متدني. الشيء الذي ، في مجال إحساس الفلاح أو وعيه ، يُغمّض أو يحجب نسبيا طبيعة وعمق تناقضه الطبقي مع الملاكين الكبار. فيغدو الفلاح في العديد من الحالات أكثر استسلاما وانهزاما ومحافظة. بينما أخوه العامل الفلاحي (أو العامل الزراعي الذي يعيش علاقة رسمالية مباشرة مع الملاّك الكبير، يصبح أكثر تأهيلا منه لإدراك ما قام به ، أو ما يقوم به ، الملاكون الكبار من سطو واستغلال. فيكون العمال الفلاحيون (أو الزراعيون) عموما أكثر ثورية من الفلاحين (الفقراء والصغار، فبالأحرى المتوسطين).

في كثير من المجتمعات التي يشكل فيها الفلاحون نسبة هامة من السكان، يمكن أن يطرح تساءل من هذا الصنف: هل يمكن للفلاحين أن ينتفضوا أو أن يثوروا ضد الملاكين الكبار وضد السلطة ؟ مثل هذه الحركة يحتمل أن تكون ممكنة في حالة: ١) وجود ضعف في السلطة المركزية للدولة ، أي في حالة وجود ضعف في قدرتها على التدخل لممارسة القمع في المناطق الفلاحية المعنية ؛ ٢) وجود أو بروز سلطة ثورية جديدة موازية (بالإضافة إلى ما يفترضه ذلك من إمكانات قيام حملات توعية وتعبئة وتنظيم لهذه الجماهير). وتجدر الإشارة إلى أنه في غالبية البلدان المسودة التبعية في «العالم الثالث»، والتي يكون فيها جزء هام من قواعد الأجهزة القمعية (مثل الجيش) مكونا من أبناء الفلاحين ، يمكن أن يساعد قيام «وضع ثوري» (متميز بازدواجية السلطة) داخل البلاد على حدوث ميول لدى جزء هام من الجنود ومن شابههم لصالح جماهير عائلاتهم الفلاحية ولصالح الثورة المجتمعية (مثلما حدث في روسيا في 1917).

* *

وتجدر الإشارة إلى ان الفلاحين الذين يدخلون ضمن طبقة المستغلين المتوسطين (أي على العموم الفلاحين الأغنياء ، بالإضافة إلى الفئة الدنيا من مستأجري المزارع الرسماليين) ليسوا على العموم جماهير ثورية. فموقعهم الطبقي الوسطي يجعلهم ميالين أكثر إلى التذبذب، وإلى الإلتحاق بمعسكر الثورة المضادة . ولا يناضل على العموم هؤلاء

الفلاحون المستغلون المتوسطون ضد الملاكين الكبار ، الا بهدف منافستهم وتوسيع حجم حصتهم الخاصة من استغلال العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار . الشيء الذي يجعلهم بشكل عام يخافون من الثورة ويعارضونها . فلا يليق بحزب الثورة أن يغلط نفسه فيما يخص دور الفلاحين المستغلين المتوسطين على المدى الطويل . بل قد تطرح عليه مهمة النضال ضد تأثيراتهم الفكرية والسياسية اليمينية . لكن الاضطهاد الذي يمارسه ضدهم الملاكون الكبار يدفعهم على العموم إلى اتخاذ مواقف سياسية وسطية أو غير منحازة . فبإمكان حزب الثورة أن يحاول اجتذاب الفلاحين المستغلين المتوسطين الى إتخاذ مواقف محايدة ، أو مساندة للثورة ، خاصة حينما يقنعهم بأن مصالحهم لن تتعرض للخطر ، وبأن الثورة لن تستولي على أراضيهم (وإذا ما إضطرت في بعض الحالات الإستثنائية إلى أن تستولي على بعض الأراضي ، فإنها ستقدم لأصحابها التعويضات اللازمة عنها) .

وأما فيما يخص الفلاحين المتوسطين الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، والفلاحين المتوسطين المستغلين الصغار [61] ، فيطرح على حزب الثورة ، ليس فقط أن يعدهم صراحة بأنه لن ينتزع منهم ملكيتهم الصغيرة ، ولكن أيضا أن يلتزم بحماية ملكيتهم من أطماع وضغوطات الملاكين الكبار والرسماليين الكبار ، وبالعمل على مساعدتهم ، وعلى تحسين أوضاعهم المعيشية ؛ حيث لن يتم الاستيلاء إلا على ملكيات ملاكي الاراضي الكبار (وستوفر السلطة المعنية لهؤلاء إمكانية شغل وعيش من مستوى غالبية الجماهير إما في الفلاحة أو الصناعة أو غيرهما ، بل يمكن للسلطة المعنية أن توفر تعويضات هامة لملاكي الأراضي الكبار الذين يكونون سباقين إلى مساندة الثورة ، أو على الأقل إلى عدم معاداتها) . ويمكن أن يوضح حزب الثورة أنه يلتزم بتحرير الإنتاج الفلاحي من العوائق التي تمنعه من التقدم والنمو ، وذلك مثلا عبر تنظيم جماهير الفلاحين في تعاونيات من نوع جديد ، ليس بواسطة القوة ، ولكن بالإقناع ، وبالمثل الحسن ، وكذلك بواسطة مساعدات ووسائل تقدمها السلطة المعنية ..

ويمكن أن يعمل الفلاحون المستغلون (أي على العموم الفلاحون الفقراء ، والفلاحون الصغار ، وكذلك العمال الزراعيون) على الخصوص في

الضيعات والمزارع والأراضي الفلاحية الأخرى التي تم تنظيم استيلاء الجماهير عليها، والتي أصبحت ملكيتها بيد الدولة. ويمكن أن تعمل السلطة المعنية على تحرير البوادي من الاحتكار والاستغلال والإهمال والتبذير والمحسوبية التي كانت سائدة بها. حيث ستُنظّم وستُعبّئ جماهير الفلاحين، وستؤطّر كفاحاتهم الثورية. وعلى سبيل المثال: ستشيّد مجمل السدود المتنوعة الممكنة، وستغرس الأشجار أو غيرها من النباتات في مجمل المناطق التي لا يمكن زراعتها أو الرعي فيها، وستوفر البذور الممتازة المختارة، وستقضي على عوامل التصحّر، وستصلح مساحات متزايدة من الأراضي لجعلها صالحة للفلاحة، وسترفع من مستوى الاستفادة من المياه السطحية والجوفية، كما سترفع من مردودية الانتاج الفلاحي، إلى آخره، إلى أن تحول مجمل البوادي إلى مزارع وحقول وضيعات وغابات وحدائق متواصلة الخيرية والانتاج.

وستوفر عملية إعادة تنظيم جزء هام من الانتاج الفلاحي على شكل تعاونيات من توفير قدر محدد فائض من قوة العمل (كانت من قبل شبه-عاطلة، أو مشغّلة بشكل سيّئ). وسيكون الحل الأفضل هو توجيه قوة العمل الفائضة هذه، ومساعدتها على إنشاء أنشطة ومؤسسات وشركات صناعية جماعية وتعاونية - ولو متواضعة في البداية - داخل باديتهم أو قريتهم الأصلية، بهدف إنتاج أدوات وبضائع (ولو بسيطة) مطلوبة محليا. فلا مانع خلال مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية من السماح لهؤلاء الفلاحين القدامى من إنشاء مؤسسات وشركات إنتاجية جماعية وتعاونية. بل إن حافز الربح والإغتناء سيدفعهم إلى بذل مجهودات هامة جدا في مجال إنشاء وتنمية وسائل الانتاج داخل البوادي وشبه-البوادي. وسيحظى كل عمل تعاوني بالتشجيعات والتسهيلات والمساعدات الممكنة.

ومن كبير الاحتمال أن الملكية الفردية والمؤسسة الفردية قد تصبح على المدى الطويل (وليس القصير او المتوسط) في إطار النظام (الانتقالي) الجديد موضوعيا وتلقائيا ودون آفاق. ويمكن لقوى الثورة أن توضح حتمية هذا التطور بأسلوب علمي وصريح كلما إقتضت الحاجة ذلك. وبقدر ما ستكون العلاقة بين الثورة والجماهير الفلاحية مبنية

على الوضوح والتعاون والتفاهم والتعاضد، بقدر ما سيكون التثوير المجتمعي أسهل.

* *

وإذا كان في حالات محددة بإمكان جماهير الفلاحين أن تنتزع بعض الإصلاحات على مستوى قرية أو منطقة، فإنها لا تقدر على قيادة الثورة، كما لا تقدر بوحدها على تحويل إنتفاضتها إلى ثورة مجتمعية. كما لا تقدر بوحدها على تغيير النظام المجتمعي القائم، وتشييد نظام آخر محله. لأن جماهير الفلاحين ترتبط عموماً بنمط إنتاج وأساليب إنتاج متخلفة بالمقارنة مع نمط الإنتاج الرسمالي الذي أصبح بإجمالي سائداً داخل المجتمع. ولأن طموحاتهم المجتمعية محدودة جداً على العموم، بل مثالية ومحافظة في غالب الحالات. بما أنها غالباً ما لا تتجاوز من الناحية العملية تخليص القرية أو المنطقة المعنية من ثقل الضرائب، ومن حيف بعض الملاكين الكبار والمستغلين الكبار، ومن ضغط الدولة، ومن تطفّل موظفيها، دون إدراك آلية الإستغلال، ودون النفاذ إلى ضرورة تغيير وتثوير مجمل علاقات الإنتاج المجتمعية، في إتجاه تحرير سائر المجتمع من أسس الاضطهاد والاستغلال. فليس من الغريب في هذه الحالة أن تكون كل الثورات الظافرة الحديثة التي قامت فيها جماهير الفلاحين بدورها، تتميز أيضاً وبالضبط بمساهمة لا تقل أهمية لجماهير العمال، والشباب، والمثقفين الثوريين، وغيرهم، مؤطرين في إطار نوع من الميليشيات الشعبية، وفي إطار جيش شعبي ثوري، ومقودين من طرف حزب سياسي ثوري، يحمل فكر طبقة المستغلين، ويكافح من أجل تحقيق مشروعها المجتمعي التحرري. وكلما ضعف في عصرنا الراهن الدور الثوري لطبقة المستغلين في ثورة محددة، إنعكس ذلك ليس فقط على حظوظ نجاحها، بل أيضاً على طبيعتها الطبقية، وبالتالي على تطورها الإستراتيجي اللاحق. حيث قد تنحصر هذه الثورة المعنية في هذه الحالة عند حدود «ثورة وطنية رسمالية برجوازية»، تسيطر عليها بعض طبقات المستغلين، وتسخرها لمقاصدها الخاصة، فتعجز عن تحقيق الأهداف التحررية الإستراتيجية.

* *

المثقفون الثوريون

عندما نتفحص تجارب الثورات التي حدثت خلال القرن العشرين، نجد أن عددا هاما من أفراد النواة التنظيمية الثورية التي قامت في البداية بدور تأسيسي ثم بدور قيادي في الثورة (مثلما حدث في روسيا أو الصين أو فيتنام أو كوبا أو نيكاراغوا الى آخره) تتكون من عناصر مثقفة ثورية، يمكن نسب مواقعها الطبقية الأصلية على الخصوص الى طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون، أو الى طبقة المستغِلين الصغار. و معنى هذه الظاهرة، أنه ليس من المستحيل أن توجد مجموعات محددة من المثقفين الثوريين، ذوي مواقع طبقية أصلية أو آنية في طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون (أو في ما يسمى بالمصطلحات الكلاسيكية ب «البرجوازية الصغيرة»)، وأن تعاني مثل معاناة الجماهير الشعبية، وأن تتحسس أوضاع الجماهير الكادحة، وأن تطمح الى نفس مطامحها، وأن تدرس علم الثورة و تستوعب فنونها، وأن تتبلتر، فتلتحق بحماس ثوري بمعسكر طبقة المستغَلين (أو كما يقول البعض «أن تنتحر طبقيا»)، وأن تخدمها، وتناضل لتحقيق مشروعها المجتمعي، وأن تكافح بإخلاص واستماتة على مدى طويل من أجل التحرر الوطني والدمقراطية والإشتراكية.

لكن هذه الظاهرة لا تعني أنه بإمكان كل فرد، أو كل مثقف، من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون أو من طبقة المستغِلين الصغار، أن يصبح ثوريا يكافح ويضحي من أجل الحرية والثورة والاشتراكية. فإذا كان التفاوت بين الموقع الطبقي والموقف الطبقي (السياسي) ممكنا بالنسبة لأقلية من أفراد طبقة مجتمعية محددة، فإنه غير ممكن - خاصة على مدى طويل نسبيا - بالنسبة لمجموع هذه الطبقة. ويمكن لفرد محدد، أو لمجموعة محددة، خلال مرحلة معينة، أن تتجاوز أساسها الطبقي (أو كما يقول البعض «أن تنتحر طبقيا»)، فتحمل مواقف سياسية، وتخوض ممارسة نضالية معبّرة عن مصالح طبقة مخالفة أو مناقضة لطبقتها الأصلية. لكن لا يمكن عموما لطبقة بكاملها، ولا حتى لفئة طبقية بكاملها، أن تقدر على فعل ذلك بوعي

وطواعية . فلا يمكن لطبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، ولا لطبقة المستغلين الصغار (ولا لـ « البرجوازية الصغيرة ») أن تقود كطبقة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية ، وأن تنجزها ، وأن تشرع في تحقيق تحولات اشتراكية . لأن ذلك يتناقض مع طبيعتها ومع مصالحها الطبقية.

وحتى إذا وجدنا في تجارب العديد من الثورات الحديثة أن غالبية الأفراد المؤسسين والقياديين كانوا ذوي مواقع طبقية أصلية داخل طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، أو طبقة المستغلين الصغار، فهذه الظاهرة لا تنفي أن هاتين الطبقتين تبقيان على العموم ، وفي شمولية كلمنها ، طبقة متذبذبة سياسيا ، وانتفاعية ماديا . وعلى الخصوص، فإن كلا منهما كطبقة ، تبقى عاجزة على قيادة نفسها بنفسها ، فبالأحرى أن تقدر على قيادة الثورة وقيادة طبقات أخرى .

وبعبارة أخرى ، نميز هنا بين الخاص والعام ، ونعتبر ان الأفراد الثوريين ، وخاصة منهم المثقفين الثوريين ، ذوي الأصول الطبقية في طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، أو في طبقة المستغلين الصغار، والذين يقومون بدور مسؤول قيادي، أو بدورهام في ثورة مجتمعية محددة ، لا يستطيعون على العموم القيام بهذا الدور الفعال إلا اذا أصبحوا مناضلين عضويين لطبقة المستغلين ، وليس لطبقة أخرى . أما الأفراد المناضلون منهم الذين لا يتجاوزون حدود ومحدودية تمثيل وخدمة طبقتهم الخاصة (أي طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون ، أو طبقة المستغلين الصغار) ، فسرعان ما يصبحون في تناقض مع الثورة ، ومتجاوزين من طرفها .

لكن يوجد (وسيوجد) أناس ، ينظرون إلى أفراد النواة القيادية التأسيسية في تجربة ثورة حديثة محددة ، فيجدون مثلا أن الأصول الطبقية أو المواقع الطبقية لأغلبيتها لا تدخل ضمن الطبقة العاملة ، ولكن ضمن طبقة « البرجوازية الصغيرة » ، فيستنتجون بسرعة من ذلك أن طبقة « البرجوازية الصغيرة » هي التي قادت هذه الثورة . وهم في استنتاجهم ذلك يغفلون في غالب الحالات عدة أمور، أبرزها مايلي :

أولا ، ان البرنامج السياسي ، أو المشروع المجتمعي ، ولو المرحلي ، الذي إنفجرت هذه الثورات على أساسه (مثلا في روسيا ، أو

الصين، أو فتنام، أو ألبانيا ،إلى آخره)، والذي شرعت فعلا في بداية تطبيقه، وذلك على الخصوص قبل حدوث انحراف هذه الحركات الثورية، بدرجة أو بأخرى، في مرحلة تاريخية لاحقة، هو البرنامج أو المشروع المرحلي المنسجم أساسا مع رؤية ومع مصالح طبقة المستغلين، وليس خصيصا مع **مصالح طبقة أخرى**. والعنصر الأساسي في الطبيعة الطبقية، وفي مضمون، وفي نوعية، قيادة أية ثورة محددة، هو بالضبط البرنامج السياسي، أو المشروع المجتمعي، الذي تبدأ هذه الثورة المحددة في الدفاع عليه، وفي تطبيقه. والقيادة الطبقية لثورة محددة، لا تنحصر في شخص زعيم، أو في لجنة، أو في مكتب، ولكنها تتجسد أساسا في توجيه ممارسة جماهيرية مجتمعية، في تغيير المجتمع طبقا لمشروع مجتمعي محدد. زد على ذلك، أن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون (أو طبقة المستغلين الصغار، أو «البرجوازية الصغيرة») لا تتوفر على مشروع مجتمعي ثالث خاص بها، متميز من جهة أولى عن مشروع طبقة المستغلين الكبار، ومتميز من جهة ثانية عن مشروع طبقة المستغلين. فإما أن يكون المجتمع المتوخى مبنيا على أساس استغلال الانسان للإنسان، وفي هذه الحالة يكون هذا المشروع المجتمعي مطابقا في الجوهر لمشروع طبقة المستغلين (الكبار). وإما أن يكون المجتمع المتوخى متحررا من أسس الاستغلال والاضطهاد، وفي هذه الحالة يكون المشروع المجتمعي المعني مطابقا في الجوهر لمشروع طبقة المستغلين. ولم، ولن، تقدر طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون، أو طبقة المستغلين الصغار، في أي بلد كان، أن تنجز مشروعا مجتمعيا ثالثا متميزا.

ثانيا، إذا كان الأصل الطبقي أو الموقع الطبقي لعدد من عناصر قيادات الثورات الحديثة يدخل ضمن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون، أو ضمن طبقة المستغلين الصغار، (أو ضمن ما يسمى بـ «البرجوازية الصغيرة»)، فإن فعلهم السياسي الثوري، سواء أثناء الكفاح المهيئ للثورة، أم بعد الانتصار في الاستيلاء على السلطة، لم يكن فعل «لا مستغلين ولا مستغلين» ولا فعل مستغلين صغار، (ولا فعل برجوازيين صغار)، بل كان على العموم فعل مناضلين ثوريين عضويين لطبقة المستغلين. وهذا التقييم يصدق ليس فقط على

قادة بارزين مثل ك. ماركس، و ف. إنجلز، و ك. إ. لينين، وماو تسي تونغ، وهوشي منه، وفيدل كاسترو، الى آخره، بل يصدق كذلك على مناضلين أقل شأنا منهم. فالمثقفون الثوريون، ولو كانوا ذوي أصل طبقي أو موقع طبقي يدخل ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون، أو ضمن طبقة مستغِلة، فإنهم لا يكونون على العموم فعلا ثوريين، إلا حينما يصبحون مناضلين عضويين للطبقة الأكثر ثورية في المجتمع، أي الطبقة العاملة، طبقة المستَغلين. فيلتزمون على مدى طويل بالكفاح وبالتضحية من أجل برنامجها المجتمعي الثوري. وكلما تحول هؤلاء المناضلون الى مناضلين عضويين لطبقة أخرى، فإنهم يفقدون ميزتهم الثورية، وقد يصبحون متخاذلين، إنتهازيين، أو مرتدين، أو إصلاحيين، أو منحرفين عن خط الثورة المجتمعية المتواصلة.

ثالثا، اذا وجدنا في العديد من الثورات الحديثة عناصر ومجموعات ذات أصل طبقي أو موقع طبقي يدخل ضمن طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون، أو ضمن طبقة المستغِلين الصغار أو المتوسطين، تشارك بفعالية في خوض الثورة المجتمعية، فإننا سنجد أيضا في هذه الثورات (إذا نحن تفحصناها) مجموعات من نفس الطبقات المذكورة، قد تكون أكبر وأوسع عددا من المجموعات الأولى المشار إليها، ولكنها تتميز عن الأولى بكونها تظل تتحفظ، أو تعارض، أو تناهض، أو تحارب، نفس المشروع المجتمعي الثوري المذكور، أو على الأقل أنها تظل حائرة ومتذبذبة بين معسكري الثورة والثورة المضادة (راجع تجارب الثورات في روسيا أو الصين أو يوغسلافيا أو كوبا أو نيكاراغوا إلى آخره). فمن الخطأ أن تنسب المواقف والطموحات السياسية الثورية التي تكافح من أجلها هذه المجموعات من المناضلين ومن المثقفين الثوريين إلى كل المثقفين، إلى كل طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون، أو إلى مجموع طبقة المستغِلين الصغار، أو المتوسطين، خاصة وأن الوقائع التاريخية للصراع الطبقي تبيّن أن مجموعات لا يستهان بها من طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغلون، ومن طبقة المستغِلين الصغار أو المتوسطين، تهاب أو تعارض الثورة والإشتراكية، أو على الأقل، لا تؤمن بهما، أو لا تدافع

عنهما بحماس موضوعي وتلقائي، مثلما يمكن ملاحظة ذلك جليّا خلال فترات المد النضالي لدى أجزاء واسعة من طبقة المستغلين.

رابعا، يمكن أن نتساءل مباشرة: هل يمكن أثناء تهيئ الثورة المجتمعية، وأثناء خوضها، أن يكون «زعيم» أو «قائد» الثورة المجتمعية الصاعدة عاملا أو فلاحا (أي خلافا لما وقع إلى حد الآن في العديد من الثورات المجتمعية مثلا في روسيا، أو الصين، أو ألبانيا، أو الفتنام، أوكوبا، أو نيكاراغوا، إلى آخره)؟ الجواب هو أن احتمال كون «زعيم» أو «قائد» الثورة عاملا أو فلاحا ضئيل جدا. لأنه يشترط عموما في الزعيم أو القائد لكي يكون كذلك عدة شروط. منها ليس فقط أن يتوفر على خصال وطاقات ثورية نادرة جدا (وهذه الخصال معروفة على العموم، وليس موضوعنا هنا هو تعدادها). بل من هذه الشروط أيضا أن يكون ذو استيعاب ثوري ثاقب، وذو إطلاع شامل على جميع شؤون المجتمع الماضية والحاضرة، وذلك في مجمل ميادين الاقتصاد والسياسة والعلوم والفلسفة والحرب والتاريخ والفنون إلى آخره. وهذا الشرط يظل على العموم خارج متناول العامل أو الفلاح (في المجتمع الطبقي الحالي). وذلك لأنه يظل مجبرا على قضاء معظم طاقاته وأوقاته في المزرعة أو في المعمل المنتج، فيكون على العموم مبعدا على تحصيل معارف وعلوم عصره. بل لا يمكن حتى لمعظم المثقفين، ولو الثوريين، أن يبلغوا هذا المستوى المطلوب في سعة الإطلاع، وتنوع التجارب، وعمق الإدراك، وسهولة الابتكار، وسهولة بلورة الحلول الثاقبة والجديدة للمشاكل العويصة المستجدة. بل لوحظ مرارا في مختلف التجارب الثورية الحديثة أن أقلية قليلة من بين الثوريين المثقفين المحترفين (أي المتفرغين للكفاح الثوري) هي عادة التي يمكن أن يكون في مستطاعها بلوغ ذلك المستوى المطلوب. أما في مرحلة ما بعد نجاح الثورة، أي عندما تكون مسيرة تحرير المجتمع من أسس الإستغلال والاضطهاد قد تقدمت بعض الخطوات الأولى والحاسمة إلى الأمام، يصبح بالإمكان أن تكون نسبة هامة جدا من المسؤولين على صعيد مختلف الهيئات القيادية المركزية والعليا والمتوسطة مشكلة من العمال والفلاحين

والكادحين الآخرين - لنرجع إلى تلك الآراء التي ، حينما تنظر الى «زعيم» أو«زعماء» الثورة في روسيا، أو في الصين، أو في فتنام، أو في ألبانيا، أو في كوبا، أو في نيكاراغوا، الى آخره، فتجد أنهم ليسوا عمالا ولا فلاحين ، فتستنتج من ذلك أن «البرجوازية الصغيرة» هي التي قادت هذه الثورات وليس «الطبقة العاملة» . فبالنسبة لهذه الآراء ، إذن ، لا يمكن أن يقال عن ثورة أن «الطبقة العاملة» هي التي قادتها، أو تقودها ، إلا إذا كان «زعيمها» (أو زعماؤها) لم ينزعوا بعد عن ظهرهم «بدلة العمل الزرقاء» . فهذا إذن تصوّر، أقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه ميكانيكي ، وتبسيطي ، وعاجز عن إدراك جدلية الواقع المجتمعي ومفاجئاته .

خامسا ، لقد إنتهت العديد من المجموعات أو الحركات الثورية التي سهرت على قيادة الثورة المجتمعية في كثير من البلدان إلى الانحراف بدرجة أو بأخرى عن خط الثورة المتواصلة (مثلما حدث أو لا زال يحدث في بعض البلدان الاشتراكية) . الشيء الذي جعل بعض المثقفين يطرحون أن هذه الثورات المعنية كانت ذائما ، ومنذ بدايتها، رسمالية ، وأن «البرجوازية الصغيرة» هي التي قادتها وأنجزتها . وبعبارة أخرى ، فبالنسبة لهؤلاء المثقفين، حينما يتحول كيان سياسي أو مجتمعي محدد من طبيعة إلى طبيعة أخرى مخالفة أو مناقضة للأولى ، فهذا يعني لديهم أن هذا الكيان المعني لم يتحول، وانما كان دائما على الحالة التي أصبح مؤخرا عليها . فهذا الرأي لا يدرك حركية الواقع و جدليته . فيقرر بشكل مجرد أنه لم يتغير . وحتى حينما يتفق نظريا على حتمية التطور والتغيّر ، فإنه ينكر تجلياته في الواقع .

* *

وفي موضوع نشوء الوعي الإشتراكي ، يعتقد ويدّعي البعض أن الشرطين الكافيين لظهور ونمو الوعي الإشتراكي داخل طبقة المستغلين، هما وجود هذه الطبقة ، وخوضها لنضالات نقابية. وهذا الاعتقاد خاطئ تماما. وتجارب العديد من المجتمعات ، سواء

منها المجتمعات الرسمالية العتيقة في أوروبا وأمريكا، أم الرسمالية الحديثة في البلدان المسودة في «العالم الثالث»، تثبت أن الوعي الإشتراكي الثوري لا يظهر عفويا داخل طبقة المستغلين، ولو كان عدد أفراد هذه الطبقة يعد بعشرات الملايين، ونضالاتها النقابية متعددة ومتوالية على مر العديد من السنين.

فالوعي الاشتراكي إنبثى (عند نشوءه لأول مرة، ولا زال ينبثي) على أساس تجارب ثورية، ومعارف علمية، واسعة في شموليتها، وعميقة في تفاصيلها. إلا أن الكادح المستغل داخل مجتمع تسود داخله الرسمالية، يظل على العموم مبعدا عن المعارف العلمية المتقدمة. فليس من الغريب أن مؤسسي نظرية الاشتراكية العلمية (وأبرزهم ك.ماركس، وف. إنجلز، و ف.إ. لينين) كانوا في البداية ذوي مواقع طبقية توجد ضمن «البرجوازية الصغيرة» أو «البرجوازية المتوسطة» (أي ضمن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون، أو ضمن طبقة المستغلين الصغار أو المتوسطين). فسيكون من الضياع اللجوء إلى إنتظار نشوء الوعي الاشتراكي الثوري بشكل عفوي داخل طبقة المستغلين. ولبلوغ هذه الغاية، فإن دور ومهمة المثقفين الإشتراكيين الثوريين هو بالضبط الإلتحاق بمناضلي طبقة المستغلين، لإدخال الفكر الإشتراكي الثوري إليها، والمساهمة في تعبئتها وتنظيمها وتثويرها، وفي نفس الوقت التأثر بها، والتفاعل معها، والاندماج داخلها، دون إهمال خوض العمل السياسي الثوري داخل طبقات الشعب الأخرى المسودة أو المحرومة، بهدف تهييء وإنجاز الثورة، في إتجاه تحرير مجمل المجتمع من أسس الاستغلال والاضطهاد.

وقد كتب لينين في هذا المجال عند بداية نهوض العمل السياسي الاشتراكي الثوري داخل الطبقة العاملة الروسية: «قلنا أن العمال لا يمكنهم بعد الحصول على الوعي الاشتراكي الديمقراطي. هذا الوعي لا يمكن أن يأتيهم سوى من الخارج. فتاريخ كل البلدان تؤكد على أن الطبقة العاملة، لا يمكنها - بقواها الخاصة فقط - أن تصل إلا إلى الوعي التريد يونيوني (أي: النقابي)، يعني إلى الإقتناع بضرورة التوحد في نقابات، وخوض نضالات ضد الباطرونات،

ومطالبة الحكومة بهذا القانون أو ذاك، إلى آخره (هذا النضال النقابي لا يلغي أيّ نضال سياسي). أما مذهب الاشتراكية، فإنه وُلِدَ من النظريات الفلسفية، والتاريخية، والاقتصادية، المبلورة من طرف علماء ممثلين للطبقات السائدة، من طرف المثقفين. إن مؤسسي الإشتراكية العلمية المعاصرة ماركس وإنجلز ينتمون هم أنفسهم بفعل موقعهم الاجتماعي إلى المثقفين البرجوازيين ... نفس الشيء في روسيا، حيث أن مذهب الاشتراكية الدمقراطية انبثقت بشكل مستقل تماما عن النمو العفوي للحركة العمالية. حيث كان مذهب الإشتراكية الدمقراطية نتيجة طبيعية، حتمية لنمو الفكر لدى المثقفين الإشتراكيين »[62]. ولمزيد من الوضوح نضيف أن لينين أكد : « أن الوعي السياسي الطبقي لا يمكن إيصاله إلى العامل سوى من الخارج، يعني من خارج النضال الاقتصادي، من خارج ميدان العلاقات بين العمال والباطرونات. إن الميدان الوحيد الذي يمكن أن تستخرج منه المعرفة هو ميدان علاقات كل الطبقات وكل شرائح السكان مع الدولة ومع الحكومة، ميدان علاقات كل الطبقات فيما بينها. لهذا، فعلى السؤال: ماذا ينبغي فعله لإيصال المعارف السياسية إلى العمال؟ لا يصح أن نكتفي ببساطة بالجواب الذي يكتفي به في غالب الأحيان أولائك الذين يمارسون « الذهاب الى العمال »، « دون الكلام عن أولائك الذين يميلون من بينهم نحو الاقتصادوية. فلإيصال المعارف السياسية للعمال، يجب على الاشتراكيين الدمقراطيين الذهاب الى كل طبقات السكان، يجب عليهم أن يبعثوا نحو جميع الجهات، فيالق من جيشهم ... يجب أن نذهب إلى كل طبقات السكان كمنظرين، وكدعات، وكمحرضين، وكمنظرين »[63].

* *

وعلى عكس بعض الإدعاءات المنتشرة، لا يشكل المثقفون لا طبقة، ولا شريحة طبقية، ولا فئة طبقية. فالمثقفون موجودون بهذا القدر أو ذاك في كل طبقات المجتمع. بالإضافة إلى أن مفهوم الثقافة غامض وغير محدد، ولا يصح الاعتماد على الثقافة كمقياس للتمييز بين الطبقات أو الفئات أو الشرائح الطبقية.

* *

إذا كانت الثورة في حاجة إلى كسب أكثر ما يمكن من المثقفين إلى صفوفها ، وإذا كان من المطروح عليها أن تحول أكثر ما يمكن من المثقفين إلى مثقفين ثوريين مجندين في خدمة الثورة والجماهير، فإن عليها أيضا أن تحتاط من المثقفين نظرا لما قد يكون لهم من خطورة على الجماهير وعلى الثورة . حيث أن جزءا لا يستهان به من هؤلاء المثقفين (ذوي عقلية المستغلين الصغار) ميّالون إلى إثبات ذاتهم الأنانية عبر التعالي على الجماهير، والسيطرة عليها ، والإنحياز إلى جانب القوى الغالبة ولو كانت رجعية . وقد تؤدي بهم إهانتهم للجماهير الكادحة الشعبية ، وخوفهم من مبادراتها الثورية الجذرية ، إلى معارضة الثورة تحت شعار الوفاء لها ، وإلى الوقوف ضد تقدم حركة الجماهير الثورية باسم الدفاع عنها . وقد يكون من الصعب على الجماهير الشعبية في أوقات السلم أن تميز بين المثقفين الثوريين الذين يناضلون ويدعمون الثورة من جهة ، ومن جهة أخرى المثقفين الذين يرددون شعارات نظرية ثورية دون أن يتجاوزوا في الواقع حدود تحقيق مصالحهم الوصولية الفردية. أما أثناء أوقات احتداد الصدامات الطبقية التي لا تقبل موقفا وسطا بين موقف ثوري وموقف مضاد للثورة ، أي أثناء الأوقات التي تفرض فيها المصالح الحيوية للجماهير الكادحة إتخاذ إختيارات عملية جذرية ، ينعكشف آنئذ أمام الجماهير أي من المثقفين يخدم فعلا الثورة والجماهير ، وأي منهم يناور ضدها ويحاول استغلالها.

* *

والثقافة هي في الواقع ثقافات ، كل ثقافة منها مقيدة عبر الزمان والمكان بالموقع الطبقي لحاملها . وهي مضامين وأشكال. ولكل طبقة مجتمعية ثقافتها ومثقفيها . ولكل مثقف طبقته. ويوجد أيضا مثقفون تائهون ، يتذبذبون بين الابتعاد عن طبقة معينة والإقتراب من أخرى ، وذلك مثلا حسب درجة الاضطهاد ، أو حدة الإرتزاق ، أو الطموح الوصولي ، أو الإستيلاب الثقافي ، أو التمرد الفكري ، أو الإلتزام الثوري ، أو المد التحرري ... وللمثقفين الرجعيين دور إيجابي ملازم لدورهم الرجعي . لأن رجعيتهم تعبّي

نقيضها لدى مثقفي الشعب. وللمثقفين الملتزمين بتحرر الإنسان دور إيجابي ضروري. يشاركون في نقد وتفكيك ثقافة الطبقة السائدة، ويساهمون في نشر ثقافة الثورة. لكن خصوصية المثقفين لا تخلو من سلبيات. فمن ميزات المثقفين المصنفين عادة بـ «البرجوازيين الصغار»، أنهم يعتبرون المواقف السياسية «آراء تكوّن قناعتها على أساس المعرفة المكتسبة»، وأنهم ينطلقون في الغالب من القراءة والكتابة والخطاب، بهدف العودة إلى القراءة والكتابة والخطاب. وأنهم يعتقدون بإمكانية إنجاز التحرر بالفكر، وعلى مستوى الفكر. وأنهم يميلون باستمرار إلى إثبات ذاتهم عبر «تأزيم النفس وتأزيم الغير». لأن «الأزمة» بالنسبة لهؤلاء المثقفين، هي بمثابة الماء بالنسبة للسمك. حيث يجد هؤلاء المثقفون في «الأزمة» إمكانية التسترّ، والإرتزاق، والإنتعاش.

* *

الشباب

الشباب على العموم لا يشكل لا طبقة ولا فئة طبقية. والشباب في مُالبيته في طور إنتقالي، لم يستقر بعد في موقع طبقي محدد ضمن علاقات الإنتاج القائمة. وشبابه هو نفسه في تحول مستمر. ويمكن على العموم اعتبار الأطفال (الذين لم يبلغوا بعد "سن الرشد")، وكذلك التلاميذ والطلبة وأقرانهم العاطلين ضمن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون. أما إذا أردنا تدقيق وتصنيف الوضع الطبقي للشبان الذين بلغوا أو تجاوزوا "سن الرشد"، فأصبح لهم دور مسؤول ووزن فعال في الصراع الطبقي الدائر، دون أن يكونوا بعد عاملين أو مستقلين عن عائلاتهم، فإن الطريقة الملائمة، أو على الأقل الأقل بعدا عن الواقع، هي الطريقة التي تحدد الوضع الطبقي لهذا الشباب بالموقع الطبقي لعائلته أو لأبيه. فالشاب لا يملك بعد على العموم سوى انتماءه واندماجه في عائلته التي يعيش داخلها. فيعاني

نسبيا نفس معاناة عائلته ، ويعيش نسبيا نفس التناقضات الطبقية التي تعيشها عائلته ، ويحس بإحساسها ، ويقتسم داخلها الاستمتاع بنفس الحقوق أو الامتيازات الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية (في حالة وجودها). أما الشبان العاملون ، مثل العمال الشباب ، والفلاحين الشباب ، أو الموظفين الشباب ، الى آخره ، فيمكن عموما اعتبارهم (بالتتابع) عمالا ، أو فلاحين ، أو موظفين ، وتحديد موقعهم الطبقي انطلاقا من وضعهم الطبقي الملموس .

ويجب الإنتباه إلى أنه كيفما كان التحديد الطبقي الذي نختاره ، فإننا سنجد دائما في تحديد الطبقات المختار عددا من الفئات أو الشرائح او المجموعات الطبقية التي لا تنطبق عليها التعريفات المحددة إلا بشكل تقريبي . وهذه الظاهرة ناتجة عن كون الطبقات في واقع المجتمع لا تحدها حواجز بيّنة ، ولا تفصل بينها حدود واضحة وثابتة . بل نجد امتدادا غير منقطع يربط بين مختلف الطبقات عبر تصاعد أو إنحدار يشمل جميع الدرجات أو المستويات الممكنة في المواقع الطبقية . فنجد مثلا أن مصالح بعض صغار المستغلين تقترب من مصالح الشريحة الميسورة من طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغلون . وتبين تجارب العديد من الثورات عبر العالم ضرورة التعامل بحذر مع مثل هذه المجموعات الطبقية « الوسطية » بين طبقتين مختلفتين . لأن التعامل بتهور معها ، أو التضحية بمصالحها ، قد يدفع بها إلى الإنحياز إلى جانب الطبقة التي هي أعلى وأقوى منها في سلم طبقات المجتمع .

ويشكل الشباب مجموعة متميزة . لكنه لا يشكل لا طبقة ولا فئة ولا شريحة طبقية . ولا يمكن أن يكون للشباب مشروع مجتمعي بديل متميز . كما ليس بمقدور الشباب كشباب أن يقود الثورة المجتمعية ، ولا أن يضطلع بوحده بإنجازها . وما يبقى للشباب كشباب ، هو الإنحياز إلى جانب الطبقة الأقرب إليه من بين طبقات المجتمع ، ودعم مواقفها وطموحاتها المجتمعية . وهذه الطبقة الأقرب إلى الغالبية العظمى من الشباب ، هي بالضبط طبقة المستغلين ، الطبقة الأكثر ثورية . فالجزء الأكبر من الشباب ، مثله مثل المستغلين ، لا يملك شيئا ، ويعاني من الاضطهاد والحرمان ، وإن لم يكن بعد مستغلا ، فإن المصير الذي ينتظر

الغالبية العظمى من الشبان ، هو بالضبط أن يصبحوا مستغَلين.

ومن الواضح أن الشباب ليس بعد مثقلا بمسؤوليات الزواج، والسكن، واستقرار المهنة ، وغيرها من المعيقات التي تضغط عادة على الكبار ، فتحدّ من مشاركتهم في النضال الثوري .

وسواء في المدن أم في البوادي، يلعب دائما الشباب دورا هاما في الحركات الاجتماعية المتنوعة ، وعلى الخصوص في الثورة. وأبرز الشباب في ذلك ، أبناء طبقة المستغَلين ، وأبناء طبقة الذين لايستغِلون ولايستغَلون. (ونسبتهم المئوية ضمن مجموع السكان في الشعوب أو البلدان المسودة أو القاعدة مرتفعة جدا بالمقارنة مع مقابلتها في البلدان الرسمالية المتقدمة العتيقة) .

وميزة الشباب أنه حيوي ، وسباق إلى تبني الفكر الثوري، ومتحمس لتحقيق تغييرات ثورية جذرية في المجتمع ، ومستعد للكفاح الثوري من أجل تحقيقها. وليس لغالبية الشباب ما يخسره في الثورة . بل إن تحقيق مطامحه كشباب مشروط بالضبط بنجاح الثورة المجتمعية المتواصلة .

ولا ينحاز الشباب بشكل عفوي وتلقائي إلى قطب الثورة ، وإلى قطب طبقة المستغَلين . ولايرتبط تلقائيا بها . بل لابدّ دائما من العمل على تقريبه منها . وإلا فإن طبقات المستغِلين هي التي ستجتذب الشباب إليها ، وإلى قيمها ومطامحها . وستسيطر عليه ، وستوظفه في خدمة مصالحها ومخططاتها . ورغم أن غالبية الشباب ثورية في ميولها ، فإن طبقات المستغِلين ستظل إلى **حين التحرر من** سيادتها ، قادرة على إغراء وكسب وتجنيد جزء لا يستهان به من الشباب في صفوف قواها الرجعية المضادة للثورة . ومن مهمات القوى الثورية ، العمل على إنقاذ أكثر ما يمكن من الشباب ، ووقايتهم من استحواذ الرسمال عليهم ، ومن تدجينهم من طرف العائلة ، أو من طرف مؤسسات الدولة. ومن الضروري مساعدة الشباب على تنظيم النقاشات والعروض والندوات والأبحاث ، وكذلك التجارب الجماعية ، الموازية والمضادة للفكر الرجعي الذي تحاول بثّه فيهم مدارس وجامعات وإذاعات ومطبوعات النظام **الطبقي** المجتمعي القائم .

ويُسهّل حشد أعداد كبيرة من التلاميذ أو الطلبة في المدارس والكليات وما شابهها حوضهم لأنشطة ونضالات جماعية. وإذا كانت جماهير الطلبة تخوض في فترات المد نضالات بارزة للدفاع عن مصالحها وكذلك لدعم الحركة الجماهيرية، فإن الأغلبية الكبيرة من الطلبة تنتهي في فترات الجزر إلى البقاء في حدود الاهتمام بمستقبلها الفردي الخاص. ويمكن في بعض المراحل أن تشن حركة التلاميذ أو الطلبة نضالات متقدمة، تؤثر بشكل حيوي على مجمل الصراع الطبقي. لكن ميزات جماهير الطلبة والتلاميذ، وبنيتها، ومواقعها الطبقية، لا تسمح لها بالتحول إلى طليعة ثورية في المجتمع. وتبقى غالبية الطلاب متذبذة بين اليمين واليسار بفعل أصولهم الطبقية، والتربية التي تؤطرهم بها العائلة، ثم المدرسة الطبقية، وكذلك بفعل المراتب والوظائف التي تهيّئها لهم الدولة، والتي يتطلعون هم بدورهم لوصولها. فلا غرابة في مثل هذه الحالة أن ينتهي معظم الطلبة إلى السير في الطريق المجتمعية التي رسمها لهم النظام المجتمعي الاستغلالي القائم.

والسبيل لمشاركة الشباب في تغيير وتثوير المجتمع، يستوجب وقوفهم ونضالهم إلى جانب طبقة المستغَلين بهدف القضاء على أسس الاستغلال والاضطهاد. فلا بدّ لقوى الثورة من تعبئة الشباب وتأطيره وتنظيمه وتثويره.

ولا بد لقوى الثورة من خوض عمل ثوري دؤوب وسط الشباب لكسبه إلى جانب الثورة. وغالبية مناضلي وجنود الثورة ستتكون على الخصوص من المستغَلين الشباب، ومن الشبان الذين لا يستغلون ولا يستغلون، ومن أبناء العمال وأبناء الفلاحين. وإذا كان مطلوبا تنظيم الشبان الثوريين الطليعيين في حزب الثورة، فإن هذا الشكل من تنظيم الشباب غير كاف. إذ لا بد كذلك من العمل على تنظيم أوسع ما يمكن من الشبان في أشكال ومستويات تنظيمية متنوعة أخرى تكون ملائمة وخاصة بالشباب كشباب. ويمكن أن تكون تنظيمات الشباب سرية، أو شبه-سرية، أو علنية، وذلك حسب الظروف العامة الملموسة في البلاد المعنية. وفي جميع الأحوال، يجب التمييز بين أشكال تنظيمات الشباب التي تكون

مبنية على أسس سياسية ثورية ومرتبطة بحزب الثورة ، وبين أشكال تنظيمات الشباب الجماهيرية التي يفترض فيها أن تكون مستقلة عن جميع التنظيمات والأحزاب السياسية . والهدف هو تأطير الشباب وتهييئه لكي يساهم في إمداد وخوض وانجاح الثورة وإرساءها ، في سبيل التحرر الشمولي.

*

*

انتهى في دسمبر 1985 .

وحرر بالسجن المركزي ، القنيطرة ، المغرب .

الهـــوامـــش
(الجزء 4: دور كل طبقة في تغيير المجتمع)

(1) هرح هذه الأرقام أحمد بناني في أطروحته الجامعية عن « التشكيلة الاجتماعية المغربية » ، جامعة لوزان ، سويسرا ، سنة 1983 ، بالفرنسية ، ص 261 . و وردت هذه الأرقام في مساهمة محمد الراقي في ندوة عقدت بالجزائر بين 13 . 11 و 18 . 12 . 1973 حول « التناقضات والمشاكل السياسية في الفلاحة المغربية » .

(2) نور الدين العوفي ، « المغربة ونمو البرجوازية » ، رسالة جامعية ماي 1979 ، الرباط .

(3) الأرقام المتعلقة بالمغربة مأخوذة من المراجع التالية :
- Publication du C.D.I.E.S. information, la marocanisation et ses premiers résultats, rapport sur le séminaire à l' I.S.C.A.E. de Casablanca, organisé le 25.2.1977.
- Le journal « Liberation » du 11-17 Mars et du 18-24 Mars 1977, « la marocanisation, données et enseignement, rapport sur le séminaire organisé par l' I.S.C.A.E. le 25.2.1977.
- عبد اللطيف عواد ، « ماذا تسعى إليه المغربة ؟ » ، المجلة المغربية للإقتصاد والتجارة ، العدد 4 ، 1978 .

(4) الأرقام مأخوذة عن : أ. برادة ، م. شيكر ، وع. درويش ، « الرسمال الخاص المغربي الكبير » ، مجلة الأساس بالفرنسية ، العدد 49 ، فبراير 1983 ، ص 32 - 50 .

(5) الأرقام مأخوذة عن : ع. الوالي ، « بنيات النظام البنكي بالمغرب » رسالة جامعية ، كلية الحقوق بالدار البيضاء ، 1976 .

(6) سعد صالح ، « الاستراتيجية والتكتيك الثوريين » ، دار العودة ، 1979 ، بيروت ، ص 19 .

(7) جاك گييرماز (Jacques Guillermaz) ، « تاريخ الحزب الشيوعي الصيني » ، الجزء الأول ، منشورات بايو (petite bibliothèque Payot) ، باريس ، 1975 ، بالفرنسية ص 118 - 132 .

(8) عن كراس « الحزب الشيوعي الأندونوسي ، الأخطاء والدروس » ، منشورات دليل المناضل ، دار بن خلدون ، بيروت ، 1974 .

(9) في كراس « المجتمع الأندونيسي والثورة الأندونيسية ، جاكارتا ، داجاسان ، بمباريون وديموس ، 1963 .

(10) محمد البصري ، « وقائع وأحداث تاريخية » ، في مجلة « الاختيار الثوري » ، العددان 53 و 54 ، سنة 1981 .

(11) ماوو تسي تونغ ، مختارات ، الجزء الأول ، "تحليل الطبقات في المجتمع الصيني" ، بيكين ، بالفرنسية ، 1967 ، ص 11 .

(12) من المفروض علينا هنا في نقاش بعض الأطروحات السياسية أن نستعمل نفس المصطلحات التي تستعملها هذه الأطروحات ، ومنها : « البرجوازية الصغيرة » ، و « البرجوازية الوطنية » ... لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كل الغموض الذي يكتنف مصطلح « البرجوازية الصغيرة » ، حيث أن أصحاب أطروحة « إمكانية قيادة البرجوازية الصغيرة للثورة » ، يدخلون في تعريف هذه الطبقة مواقع طبقية متباينة .

(13) Léon Trotsky, "Histoire de la révolution russe, tome 1, Fevrier", Edition Seuil, Paris, 1950, p. 261-263.

(14) فريدريش إنجلز في مقدمة الطبعة الثالثة لكتاب كارل ماركس: « توضيحات حول محاكمة الشيوعيين بكولونيا » ، في أكتوبر 1885 . وردت في كتاب « حزب الطبقة » الذي جمع فيه روجي دانجوفيل (Roger Dangeville) مقولات ومعطيات عن ماركس وإنجلز ، الجزء الثاني ، ماسبيرو Maspéro ، باريس ، 1977 ، بالفرنسية ، ص 25 .

(15) ف . إ . لينين ، في « الحروب الوطنية ضد الامبريالية »

(16) شارل أندري جوليان ، « المغرب في مواجهة الامبرياليات » ، الهامش 92 ، ص 236 .

(17) رسالة جامعية ، قدمت سنة 1981 بالرباط ، تحت عنوان « المقاومة والتغيير الاجتماعي في مدن الرباط وسلا والقنيطرة » . بيّنت هذه الدراسة أن المنخرطين في « المقاومة » كانوا على الخصوص :
1) من العمال (51 %) ومن التجار الصغار (22 %) ، ومن الفلاحين

(11%) ... 2) من الذين يرجع أصلهم إلى البادية (70%) بينما الذين هم متأصلين في المدينة (30%) ... 3) ومن الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة (56%) ... 4) ومن الذين هم عزاب غير متزوجين أو الذين هم بدون أطفال ... 5) ومن الذين يسكنون الأحياء الشعبية القديمة المحيطة بالمدينة، والأحياء القصديرية ... 6) ومن المتعلمين تعليما قرآنيا أو ابتدائيا أو ثانويا (أي أنهم أكثر عددا من الأميين أو من المتعلمين تعليما جامعيا).

(18) في كتاب « الماركسية وحرب العصابات »، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1978، ص 211-212.

(19) تيار « الإشتراكيين الدمقراطيين » تيار إصلاحي، انتهازي، اشتراكي الإسم واللفظ، و رسمالي المضمون و الفعل.

(20) أنظر في هذا الموضوع: نيكوس بولانتزاس «الفاشية والدكتاتورية» مجموعة ماسبيرو، 1970 (بالفرنسية). وليون تروتسكي، كتابات، الجزء الثالث، و فرناندو كلوديين «أزمة الحركة الشيوعية» ماسبيرو، باريس، 1972 (بالفرنسية).

(21) كارل ماركس في « النظام الداخلي للجمعية العالمية للعمال »، شتنبر 1864.

(22) فريدريش إنجلز في شرحه لإسهام كارل ماركس، في مقدمة الطبعة الألمانية للبيان الشيوعي لسنة 1883، في كتاب: كارل ماركس و أفريدريش إنجلز، مختارات في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول، منشورات التقدم، موسكو، 1976، بالفرنسية، ص 103.

(23) أنظر تعريف « مجموعات المستغلين الوطنيين » في باب « التصنيف السياسي لمختلف مجموعات المستغلين » في فصل « تحديد طبقات المجتمع ».

(24) وفي ميدان التحالفات، طرحت جريدة « أنوال » في مقال تحت عنوان « الاشتراكية و قضية الصحراء » لعبد السلام المؤدن بتاريخ 17.11.1985، دعوة خارجة عن الفكر الماركسي أو الثوري. حيث دعت إلى أنه: « يصبح من الضروري على الطبقة العاملة المغربية أن تتحالف مع البرجوازية ما دامت هذه الأخيرة لها دور في النضال الوطني ». وأضافت: « لايسعنا إلا أن نشكر البرجوازية المغربية لأنها تريد إراحتنا من إحدى هموم البرنامج الدمقراطي ». وقد حاول بلا جدوى المقال المذكور استغلال الماركسية لتبرير دعوته هته. فكانت النتيجة أنه شوه الماركسية لجعلها تقول عكس ما تدعو إليه. لأن جوهر الماركسية هو تهييء طبقة المستغلين للخلاص من سيادة طبقة المستغلين، و تحرير المجتمع من أسس الإستغلال والإضطهاد و تشييد الإشتراكية ثم الشيوعية. وهل

يعقل أن الطبقة العاملة التي هي مسودة ، مستغَلة ، مضطهدة ، مقموعة ، مسحوقة ، و محرومة من مجمل الحقوق، وعلى رأسها الحقوق النقابية و السياسية ، هل يعقل أن تتحالف هذه الطبقة العاملة مع طبقة البرجوازية الكبيرة التبعية التي هي بالضبط عدوها الرئيسي الذي يستغلها و يقمعها ويضطهدها؟ ويزعم المقال المذكور أن طبقة البرجوازية الكبيرة التبعية لها « دور في النضال الوطني » ، وأنها « تريد إدراجنا من إحدى هموم البرنامج الوطني » . فكأن البرجوازية الكبيرة التبعية تحرص على التخفيف من « هموم » هؤلاء « الماركسيين » الخارقين للعادة لكي ينجزوا « البرنامج الدمقراطي » بدون عناء ! وفي الحقيقة فإن طبقة البرجوازية الكبيرة التبعية لم ولن تكن طبقة وطنية . بل إن ميزتها داخل مجمل المجتمعات المسودة التبعية هي أنها كانت دائما سبّاقة إلى المتاجرة بالمصالح الوطنية لصيانة مصالحها الطبقية الخاصة الضيقة . وان البرنامج الوطني الدمقراطي المرحلي للثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية داخل المجتمعات المسودة التبعية سيتحقق على أنقاض الطبقة السائدة ، أي البرجوازية الكبيرة التبعية ، وليس بمساعدتها ، فبالأحرى أن ينجز تحت قيادتها!

(25) شارل بطلهايم ، « الصراع الطبقي في الإتحاد السوفياتي » ، نشر Seuil-Maspéro ، الجزء الثالث ، 1982 (بالفرنسية) ، ص 14 .

(26) نفس المصدر السابق ، ص 16 .

(27) نفس المصدر ، ص 14 .

(28) شارل بطلهايم ، مجلة « Partis Pris » ، العدد 18 ، مارس 1980 .

(29) شارل بطلهايم ، الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي ، الجزء 3 ، ص 17 .

(30) نفس المصدر ، ص 17 .

(31) ف.إ. لينين ، الدولة والثورة ، منشورات التقدم ، موسكو ، 1972 ، رقم النشر 1206 ، بالفرنسية ، ص 53 .

(32) ماوو تسي تونغ ، في التناقض ، المؤلفات المختارة ، الجزء 1 ، بيكين ، 1967 (بالفرنسية) .

(33) ف.إ. لينين ، أطروحة حول الدمقراطية البرجوازية و دكتاتورية البروليتاريا .

(34) سبق أن حددنا في فصل « المركزية الدمقراطية » معنى « الخطأ » من الزاوية الثورية . أنظر كتاب : « كيف؟ » ، لعبد الرحمن النهضة .

(35) ف.إ. لينين ، المجلد 17 ، بالفرنسية ، ص 73 - 83 .

(36) ف. إنجلز ، برنامج المهاجرين البلانكيين ، لسنة 1973 .

(37) من مقال : حركة يونيو 1981 الثورية ، أحداث و دروس، نشرة : إلى الأمـام ، صادرة ب باريس، السنة 1981 .

(38) أحمد الريفي ، في مقال « الطبقات الاجتماعية في المغـرب»، إلى الأمام ، غشت 1981 .

(39) ف.إ. لينين ، مساهمة في تقييم الثورة الروسية ، صدر في مايو 1908 ، المختارات ، المجلد 3 ، موسكو ، ص 434 .

(40) ماو تسي تونغ ، المختارات ، الجزء 4 ، بيكين ، 1969 ، بالفرنسية، ص 440 .

(41) يقصد ماو تسي تونغ ب « البرجوازية المتوسطة » البرجوازية الوطنية .

(42) ماو تسي تونغ ، المختارات ، الجزء 1 ، بيكين ، 1967 ، بالفرنسية، ص 11.

(43) تري يونغ شين ، كتابات « على الطريق التي سطرها كارل ماركس»، هانوي ، 1977 ، ص 630 .

(44) ماو تسي تونغ ، الدكتاتورية الدمقراطية الشعبية ، المختارات، الجزء 4 ، بيكين ، 1969 ، ص 442 .

(45) نشرة « الاختيار الثوري » ، السنة 8 ، العدد 2 ، يونيو 1983 .

(46) نشرة « الاختيار الثوري »، مشروع أرضية توجيهية ، 25-1-1985.

(47) ماو تسي تونغ ، المختارات ، الجزء 1 ، بيكين ، 1967 ، بالفرنسية، ص 87.

(48) ماو تسي تونغ ، الجزء 4 ، بيكين ، 1969 ، ص 440 ، بالفرنسية.
حول تجربة الطبقة العاملة مع البرجوازية الوطنية في الصين (خلال 1922 - 1927) ، أنظر أيضا :
- فرنادو كلوديين ، أزمة الحركة الشيوعية ، الجزء 1 ، منشورات فرانسوا ماسبيرو ، باريس ، 1972 ، ص 318 - 327 ، بالفرنسية.
- جاك گيبيرماز Jacques Guillermaz ، تاريخ الحزب الشيوعي الصيني 1921 - 1949 ، منشورات بايو (Petite Bibliothèque Payot) ، باريس ، 1975 ، بالفرنسية ، ص 87-88.
- ماو تسي تونغ ، المختارات ، Editions Sociales ، باريس ، 1959 ، ص 205 ، بالفرنسية.

(49) طرح سعد صالح : « أما في البلدان النامية ، فإن البرجوازيـة الوطنية لا تتخلى عن تأييدها للإقطاعيين والملكية العقاريـة للأرض في نضالها ضد الحركة الدمقراطية المتنامية وضد تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين ، وكثيرا ما تحتفظ بفئات واسعة نسبيا من الملاكين العقاريين كاحتياط اجتماعي لها في

صراعها مع الحركة الجماهيرية . وهذا الواقع هو ما يعلل الطبيعة الاصلاحية غير الجذرية لتدابير البرجوازية الوطنية في حل المشكل الزراعي في الأقطار المتخلفة والنامية ومن بينها الأقطار العربية» (ص 72) . وأضاف : « تجربة بعض الأقطار العربية ، لا سيما مصر التي تصدرت فيها الفئات الوسطية والصغيرة من البرجوازية لقيادة الثورة الوطنية الدمقراطية حتى نهايتها » (سعد صالح ، في الاستراتيجية والتكتيك الثوريين ، دار العودة - دار الهدف ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1979 ، ص 107).

(52) عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي ، المقدمة [علم العمران] ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار القلم ، 1978 ، ص 123.

(53) نفس المصدر السابق ، ص 125 .

(54) نفس المصدر ، ص 127 .

(55) نفس المصدر ، ص 138 .

(56) نفس المصدر ، ص 151 .

(57) نفس المصدر ، ص 153 .

(58) أنظر : « إنتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة » ، نفس المصدر ، ص 172 .

(59) K.Marx, Le 18 Bromaire de Louis Bonaparte, Paris, Editions Sociales, 1966, p.8-9.

(60) مجلة « لاماليف » ، ماي 1985 ، العدد 166 ، بالفرنسية ، ص 14.

(61) أنظر تعريف هؤلاء الفلاحين في فصل « تحديد طبقات المجتمع ».

(62) ف.إ. لينين ، ما العمل ؟ ، الأعمال الكاملة ، المجلد 5 ، بالفرنسية ، ص 382 .

(63) التسطير من عند لينين ، نفس المصدر السابق ، ص 434 .

* *